

بسم الله الرحمن الرحيم

غَايَةُ الْحَقِيقِ

شرح

كَافِيَةً

مَكْتَبَةُ نَشِيْكَ

سركي روڈ کوئٹہ، فون ۲۶۶۲۲۶۳

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا يُقْوِي إِلَّا اللَّهُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَدْرِكَهُ لَوْلَا إِتْقَانُ اللَّهِ عَلَى مَا خَفَىٰ لَوْلَا إِتْقَانُ اللَّهِ عَلَى مَا خَفَىٰ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضل علينا بمنه الجسام و
رفع معالم العربية ومنازلها واشاع فيما بين الناس اضواءها وانوارها وجعل علم
الاعراب اقربها فائدة واربعها عائدة واربعها معيارا واسنادها عظيمة ومقدرة
حيث صيرها مفتاحا بتأيد في معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنوره
يستضاء في سائر فنون الادبية فنصير شلابة يتيسر الارتقاء الى علم البيان
فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن **والصلوة** على سوله محمد بن الذي كسر
بناء الجهل في الانام وحفر الشكوك والشبهات عن طرق الاسلام وعلى الروايات
الكرام **ولبعد** فيقول العبد الضعيف الحقير صفى بن نصير بصره الله تعالى
بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رايت ان الاحتياج الى تحصيل علم
الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى تحقيقه مكشوف لا يتقنع وان المختصر المسمى
بالكافية في هذا الفن جامع لفروع الفروع وقواعد شامل لاحكامه ومعاوده
متحلى بجليلة التظيم والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين
الانام وشائع في بلاد الاسلام وقد شرحه طائفة من العلماء واشتغل بحل كتابه
خواشيه زمرة من الفضلاء غير ان شروحه وحواشيه لم تكن وافية في ابراز
محاسنه واخراج بدائع وكشف معضلاته وحل مشكلاته الاحواشي شيخنا واستاذ
ومولائي وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ اصحاب
التدقيق باني مباني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر اودية العقول
والمنقول عامر ابيته الفروع والاصول حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء
والرسلين الا وهو الذي استضاء شمس المعاني من شهاب نظريته واستنار ضياء
الاسلام من برهان فكرته ولتختص بعنايته الاله تعالى الهادي شهاب بن شمس
بن عمر الدولت آبادي اعلى الله تعالى اعلام علومه واعطانا قوة في اتباع رسومه

ليست

ومعاقده

ومثبع الله المسلمين بطول بقائه وادام علينا نعمة لقائه فانها كافية في ابراز مظهر
 واسرارها وكشف مبانيه واستارته ولذلك توفرت رعاية المصليين على تعليمها
 وتخصيلها وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجلها وتقصيدها غير ان بعضها مشككة
 زلت اقدام المصليين في كشف القناع عن جمال مخدرات انوارها وعجزت افهامهم
 عن ادراك رموز اسرارها ولقد رايت كثيرا من الناس اكتفوا بما فهموها من ظاهر
 المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من مطويات
 الرموز والاسرار ومكنونات الغموز والاستتار الفتى له شرحا رافعا عن نفائس
 لطائفها الجاهل عن غرائس حقائقها النقيب فلا يوضح رموزها ومشكلاتها
 ضامنا محل دقائقها ومعضلاتها سواقف الكلام على وجير ينجل به القاطن ومعه
 وتتكشف به عياراتها ومبانيها ويوضح به حقائقها ودقائقها طلبا للتسهيل على الاخوان
 والاحباب ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب ولم اؤذ كرما فيها من
 دمر القواعد وعثر الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد وسيمتد لاشتماله
 على تحقيق المعاني وتدقيق المباني غاية التحقيق والله ولي التوفيق والهادي الى
 سواء الطريق سائلا من الله الكريم آملا من لطفه القد يمان يجعله خالصا لوجه
 الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم وناظرا الى اصحاب الخلال ومنفذ للاخوة
 والاخوان متوقعا من افاضل العصر والزمان الذين شرفوه بالمطالعة وتوجه الاذهان
 ان ينظروا في رعين الرضاء والاحسان وان يصلحوا بقدر الواسع والامكان لواطعهم
 على الخطاء والنسيان لوجريان القلم بالطغيان اذ لا مصون من الخطاء والنسيان
 الا كلام الرحمن والنسيان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض
 الازمان والاغراض عن كل عيب نقصان فعل الله الكريم المنان مجازيني واياكم
 بالعضو والغفران ورزقني واياكم نعمة اللقاء والرضوان ويسهل علينا وعليكم
 تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والرام قال الشيخ رحمه
 الله في بدايته كتابه بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة وكان ينبغي ان يبدأ بعد
 التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف عملا بقوله عليه السلام كل امرئ ذي بال لم يبد
 فيه بالحمد لله فهو قطع لكنه ترك ذلك هفوا للنفس بتجسس ان كتابه هذا
 من حيث ان كتابه ليس كتب السلف حتى يبدأ به على سننها اوليس ذابا حتى يكون
 بترك الحمد قطع ثم لما كان الخوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب

والبناء وما يتعلق بهما وهذه الأحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم غرر
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم يدور
الشئ أولاً بذكر الكلمة وثانياً بذكر الكلام لأن معرفة أحوال الشئ مسبوبة
بمعرفة ذلك الشئ ويجوز أن يكون الموضوع امرأ متعدياً بشرط اشتراكه في أمر
واحد وهذا ملاحظة في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة
والاجماع والقياس فانها موضوعات لعلم واحد وهو اصول الفقه لا اشتراكها
في كون كل واحد منها دليلاً شرعياً مثبتاً للحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك
لأنهما يشتركان في كون كل واحد منهما لفظاً موضوعاً للمعنى على أن الموضوع
في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وإنما التقدم
بالنظر الى نوعيه وإنما قدم الكلمة على الكلام لأنها جزء الكلام والكلام مركب
معرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم طبعاً على الموقوف
فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبعي ولأن العوارض الذاتية للشئ هي التي تلحقه
إما لذاته أو لجزئه أو لأمراً خارجاً مساوياً وقد عرفت أن العوارض الذاتية للكلمة
والكلام هي الأعراب والبناء والأعراب يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وإنما يلحقه
بالنظر الى جزئه وهو الكلمة لقيامه مقامها إذا محل له من الأعراب إذا قام مقام
المفرد على ما عرفت فكانت أحق بالتقديم منه ولقائل أن يقول النحوي كما يبحث
عن أحوال المركب الأسنادي يبحث عن أحوال المركب الإضافي والتوصيفي لا المتكسر
وغير ذلك أيضاً كوجوب بناء الجزئين في أحد عشر وأعراباً أحدهما دون الآخر في
اثنا عشر وكصحة إضافة أحد عشر إلى غير مميزه نحو أحد عشر كواً وامتناع إضافته
إلى مميزه ونحو ذلك من الأحكام فهذا ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم إلا أن
يجاز عنه بيان ذكر الكلمة يعني عن ذكرها لأن النحوي إنما يبحث عن أحوالها من حيث
أعراب الجزئين أو بنائهما أو أعراب أحدهما وبنائها الأخرى ونحو ذلك فكانت مباحة
هذه المركبات بهذا الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة إلى ذكرها
بخلاف المركب الأسنادي فإنه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتفي أعرابه فحينئذ
يكون المجموعة معرباً محلاً فالنحوي باحث عن أحواله من حيث البناء باعتبار ذاته
ومن حيث الأعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الكلمة
فلا بد من ذكرها وفي الجواب ضعف لا يخفى فإن قيل اللام في الكلمة لا يخلو وأما

ان يكون للجنس والاستغراق والعهد الخارجي والذهني ولا يستقيم كل واحد
 منها أما لام الجنس فلانها تشير الى الماهية من حيث هي بقطع النظر عن
 الفرد والافراد اي من غير اشعار بالوحدة والكثرة والتاء التي في الكلمة تستعد
 بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة وأما لام العهد فلانها
 تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية والعرفية
 والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا منافاة ولا يلازم المحل
 لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد أما لام العهد الخارجي
 فلانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم
 والسامع في الخارج وليس ههنا كلمة معهود في الخارج ولم يجز لها ذكر ليشاد
 في تعيينها وعهديتها الى تلك الكلمة وأما لام العهد الذهني فلانها توجب
 جهالة المحدود ولا يشار الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود
 بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعروف بها في المعنى كالذكرة قيل
 يمكن ان اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلام
 بدون التاء اسم جنس يصح وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى
 الكلمة المنطقية وهي الفعل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي ما ينطق به
 الانسان مفردا او مركبا وعلى الكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفردا فاذا
 ادخلت التاء افادت وحدة النوع الغير المعين واريد بدلالة مقام التعريف النوع
 المعين وهو الكلمة النحوية ثم ادخلت لام الجنس للإشارة الى نفس ماهية الكلمة
 النحوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر
 الى افراده كما ان الجنس كلي بالنظر الى افعاله فيكون المراد حينئذ جنس الكلمة النحوية
 ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة
 كليئة باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه التعريف باعتبار
 المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تصحيح لام الجنس
 ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت متحضرة للتانيث بدلالة مقام التعريف
 لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها تحريزا عن
 وقوع المحدود على الثلاثة فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها فلا يكون التعريف
 للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فاما جنس يقع على القليل والكثير وفيه نظرون

قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح بتجريد عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان
 الانسان لفي خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واديد به الاستغراق بقريته
 الاستثناء وهو قوله الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات واما تجريد التاء عن معنى
 الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان يجاب بان التاء بحسب
 الوضع تفيد معنى الوحدة والتانيث جميعا واديد ههنا التانيث فقط على سبيل
 سبيل المجاز بقريته محل التعريف على طريق ذكر الكل واردة البعض والمجاز لا يحتاج
 في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج في صحته الى الاتصال المنقول والسموع عن
 العرب في فهم السامع الى القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق ههنا كلاما
 كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا انها
 حذرت عن معنى الحال وجعلت متحضة للتاكيد في قوله تعالى ولشويطيك اذ لو
 كان فيها معنى الحال لما جامع التسوية الموضوع للاستقبال وكما ان الاشتراك
 وضع للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي اسر
 بعبدك ليلا بقريته قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه واذ اثبت
 ان التاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة المتصفة بالوحدة كلية من حيث
 المفهوم ثبت انها لا ينافي لام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فرد لا جمع
 اي بمعنى الكل الافرادي دون الجموعي كالاستغراق المستفاد من كلمة كل وذلك
 لان اللام التي لاستغراق الفردي بمعنى كلمة كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع
 فلا شك في صحته كما لا شك في صحة قولك كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع
 كلمة لفظ وضع لكنا حتى تنافي الاستغراق لكن محل التعريف ياباه لما مر ان التعريف
 انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود
 ههنا بيان الطرد اللازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمنا و
 انما يعرف الكلمة قصدا لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فاذ كلام
 الاستغراق بمعنى الكل الافرادي ليكون ذكرا لافراد قصدا والتعريف ضمنا و
 علامة استقامة بيان الطرد ان يصح دخول كلمة كل في الحد والمحدود و
 ههنا كذلك حيث صم ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع
 لمعنى مفرد فهي كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي او المعهود المجارية
 على السنة النحاة بقريته ان المتكلم يخوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه

ولا يلزم في العهد الخارجي ان يكون المعهود مقدماً ذكره بل يلزم ان يكون معلوماً ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة النخاعة معدنية المخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذهني ولا توجب جهالة المحدث والحصول تعيين الكلمة الخفية عند السامع باعتبار المقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعيين باعتبار المقام صار اللام للعهد الخارجي دون الذهني صرح الامام سعد الدين الهروري في شرح التلخيص في بحث لام العهد الخارجي وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد الى هنا لفظه فهذا تصريح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد الخارجي على ما بيننا ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صادرة في الاصطلاح اسماً للفظ وضع مفرد فيكون منقولة اصطلاحية فلم يبق في التاء معنى الوحدة فلا يراد شي فافهم وانصف ثم اختلف النخاعة في الكلام المحرر عن التاء قيل انه جنس لاجمع كثر وثمره بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفة كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا لوجب ان يقال الطيبة ومن تصغيره بلاردة الى واحد مع كونه على غير صيغة القلة يقال على كليم ولو كان جمعا ووجب ردة الى واحد في التصغير فقل كلمة ومن وقوعه تميز الواحد عشر كلما ولو كان جمعا لما وقع تميزه لان تميزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لاجمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه لا يقع في الاستعمال الاعلى الثلث فصاعداً ولو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعداً والآية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تميز الواحد عشر ممنوع عند من ذهب الى انه جمع بل يقال عندك في التصغير كلمة وفي التميز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيو واحد هاكوهاملفوظا بها والثاني كذا موضوعا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردا اخبار الشيخ الى القيد الاول بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة احتراز به عن الدال والاربع الخط والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات المعنوية فانما كتب زيد مثلاً فالحرف المكتوبة وهي الزاء والياء والدال وان كانت مشاركة للكلمة

في كونها موضوعاً لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بملفوظة فان قيل
 الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه يترك في الحد للشمول لا للاخراج قيل سلكنا
 ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عمومًا وخصوصًا مطلقًا اما اذا كان
 بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز عن الجنس لكن لا يكون جنسًا
 بل لكونه فضلًا من وجه وههنا كذلك فإزاء اللفظ عامٌ بالنسبة الى الموضوع
 اذ هو قد يكون موضوعًا كاستعمالات وقد لا يكون كالمهمات والموضوع
 ايضا عامٌ بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظًا زيد وقد لا يكون كالذوال
 الاربع ثم اللفظ في اللغة رمي شي من الغم يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
 اي رميتها من الغم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على الخارج من حرف فصاعداً
 وفيه نظر بوجه الأول ان الصوت فعل الصائت لانه مصدر من صات يصوت
 وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر فكيف يصح الحمل
 واجيب باز الصوت يستعمل للعين بل معنى المصدر الذي هو فعل الصائت
 ولعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثاني والثاني
 ان الاعتماد على الشيء من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد
 على شيء فكيف يقال صوت يعتمد على الخارج واجيب باز معناه صوت يحصل
 باستعانة الخارج وهذا معنى عر في اعتماد الصوت على الخارج فلا يرد ما قيل
 ان هذا المعنى ليس بحقيقى لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال وان استعمل
 المجاز الغير المشهور غير شائع في التعريف والثالث ان هذا الحد دورى حيث
 اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف
 الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان
 النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لزم الدور والاحالة
 واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوى
 الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ
 لانه اشتهر من اللفظ بحيث يعرف من لم يعرف اللفظ فلا دور والرابع ان الخارج
 جمع واقل افراده ثلاثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلاثة احرف كل واحد منها
 معتمد على مخرج واجيب بان اللام في الجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون
 المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعداً وقيل

رجم
وهما

اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعد وفيه نظر بوجوه الاول انه
حرف اللفظ بالتلفظ فحما بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يسمو به في المعرفة
والجهالة وذا منتهى واجب بان تعريف اللفظ الاصطلاحي بالتلفظ اللغوي
اي ما يتكلم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لان
ما يتلفظ به الانسان واجب بان الباء للتعدية دون السببية والاستعا
والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما يتلفظ به الملك والجن
لفظا وليس الامر كذلك واجب بان تعريف ما يكون لفظا بالنسبة اليه
لا مطلقا فما يتلفظ به الملك والجن ليس بداخل في الحدود فلا ضرر في
خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على الحروف
الناتجة من اب الحركات الاعرابية كالواو في ابوك والالف في اباك والياء في
ايك وهي ليست بلفظة لانها اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست
بلفظة بالاتفاق واجب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات الاعرابية
لفظا قلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة
وحكما وهي ليس بحرف حكما لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل اللفظ
هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه
الاول ان المتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل حصل صوت
ساذج ينبغي ان يكون لفظا لصدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول
الحرف حصوله بالفعل البتة وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرس
لان يقصد به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوت لفظا
الامر بخلافه واجب بان المراد القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف
البنني على اعمال القوة الالفاظية والثاني ان صوت النائم من نحو اخاخ وكذا
صوت صاحب السعال من نحو اخ اخ لفظ يدل انهم احترز واعنهما
بقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم قصد حصول
الحرف فيهما واجب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما و
القصد الحكمي صادق عليهما والثالث ان الحاصل صفة فلا بد له من تقدير
موصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت او الحرف اذ لا يتصور
غيرها ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر الحد ود في الحد وذا غير جائز وكذا

الثاني حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصر الشيء من نفسه
 محال وكذا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصوله بالضمير
 لتحقيق معاده واجيب بان لم يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثاني
 المصدر وبالأول الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول
 الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف والانسام تحقيق معاد الضمير لان
 الموصوف لما حذف واقامت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولكن
 لما ذلك بناء على ازالة المقدور كالملفوظ قلنا هذا من باب وضع المظهر
 موضع المضمحل لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ
 ان يحصل حرف يقصد الالفاظ حصوله بل الشرط حصول حرف أي حرف
 كان حتى لو قصد الالفاظ حصول حرف وحصل مكان حرف آخر يكون
 لفظا الا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لا فقهها
 بل يحصل مكانها حروف أخرى وكلامهم لفظ يجري فيه احكام اللفظ
 من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي
 عليه السلام بقوله سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرح
 يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا
 يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف
 فصاعدا واجيب بان المراد بالحاصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة
 والفرح والحزن يحصلان منه بوسائط على ان امثال ذلك قد خرجت من
 تقدير موصوف الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضرب
 ليس بلفظ لان ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون
 كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة او
 حكما وهو ملفوظ به حكما حيث يجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل
 اليه وتأكيده وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوي
 في زيد ضرب او اضرب وبين المحذوف في قوله تعالى واسأل القرية في كون
 الاول لفظا حكما والثاني حقيقة مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق
 بينهما ان المنوي انما يكون لفظا حقيقة لان ماهية اللفظ لم يصدق عليه
 حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبر واعنه باستعادة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم
 اجروا عليه احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان
 لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهية اللفظ صادقة عليه
 حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان لفظا حقيقة ولا يقال
 لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا لا محذوف فافكيف يقال انه محذوف
 لاننا نقول ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والمحذوف لا ينافيه
 فان قيل الكلمة محلى بتاء الوحدة فوجب ان يقول لفظة محلى بتاء الوحدة
 ايضا ليوافق الحذف والمحدود قيل انما يقل لفظة لان الوحدة في اللفظ غير
 مرادة لان حق اللفظة بالتاء ان لا يقع الاعلى حرف واحد لان نسبتها من
 اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع بخلاف التاء
 في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعيتها وفردية على ما
 سبق ذكره فكانت الوحدة فيها غير مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدأ و
 الخبر واجبة فوجب ان يقول لفظة لاننا نقول المطابقة انما وجب بينهما
 اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة
 غير واجبة واللفظ اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد
 الثاني بقوله موضع المعنى الجار والمجرور مفعول به باللام والجملة الفعلية
 صفة قوله اللفظ وفيه احتراز عن المحرفات والاصوات والمهمات وما يدرك
 بالعقل كوجود الالفاظ المدرك من اللفظ السمع من وراء الجدار فانها
 ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها وضعت لغرض تركيب
 الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض
 معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لاننا نقول ان الغرض من الشيء
 لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ لا ما لاجله اللفظ والا
 لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي
 الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج منه
 المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا انما
 يرد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا واصطلاحيا كما ذهب
 اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا يجازون

كان

التعيين
تعيين

تسمية كلمة باعتبار الوضع الثاني واجب بان المراد ان اولى عند الواضع
فان السبب الغالب في الاشتراك اما نسيان الوضع الاول او تعدد الواضع
وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او ثالثا وهلم جرا اول قيد دخل المشترك
والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الثاني والاربع مع كونها
موضوعة للمعنى واجب بان تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل
موضوع فلا يكون الثاني والاربع داخل في المحدود وقيل الوضع تعيين
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لا يخرج منه الحرف لاحتياجه الى الضميمة
واجيب باننا نحتاج الى الضميمة في حق دلالة المعنى لا في حق تعيينه
للمعنى وهنا قد ذكر التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شيء
لشيء متى اطلق المخصص او احس به فهم المخصص له وفيه نظر وجوب الاول
انريد خل فيه الحرفات حيث يفهم معناها متى اطلق به واجب بان المراد
بال تخصيص الوضع وليس فيها تخصيص واضع فلا يدخل والثاني انريد خل
فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والذبيحة حيث يفهم
منهما المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع
انهما ليستا موضوعتين هذا انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب
اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجاز لا حقيقة و
ان تسمية كلمة باعتبار محل الحقيقة واجب بان المراد بال تخصيص تخصيص
الاول وهو تخصيص اهل اللغة فيخرج بتخصيص الشرع والعرف العام
ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف
فيراد به مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه
المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى
اطلق بل اذا اطلق مع ضمنية واجب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
ولاشك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة و
الاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضمنية لان اطلاقه بلا ضمنية غير صحيح
فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حرف الهاء
مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء
لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في هذا الوضع قبل هذه التعريفات

تخصيص

تقريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء داخلية
تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المنفرد ما لا ينقسم
عليه اللفظ كعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث
ينقسم عليه لفظه كعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ
وبالجذر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع كذا في الحواشي لا يقال
ان الجذر راجع على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القرب
بلا مانع لانا نقول بل كلا الوجهين متساويان لان كلامهما راجع على الآخر
من وجه اما راجحان الجذر فلما ذكرته واما راجحان الرفع فلان الكلام على
تقديره يجري على سنده بناء على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ واما يكون
صفة المعنى يتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزءه دلالة على
جزء معناه حين هو جزءه والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذا افرد المعنى
لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل
بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان ولقائل ان يقول لا يترجح الجرم بما ذكر
لان قوله وضع لعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقدير الصفة
الاولى على الثابتة لا يسمى فصلا وكذا لا يترجح الرفع بما ذكر لان ما ذكرنا الافراد
حقيقة صفة اللفظ الخ فهو اصطلاح المنطقين دون النحويين لانا قد وجدنا
في جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلمنا
ان اصطلاحهم هذا فتابعهم المسنف في ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاح
فلا يترجح احد من الجري والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكرنا ولا
ان الوحدة غير مرادة فان قيل نحو قائمة وتضرب وبصري كلمة يدل عليها
اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التام في
قائمة يدل على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة
والياء في بصري يدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منها مركبا ولا يكون
كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صادتا من شدة الامتزاج
كالكلمة الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف
التصلة في الكلمة المذكورة واما قلنا انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين
لزم في حصة توالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي غداة ابدال الواو في

الوسط ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث إذ لو لم يجتمعا
فيه بعد لحوق التام للزم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف و
التنكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير بالاتفاق فليس في قائمة
اجتماع التذكير والتانيث ثبت انه مركب فهذا شرح القيد المذكورة في
تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على المعنى كما
ذكر الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عندهم انما قيد و
بالدلالة لاخراج المهملات وذلك حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين
اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة
لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق
وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف
قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد ضم
الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة الدلالة
بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعاني بالقوة
بحصول الدلالة فيها بعد اوضاع بالفعل وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة
بالقوة بلا شرط شي والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات
على المعنى قبل الوضع لا تسمى دلالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد اوضاع
انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد الوضع لا تبقى مهملات الا ترى
انك لا تقول للجناد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله
الله تعالى انسانا فحصول النطق فيه بعد تغير ماهيتها لانه بعد ما صار
انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تسمى دلالة
بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف
فاتصر الفرق بين دلالة المهملات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة
ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها وانحصارها في
الانواع الثلاثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير غائبة الى الكلمة فان قيل
الكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل
واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معادة
مذكرا وخبره مؤنثا وظل العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر ههنا مذكور

وان كان المعاد مؤنثا فكان تذكيرا الضمير حسن قيل ان الخبر محذوف و
التقدير وهي منقسمة الى اسم وفعل وحرف او وهي صادقة على اسم وفعل
وحرف فان قيل الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان
يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة لا كل واحد منها قيل التقسيم على نوعين
احدهما تقسيم الكل الى اجزاء كما تقول السكجيين خل وعسل وماء و
الواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليرتب
الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان
السكجيين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما
تقسيم الكلي الى جزياته كما تقول الحيوان انسان و فرس و غنم و لا بد فيه ان
يكون مورد لتقسيم مشترك فيصح اطلاق المقسوم على كل جزئي بطريق
الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو فيطلق الجمع لافراد
الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصح
اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة ثم الاسم مشتق من
السموع عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه نحو سمي يسمي واسماء و
سمي فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم ينمو على وزن فعل كسر
الفاء وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت
همزة الوصل عوضا عنه ووزنه نافع وعند الكوفيين من الوسم لوجود التناسل
بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا علامة يعرف به المسمى
فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو
وجعلت همزة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب
فاصل سمي يسمي وسم يوسم واصل اسماء اوسام واصل سمي وسم ثم قلبت و
هذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من التفعّل وهي التضمن سمي
الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهي المصدر تسمية الدال باسم المدلول و
الحرف ماخوذ من حرف الواو اي طرفه وسمي به لانه يكون في طرف من الاسم
والفعل ثم لما قسم الكلمة وحصرها في الانواع الثلاثة شرع في تعليل اقسامها
وحصرها فيها فقال لانها فان قيل ليس في كلام المصنف دعوى الحصر
وما يتعلق به اللام حتى يوجه طلب الدليل على الحصر ويتعلق به اللام

قيل الموضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والسكوت في موضع البيان
 بيان وقد سكت على هذه الثلاثة فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه
 الثلاثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع
 الى الكلمة اي لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ
 كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه
 عند الحلاقة او تخيله او احسناسه وفيه نظر لان الدلالة لصفة اللفظ
 والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعني الفاعلية فهو صفة
 السامع وان كان بمعنى المصدر المبني للمفعول اعني المفومية فهو صفة
 المعنى واياها كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجيب بان
 هذا التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ
 اثر الدلالة وعلامتها فالجمل مجازي او على حذف مضاف ويمكن ان يقال
 الفهم بمعنى المصدر المبني للمفعول صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ
 سببا اذ اللفظ سبب افهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة
 به جاز بصفة قائمة بمتعلقة اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان
 قيل الضمير في قوله لانها لما كان راجعا الى الكلمة وهو اسم لن قوله ان تدل
 بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنى في نفس
 اولها وهو مستقيم لان الدلالة مصدر وحل المصدر على الذات غير صحيح لكنه
 حل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حل الدلالة على الكلمة
 قيل في الكلام حذف مضاف اما من الاسم اي لان حالها اما دلالة او من
 الخبر اي لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر
 مبتداء محذوف الخبر والجمل خبر ان اي لانها اما دلالتها على معنى في
 نفسه ثابتة او لا ويمكن ان ياول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دلالة ولا
 يلزم المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي و
 ان كان فعلا صورة وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والمجاز
 والمجرور صفة قوله معنى اي تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة او لا
 عطف على قوله تدل اي لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير
 راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرارا لان معنى حصول المعنى

وقوله

في المجاز

في الكلمة كونه مدلولاً لها فيصير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى
 هو مدلول لها كالاسم فهو تكرار العائد لظاهر تحت قبل لا تكرار في ذكره لان الكلمة قد
 تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو
 مدلول غيرهما كالحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول
 الغير كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على نفى تضمنه
 الفعل وعلى هذا فقس وسيلاتي تمام الكلام في تعريف الاسم انشاء الله
 تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفاً لقوله تدل وفي بمعنى الباء
 اي تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضميمة
 وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتذكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ
 المذكور معنى لدلالة الكلمة عليه والى المعنى وعلى الاخير يكون في بمعنى
 الباء لئلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف فعلى هذه النسخ ان كان الجار و
 المجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اي بالنظر
 اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل
 على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان ظرف تدل كان
 المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى
 في غيره لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالموصلة
 واسماء الاشارات وضمير الغائب فانها يحتاج الى الصلة والمشار اليه و
 المعاد فينبغي ان يكون حرفاً لا اسماً قيل المراد بالدلالة على معنى في نفسها
 دلالتها بحسب الرضع وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع
 وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله الثاني هو
 ما لا يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ وخبره الحرف والجملة مستأنفة لانه
 لما قال اما ان تدل على معنى في نفسها او لا حرك السامع ان يسأل ما الاول
 وما الثاني فقال الثاني كذا والاول كذا وانما قدم الحرف في الدليل وان كان
 آخراً في الدعوى لانه في اللغة الطرف قد كره مرة في طرف ومرة في طرف
 او للشروع في البيان من القريب اول عدم التقسيم فيه لان الكلمة التي لا تدل
 على معنى في نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف ما تدل
 على معنى في نفسها فانها يحتاج الى التقسيم ولا نعد مي لكونه عبارة عن

عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل لعدم
 لا يكون مقوما اي محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة
 فصلا مقوما للحرف وكذا هزم الاقتران كيف يكون فصلا مقوما للاسم قيل
 هذا التعريف اسمي لا ماهية او يقال العدم المحض لا يكون مقوما للماهية
 ولما العدم المضاف الى الوجود فلا يتم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى
 انهم قالوا العقمى عدم البصر عما من شأنه البصر والموت عدم الحياة عما
 من شأنه الحياة والجبل عدم العلم عما من شأنه العلم والعدم هنا مضاف
 الى الوجود وهو الدلالة فيصير ان يكون فصلا مقوما للماهية الحرف والسراد
 بقوله والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ وخبره اما ان
 يقتز معناه باحد الاثمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل هذا
 التركيب على طريقة لما ان تدل في حذف المضاف من المبتدأ اي حال الاول
 اما اقتزان او من الخبر اي والاول باذواقتزان او يجعل قوله اما ان يقتزن
 مبتدأ محذوف والخبر اي والاول اما اقتزان باحد الاثمنة الثلاثة ثابتة
 او لا او ياول المصدر باسم الفاعل اي والاول اما مقتزن باحد الاثمنة
 الثلاثة او لا عطف على قوله يقتزن اي لا يقتزن باحد الاثمنة الثلاثة و
 تقييد الاقتزان باحد الاثمنة الثلاثة بمنع خروج نحو الصبح والغسق
 والسرى والتاديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه مقتزن
 بزمان مطلق والفعل مقتزن باحد الاثمنة الثلاثة فان قيل يخرج
 المضارع عن تعريف الفعل لانه مقتزن بزمان في الحال والمستقبل قيل لانه
 مقتزن باحدهما عند الوضع والاشتراك انما عرض بغضلة الوضع او
 تعدده او يقال ان لم يكن مقتزنا بالزمانين صدق عليه انه مقتزن
 باحد الاثمنة الثلاثة لوجود الواحد في المتن لكن لا يصدق عليه انه
 مقتزن باحدهما فقط والمراد ههنا الاقتزان باحدهما لا يقيد فقط
 فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتزان الاقتزان باحدهما لا بشرط
 التعيين بل باحدهما مطلقا سواء كان ذلك الاحد معين كافي الماضي
 او غير معين كافي المضارع لا يقال فعلي هذا يدخل نحو الصبح والغسق
 والتاديب والسرى في حد الفعل لانا نقول انها اقتزنت بزمان مطلق

ن
فيصلي

الاقتزان

لا باحث من زمان مطلق والفعل ما اقترن باحد زمان مطلق والوجه
 هو الجواب الاول فان قيل جدا الفعل منقبوض طردا وعكسا اما طردا
 فلا نزاع على نحو هيئات وزيد ضارب الان او عذا وامس فانها
 مقترنة باحد الازمنة لثلاثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلا
 لم يصدق على الافعال الجامة نحو نعم وبس وما احسن زيد لانها غير
 مقترنة باحد الازمنة الثلاثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتزان بحسب
 الوضع فيخرج نحو هيئات وزيد ضارب الان او عذا وامس لانها غير
 مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الاسم عليها وانما اقترنت
 بالاستعمال العارض ويدخل نحو عسى وبس وما احسن زيد لانها
 مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت
 عن الاقتزان بالاستعمال العارض واقتايل ان يقول سلما عدم الاقتزان
 بحسب الوضع في زيد ضارب الان او عذا وامس لكن لا نسلم ذلك في
 اسماء الافعال فان هيئات مثلا يدل على معنى بعد وضعا وكذا ع
 يدل على معنى اسكت اجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول واقتزان
 اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري الاستعمالي
 وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر سواء كان النقل صريحا
 مخورا يد فان قد يستعمل مصدر ايضا او غير صريح نحو هيئات فانه
 وان لم يستعمل مصدر الا انه على وزن قوقات مصدر رقوقي او عن
 الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدك وعليك عمرو اولم يقتزن
 بزمن شيء من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى
 الافعال ووضعت موضعها وسياتي الكلام فيها في موضعها انشاء
 الله تعالى فان قيل يدل على لفظ الماضي والمستقبل في حد الفعل
 لانها مقترنان باحد الازمنة الثلاثة وهما اسمان قيل معنى اقتزان
 بالفعل ان تدل بمادة ترى بجوه حر وقد على الحدث وبصيغة على زمان
 معين من الازمنة الثلاثة ولفظ الماضي والمستقبل يدلان على زمان
 بالمادة لا بالصيغة لانها اسم الفاعل والمفعول وليس فيهما صفة الاقتزان
 ان لو كان فيهما صفة الاقتزان لما انفك الاقتزان عنهما وقد وجدناهما

منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلنا ان اسمى الفاعل والمفعول ليس
 فيهما صفة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه صفة الاقتران
 حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران
 فلا يريد ما قيل ان القول يكون صيغة فاعل بفتح العين صيغة اقتران
 وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل عليه
 او يقال انهما لا يدخلان في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الا على
 الفعلين المعهودين وهما الفعل الماضي والفعل المستقبل نحو ضرب يضرب
 مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان الماضي والزمان المستقبل فان ارد
 بهما الفعلان المعهودان فمعناها غير مقترة لان معناهما اللفظ ولا
 اقتران فيه وانما اقترن معنى معناه فلا يصدق عليهما ما حد الفعل
 وان ارد بهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لا شيء آخر يقترون بذلك
 الزمان فلا يصدق عليهما الحد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترون
 بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيهما هذا التقدير شيء يقترون
 بالزمان فان قيل لا نسلم ذلك بل يوجد فيهما شيء يقترون بالزمان وهو
 الماضي والمستقبل كما في مضى يمضي واستقبل يستقبل قيل اذا ارد
 بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الزمان الموصوف بالماضي والمستقبل
 الا الماضي والمستقبل المقترة بالزمان بخلاف مضى يمضي استقبل
 يستقبل حيث ارد بهما شيء يقترون بالزمان وذلك الشيء هو الماضي
 والمستقبل وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذا ارد
 بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم ان معناهما غير مقترة بل مقترة
 لان معنى الماضي مثلا لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان
 فيكون لمعناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك ان الحدث
 مقترون بالزمان ولما كان احدا جزاء مقترة بالزمان يصدق عليه ان
 معناه مقترون بالزمان فكيف يقال فمعناه غير مقترون قيل ان الحدث
 والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير مقصودين
 في جزية بل المقصود في جزية هو اللفظ فقط فيصح قوله فمعناه غير
 مقترون والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترون باحد الازمنة الثلاثة وهو

خبره الاسم والجملة مستانفة ايضا لانه لما قال اما ان يقتزن باحد الازمنة
 اولا كانت سالما قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل
 وانما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه
 ابواه فلامر التثنية وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني
 قوله لانها اما ان تدل الى اخره يسمى في اصطلاح المنطقيين قياسا
 افترا نيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او
 فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منهما ينتج العدد اما زوج
 او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصر لان هذه قسم دائرة
 بين النفي والاثبات فيوجب الحصر والالزام ارتفاع النقيضين او
 اجتماعهما الاختصاص كل صورة وهي الدلالة عدم الدلالة والافتران
 بقسم فلم يبق الزائد على هذه الاقسام الثلاثة الا انتفاء الاثبات والنفي
 انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الافتران وعدم الافتران وهو
 المسمى بشمول لعدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات
 والنفي اي وجود الدلالة وعدم الدلالة ووجود الافتران وعدم الافتران
 وهو المسمى بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضا
 فانحصرت الاقسام في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل عقلي ونقل
 لا سبيل الى الاول لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الثاني يحتمل التقسيم
 عقلا اذ العقل لا ياتي ان يقسم غير الدال الى المقتزن باحد الازمنة والى غير
 المقتزن باحد الازمنة وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم
 ايضا عقلا اذ العقل لا ياتي ان يقسم المقتزن بالزمان الى الزمان الماضي
 والحال والمستقبل ثم المقتزن بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب
 والبعيد وكذا المقتزن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا
 والاخرة وكذا غير المقتزن بالزمان لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق والى
 غير مشتق الى ما لا يقناهي وكذا لا سبيل الى الثاني لان الدليل العقلي ما
 يكون منقولا من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من
 العرب حتى يكون جهة قيل هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية
 نقلية بيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة على قسمين

احد هما مادل على معنى في نفسه وثانيهما مالا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا
 في اصطلاحهم ان مادل على معنى في نفسه منحصرة على قسمين احدهما ما اقترن
 باحد الازمنة الثلاثة وثانيهما مالا يقترن باحد هاتين المقدمات منقولة
 عن اهل الاصطلاح واثابت هذه المقدمات بحكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان
 هذه قسم دائرة بين النفي والاشبات فتوجب الحصر والالزام ارتفاع النقيضين
 او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدما
 عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون عقلية وقد يكون حسبية وقد يكون
 تجريبية على ما عرف في المنطق وقد سمى بذلك اي بدليل المذكور وهو دليل
 الحصر حد كل واحد منها اي من الاتواع الثلاثة لانه قال الثاني الحرف والمراد
 بالثاني مالا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم و
 المراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو
 حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه
 واقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو حد الفعل فان قيل الحد ما يذكرفيه
 ذاتيات المحدود وامتيار الحرف عن اخويه بقيد عدي وهو عدم الدلالة
 وكذا امتياز الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقيد العدي
 لا يكون فصلا مقوما للماهية كما نرى فكيف يسمى هذا قيل ليس المراد
 بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد لقول الجامع لافراد المحدود والمانع لغيرها
 المعروف للشيء سواء كان من الذاتيات او العرضيات او منهما فلا يتوجه
 ما ذكرتمتم اوكوا في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة
 لمذح الدليل المذكور وتغيبا للطلب وتبينها على ان هذا الدليل مما
 يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها اول تنبيهه من لا يكفى
 بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلاث مراتب
 المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه
 والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه
 والثالث ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح و
 لله در المصنف حيث اشار الى الحد ود في ضمن الدليل ثم تنبيهها
 بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله

الاسم كذا والفعل كذا بناء على اختلاف مراتب الطبائع لئلا يخلو طبيعته من
 الطبائع من الاستفارة هذا أولى ما قيل أن هذه الجملة معترضة لرد من ظن
 أن هذه حصر بدون تعريف الأقسام وأنه بالحل لا بد وقوع كثير في تضائيفهم و
 لأن ورود الجواب مع واول العطف قليل جداً فلا يحل عليه بدون الضرورة
 ويمكن أن يكون عاطفة على محذوف أي قد تبين وقد علم بذلك و
 كلمة قد للتحقيق أو للتقريب أي لتقريب الماضي إلى الحال فيفيد أن
 العلم بحد كل واحد منها بدليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه
 قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علماً متصلاً بزمان التكلم وإنما
 اختار علم دون عرف لأن المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكل ولهذا
 يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وههنا ادراك
 الكل لأن الحد كلي وإنما قال بذلك دون به مع أن الموضع موضع المضمرة
 لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن وإنما اختار ذلك دون هذا لأن
 المشار إليه وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتغخير شأنه
 باعتبار تنزيل بعد ديجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى
 ألم ذلِكَ الْكِتَابُ وإنما استحق التعظيم لأنه يدع الشأن عجيب البيان
 لأنه دليل حصر يتضمن جنس كل واحد منها وفصله وإنما قدم المفعول
 الثاني على الأول اهتماماً بشان هذا الدليل لأنه الأمر الغريب والشئ العجيب
 فإن قيل أضافة كل واحد لا يخلو من أن يكون بمعنى اللام أو بمعنى من
 لا يستقيم كل واحد منهما أما الأول فلأن الأضافة بمعنى اللام يقتضي
 المغايرة بين المضاف والمضاف إليه ولا مغايرة ههنا لأن كلمة كل لاحاطة
 بأفراد ما اضيفت هي إليه وأما الثاني فلأن الأضافة بمعنى من يقتضي
 صحة حمل المضاف إليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا إذا لا يصح أن يقال
 الكل واحد قيل يمكن أن يكون الأضافة بمعنى اللام لأن كل كلمة جزئي
 لأنه لاحاطة جزئيات ما اضيفت هي إليه على سبيل الانفراد وهو أن
 يعتبر كل مسمى بانفراده كل ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منها كلي
 لأنه يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغائر للكل فإذا ثبت
 التغاير بين المضاف والمضاف إليه كانت الأضافة بمعنى اللام لكنه يمتنع

اظهرها الا بعد التاويل بالجزئيات والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز
 لانه لازم الاضافة فيصير المعنى بعد التاويل وقد علم حد جزئيات هذا
 الكل ولا يلزم فيما يكون الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار اللام بل يكفي
 افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى ان الاضافة في
 قولهم طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وهنا
 يفيد الاختصاص اي حد جزئيات مختصة بهذه الكل ثم لما قرح عن
 تعريف الكلمة وبيان انحصارها في الانواع الثلاثة شرع في بيان الكلام
 فقال الكلام ما تضمن كلمتين وانما يعطف هذه الجملة على جملة قوله
 الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما موضوعي علم النحو
 وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل
 وكتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن دون تركيب فالصادق عليه حكما كذا
 قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيها بينهم لفظ الافراد والتركيب دون تضمن
 والاولى التللفظ بالمصطلح عليه ولان تركيب اخص من تضمن لصحة الاستثناء
 من قوله كلمتين راسا بان يقول ما تركيب بالاسناد اذ التركيب لا يكون بدون
 الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى الكلمتين على ان في دليل الثاني ان
 اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة محل تأمل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم
 منها انه كما يشترط لتحقيق التركيب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط
 لتحقيق التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكلمة حقيقة ما
 يكون ملفوظا حقيقة والمنوي في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما
 عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركيب
 فكلوا اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة بحكم خارج عن مفهوم
 اللغة اللهم الا ان يقال المراد بالحقيقة الحقيقية العرفية دون اللغوية فان
 لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احدا الجزئين ملفوظا و
 الاخر مقدرا بخلاف لفظ تركيب فانه لا يطلق في العرف الا فيما كان فيه
 كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا لفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين
 ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة على دخول
 نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم ان

لا من اخصر لا يستغنى عن جملة من بخلاف تركيب فانه كما لا يخفى على المتأمل

اضرب حقيقة بخلاف تركيب

لا يكون المركب من كلمتين نحو زيد قائم كلاما لان المتضمن يلزم ان
 يكون غير المتضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما
 يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة المجموعية الحاصلة من تركيب
 الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالتضمن الكلمتان من
 حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم بصورته
 المجموعية متضمن لزيد قائم بصورتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن
 والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد
 لكان اخصراذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين فماله الطنب قيل لو قال
 ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء
 وقيل لو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصا لاتاما
 وفيه نظر لانما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة تكون
 الموصول مع الصلة كشيء واحد ما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث
 يكون كلمة ما جنسا والجملة التي وقعت بعدها صفة فصلا كقولنا حيوان
 ناطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بان وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن
 توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولا
 فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصرا فافيد
 الاطناب قيل انه وان كان اخصرا لكن ما ذكره المصنف صوب ووضح اما كونه
 اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولاً ثم التقسيم ثانياً ولو قال ما ذكرتم
 لزم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق
 الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانما يمكن في الذهن فان قيل
 يخرج من الحد نحو زيد ابوه قائم ما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج
 لان ما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين بوجودها
 في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن صدق
 كلمتين لا بقيد فقط ثم لما كان قوله ما تضمن كلمتين مشتقاً على التركيب
 الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيد بقوله
 بالاسناد احترازاً عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم القيد
 باحد جزئي المركب على اخر وقيل النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اختار

الأسناد على الأخبار لأن الأسناد أهم من الأخبار لتناوله الانتشاء والأخبار
 والبلاء للاستعانة أو السببية أو الألقاب أو المصاحبة والمجاورة والمجرور
 متعلق بتضمن أو صفة مصدر محذوف أي تضمننا ملتبساً بالأسناد
 أو صفة كلمتين أي كلمتين ملتبسين بالأسناد والمراد بالأسناد الأسناد
 الأصلي المقصود لذاته فخرجت الصفات موصوفاتها فانها ليست بكلام
 ولا جملة لكون أسنادها غير أصلي وكذا خرجت الجملة القائمة مقام الفرد
 والواقعة صلة أو شرطاً أو جزءاً فانها جملة وليست بكلام لكون أسنادها
 لم يقصد لذاته بخلاف الأسناد الماخوذ في حد الفاعل فان المراد به عام
 من أن يكون أصلياً ولا مقصوداً لذاته ولا وجهاً سقط ما قيل ازهدأ
 المحذوف مطرد لأنه صدق على نحو رجل قام أبوه والذي قام أبوه لتحقيق
 الأسناد بين قام أبوه والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة
 ليس بكلامين بخلاف عبارة الفصل من قوله هو المركب من كلمتين
 أسندت أحدهما إلى الأخرى فانه صدق على قام أبوه وهو كلام ولم يصدق
 على ما تضمنه وجه الجواب ما قلنا ان المراد بالأسناد المذكور في الحد الأسناد
 الأصلي المقصود لذاته والأسناد الذي يتحقق بين الموصوف والصفة و
 كذا بين الموصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطرداً ثم
 أعلم ان كلام المصنف يشير إلى ان نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعة كلام
 لأنه متضمن لكلمتين بالأسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب
 من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى يشير إلى أن الكلام هو ضربت
 والمتعلقات خارجة منه إلا ان يقال المراد بالكلمتين ما حقيقة نحو ضربت
 أو حكماً نحو ضربت زيداً قائماً لأن الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة
 واحدة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا مخالفة بين الكلامين
 ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في نوعين
 فقال ولايتاني ذلك إلا في اسمين واسم وفعل مستثنى مفرغ أي لا يحصل
 الكلام أو ما تضمن كلمتين بالأسناد في تركيب ما إلا في أحد هذين
 التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل
 نحو قام زيد فإن قيل ان كان ذلك إشارة إلى الكلام أو إلى ما تضمن كلمتين

ما والتضمن المذكور في الأسناد

بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام وعين
 ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتأق الكلام الا في الكلام
 اوليتاقي ما تضمن كلمتين بالاسناد الا في تضمن كلمتين بالاسناد
 قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي وكلي
 يصلح مظهرو فالجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد
 ما خود في حد وهو يقتضي المسند والمسند اليه وهما يحصلان لا في
 هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه والفعل لا يقع
 مسندا اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق
 جزئية التقديم وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم والفعل
 لاستحقاق التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجهه ان التركيب
 من الفعل والاسم يلزم تقديم الفعل فقد مر في الذكر فان قيل ما الحكمة
 في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح به في تقسيم الكلمة
 قيل لان التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى ستة اقسام الاسماء

ان والفعل لان
 والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام
 يتأق في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في غيرها فاحتاج الى الحصر لا خراج ما
 وراهما بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى يحتاج الى الحصر فان
 قيل حصر الكلام في هذين التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف
 واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمي اكرمك قيل نحو يا زيد
 في التقديم مركب من الفعل والاسم اذ التقديم يراد عوز زيد والمعتبر في الجملة
 الشرطية هو الجزاء والشرط فلا قيد له فلا يطل الحصر فان قيل ما السرفي ان
 المصنف المسند اليه حيث قال لا يتأق في ذلك والزمخشري قد مر حيث
 قال وذلك لا يتأق قيل انما اخره المصنف اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر
 لان السامع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكرفا لا يحتاج الى
 التقوي والتاكيد اي الى تقوي حكم هذا الخبر وتاكيد بتكرار الاسناد
 بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدم الزمخشري اخراجا للكلام لا
 على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد بمنزلة المتردد والسائل بل حكم هذا

الخبر لتقدم ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاستناد فان من شأن
 هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى ان النفس اليقظي تكاد
 تردد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فيسال حكم
 هذا الخبر لئلا يتردد فيه فقد مره ليفيد التقوى والتاكيد بتكرار الاستناد
 نظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغفون فان الله تعالى جعل
 نوحاً عليه السلام كالسائل المتردد فتكرر معه كلام السائل المتردد و
 معلوم انهم يسبق منه عليه السلام سوال ولا تردد غير انه قد مر اليه ما يلوح
 مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلأفان يلوح بانزال العذاب من
 جنس الماء فجعل كأنه متردد في ان قوم هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق ام
 لا فصح تقوية هذا الخبر وهو اغراقهم بمؤكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام
 شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف الاسم
 قد علم بدليل المحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكر
 ثانياً تكرار قيل انما لزم التكرار لو ذكر في كلا الموضعين بالمطابقة وليس
 كذلك حيث ذكر ثم خبر بالالتزام وهما بالمطابقة ولم يكف بما ذكره بالالتزام
 تعليلهما وتفهيمهما لمن لم يكف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى صريح
 الكلام على ما سبق ذكره على ان الضمني مما لا يعتد به في التعريف وانما يعطى
 هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعدم كخطبة بعد
 الخطبة وكلمة ما موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاتفاق
 على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول
 لا يخرج الحرف وذكر الفصل الثاني لا يخرج الفعل والجنس غير مذكور في
 الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنساً وما
 بعد فصلاً فيكون الحد تاماً وقوله دل فعل ماضٍ اريد به الاستمرار لان
 الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه
 الجار والمجرور صفة معنى والضمير راجع الى ما هو عبارة عن الكلمة اي الاسم
 كلمة دللت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان الضمير عايداً الى ما كان
 قوله في ذكر في نفسه تكرر اذ معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولاً لها فيصير
 معنى المتن الاسم كلمة دللت على معنى هو مدلول لها وهو تكرر كما ترى

قبل ليس بتكرار اذا الكلمة قد تبدل على معنى ودون اول لها وقد تبدل
 على معنى هو مدلول غيرها اذا الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر
 مطابقة وتضمنا او التزاما كنعم فانه يدل على معنى تدل عليه الجملة
 المغترنة بها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقتها الذي يدل على
 ذلك التقدير الجملة الواقعة بعدها مطابقة وكاللام في الرجل فانه
 يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها متضمنا
 باعتبار الوضع التركيبي لان رجلا يدل على ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر
 فاذا ادخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معيننا باعتبار
 الوضع التركيبي فيكون دلالة على الاسم على التعيين تضمنية وكذا في لم
 يضرب يدل على معنى الذي اى على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار
 الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل
 عليه لم يدل بالوضع التركيبي على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون
 دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصرة تدل
 على معنى اى على ابتداء تضمنية البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع
 التركيبي لان البصرة يدل على بلد معين فاذا دخل عليه من يدل باعتبار
 الوضع التركيبي على بلد منه ابتداء السير فيكون هذا البلدا من على
 الابتداء تضمنية وكذا اليلاء والهاء والكاف والتاء في اياي واياه وايلك
 وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع
 التركيبي لان الضمير يدل على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف
 المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والخطاب فظهر
 هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصرة
 وكالتنوين فانه يدل على صفات يدل عليه اللفظ التزاما لا اللفظ الذي
 يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهي التمكن
 والمقابلة والتكبير والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون ايجار والمحور
 ظرف دل وفي بمعنى الباء اى دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف
 فانه دل بضم ضميمة وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة
 لحصول معنى في لفظ آخر فان في قولك في الدار علامة لحصول معنى الظرفية

مفرد

دلالة

في الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى الابتداء في
البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وإنما قيد بقوله غير مقترون ذلك المعنى
بأحد الأزمنة الثلاثة احترازاً عن الفعل فإنه دل على معنى مقترون بأحد
الأزمنة الثلاثة وغير بالجر صفة معنى وبالنصب حال منه وبالرفع خبر
مبتدأ مع حذف والجملة صفة معنى أو حال منه والمراد بالاقتران الاقتران
الوضعي لا العارضي فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء
الأفعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى إما
مطابقة أو تضمنية أو التزامية وههنا لا يستقيم إرادة شيء منها أما الأولى
فلأن دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه الموضوع له كدلالة
الإنسان على الحيوان الناطق فلو أريدت ههنا هذه الدلالة دخل الفعل
في هذا الحد لأن ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقترون
بزمان ولا لزم اقتران الزمان بالزمان إذا اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران
الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق وأما الثانية فلأن
دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الإنسان على
الحيوان فقط فلو أريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الأسماء البسيطة عن
الحد كالعناصر الأربعة وهي النار والماء والطين والريح إذ ليس لعانيها الجزء
أصلاً فلا يتحقق فيها دلالة التضمن وأما الثالثة فلأن دلالة التزام دلالة
اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة
الكتابة والأسم من أقسام الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فمورد التقسيم
يأبى إرادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الأولى ولا يدخل الفعل لأن الضمير
المستكن العائد إلى المعنى مجازي أي غير مقترون جزؤه فيخرج الفعل لأن جزؤه
وهو الحدث مقترون بأحد الأزمنة الثلاثة ولا يخرج البسائط لأن قوله غير
مقترون سلب معنى إذا المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقترون جزء ذلك
المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق
سلب اقتران الجزء عند عدمه أو يقال إن جزء المعنى المطابق في الفعل لما كان
مقترباً جعل الكل مقترباً على وجه التسامح ثم كما فرغ عن حد الاسم شرع في
بيان خواصه فقال ومن خواصه أي خواص الاسم جمع خاصة وهي كلية

أسناد قوله مقترون إلى

مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قوله عرضيا في قولنا حقيقة واحدة
 فقط احتراز عن الجنس والعرض العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقائق
 مختلفة وفي قوله قوله عرضيا احتراز عن النوع والفصل فان كلا منهما كلي
 مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قوله ذاتيا وانما قال ومن خواصه ولم يقل
 خصائصه كما قال الزمخشري اختيارا للفظ المصطلح عليه فيما بين المتباحثين
 عن الحد والخاصة وانما اختص دخول اللام بالاسم لا فادتها التعريف المختص
 به وحلت على اللام المعروف اللام الزائد للتحسين وفيه نظر لان اللام الزائد
 هي اللام المعروف غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولانه
 كما حلت اللام الزائدة على اللام المعروف ينبغي ان يحل تنوين الترنم والغلي على
 التنوينات الاربعه فالحمل في بعض المواضع دون البعض يحكم فافهم والجوهر
 وانما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر وهو مختص بالاسم فكذلك الجر واللام
 يلزم تخلف المؤثر عن الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص
 الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شيء الا ترى ان لن مثلا مختص بالفعل واثرها
 وهو النصب ليس يختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجر
 في الفعل بمؤثر آخر عن حرف الجر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للام مؤثرات
 شتى كالنصب واما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهذا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى
 حرف الجر وقيل انما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذلك
 الجر وفيه نظر لان الرفع والنصب علم الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم
 فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانه ما يدخلان
 الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجر به لان الاسم اصل في الاعراب
 والمضارع فرع فخط اعراب الفرع عن اعراب الاصل يجعل ما هو اصل البناء
 اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلاثة وقيل
 انما اختص به الجر لان الاصل في الاعراب وهو الاسم والمضارع فرع فيه و
 الاصل في الاعراب هو الحركة فخط اعراب الفرع بمنع شيء مما هو الاصل في الاعراب
 فيه وخص الجر بالمنع من الحركات لتوسط رتبته توقيف للاعتبارين وانما
 توسطت رتبة لان الرفع اقوى الحركات واثقلها والنصب اضعفها واخفها
 والجر متوسط بينهما في القوة والضعف والثقل والخفة وانما اختص

التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال
 بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك
 يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يعتد به وقيل
 انما يختص التنوين به لانه ما لا يمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق
 بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او داخله في جمع المؤنث بمقابلته
 جمع المذكور وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حرف
 العلة في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طرد الباب والمراد
 بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين الترتيم
 والغالي فانها غير مختصان بالاسم ولقائل ان يقول لم يحمل تنوين الترتيم
 الغالي على التنوين المختص بالاسم طرد الباب كما حمل التنوين الذي هو
 عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل في موضع
 دون موضع تحكم على ان التنوين الترتيم عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في
 جوار وانما يختص الاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر بالاسم لانه
 يستلزم معاقبة التنوين او في ما حكمه من نوني التشبيه والجمع وهو مختص
 في الاسم كما عرفت فكذا ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص
 ان كانت معنوية والتخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية
 وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية
 محققة في نحو الحسن الوجه ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في
 حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طرد الباب وفيه نظر لانه على هذا
 ينبغي ان يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستهارة من المستعير
 والسؤال من الفقير فالاولى ان يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه
 حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه والمضاف
 اليه قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كان
 حذف من المضاف لكان الجزية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طرد الباب و

محض

ن
الجزئية

سياقي هذا البحث في موضع انشاء الله تعالى وانما يختص الاستناد اليه اي
 الى الاسم اي كونه مستندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مستندا
 فقط فلو جعل مستندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه

لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيد
 المبتدأ والاسناد عرض والعرض القائم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل آخر
 فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسندا
 اليه مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواصه
 قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيدا
 بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان الكوفي كاتب
 بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة
 الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي كما يقال مشي الانسان
 عرض عام فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي
 المضاف الى الانسان فان المشي المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذا
 الاعتبارات في الكلام شائع فكذلك الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة
 النوعية وهو الاسناد الى الشيء بدون الصفة المستفادة من اليه المختصة
 بالاسم عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك
 في حد كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق
 النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
 وكذا وصف الانسان بالكوفي قيل لا نسلك ذلك فان الصنفية اخص من النوعية
 مطلقا والاخص يستلزم الاعم لا محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية
 لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بانه لا يلزم من الاسناد الى الاسم
 ان يكون خاصة البتة بل يحتمل ان يكون ذاتياله كما يوهم قول البعض فالاسم
 ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مقدما وهو قوله من خواصه لرفع
 ذلك لوهم لان تقدير ما حقه التأخير يوجب المحصر فيفيد الخبر فاعرف
 كذا يمكن ان يجاب بان كلمة من في الخبر للتبعض لصحة استعمال لفظ بعض
 مكانه فكان ذكر الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير مخصصة على هذه
 الخمسة فيفيد الخبر فافهم فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم يختار هذه
 الخمسة بالذكري قيل لكونها من معظمت الخواص لتضمن
 كل منها
 خواص كثيرة اذا اختصاص الاسم متضمن لانواع التعريفات من

بعد

فاسم

المضمرات والمبهات والمنادى واصناف اللام من لام الجنس والاستغراق
 والعهد وكذا يتضمن الميم كقوله عم ليس من اصبر امصيام في امسفر واختصاص
 الجري يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص التنوين يتضمن اختصاص
 اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن اختصاص كونه مضافا او
 مضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكره ونحو ذلك
 واختصاص المسند اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا
 وتميزا ونحو ذلك واختصاص اصناف المسند اليه فبالجرى ان يختارها بالذكر
 وانما اتم العلامات اللفظية وهي اللام والجر والتنوين لانها في الدلالة اظهر
 ثم قدم ما يدخله في الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين
 ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكر انتم قدم من المعنوية الاضافة
 لتضمنه العلامات اللفظية ايضا وهي الجر وحروف الجر ثم لما فرغ من تعريف
 الاسم وخواصه شرع في تقسيمه فقال وهو معرب ومبني اي الاسم ينقسم الى هذين
 القسمين انقسام الكل الى الجزئيات ثم المعرب ما خوذ من الاعراب وهو الاظهار
 يقال اعرب الرجل عن حجة اذا اظهرها فالهمزة للتعدية وللمعرب ظرف اي
 محل اظهار المعاني المقضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
 وقيل الاعراب هو ازالة الفساد يقال عربت معدلة اذا فسدت والهمزة
 للسلب والمعرب ظرف ايضا اي محل ازالة الفساد والبنى ما خوذ من البناء
 المقصود منه القرار وعدم التغيير ثم لما فرغ من بيان حصوه في النوعين
 شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذي لم يشبهه منه
 الاصل الفاء للتفسير وقوله المركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج
 به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف ويا وتا وزيد وعمر وقوله الذي لم
 يشبهه منه مبني الاصل كالفضل حيث خرج عنه ما ناسب مبني الاصل وهو الحرف
 والفعل الماضي والامر بغير اللام وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وستعرف
 معنى مبني الاصل في تعريف المبني انشاء الله تعالى وضافة البنى الى الاصل
 بيانية اي لم يشبهه مبنيا هو اصل المبنيات وليس هو من قبيل اضافة المفعول
 الى مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبهه مبنيا اصله كما في زيد مضروب
 الغلام ولا من قبيل اضافة الى المظرف بمعنى لم يشبهه مبنيا في اصله كما

لا
 بـ
 ر
 م
 و
 نـ

في زيد مضر وبالدلالة الأولى يقتضي أن لا يكون مبنى الأصل مبنياً
 بنفسه بل يكون أصله مبنياً والثاني يقتضي أن لا يكون مبنى الأصل مبنياً
 إلا أن بل يكون مبنياً في الأصل وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الأصل ههنا
 بمعنى القانون إذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون واختلفا لشارهون في
 تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً
 لأنه هو العلة للأعراب اذ به يحدث المعاني المقضية للأعراب وفيه نظر لأنه
 على هذا يخرج المضاف إليه قبل التركيب الاسنادي كما يقال غلام زيد
 يسكون الميم والدليل لأنه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً وهو معرب صرح به
 الرضوي وقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع عامله فيتناول التركيب
 الاسنادي والتركيب الإضافي لأن المضاف عامل في المضاف إليه والحرف
 المقدرو فيه أيضاً نظر لأنه على هذا يخرج المبتدأ والخبر فإن كلا منهما خير
 مركب مع عامله لأن عامله معنوي وأجيب عن الأول بأن من قسر المركب
 بالذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً كان المضاف إليه قبل التركيب الاسنادي
 على قوله مبنياً ويشهد بهذا عبارة الوافية والركني ومن قسر بالذي ركب
 مع عامله كان المضاف إليه قبل التركيب الاسنادي على قوله معرباً لأنه ركب مع
 عامله وهو المضاف وحرف الإضافة المقدرة على حسب الاختلاف ويشهد
 بهذا لفظ الرضوي وعن الثاني بأنه لما كان تأثير العامل المعنوي في المبتدأ والخبر
 مثل تأثير العامل اللفظي في غيرها جعل في حكم العامل اللفظي فكانهما مركباً
 مع العامل حكماً واعتباراً فإن قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو مبنى
 حتى ذهب لبعض إلى أنه من مبنيات الأصل فكيف عرف للمعرب بالمركب
 مع غيره تركيباً اسنادياً قيل ليس المراد بالمركب ههنا ما هو في مقابلة المفرد
 بل المراد به جزء المركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً أو ركب مع عامله
 فإن قيل هذا الحد صدق على ما تضمنه مبنى الأصل كائن وعلى ما وقع
 مواقعبه كإزالة وعلى ما اضيف إليه نحو يومئذ فإن كلا منها ركب مع غيره
 تركيباً اسنادياً ولم يغبر مبنى الأصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم ينسب لكونه
 حداً للمبنى وهو قوله ما ناسب مبنى الأصل والناسبة يتناول المشابة و
 التضمن والوقوف موقعه وما اضيف إليه فإن قيل قد يوجد في كثير من

ولا يمكن تركيبه مع العامل المعنوي

الاسماء مناسبة مبنى الاصل مع انها معنية كناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى
 الماضي ومناسبة غير المنصرف الماضي والامر في الفرعيتين ومناسبة سقيا
 سقائك الله في افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الالحرف ومناسبة المثل
 الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة في افادة معناها ومناسبة آخر
 اللام او من لكونه معد ولا من الاخر او آخر من ومناسبة اتي الشرطية حرف
 الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام وتضمن المشي والجموع حرف العطف
 لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وغير ذلك
 مما لا يؤثر في منع الاعراب فلا يكون احد منعكسا ولو استدل على عدم
 مناسبة هذه الاشياء بكونها معربة ويكون تلك الاشياء مبنية يلزم الدور
 لان كونها معربة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها
 معربة لزم الدور قيل المراد بالنااسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبة
 فغير معتبرة لضعف او معارض ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا
 في الفرعيتين فمناسبة الماضي والامر يقتضي البناء ومناسبة المضارع يقتضي
 الاعراب فلا يؤثر في البناء هذه المناسبة مع المعارض وكذا اتي وغيره ومثل
 والمضلف فانه يتحقق في مناسبة معارضة وهو الاضافة المانعة للبناء
 لكونها لازمة للاضافة واما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
 فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جاز على المضارع اي يوازنه في حركاته وسكناته
 فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة الماضي
 ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يؤثر هذه المناسبة مع الضعف
 في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا في سقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة
 يستفاد منها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا
 مناسبة آخر اللام فانه بمعناها بالنظر الى الاصل واما الان فلا لان اخر
 نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبة اللام ومن
 ضعيفة وكذا مناسبة المشي والجموع لان كونهما بمعنى واو العطف اعتبار
 محض لان المشي لفظ واحد وكذا الجموع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف
 عليه ولو كان فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف
 والمعطوف عليه في الاحكام وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى

واوالعطف حقيقة بل باعتبارها محصناً فيكون مناسبتها واوالعطف
 ضعيفة جداً فلا يؤثر في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من
 ان يراد غير معتبرة في منه الاعراب او في اثبات البناء وعلى تقدير الاول يلزم
 تعريف الشيء بنفسه اذ المعرب ما فيه الاعراب وعلى تقدير الثاني يلزم اخذ
 المنافي في التعريف لان البناء ينافي الاعراب وكلاهما متنعان وجيب بان المراد
 الثاني ولا نسلم ان اخذ المنافي في التعريف ممتنع حيث يقال العمى عدم البصر عما
 من شأنه البصر والموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة واجيب ايضا بالمراد
 بالمعتبرة الملازمة لاثبات حكم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض غير
 ملازمة لاثبات حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة
 وذكر الامور المجهولة في الحد ولا يفيد التعريف واردة المناسبة القوية لا
 يخرجها من الجهالة تكون القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوي
 يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفاً وكم من ضعيف يكون بالنسبة الى ما دونه
 قوياً وذكر الامور النسبية يورث الجهالة فلا بد لك من بيان القوة والضعف
 في المناسبة اللهم الا ان يقال المراد بالمناسبة المناسبة بوجه من الوجوه
 المعتبرة في باب البناء وتلك البناء ستة اوجه بالاستقراء ما يتضمن معناه
 كايين ومتى وكيف او بالشاحجة في الاقتدار ونحوه كالمبهمات او بوقوعه موقعه
 كنزال او بمشاكلته الواقع موقعه كفضاء او بوقوعه موقع ما الشبه كاللنادى
 المضموم او بالاضافة الى ما اشبهه بنحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم و
 هذه الوجوه معلومة في باب البناء وكون الشيء من الامور النسبية لا ينل
 العلم به فلا يريد الاشياء المذكورة لان المناسبات التي يتحقق فيها لم يعتبروا
 في هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على مبنى الاصل لانه مركب لم يشبه
 مبنى الاصل اذ الشيء لا يشبهه نفسه قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب
 لان المراد الاسم للمركب بدلالة مورد التقسيم او يخرج ذلك بدلالة قوله لم
 يشبهه مبنى الاصل لان غيره لما كان مبنياً بشاحجة فلا يكون مبنياً بنفسه
 بالطريق الاولى على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه في كون
 كل واحد منها مبنى الاصل فلم يصدق عليه قوله لم يشبهه مبنى الاصل ثم
 لما فرغ عن تعريف المعرب شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم المعرب

من
 الوجوه
 ر
 اشبهه

ان يختلف آخره لا يختلف العوامل المراد باختلاف آخره اختلاف صفة
 والا فآخر العرب مما في آخره من الحروف وهو لا يختلف واللام في قوله لا يختلف
 العوامل للعلّة او بمعنى الوقت وانما قيد اختلاف الآخر باختلاف العوامل
 لاحترازه عن اختلاف آخر غلامى بالياء فانه ليس من حكم العرب بل حكم العرب
 فيه وهو الاختلاف التقديري وقيل انما قيد به احترازه عن اختلاف آخر
 من في من الرجل ومن ابيك ومن زيد فانه لا يكون من حكم العرب وفيه نظر
 لان المراد هنا بيان حكم الاسم العرب بدلالة مورد التقسيم فلحروف خارج
 عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب بان كلام الشارح محتمل
 ليحتمل ان يراد به من الاستفهامية وهو الاسم فلا يد من الاحتراز عنه لكونه
 مبنيا لامعربا فان قيل حكم الشيء وهو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف
 آخر العرب اثر العامل لا اثر العرب فكيف جعل الاختلاف حكم العرب قيل
 اضافة الحكم الى ضمير العرب بمعنى في كضرب اليوم اى حكم فيه ولا شك
 ان الاختلاف حكم في العرب او معنى اللام والاضافة بادنى ملازمة اى
 حكمه اختصاصا بالعرب بملازمة الوقوع فيه والمراد بالحكم الخاصة
 دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقله ثلاثة فيلزم منه ان لا يتحقق العرب
 الا باختلاف ثلاثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام اذا دخل
 على الجمع ولم يكن ثم معهود يحل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل
 جاءني زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو موعود
 المراد صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق
 على جاءني زيد اذا وقع في اول الامر ان يصلح اختلاف آخره عند حصول
 اختلاف العوامل او ياد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل و
 يحل الخاصة على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع
 الاحوال او ياد باختلاف الثاني الوجود الملازمة بينهما اذا خلافا للعوامل
 يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم واداة اللزوم وانما قل باختلاف
 العوامل ولم يقل لوجود العوامل لمشاكلته قوله ان يختلف وضحة المشاكلة
 من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بسورة غيره لوقوعه في صحته
 فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره لوجود جنس العامل فلا يد شي مما ذكر

وقوله لفظاً أو تقديرًا تفصيل لاختلاف العوامل أولاً اختلاف الأخر فيكون
 هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على أنهما صفة
 مصدر محذوف أي اختلافاً فاملفوظاً أو مقدراً أو على أنهما خبر كان المحذوف
 أي سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقدرة والجملة من باب التذييل وهو
 تعقيب الجملة بجملة يشتمل على معناها للتأكيد فإن قيل ما بال المص جعل
 اختلاف الآخر لاختلاف العوامل حكماً للعرب ولم يجعله حذلاً كما جعله حذلاً
 سائر النحاة قيل أوجب ذلك حذاً لزم الدور لأن معرفة اختلاف الآخر
 يتوقف على معرفة العرب فلو عرف برب يلزم الدور وهو باطل وأجيب بأن لا
 نسلم أن معرفة اختلاف الآخر موقوفة على معرفة العرب إذ يجوز أن يعلم من
 استعمالات العرب قبل أن يعلم العرب أن هذا النوع من الألفاظ يختلف
 آخره باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم أن العرب على أي نوع
 من هذا النوعين يطلق فإذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة العرب
 لم يلزم الدور وفيه نظر لأن معرفة اختلاف الآخر إنما يحصل عن استعمالهم
 إذا كان العرب مما يختلف آخره لفظاً أما إذا اختلف تقديرًا كعصاف فلا يحصل
 معرفة ذلك وأجيب بأنه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد أو بالجمع أما
 الأول فمثل جرحي فإنه لما عرفنا أن واحداً وهو جرحي يختلف آخره باختلاف
 العوامل استدللنا على أن عدم الاختلاف في الجمع لأجل المانع وهو الألفوظ
 على أن الاختلاف فيه متحقق تقديرًا وأما الثاني فمثل جلي فإنه لما عرفنا أن
 جمعه وهو جليت يختلف آخره باختلاف العوامل استدللنا على أن عدم
 الاختلاف في الواحد لأجل المانع وعلى أن الاختلاف فيه تقديرًا فإن قيل
 لما أمكن معرفة اختلاف الآخر بالاستعمال أو بالاستدلال بالواحد والجمع فما
 الفائدة في إضافة اختلاف الآخر إلى اختلاف العوامل قيل إضافة إلى المدارية
 فإن العامل مدر الاختلاف وجوداً وعدمًا حيث يوجد الاختلاف عند وجود
 العامل وينعدم عند عدمه والشئ إذا دار مع الشئ وجوداً أو عدمًا يضاف إليه
 وفيه نظر فإن المدارية قد وجدت في هذان واللذان حيث يوجد اختلاف
 لغيرهما عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع أن اختلاف آخرهما لا
 يضاف إلى العامل عند الأكثر بل هما مبنيان والاختلاف فيهما صيغ وضعي

العرب

نوع

بينهما

على ما يأتي بيانه في اسماء الاشارة انشاء الله تعالى واجب باننا لا يضاف
 اختلاف آخرهما الى العامل مع وجود الدوران بناء على الواحد والجمع فان
 واحد هما وهو هذا والذي وجهها وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد فيهما
 الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استدل للنقل على ان الاختلاف
 في مشتاهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في صيغة الضمما
 مثل انا واياي وقيل انما لا يضاف اختلافهما الى العوامل بناء على بناءها لانهما
 لما وجد مبنيين علمنا ان اختلافهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل وفيه
 نظران بناء هما مبني على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم
 اضافة اختلافهما الى العامل على بناءهما لزم الدوران كما فرغ من بيان المعرب
 وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف آخره بضمير في آخره
 عائد الى الاسم او المعرب وفي قوله بدل الى ما والبناء للسببية اي الاعراب شيء
 اختلف آخر الاسم او آخر المعرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في الحد العامل
 لانه شيء اختلف آخر المعرب بسببه وكذا الاسناد وللمقتضي الاعراب قيل كلمة
 باعتبارها عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب
 السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو
 ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول
 الاختلاف لان العامل سبب قريب لحصول الاسناد فهو سبب قريب لحصول
 المقتضي وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول
 الاختلاف فكان العامل سببا له بواسطة والاسناد سببا له بواسطة
 والمقتضي سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة وكان هذا قريبا
 فان قيل اختلاف آخر المعرب لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل
 بسببها الاختلاف آخر المعرب بل الاختلاف آخر المبني لان الاسم قبل تحقق الحركة
 الاولى مبني لا معرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قيل المراد بالسبب
 السبب القريب غير التام اي ماله نوع تأثير التام فيدخل الحركة الاولى
 لان لها نوع تأثير في اختلاف آخر المعرب لان الحركة الثانية لا تنجب اختلاف
 آخره الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون
 اعمائهم به حلة الاختلاف فيصدق عليها انها ما اختلفت به آخر المعرب لان الاسم

بعد تحققها معرب أي مركب لم يشبه مبنى الأصل اختلف بها آخر المعرب من
 السكون إلى الحركة وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الأعراب أي في حال الاختلاف
 من السكون إلى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب فإن
 هذا الكلام صادق وإن لم يكن الرضيع المشار إليه شائياً في حال الارضاع فكذا
 ههنا يصدق على الحركة الأولى أنها اختلفت آخر المعرب من السكون إلى الحركة
 وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الاختلاف من السكون فتأمل فانه دقيق وإذا
 عرفت هذا فاعلم أن الأعراب عند المص عبارة عما يتحقق به الاختلاف
 من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف أختي المصريح بأنهم
 اتفقوا على أن أنواعه الرفع والنصب والجروا إنما يتحقق بهما الاختلاف لأنهما
 نفس الاختلاف وأختي غيره بأن الأعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على
 الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الأعراب لا يقع على الحركات بل الحركات
 ما به الأعراب وقوله ليبدل على المعاني المعتورة عليه حلة غائبة للاختلاف
 أي ليبدل الاختلاف وما به الاختلاف على المعاني المتداولة على ذلك المعرب
 أو على ذلك الاسم وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة إذ لولاه لا تبس بعضها
 ببعض وتخرج بهذا العلة حركة نحو غلامي لأنها ما اختلف به آخر المعرب
 لأن غلامي معرب على اختيار المصريح على ما يأتي لكنها لا تدل على معنى من
 المعاني المذكورة وإن جعلت العلة خارجة عن الحد وكان ذكرها الإشارة إلى
 حلة وضع الأعراب في الأسماء يخرج حركة نحو غلامي باعتبار الحيثية فاهلست
 حاجتي بها من حيث أنها يختلف بها آخر المعرب بل من حيث أنها توافق الياء
 ثم الاعتوار متعدٍ يقال اعتور والشئ وتجاوزوه أي تدأولوه وعلى هذا يكون
 قوله المعتورة على صيغة اسم المفعول لأن المعاني متداولة على المعرب لا متداولة
 حيث تدأولها المتكلم على المعرب وأن ثبت الرواية بكسر الواو ويحمل على المجاز
 العقل نحو عيشة راضية أي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المعتورة
 مظهرها أيها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن أن يراد في الاعتوار
 ههنا معنى الدخول على وجه التناوب أي المعاني الداخلة على المعرب على
 وجه التناوب أو يراد به الاعتراض أي المعاني المعترضة عليه ثم لما فرغ من
 بيان الأعراب شرع في بيان أنواعها فقال وأنواعه رفع ونصب وجراي

م
 بالانقضاء

المعرب

انواع اعراب الاسم منحصرة على هذه الثلاثة لان الاعراب رضع للدلالة على المعاني
 وهي ثلثة فكذلك الاعراب ليكون الدال على حسب المدلول والالزم الاشتراك
 لو كان الاعراب اقل من المعاني او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما
 خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع
 والنصب ويجريكون بهذه الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجعر عند
 المصرح يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمي الرفع رفعا لارتفاع
 الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفعة مرتبة من بين اخواته لكونه علما
 هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين اي تنصيان
 على حالهما عند التلفظ به ولا ينبغي نصب الفصلة اي الكلام من غير ان يحتاج
 اليها الكلام وانما سمي الجرجرا لان عامله يجز الفاعل الى الاسم ولان الشفة
 السفلى تنجر الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم
 المفعولية والجعر علم الاضافة للفاء للتفسير اي فالرفع علامة الفاعلية و
 النصب علامة المفعولية والجعر علامة الاضافة وانما قال الفاعلية و
 المفعولية دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما تحقق بهما
 مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جيئ بها للايدان بان لهما ملحقات والتاء
 للتانيث جيئ بها لمطابقة الموصوف المؤنث فيكون المعنى فالرفع علم
 النخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم النخصلة المنسوبة الى المفعول
 والنخصلة المنسوبة الى الفاعل في المبتدأ كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا
 ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او
 رباعية مقتضية للاسماء ولم يقتصر على جرد كونه جزءا ثانيا لان مقتضى
 للاعراب يلزم ان يكون حاصلا بالعامل كما قال المصنف في هذا العامل و
 كونه جزءا ثانيا غير حاصل بان وجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لخصوله
 بان كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا الشبهتين بليس كونه مسندا اليه
 واقعا بعد ما يقتضى الجملة كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس كونه جزءا
 ثانيا بعد ما يقتضى الاسماء والنخصلة المنسوبة الى المفعول في الحال و
 التميز والمستثنى المنصوب كونها فصلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا
 التي لنفي الجنس وفي خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعد ما

لا يتم بالرفع من حيث توقف تعقله على المنصوب لا من حيث صيرورته
كلاماً لأن الفعل لا يتوقف في صيرورته كلاماً على المنصوب ويمكن أن
يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية المصدرية لما عرف ان ياء النسبة
مع التاء تفيد معنى المصدر رأى فالرفع علم كون الشيء فاعلاً والنصب
علم كون الشيء مفعولاً فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب
في غير المفعول مما الحق بهما على وجه التشبيه والتقريب فيكون المعنى
فانرفع علم كون الشيء فاعلاً حقيقةً او حكماً والنصب علم كون الشيء
مفعولاً حقيقةً او حكماً فيدخل الملحقات وأما قال علم الاضافة
ولم يقل علم الاضافة لان الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية ان كانتا
للمصدرية فالاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدراً
باتيان الياء والتاء وان كانت التاء لطابقة الموصوف المؤنث والياء
للنسبة للايذان بان لهما ملحقات وليس للجر المعتد به ملحقات
كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء المؤنثة بالحق وأما قيدنا بالجر
المعتد به احترازاً عن الجر الغير الاصل في نحو بحسبك درهم وكفى بالله
فانه جر حصل بواسطة الحرف الزائد الغير المعتد به فلم يعد ملحقة به وإنما
جعل الرفع علم الفاعلية للنسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية
لنسبة بينهما في الضعف والجر علم الاضافة للنسبة بينهما في التوسط
لان المضاف اليه تارة يكون فاعلاً نحو اعجبني دق القطار الثوب و
اخرى مفعولاً نحو اعجبني ضرب اللص الجراد فكذا الجر على ما بيننا من قبل
ثم لما فرغ عن بيان مقتضى الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة
شرع في بيان ما يحصل به مقتضى وهو العامل فقال والعامل ما به
يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اي عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى
المقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب في ضرب
زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيداً فانه يحصل به
مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يحصل به الاضافة في زيد و
انما قدم الجار والجر على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج
اليه في الحد فان قيل يدخل في الحد الاسناد فانه ايضاً يتقوم به المعنى المقتضى

للأعراب قيل الباء للسببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الأسناد لأنه
 ليس بسبب بل هو شرط أو لأنه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى للأعراب
 بخلاف العامل فإنه سبب بعيد لحصوله على ما بينا في حد الأعراب وفيه
 نظر لأن السبب البعيد مجاز وإرادة المجاز في التعريف لا يجوز لأنه يورث
 الجهالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند الإطلاق إلى المعنى الحقيقي دون
 المجازي وأجيب بأنه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد
 ههنا أو يقال إن كلمة ما عبارة عن العامل أي عامل الاسم عامل بسببه
 يحصل المعنى المقتضى للأعراب فلا يرد الأسناد فإن قيل إن واخواتها
 حامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لأن الفاعلية
 في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق
 قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة فقط
 بل كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية أو رباعية مقتضية للاسماء
 وهو ما يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما ولا المشبهتين
 بليس واسم إن ولا التي لنفي الجنس وقوعه بعد ما لا يتم بالرفع وهو
 حاصل لهذه العوامل إذ لو لم توجد لما كان خبرا واقعا بعد ما لا يتم بالرفع ولهذا نفس
 الجواب وإن كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في المحاشي ثم وهنا فذكرته كذلك
 اتباعا للمحاشي فإن قيل العامل في المبتدأ هو التجرع عن العوامل اللفظية للأسناد
 ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا إليه قيل لا نسلم أنه لا يحصل به فاعلية
 لأنه لو لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه
 الفاعلية البتة بل تلعبت به العوامل اللفظية فيتحقق في المبتدأ حينئذ
 ما يقتضى العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن المبتدأ مجردا عن العوامل
 اللفظية للأسناد فعدم تحقق الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج إلى البيان لأن
 الفاعلية فيه كونه مسندا إليه ولا يتحقق ذلك بدون الأسناد أصلا لأنه
 بدون الأسناد تعدد مثل الف وبار وعدد وعدد إن وزيد وعمر وهو في حكم
 الأصوات التي لا تركيب فيها وحقها أن يتعلق بها غير معرفة كغاق ونخ فلم
 أن الفاعلية في المبتدأ يحصل بالمجموع أي بالتجرد والأسناد جميعا فالعامل
 أن الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق

ويدون الأسناد لا يتحقق أصلاً فاعلم ان المجموع مثبته في حصول الفاعلية
 فيه ثم ما ذكر المصنف هنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة
 مطلق العامل اذ العلم بالمقيد مسبق بالعلم بالمطلق فنقول العامل المطلق
 ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما تريد بالوجه مخصوص
 فان اردت الوجه مخصوص على الاطلاق سواء كان اعراباً او بناء او غير ذلك
 يلزم ان يكون يافي يازيد والياء في غلامى عاملاً وليس الامر كذلك وان
 اردت وجهاً مخصوصاً من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في
 حد الاعراب قائلان بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل
 وان اردت وجهاً مخصوصاً من مقتضى الاعراب ياباه ذكر آخر الكلمة لان
 الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمنعولية والاضافة لاخرها ويخرج
 عامل الفعل لان عامله لا يوجب الفاعلية والمنعولية والاضافة قيل المراد
 به وجه مخصوص عما اقتضاه المقتضى او الشبه التام بالاسم فلا ياباه
 ذكر آخر الكلمة لان ما اقتضاه المقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون اولها و
 اوسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لان اعرابه عما اقتضاه الشبه
 التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ عن بيان الاعراب وتقسيمه الى الرفع
 والنصب والمجرى في تقسيم آخر الاعراب باعتبار الحركات والحروف
 وبيان محالها وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركة او بالحروف و
 الاعراب بالحركة اما مستوفى للحركات الثلاث او لا والثاني اما محمول فيه
 الفتحة على الكسرة او على العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلاث او
 بالحرفين والثاني اما رفعه بالالف او بالواو فهذه ستة اقسام شرعية
 بيانها على الترتيب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط نحو وف
 اى اذا عرفت هذا فنقول بالمفرد المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية
 والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقيد بالمنصرف احتراز عن المفرد الغير
 المنصرف كاحمد واجمع المكسر المنصرف وانما قيد بالجمع بالمكسر احتراز
 عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون وقوله المنصرف صفة
 اخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كصايحم فان قيل
 لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر فما وجه التعدل عنه

الى الالتهاب قيل انه وان كان انحصرا لانه لما كان يحتمل التغليب عند العند الى
 الالتهاب وقوله بالضممة خبر لقوله فالفرد المنصرف والجمع المكسر وقوله رفعما
 اما ظرف اي كائنان بالضممة وقت رفع العامل او حال اي كائنان حال كونهما
 مرفوعين او مصدر نوعي اي يعربان بالضممة رفعما وتميز عن النسبة اي
 بالضممة دفعة وقوله والفتحة نصبا من باب العطف على معولي عاملين
 مختلفين بتقدير يجر ورجو في الدار زيد والمجرة عمرو وقوله والكسرة جرا
 كالفتحة نصبا ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا
 بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرى عن التاء فانها القلب البناء
 والمراد بالضممة والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا
 يلزم التكرار في قوله واللفظي فيما عداه وانما اعراب المفرد المنصرف والجمع
 المكسر المنصرف بالحركات الثلاثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل
 فيه ان يكون بالحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه وانما قدم الاعراب
 بالحركات الثلاث لاصالتها فان قيل يتدخل في هذه الضابطة كلا والاسماء
 الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع وكلا والاسماء
 مفرد ان هذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع ان اعرابهما ليس
 بالحركات الثلاث فينبغي ان يذكر قيد اخر لاجراهما قيل المراد بالمفرد
 من كل وجه فيخرج به المثني والمجموع وما لحق بهما وكلا والاسماء الستة
 ملحقات بالمثني على ما ستعرف او يقال الالام في قوله فالمفرد اما للجنس
 فيكون الجملة قضية مهيمنة ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على
 كل فرد لان القضية المهيمنة في قوة الموجبة الجزئية واما الاستغراق فيكون
 الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها
 وكلا والاسماء الستة معربان بالحركات الثلاث ايضا وان لم يكن كذلك
 في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهيمنة
 اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية بآثارها ولم يبق حكم كل ما ولا ن ذو
 مال غير معرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا
 ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما احتج
 الى تقيد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات

اثلت وان لم يكن كذلك في كل حال واجيب عن هذا بان التقدير بالمنصرف
 وان لم يكن محتاجا اليه البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تلقيفا حسن لمع
 الاعراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة على قسمين و
 المعرب بالحروف على ثلاثة اقسام فذكره يدل على مناط التقسيم ويمكن
 الجواب عن اصل السؤال بان كلاً والأسماء الستة خارجة عن قوله فالمفرد
 اذا المراد بالمفرد المعرب بالحركة بدلالة مورد التقسيم او عن قول المنصرف
 لان الاسماء العربية بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل
 هي واسطة بينهما يشهد عليه كلام النجاشي في الفصل والاسم المعرب
 على نوعين نوع يستوي فيه حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى
 المنصرف ونوع ينحرف عنه الجرو والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ من
 بيان المعرب بالحركات الثلاثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه
 الفتحة على الكسرة فقال جمع المؤنث السالم بالرفع على انه صفة جمع المؤنث
 وليس باعراف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام في باب الصفة له
 حكم ذي اللام عند سيبويه وهو الذي اختار المصنف على ما سياتي
 في موضعه انشاء الله تعالى وفي هذا القيد احتراز عن جمع المؤنث المكسر
 كجمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلاثة بخلاف جمع المؤنث السالم
 فان اعرابه بالضمه رفعا والكسرة جرا ونصباً نحو جاثي مسلمات ورايت
 مسلمات ومردت بمسلمات وانما حملت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع
 لجمع المذكور السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة فحمل في الفرع ايضا
 لئلا يلزم مزيت الفرع على الاصل فان قيل المزيتة لازمة بعد لان الاصل
 معرب بالحرف والفرع بالحركة قيل المزيتة يكون اعراب الفرع بالحركة متحملة
 ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف الاصل فانه يوجد
 في آخره حرف العلة الصالح للاعراب واقامتهام مقام الحركات او يقال
 الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا ممهدا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع
 والاعراب بالحروف ايضا فرع فاعطى الفرع للفرع بحكم التناسب اصل
 ممهد عند هم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها وان قيل اعراب بعض
 جموع المذكورين ايضا بالضمه والكسرة نحو سحلات وصفحلات فيما

فائدة تقييد الجمع بالثؤنث قيل في الكلام حذف مصناف أي صيغة جمع
 الثؤنث السالم أو حذف معطوف أي جمع الثؤنث السالم وما على صيغة
 فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع الذكور لأن صيغة صيغة جمع
 الثؤنث السالم في عرف النحاة وإن كان بالحقيقة جمع المذكر أو نقول أن
 المصنف رح لم يلتفت بالجمع بالالف والتاء من جموع المذكرين لقلة
 مجي ذلك لأن دأبهم بيان ما هو الأغلب والأكثر لا ما هو الأقل والأندر
 ونقول المراد بجمع الثؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر
 الملزوم وإرادة اللزوم لأن الجمع الثؤنث السالم في عرف النحاة واقع على
 الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي لصحة المجاز وبهذا
 حصل التفضي عما قيل لو قال بجمع بالالف والتاء لكان أشمل وأما قدم
 جمع الثؤنث على غير المنصرف مع ترك أحد الحركات فيهما لأنه أكثر
 خلافا للأصل من جمع الثؤنث حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين
 بخلاف جمع الثؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط وليأتي ذكرهما على ترتيب
 الاحتراز عنهما في قوله فالمفرد المنصرف ولأن غير المنصرف بمنزلة المتعدد
 لأنه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بحركتين
 ويحمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه
 الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالضمرة رفعاً والفتحة نصباً وجراً
 وأما حملت الكسرة على الفتحة فيه لأنه لما ترك جره بشبه الفعل باعتبار الفرعين
 كما ستعرف حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما في الصورة ثم لما فرغ
 من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال أبوك و
 أخوك وحموك بكسر الكاف لأنه خطاب للثؤنث لأن أحم أبوالزوج لو عصته
 على حسب الاختلاف فلا يضاف إلا إلى المرأة أي أبوزوجك وهنوك فهذه
 الأربعة منقوصات بالواو دل عليها تشبيهها بأبوان وأخوان وحموان و
 هنوان وأصلها أبو وأخو وحمو وهنو على وزن فعل بفتح الفاء والعين
 وفوك هذا الجوف بالواو ولأمره هاء وأصله قوة على وزن فعل بفتح الفاء
 وسكون العين دل عليه جمعه أقوا كثوب وأثواب فحذفت الهاء على
 سبيل الشذوذ فاذا قطع عن الإضافة أبدلت الواو ميما قيل فم وإذا

اضيف قيل فوك وذو مال لفيف مقرون بالواو ين واصله ذو وعلى وزن
فعل يفتح الفاء والعين وإنما يضاف ذو إلى الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف
إلا إلى أسماء الاجناس الظاهرة وقوله مضافا إلى غير ياء المتكلم بالنصب
على انه حال من قوله ابوك واخواته لأنه مفعول فعل الاعراب من حيث المعنى
فيكون حالا من مفهوم الكلام او حالا من ضمير قوله بالواو والعبارة
محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي
وفي جعلها خبر كان المحذوف نظر لأن حذفه غير حرف الشرط سماعي
فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فلا يقال كانت ههنا محذوفة
مع حرف الشرط أي ان كانت مضافة فكان حذفه قياسا لانا نقول
ليس الأمر كذلك بل حذفه مع ذكر حرف الشرط قياسي بخلاف خبر أخير
فجئنا ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخواته أي كائنة
بالواو رفعا والالف نصب والياء جزا فان قيل قوله ابوك واخوك إلى
قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على جزئي والمقصود ههنا
الحكم على الكل وهو الحكم على الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم
سواء كانت مضافة إلى الاسم الظاهر نحو ابوك أو إلى الضمير الغائب نحو
ابوه أو إلى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا يستلزم الحكم
على الكل فكيف يتناول الحكم على ابوك واخواته الحكم على ابوك و
اخواته قيل المراد بقوله ابوك واخوك وهنوك وحموك وفوك وذو
مال الأسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة إلى غير ياء المتكلم لأن هذه
الألفاظ فإن قيل من أي نوع هذه الأرادة قيل اللفظ إذا أريد به مجرد
اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مستمها بها كما عرف
في رب رجل حاتم وكل فرعون موسى أي رب جواد وكل حبار قاهر عادل
فيصم أن يؤول ابوك واخوك إلى آخر بالصفة التي اشتهرت هي بها ويمكن
أن يقدر مثل مضافا ويجعل الصفة التي اشتهرت بها وجه الشبه أي
مثل ابوك واخوك إلى آخر فيكون الحكم على الكل ثم الأسماء الستة في
اعرابها وجوه منها اعرابها بالحروف الثلاثة إذا كان في آخره حرف يصح
الاعراب وذلك إذا كانت مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم وإنما اعراب

حينئذ بالحروف الثلث لأن الأصل ولذا قدمه على المثني وجمع المذكر
 التثنية ولا مقتضى للعدول عنه وأما بالحروف فلان هذه الأسماء تشبه
 المثني في الدلالة على امرين من حيث أنها من الأسماء الإضافية فإن الآخر
 يستلزم الابن وكذا البواقي وأما كان الحمل بالشبه في هذه الحالة بوجود
 حروف العلة الصالحة لأقامتها مقام الحركات في آخرها في هذه الحالة سماعا
 بخلاف حالتها لأفراد والأضافة إلى بناء المتكلم لعدم الحروف التثنية
 للأعراب في آخرها في هاتين الحالتين وكذا في حالة التصغير لأن آخرها
 في هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف
 والحرف الصحيح لا يصلح للأعراب فكذلك هذا وبخلاف نحو يد ويدم فإنه و
 إن كان يشبه المثني في الدلالة على امرين بسبب لزوم الأضافة لكن لا
 يوجد في آخره حرف يصلح للأعراب في حال الأفراد والأضافة حيث لا
 يعود حرف العلة فيهما في حالة الأضافة سماعا حيث يقال يدك ودمك
 وكذا في سائر المخذوفات والأخرفاء عرف فأن قيل لما كان أعراب هذه
 الأسماء بالحروف لشبه المثني وجب أن لا يستوفى الحروف الثلث لأنها
 يلزم مزية الفرع على الأصل قيل لها وإن تفرغت على المثني في الأعراب
 بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على أصالتها إذا تكونها
 مفردة ولذلك قدمها على المثني فأن قيل ما ذكر الشيخ أن أعرابها في
 حالة الأضافة إلى غير بناء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخفى من أن
 يحمل على الوجوب أو على الجواز فأن حمل على الوجوب يرد فوك وهنوك
 وحموك فأن أعرابها بالحروف في هذه الحالة جائزة واجب حيث يقال
 فمك وهنك وحمك كما يقال فوك وهنوك وحموك وكلها لغتان
 مشهورتان وإن حمل على الجواز يرد أبوك وأخوك وذو مال فأن أعرابها
 بالحروف في هذه الحالة واجب أما على الاتفاق كما في ذو مال وأما على
 الصحيح كما في أبوك وأخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على
 الامكان العام فيتناول الوجوب والجواز لأن الممكنة العامة هي التي
 يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فأن كان
 الحكم في القضية بالإيجاب كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة

بالتثنية والجمع

عن جانب السلب لأن المخالف للإيجاب هو السلب وإن كان المحكم في
 القضية بالسلب كان مفهوماً ارتفاع الضرورة عن جانب الإيجاب لأن
 سلب السلب هو الإيجاب فإذا قلت كل نار حارة بالامكان العام كان معناه
 أن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري وإذا قلت لا شيء من الحار بارد
 بالامكان العام كان معناه أن إيجاب البرودة للحار ليس بضروري وقول
 الشيخ أبوك وأخوك إلى قوله بالواو والألف والياء قضية موجبة فإذا
 حملت هذه القضية على الامكان العام كان مفهوماً ارتفاع الضرورة
 عن جانب السلب فيكون معناه أن سلب أعراب هذه الأسماء بالحروف
 ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن أن يحمل كلامه على الصحة
 دون الوجوب والجواز أي يصح بالواو والألف والياء فيتناول الوجوب و
 الجواز أيضاً ثم كما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلاث شرع في بيان
 ما يعرب بالحرفين ورفع بالالف فقال المشني وكلا وكذا وكنتا ولم يذكره
 لأنه فرع كالأصل يعني عن ذكره وفيه نظر لأنه ذكر ثنتان مع أنه فرع
 اثنتان وأجيب بأن ذكره لنكتة وهي أن حكم التذكير والتانيث في باب
 العدد لما كان على خلاف جميع الأشياء صرح بلفظ المذكور والمؤنث فيهما
 للتبنيح على أن التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الأشياء كما في
 الواحد والواحدة على أنه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا
 أن نمنع صحة الأولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على أن الذكر عمل
 بالأصل فلا يتوجه نقضاً على أن هذا لا يرد على المناسبة وهو غير مسموع
 وقوله مضافاً إلى مضمحل حال عن كلا وفيه احتراز عما إذا كان مضافاً إلى
 مظهر فإن حكمه ح حكم العصا نحو جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
 ومرت بكلا الرجلين وقوله واثنتان واثنتان عطف على المشني وقوله
 بالالف والياء خبر قوله المشني وما عطف عليه أي كانت بالالف رفعاً
 والياء نصياً وجزا وأما أعراب المشني والمجموع بالحرف لأن كلامهما
 فرع الواحد والأعراب بالحرف فرع الأعراب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما
 وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للأعراب ثلثة فاعطى الألف للثنية
 لخفتها وكثرة التثنية لأنها لا يختص بذكور العقلاء ولأن الألف في

الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان اولو فوق آخر ضميرها في الفعل وهوها واعطى الواو للجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكور العقلاء اولان حصولها بجمع الشفتين اولانها ضمير الجمع في الفعل نحو فعلا ويفعلون اولو فوق آخر ضميره في الفعل وهوهم وفاخذها حاله الرفع فيهما القوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركتا ليا للضرورة و فرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوفوق ما قبل الالف وكسر في الجمع لوفوق الياء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب فيهما عوضا عن حركة الواحد فلو كان التنوين عوضا عنها لزم تكرار العوض قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض او يقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى والمجموع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرأ والجمع السالم بالواو رفعا والياء جرأ ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب المثنى والمجموع بالحرف يوجد بعينه في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكسر والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع فينبغي ان يعطى الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضي اعرابا بالحرف لكننا تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح للاعراب في آخرها وقيل اعراب المثنى والمجموع بالحرف لان في آخرها حرفا دالا على التثنية والجمع وامتنع اعرابها بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من الاعراب تقديرا وان كان بحركة ولا مانع فان قيل هذا الدليل بعينه يوجد في العصا فانه ايضا متردد بين ان يعرب بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في الدلالة اظهر من المقدروا ان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد بعينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه بالحرف يلزم احد المحظورات الثلاث لان اعرابه بالحرف لا يخلو اما ان

ب
النون

يكون بالالف الملقوفة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم الممكن
 وذا غير جائز وبالالف الملقوفة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين
 وهو ممنوع ايضا وبالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف
 اصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ثبت عن تقدير الحركة فوقت
 في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربناه بالحركة
 تقدير ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الف لفظا لئلا يلتقي
 ساكنان بخلاف المثني والمجموع حيث لا مانع من اعرابها بالحرف لفظا
 فاعربناهما بذلك وقيل اعراب المثني والمجموع بالحرف لانه وجد في آخر كل واحد
 منهما موضعا حرفان الدالتان على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من
 هذين الحرفين لكل واحد من المثني والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل
 فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما بالمانع وجعلنا لاختلافهما
 اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الف بالمثني والواو بالمجموع واشتراك
 الياء قد مروا اعراب كلا مضافا الى مضمير بالحرف لانه موحد اللفظ مثني
 ثمنى فعلنا بالاعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية
 في حال الاضافة الى المضمير واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في
 حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس لمناسبة المضمير مع المعنى في الخفاء ومع
 الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظهور ومع الاعراب
 بالحركة في الاصل ولا نراذ اضيف الى مضمير يكون تأكيد للمثني البتة فحمل
 على مشبوعه ولا نراذ اضيف الى مثني مضمير متصل صار معه لامترا جربه
 كلمة واحدة فتقوي امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاجري مجرى المثني في الاعراب
 وانما اعراب اثنان واثنان بالحرف في كل حال لشبههما بالمثني لفظا ومعنى
 اما اللفظا فلو جرد الالف والياء في آخرهما واما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف
 كلا فانه يشبه المثني معنى لالفظا فاعراب اعرابه في حال دون حال ثم لما فرغ
 عن بيان ما يعرب بالحرفين ورفع بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين
 ورفع بالواو فقال جمع المذكور السالم وفي قيد المذكور احتراز عن جمع المؤنث
 السالم وفي قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجال والو
 جمع ذولا عن لفظه فان قيل قد قالوا لم يوجد في العرب كلمة اخرها واو بهذا

اسم
اعرابها

انما اضيف الى جمع

ضمة وهذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه في معرض التغير فلم يعتد به او
 يقال الواو فيه لما قام مقام الضمة صارت كأنها ضمة لا واو وعشرون
 واخواتها اي امثال عشرون ونظائرها من ثلثين الى تسعين واداة الامثال
 والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة المصريح بها بتشبيه النظائر
 والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكور وما عطف
 عليه اي كائنة بالواو ورضاء والياء نصباً وجراً وقد مر الدليل على اعراب جمع
 المذكور السالم بالحروف وانما اعرب الواو بالحروف لانه يشبه جمع المذكور السالم
 لفظاً ومعنى اما لفظاً فلو وجد ما يصلح للاعراب في آخره ولما معنى فللدلالة
 على الافراد اولاً لانه محمول على واحد وهو ذو طرد الباب وفي كلاً الدليلين
 نظر اما الاول فلانه منقوض في نحو ادل وقلنس لوجود الشبه فيما ذكر
 فينبغي ان يحل على جمع المذكور السالم واما الثاني فلان التحمل دليل ضعيف
 والاعراب بالحرف حكم ثبت بخلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت
 بدليل ضعيف ولان التحمل لو كان علّة للاعراب بالحرف لوجب ان يحل اباؤك
 واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالتحمل في بعض المجموع دون البعض
 تحكم محض واجب عن الاول بان الواو في ادل وقلنس قد جعل ياء على قاعدة
 التصريفية فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الياء واو فيكون
 ثقيلًا وفيه نظر لان الواو في معرض التغير فلم يعتد به ولان الواو قائمة مقام
 الضمة فصارت كأنها ضمة لا واو فلا يكون ثقيلًا كما قلتم في الوجود عن الثاني
 بان الاعراب بالحرف صار اصلاً مبدءاً معتبراً في المجموع لكون كل واحد منهما
 فرعاً فصار الاعراب بالحركة كأنه فرع فيها فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان العمل
 بالتحمل في اباؤك واخوتك غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف
 الوحيت وجد في آخره حرف صالح للاعراب فامكن العمل بالتحمل والاولى ان يقال
 ان الواو لم نجد في موارد استعماله الامر بالبحر في دعوت الضرورة الى اعتبار
 يشبهه للجمع او الى جملة على واحد وان كان ذلك دليلاً ضعيفاً اذ لا وجه لاعرابه
 بالحرف سوى ذلك بخلاف ادل وقلنس وابائك واخوتك فاننا لم نجد هاء في موارد
 استعماله معبرة بالحروف فلم تمس الضرورة الى اعتبار الشبه والتحمل على الواحد
 وانما اعرب عشرون واخواتها بالحرف لانه يشبه جمع المذكور السالم لفظاً ومعنى

ايضا على ما مر في الوقار قيل اعرب بعض جموع المؤنثات ايضا بالواو والياء
 نحو سنين وثون وقلدين وغيرهما من جموع المؤنثات فما فائدة تقييد الجمع
 بالذكر قيل هذا على طريق جمع المؤنث السالم فيحمل على حذف مضاف اي
 صيغة جمع المذكور السالم او حذف معطوف اي جمع المذكور السالم وما على صيغته
 فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لان صيغتها صيغة جمع
 المذكورين في عرف النحاة وان كانت من جموع المؤنثات او يقال ان المصنف لم
 يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لقلته ودأبهم المألوف ببيان
 ما هو الاغلب او يقال المراد بجمع المذكور السالم الجمع بالواو والياء والنون
 مجازا بطريق ذكر الملزوم واردة اللازم لان جمع المذكور السالم في عرف النحاة
 واقع على الجمع بالواو والياء والنون الملازمة العرفية يكتفى لصحة المجاز و
 بهذا سقط ما قيل لوقال اجمع بالواو والياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ
 عن تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار
 ظهوره وعدم ظهوره فقال التقدير يراي تقدير الاعراب على حذف المضاف اليه
 والاعراب التقدير يراي على حذف الموصوف وياء النسبة على خلاف القياس لثبوت
 قوله واللفظي اي الاعراب التقدير يراي المقدر على حذف الموصوف على حذف
 الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقدير يراي على
 اللفظي لانه قليل فقد مر رؤيا الاختصار لبيان وتعميم اللفظي في كل ما عناه
 وكلمة ما في قوله فيما تعذر مصدرية حينئذ اي التقدير كائن في وقت تعذر
 تلفظ اعرابه بحذف المضافين من ضمير تعذر او موصوفة او موصولة والضمير
 في تعذر عائد الى الموصوف او الموصول اي في معرب او في المعرب الذي
 تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذر ايضا كعصا الكاف
 في محل الجر على ان يريد من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
 المحذوف اي هو كعصا او في محل النصب على انه صفة مصدر محذوف اي
 تعذر او مثل تعذر اعراب عصا وفلاحي مطلقا صفة زمان محذوف اي
 زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال او صفة مصدر محذوف في التعذر المحذوف
 مضافا الى عصا اي كتعذر اعراب عصا وفلاحي تعذرا مطلقا من غير
 تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وبمثل غلامي كل معرب

بالحركة مضافا الى ياء المتكلم وانما تغذرا الاعراب في عصا لتعذر الحركة على
 الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل هي الاعراب الموافقة
 الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل اذا المفرد قبل المركب فلما جاء
 الاعراب بالتركيب ودخل العامل ووجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره
 اذ لو اعرب ج بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في
 حال الرفع والنصب ومما ثلث في حال الجزو هما حال فاعربناه بالحركة تقدير
 في جميع الاحوال وهو مذهب المصرون ذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال
 الجزاذا يمكن ان يجعل كسرة جزا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا والاعلى
 الفاعلية واجيب بان يلزم توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر
 واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما
 لفظي وهو العامل والاخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبني
 في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير و
 سكون حرف العلة واجيب بان الاضافة يمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين
 المنافي له لكونه دالا على امكنته الاسم فكذا ما هو نازل منزلة وهو الاضافة فلا
 تؤثر في البناء الاثرى انهم لن ينبوا المضاف من المنادي والمنفي بل لا ينفى الجسر
 مع ان العلة التي وجبوا لها البناء في مفردهما قائمة وقية نظر لان بعض البنيات
 مضافه كحيث واذا وغيرهما فانها اضيفت الى الجملة مع انها مبنيته واجيب بان
 الاضافة فرضت مانعة لرافعة يعني ان الشيء اذا كان معروفا قبل الاضافة فلاضافة
 تمنع بناءه ولما اذا كانت مبني قبلها فهي لا ترفع بنائه والبنيات المضافة من هذا
 القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنيته فلاضافة
 لا تمنع بناءها وان اضافة المبني نازلة منزلة التنوين المقدرة اي المفروضة و
 التنوين المقدرة لا تنافي البناء لعدم دلالتها على امكانية الاسم فكذا الاضافة
 النازلة منزلتها لا تنافي بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة منزلة التنوين المحققة
 وهي تنافي البناء لدلالتها على امكانية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها تنافي
 فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان
 معروفا قبل الاضافة ثم صار مبني بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ
 فكيف تكون منافيا للبناء والشيء لا يكون علة لما ينافيه قيل الاضافة تمنع تأثير

علة أخرى في البناء لا تأثير نفسها إذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لأن الإضافة
 إذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنته له إذا العلة مقارنته تحكمها فكانت
 نازلة منزلة التنوين المقدرة فلا يكون مانعة له كما أن البناء المتقدم
 على الإضافة لا تمنعه الإضافة كذلك فإن قيل فللمخصم أن يقول أن
 الإضافة في غلامي أيضا داعية إلى البناء بنفسها فكيف يكون مانعة
 له قيل لأنمان الإضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال المخصم هو
 المجموع المركب من ثلثة أجزاء الإضافة إلى المبنى واتصال الضمير وسكون
 حرف العلة فكانت الإضافة إلى المبنى جزء علة البناء والعلة إذا كانت
 ذات أجزاء لا يضاف الحكم إلى جزء من أجزائها ولهذا لا يبنى غلام عذبا لاتفاق
 لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وإن تحقق الإضافة إلى المبنى و
 كذلك لا يبنى غلامك لعدم سكون حرف العلة وإن تحقق الإضافة إلى المبنى
 واتصال الضمير وفيه نظر لأن الحكم إذا تعلق بعلة ذات أجزاء يضاف إلى
 آخرها وجودا على ما عرف والإضافة في غلامي آخرها وجودا لأن اتصال الضمير
 وسكون حرف العلة سابقان على الإضافة فينبغي أن يضاف الحكم إليهما أو
 لجيب بأنزلهما على اصطلاح الأصوليين دون النخاة فلا
 يكون حجة في النحو وفيه نظر لأن الأصل بين الاصطلاحات لتوفيق ما لم
 ينقل مخالفتها بالتصريح وهنا لم ينقل ذلك بالتصريح وقد ذهب قوم إلى أن غلامي
 ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الأخير لا متزاج والأعراب والبناء من
 صفات الآخر والجواب أن توسط الحرف الأخير يوجب انتفاء الأعراب والبناء في
 الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز أن يكون الأعراب في اللفظ
 بالحركة تقديرا فالقول بكونه غير معرب ومبني غلط وقوله واستثقل على بناء
 المجهول عطف على ما نقد رأي التقدير كاشن في وقت استثقال تلفظ أعرابه
 أو في معرب أو في المعرب الذي استثقل تلفظ أعرابه على نحو ما مر كقاض صفة
 مصدر محمد وفي أو خبر مبتدأ محمد وفي أي استثقالا مثل استثقال تلفظ
 أعراب قاض وهو مثل قاض والمراد بمثل قاض كل اسم ممكن في آخره ياء قبلها
 كسرة وقوله دفعا وجرّا ظرفان أي وقت دفع العامل وجره أو حالان أي في حال
 دفع العامل وجره وإنما استثقل الأعراب في قاض دفعا وجرّا لثقلها على الياء

بخلاف النصب فإنه يظهر أن الأعراب اللفظي أصله أنفع للنصب لخفته
 فيقال جاءني قاض ورايت قاضيا ومررت بقاض وقوله ونحو مسلمة يحتمل أن
 يكون مرفوعا ومنصوبا على أنه عطف على قوله كقاض أو على أنه خبر مبتدأ ومخذوف
 أو صفة مصدر مخذوف ويحتمل أن يكون مجرورا على أنه عطف على قاض ويكون
 التقدير ونحو مسلمة رفعا فإن قيل فعلى هذا يلزم تكرار أداة التشبيه وهو الكاف
 والنحو قيل لا تكرار إذا التشبيه الأول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعا
 سالما بالواو والنون مضافا إلى ياء المتكلم وأصله مسلموي فأبدلت الواو ياء
 وادغمت في الياء كما في مرئي وإنما استثقل الأعراب في مسلمي رفعا لأن علامة الرفع
 فيها الواو وقد أبدلت في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما
 بالسكون فلما لم يبق الواو لفظا قد رضرورة وأما نصبه وجره فلفظي لأن علامتها
 الياء وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته إذا المدغم والمدغم فيه
 حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فأنقيل الحكم بتعذر الأعراب في عصا
 وبالاستثقال في مسلمي غير متضم لأننا اعتبر التعذر والاستثقال بعد الاعلال
 فلا شك أن أعراب مسلمي بعد الاعلال متعذر لاستثقال مثل أعراب عصا
 حيث تعذر اللفظ بالواو بعد الاعلال وإن اعتبر قبل الاعلال فلا شك أن أعراب
 عصا قبل الاعلال مستثقل لامتداد مثل أعراب مسلمي وهذا ظاهر القول بالتعذر
 في عصا وبالاستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار
 المؤثر في تقدير الأعراب ولا شك أن المؤثر في تقدير الأعراب في عصا ما بعد
 التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فإن أعراب مسلمي في حالة
 الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فإن أعرابها بالحركة
 وثقله قبل الاعلال يوجب إبدال الواو بالالف لا الساكن وتقدر بالحركة بل يوجب
 في تقديرها ما بعد الاعلال من التعذر فافهم فإنه فرق دقيق ويمكن أن يجاب عنه
 بأن الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة
 ونوع تلخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الأول مثل عصا فإن اعلاله لم يتوقف
 على التركيب بدليل أنه يعلل في حالة التعدد أيضا والنوع الثاني مثل مسلمي فإن
 اعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لأنه مبني على اجتماع الواو و
 الياء واجتماعهما مبني على اعتبار الإضافة بين مسلمون وياء المتكلم وإضافة شيء

الى شي امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النخاعة من واضع المفردات معللا
 يابدال الواو والفاء لما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعدد فيه الاعراب اذ
 الالف لا يقبل الحركة فحكموا بتعدد الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب
 او بعد بخلاف مسلي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو رفعا غير معلل
 بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه
 بالواو رفعا والياء نصبا وجزا لان الرفع ثقيل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم
 لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه
 رفعا وجعلوه معللا يابدال والادغام للوضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت
 احديهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما
 تران علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بانصواب ثم كما فرغ عن
 بيان الاعراب التقديري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كائن فيهما
 علاه اي فيما عدا ما تعددا واستثقل وقيل الضمير عائد اليهما بتاويل المذكور لان
 الضمير الواحد لا يعود الى الشئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه
 باو يجب افراده لان الواحد الامرين غير معين يقال زيدا وعمر وقائم ولا يقال قائما
 فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل من غير تعريف قصد الان
 تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كلمة ما موصولة مبتدأ متقدمة الخبر
 او خبر غير المنصرف وهو مبتدأ وغير وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغل في
 الابهام الا انه يصير معرفة عند اشتهاؤه بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد
 نحو عليك بالحركة غير السكون وهناك ذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف
 فتصير معرفة ويكون كلمة ما نكرة موصوفة خبرا وقوله غير المنصرف مبتدأ وخبر
 وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص في نحو ولعبد مؤمن خير
 من مشرك لكنه يمتنع تعريف الخبر فلا يكون ما ج موصولة وقوله علتان فاعل
 فيه لاعتماده على الموصول او الموصوف او مبتدأ وفيه خبره والجملة الظرفية او
 الاسمية صلة او صفة وقوله من تسع صفة علتان اي علتان كائنتان من تسع
 والتكثير في مقام العهد اذ التسع معهودة معينة لكن نكرها للتفخيم اي من تسع
 مفعلة لتفخيم شأنها حيث بلغ قوة تأثيرها الى غاية صار الاصل وهو الاسم فرعا
 لفرعه وهو الفعل ومنعه عما يستحقه على الاختصاص وهو الجبر والتنوين وقوله

او واحد منهما تقوم مقامهما عطف على قوله علتان والجبر والمجور وصفة واحد و
 الجملة الفعلية صفة بعد صفة اي ما فيه علة واحدة كاملة من التسع يقوم مقام
 علتين وانما عدل عن تعريف المتقدمين وهو ما يختزل عنه الجبر والتشوين لان
 الحكم باختزال الجبر والتشوين يتوقف على منع الصرف فلو عرّف به غير المنصرف لزم
 الدور واجيب بان اختزال الجبر والتشوين امر يعرف باستعمال العرب قبل ان يعرف
 غير المنصرف فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعلة واحدة الا ترى ان الملك
 اذا ثبت بالشراء لا يثبت بالهبة والوصية والارث وذلك لان علتين اما ان يكفي
 كل واحدة منهما للتاثير ام لا فان كانت تكفي لزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد
 وان لم تكن كافية فليس بعلة تامة فكيف ثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعتلين
 قيل كلام الشيخ ماولاي ما فيه جزء اعلة ذات جزئين على طريق ذكر الكل واردة للجزء
 او محمول على حذف صفة اي ما فيه علتان ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو
 مشاهدة الفعل وذلك لا يتحقق الا بمجموع علتين فكان كل واحد منهما جزء علة
 او علة ناقصة لان احدي علتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالآخرى
 تروحت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط علتين لا يخفى اما ان يكون
 للفرعية او لمنع الصرف لو اريد الاول لا غنى عن التاويل بجزئي علة وعتلين ناقصتين
 اذ الفرعية بجهتين فكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد الثاني لزم
 تعريف الشيء بما يساويه بالمعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي غير المنصرف
 في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على هند وسلاسل ومسلات
 علم امرأة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما مع انها
 منصرفات قيل المراد علتان معتبرتات والعتلتان فيها غير معتبرتات لمعارض و
 مانع فان هند وان وجد فيه علتان لكن خفة سكون الوسط يعارض ثقل احد
 علتين وكذا سلاسل واغلا لا وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود
 الا هم عند هم يعارضهما وكذا مسلمات علم امرأة وان وجد فيه علتان لكن اقلنا
 بعدم انصرفات المقابلة المصودة في المنقول عنه لان التشوين دخلت فيه
 بمقابلة نون ولزم قلب طبيعة النصب لان النصب في المنقول عنه تابع للجزء وفي غير
 المنصرف على العكس ففوات المقابلة يمنع التشوين ولزوم قلب طبيعة النصب
 يمنع الجبر يعارضتان كلتا علتين فعدم الحكم ههنا لما منع وفيه نظر لانه لا يخفى

اما ان يراد به علشان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف او لا ختزال البحر والتونين
 وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بجهتي علي وعلى الثاني يلزم تعريف الشيء بما
 يساويه وعلى الثالث يقع على المصنف عما ابي عنه وهو لزوم الدور ثم لا ذكر العلل
 التسع في حد غير المنصرف مجتمعة والتعريف الاجمالي محل بالغرض شرع في بيانها
 مفصلة فقال وهي اي العلل التسع التي سبق ذكرها الفرعية الاسم او لمنع الصرف
 مذكورة في هذين البيتين وهما عدل وهو في كلام المصنف خبر لقوله وهي
 الخارج عن البيت اي وهي هذا المجموع وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه
 ولم يصرح بكونها من كلام الغير في كلام الشاعر بدل من قوله تسع المذكورة البيت
 الذي قبله وهو مواع الصرق تسع كلما اجتمعت ثلثان منها فاللصرف تصويب
 او خبر مبتدأ محذوف اي وهي عدل ووصف وثانث ومعرفة بالتونين والالايتيم
 الوزن وبجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه
 صفة النون يجعل لامها زائدة بدليل ذكرها في العلل نكرة اي ونون زائدة او على انه
 بدل من النون محذوف موصوف اي والنون نون زائدة او على انه خبر مبتدأ
 محذوف اي والنون هي زائدة والجملة معترضة او صفة النون يجعل لامها زائدة
 اي نون هي زائدة او محذوف الموصول اي والنون التي هي زائدة واما النصب فعلى
 انه حال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله وهي النون لان النون المعدودة
 من عدل غير المنصرف مشتهرة بكونها زائدة اذ لم يتحقق الفرعية في غيرها وكانت
 الجملة السابقة متضمنة لمعنى الزيادة يصلح قوله زائدة ان يكون حالا مؤكدة
 لتقدير مضمون تلك الجملة على نحو قوله من كان مشهورا بالشجاعة انا فلان
 رجلا شجاعا او على انه حال منقلبة عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل مواع
 الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا ينصبها وفيه نظر لان الاعراب المحكي
 انما يصح اذا كان معهودا كقولك رفعت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذا لم يكن معهودا
 فلم يصح لانه لا يفضى الى فتح باب المزيان وسد باب التخطئة في الكلام العربي لان كل
 مرفوع ومنصوب ومجرور يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب ان
 لا يكون تركيب من التركيب العربي بته خطا وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى
 في لما عرف ان كلمة من تكون في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند
 ولدى ولد من حروف البحر الا من قوله الف فاعل من قبلها لاعتداده على الموصوف

سكنا نه قبل الصرحت كذا وكذا والنون زائدة وما قيل ان اضربه على نه حكمنا به عن حال في قولنا يمنهم الصرحت كذا وكذا

او على ذي حال او مبتدء متقدم الخبر والجملة الظرفية او الاسمية او حال و
 وزن ففعل وهذا القول تقريبا اي القول بانها تسع مقرب الى الصواب وفيه
 احتراز عن قول من قال بانها عشرة وزاد شبر الف التانيث في ارضي علما وعن
 قول من قال بانها احدى عشر وزاد موازنة الجمع في سراويل وعن قول من
 قال بانها ثلثة عشر وزاد تكرار التانيث في حمراء وجبلى وتكرار الجمع في مساجد
 ومصاييم ومراعات الاصل فيخو احر علما وانما كان قول هذا الفرق بعيدا عن
 الصواب لما فيه من جعل التبع اصلا براسه والقول المنظوم مقرب الى الحفظ لما
 ان النظم ليسر حفظا من النثر والقول بانها تسع تقريبا لا تحقيق اذا العلة في التحقيق
 ثمانية لان الالف والنون المضارعتان لالف التانيث ملحقان بالالف التانيث
 المضارعة بينهما كما ان الف لا لحاق في ارضي ملحق بالالف التانيث كذلك ثم لما فرغ
 عن بيان العلة التسع في البيتين شرع في بيان امثلهما على ترتيب ذكرها في
 البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث
 بالتاء والمعرفة وزيب مثال التانيث المعنوي والمعرفة وانما ذكر المثالين لنوع
 التانيث اهتماما لشانهما لظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في الملحمة مع التذكير
 الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيث في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابراهيم
 مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعد يركب مثال التركيب وعمران
 مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل ثم لما فرغ عن تعريف غير المنصرف
 وبيان العلة والامثلة شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم غير المنصرف ان
 لا كسرة ولا تنوين كلمته ان مخففة من المثقلة وضمير الشأن اسمها وكسرة بالفتح
 على ان اسم لا وخبره محذوف اي لا كسرة فيه ولا مع اسمها وخبرها خبران المخففة
 وهي مع اسمها وخبر خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة ويجوز في قوله
 لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف في الاحول ولا قوة وانما لا يدخل في غير
 غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه يشبه الفعل في الفرعتين لان الفعل له فرعيتان
 من جهة افتقاره الى الفاعل وفرعية من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا غير المنصرف
 لان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف ان العدل فرع المعدول عنه والوصف
 فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع النكرة والعجمة فرع العربية
 والجمع والتركيب فرعا لافراد والالف والنون فرعا لالف التانيث ووزن الفعل

في الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر الشبه بين الاعراب النحوي بالاسم وهو المجرم الم
 يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والاضافة ويمنع علامة التمكن وهو
 التنوين وإنما لم يمنع في التشبيه بفرعية واحدة حاصلة من ملته واحدة لما ان المشابهة
 بالفرعية غير ظاهرة ولا قوة فاحتاجت في حصولها الى معاضدة ومعاونة لفرعية
 اخرى مثلها فان قيل قد يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعتين
 الحاصلتين بالعلتين كما في الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علماء اللغويين عند
 من جعله غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه ان الكسرة والتنوين قيل انما
 لم يمنع الكسرة والتنوين فيها لما منع ما في الضرورة والتناسب فظاهر لان
 الضرورة تبين المخطورات والتناسب امر مقصود اهم عندهم وما في مسلمات
 فلان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره بحمله على نصب
 بقلب تبعية اذ النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بانصرافه كما ذهب اليه البعض
 فلا يرد شيء واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف
 مشهور قال قوم انه ممنوع تبعاً للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصداً كالتنوين ودلائل
 الفريقين مذكور في المطولات وفي كلام المصنف اشارة الى اختيار مذهب الفريق
 الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضده
 لان الشيء يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اي صرف غير المنصرف للضرورة اي
 لا اضطرار الشاعر لان الضرورات تبين المحظورات كقول امرئ القيس ^{شعر} ويوم دخلت الحنظل
 غيرة قالت لك الويل ان ابك مرجلي وكقول صاحب المنظوم ^{شعر} ثم فتاوى زفر
 بعد ما هو قول الشافعي وحده او للتناسب لان التناسب مقصود اهم عندهم مثل
 قوله تعالى **سلا سلا واغلا لا** وسعيراً صرف سلاسل لتناسب اغلا لا
 وسعيراً وإنما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظائرها بخلاف نظائر التناسب
 فان قيل صرف غير المنصرف لأجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جائز
 حتى قرئ في قوله تعالى **وسلا سلا** منونا وغير منون فكيف يستقيم قوله ويجوز
 صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه
 ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب
 والجواز وقد مر تفسير الامكان العام في الاسماء الستة ونقول المراد بالجواز
 ههنا عدم الامتناع اي لا يمنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب

—
 التشبيه

طبيعة

والجواز أيضاً فإن قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود العلتين
 وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجبر والتنوين فالصرف عند عبارة
 عن انتفاء العلتين وعند غيره عن وجود الجبر والتنوين فإذا كان الصرف عند
 عبارة عن انتفاء العلتين فكيف أطلق الصرف هنا على وجود الجبر والتنوين
 وما باله خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم هنا حيث أطلق
 الصرف هنا على وجود الجبر والتنوين دون انتفاء العلتين لأن غير المنصرف
 عند الضرورة والتناسب يدخله الجبر والتنوين ولا ينتفى فيه العلتان قيل
 يمكن أن يحمل كلامه على حذف المضافين أي يجوز جريان حكم صرفه وهو وجود
 الجبر والتنوين للضرورة أو للتناسب فلا مخالفة ويمكن أن يحمل الصرف هنا على
 معناه اللغوي دون الاصطلاحي فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عنه
 للضرورة أو للتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير في قوله صرفه عائداً
 إلى الحكم دون غير المنصرف ويمكن أن يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازاً على
 طريق ذكر الملزوم وإرادة اللزوم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين
 فلما ذكر في حد غير المنصرف أو واحداً منها تقوم مقامها ولم يبين أنه إتيان علة
 تقوم مقامها شرع في بيان ذلك فقال وما يقوم مقامهما الجمع والفا
الثاني أي العلة التي تقوم مقام العلتين لفرعية الاسم وللمنع الصرف
 سببان للجمع الذي على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والمدودة وإنما
 يقوم الجمع مقام العلتين لأن صيغة منتهى الجموع لا تميز للجمع بحيث لا ينفك هذه
 الصيغة عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمع ثانٍ وكذا الف الثانية إنما يقوم مقامها
 للزومها للكلمة أيضاً بحيث لا تنفك الكلمة عنها فجعل لزومها بمنزلة ثاني ثانٍ ثم
 لما بين العلة التسع مجتمعة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها شرع في بيان ذلك
 قال **فالعَدَلُ** الفاء للتفسير واللام للعهد أي العدل الذي سبق ذكره خروجه
 عن صيغة الأصلية أي خروج الاسم عن صيغة أي هيئة الأصلية إلى صيغة أي
 هيئة أخرى والعدل مصدر مجهول أي كون الاسم معدلاً ولذا فسره بالخروج
 دون الإخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يصح تفسيره بعدم التطابق و
 المراد بخروج الاسم مادة الاسم أو خروج معناه كذا في الحواشي علم أن كلمة
 أي في قوله أو خروج معناه لترديد في العبارة أي سواء أريد بخروج الاسم خروج

مادة الاسم او خروج معناه نحو عمر مثلاً فان يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو
 العين والميم والراء عن صيغته الاصلية وهي عامر الى صيغة اخرى وهي عمرو وكذا
 يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلمية عن صيغته الاصلية وهي عامر الى
 صيغة اخرى وهي عمرو على هذا امثلة العدل فان قيل هذا الحد صادق على
 التغيرات التصريفية بتمامها قياسية او شاذة قيل معناه خروج الاسم عن
 صيغته الاصلية خروجاً غير تصريفي او خروجاً فيما يبحث عنه في النحو بقرينة
 ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية
 بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها
 قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجاً غير تصريفي لا معنى وتخفيف
 فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن
 صيغته الاصلية فيخرج الترخيم لانه تغير المادة لا خروجها عن صيغته الاصلية و
 المقدر ليس بداخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الاصلية
 وقوله تحقيقاً صفة مصدر محذوف اي خروجاً محققاً وهو ما لا يقال بعد لينة
 لضرورة منع الصرف ولا تتبع الاخوات ولا التحقق البناء بل يدل آخر وقوله كذلك
 ومثلث صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خروجاً محققاً كائناً كخروج ثلث و
 مثلث او خبر مبتدأ محذوف اي وهو كخروج ثلث ومثلث فالحما معد ولان عن
 ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ وكذا احاد وموحد و
 ثنائي ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى عشرة وعشر تسكاً بقولهم
 خماسي وسداسي والجواب ان النسبة لفظية اي صورية لا معنوية واخر فانه
 معدول عن الآخر يضم الهمزة او عن آخر من يفتح الهمزة معدولاً لانه جمع اخرى و
 هو تانيث اخر وهو فعل التفضيل وهو وما اشتق منه بما يلزمه احد الامور
 الثلاثة اللام او الاضافة او من وتقدير الاضافة توجب التنوين او البناء او
 اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل وياتيم تيم عدي وليس في آخر شيء من
 ذلك فتعين كونه معدولاً عن احد الاخرين فان قيل لو كان معدولاً عن الآخر
 لوجب ان يكون معرفة كالآخر اذا العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو
 نكرة يقال بجدني رجال اخر قيل لا غير في اختلاف آخر والاخر تقيفاً وتكثيراً للبقاء
 اصل المعنى والتعريف امر طاري فلا يشترط بقاءه فان قيل لو كان معدولاً

عن الآخر لوجب ان يكون مبنيا للتضمن معنى اللام كما مس فانه معدول عن اللام
 فكان مبنيا قيل مس معرفة فكان بناؤه باعتبارانه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار
 انه معدول عن اللام بخلاف اخر فانه مذكورة فكان معدولا لا متضمنا فلم يكن فان
 قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيا للتضمن معنى من مثل لا
 رجل قيل انه ليس بمتضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث جاء بمعنى
 غير معنى جاءني زيد ورجل اخراي غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تلخا من
 زيد في معنى من المعاني وهذا وجبت المطابقة مع موصوفه افرادا وتثنية وجمعا
 وتذكيرا وتانيثا يقال جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخر ولو كان
 معنى التفضيل باقيا في التانيث وجمع لان افعال التفضيل المستعمل بمن كان مفردا
 مذكرا لا غير فان قيل آخر يضم الهزمة جمع وآخر يفتح الهزمة الممدودة مفرد ولا يجوز
 ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون اخر معدولا عن آخر من قيل آخر من
 بمعنى الجماعة دون المفرد كفضل في قولك علماءنا افضل من علماءهم وانما لم يجمع لما
 مر ان افعال التفضيل لو استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان بين العدل
 والتضمن عمومًا وخصوصًا من وجها قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا
 رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل ولا يوجد التضمن
 نحو آخر فانه معدول عن الآخر وآخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن
 والعدل جميعا نحو امس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء
 معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما نحو يوم الجمعة في صمت فانه
 ليس بمعدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخله في الهيئة لجواز
 الفصل بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقدير
 لا بنفس قوله صمت يوم الجمعة وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون
 الميم او عن جماعي او جعلاوات لانه جمع جمعاء وهو ان كانت صفة كان حقها
 ان يجمع على فعل كحمر او حمر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في
 التكسير على فعال في التصحيح على فعلاوات كصحراء صحاري او صحراوات و
 لما جاء فعل بضم الفاء ونحو العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكر فان قيل
 هذا منقوض بجميع المجموعات الشاذة كانيب واقوس اذ القياس ان ياب
 واقواس على ما عرف ان الاجوف واويا كانا لا يجمع على افعال فينبغي

ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل اوزان العدل مشهورة محصورة بالاستقرار
 وهما ليسا على اوزان العدل المشهورة فيحملان على الشذوذ ودون العدل وقوله
 او تقدير اعطف على قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله اي خروجا
 مقدرا اي مفروضا اما الضرورة منع الصرف كعم حيث قد رفيه العدل والمنفعة
 منع صرفه لان لم يوجد في الاستعمال الا علما غير منصرف وغير المنصرف لا يكون
 بدون العلتين ولم يوجد فيه علة سوى العلمية فقد رفيه العدل لا يمكنه وتعد
 غيره حفظ القاعدتهم فكانه عدل عن عام العلم واما التحقيق انشاء نحو حضار
 وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة حيث قد رفيه
 العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لتقل الراء لانها من
 حروف التكرار وانما يتاقي البناء فيه بتقدير العدل لتحقيق الشبه بفعال التي هي
 بمعنى الامر في الوزن والعدل نحو نزال وتراك واما الحمل على الاخوات نحو خدام
 وقطام وفي اكثر النسخ وقع باب قطام في تميم حيث قد رفيه العدل عند هم
 لان اخواته من نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام
 الاعيان المؤنثة من نحو خدام وقطام حملا عليها طرد الباب ولم يحتاجوا في حق
 منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما احتج في عمر لوجود التعريف والتانيث
 الا انهم يقدرونه فيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقق الشبه
 بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون
 مؤثرا في البناء عند هم لضعفه وانما يؤثر في حضار وطمار لتقل الراء فوجب
 التخفيف فيه بالامالة وهي لا يتاقي بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم
 لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر كذوات الراء لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى
 الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عند هم ايضا للحمل
 على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديري
 وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والمراد بباب قطام ما دان من اعلام
 الاعيان المؤنثة على وزن فعال معدول عن فاعلة ولا يكون في آخره راء وبعض
 الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام لحمله على نزال وتراك وفيه نظر
 لان ان اعتبر شبهه بها في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب وكلام
 وسلام وان اعتبر في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قد ر العدل فيه

ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل اوزان العدل مشهورة محصورة بالاستقرار
 وهما ليسا على اوزان العدل المشهورة فيحملان على الشذوذ ودون العدل وقوله
 او تقدير اعطف على قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله اي خروجا
 مقدرا اي مفروضا اما الضرورة منع الصرف كعم حيث قد رفيه العدل والمنفعة
 منع صرفه لان لم يوجد في الاستعمال الا علما غير منصرف وغير المنصرف لا يكون
 بدون العلتين ولم يوجد فيه علة سوى العلمية فقد رفيه العدل لا يمكنه وتعد
 غيره حفظ القاعدتهم فكانه عدل عن عام العلم واما التحقيق انشاء نحو حضار
 وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة حيث قد رفيه
 العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لتقل الراء لانها من
 حروف التكرار وانما يتاقي البناء فيه بتقدير العدل لتحقيق الشبه بفعال التي هي
 بمعنى الامر في الوزن والعدل نحو نزال وتراك واما الحمل على الاخوات نحو خدام
 وقطام وفي اكثر النسخ وقع باب قطام في تميم حيث قد رفيه العدل عند هم
 لان اخواته من نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام
 الاعيان المؤنثة من نحو خدام وقطام حملا عليها طرد الباب ولم يحتاجوا في حق
 منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما احتج في عمر لوجود التعريف والتانيث
 الا انهم يقدرونه فيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقق الشبه
 بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون
 مؤثرا في البناء عند هم لضعفه وانما يؤثر في حضار وطمار لتقل الراء فوجب
 التخفيف فيه بالامالة وهي لا يتاقي بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم
 لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر كذوات الراء لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى
 الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عند هم ايضا للحمل
 على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديري
 وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والمراد بباب قطام ما دان من اعلام
 الاعيان المؤنثة على وزن فعال معدول عن فاعلة ولا يكون في آخره راء وبعض
 الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام لحمله على نزال وتراك وفيه نظر
 لان ان اعتبر شبهه بها في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب وكلام
 وسلام وان اعتبر في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قد ر العدل فيه

لأجل المشابهة في العدل ألا ترى أنك لو اعتبرت شبه الألف والنون في سكران
 بالفي التانيث في حمراء في حق منع الصرف كان باطلاً لأنه يستلزم الدور وهو متنع
 الاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا أن تقدير العدل
 فيه للحمل على نحو حضار وطمار باعتبار كون كل واحد من أعلام الأعيان المؤنثة
 ثم لما فرغ عن بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال الوصف شرط أي شرط
 الوصف في منع الصرف والمراد الوصف المانع من الصرف أن يكون في الأصل أي
 في الوضع ثم الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين أحدهما كونه تابعاً يدل على
 معنى في متبوعه وثانيهما كونه ذاتاً على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد
 ههنا وهذا أولى مما قيل كونه موضوعاً لذات باعتبار المعنى المقصود لأنه حينئذ
 يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد أن يكون في الأصل جزءاً
 لا وهما وفيه احتراز عن قول من قال إن أفعى للحية واجدل للصقر وأخيل للطائر
 غير منصرف لتوهم الوصف الأصلي فيها على ما سنبين فإن قيل الوصف مؤثر في
 منع صرف ثلث وليس فيه وصفاً أصلياً لأنه وضع للعدد لا للوصف قيل الوصف
 فيه أصلي حكماً لأنه لم يستعمل بعد العدل إلا وصفاً فكان موضوعاً للوصف فكان غير
 المنصرف للعدل والصفة الحكيمة فإن قيل الوصف مؤثر في منع صرف أجمع على
 قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع أن الوصف فيه ليس بأصلي
 لأنه وضع للتأكيد دون الوصف قيل الوصف فيه أصلي تقديره لأنه بمعنى الاجتماع
 فهو في الأصل وصفه لا أنه لا يجري على موصوفه فقد رفيه الوصف وتقاتل أن
 يقول أنه في الأصل من أي الصفات من باب أفعال الصفة كاحمر حمراء أم من باب
 أفعال التفضيل كالأفضل والفضل لا يستقيم الأول لجمعه على جمعون ولو كان
 من باب احمر لما جمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر إلى أصله على جمع مثل
 سود ودهم وبالنظر إلى نقله إلى الأسمية بالغلبة على الجامع مثل اسود وادهم أما
 الجمعون فلا يجوز لأقبل الغلبة ولا بعدهما وكذا لا يستقيم الثاني لكون مؤنثه على
 فعلاء ولو كان من باب أفضل لكان مؤنثه على جمعي كالفضل والآخرى أجيب بأنه
 يحتمل أن يكون من باب احمر بدليل تانيثه على جمعاء إلا أن جمعه على الجمعون شاذ
 ويحتمل أن يكون من باب أفضل بدليل جمعه على جمعون وعدم كونه من الألوان
 والعيوب ولكلي إلا أن تانيثه على جمعاء شاذ فكان غير المنصرف لوزن الفعل و

الصفة التقديرية أما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع عند غير
 منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما سيجي في قوله المعرفة شرطها ان
 يكون علمية فإن قيل الوصف مؤثر في ادبر تصغيره ورجع دار مع ان الوصف
 فيه ليس باصلي لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار عارض التصغير
 قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا له
 وكان غير منصرف بوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله فلا تضره الغلبة
 جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية العارضة
 على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ
 لبعض ما وضع فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما
 تخرج عن الوصف العام فلذلك اي فلاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم
 مضرة الغلبة اياه صرف اربع في مرتب بنسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف
 لعروض الوصف لان وضعه للعدد المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان
 يكون لكونه قابلا للبناء لعدم كون الوصف الاصلي فكيف يصح هذا التعريف قيل
 المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذ
 القياس ان تلحق التاء للمؤنث دون المذكر وامتنع عن الصرف اسود وارقم اسنان
 للحية السوداء وعلى سبيل الغلبة العارضة وادهم اسم للقيد على سبيل الغلبة
 العارضة لاصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي
 سواد وارقم بمعنى ذي رقم وادهم بمعنى ذكهم اي سواد فان قيل ما لهم اعتبر الوصف
 الاصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية في نحو احمر علما قيل لان
 العلمية وضع ثان فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما
 بخلاف غلبة الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا تخرج
 الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرورتها علما فانها تخرجها عن
 الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف
 وفي العلمية عدم ملاحظة غالبها فكم من اسود سمي باحمر وبالعكس فان قيل
 ما وجه اجتماع التي التعليل في قوله فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل
 لانها تدل على ابتداء صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه
 بلفظ ذلك هو اشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابتداء

أو الاشتراط المذكور فيهم الفاء للنتيجة واللام للتعليل فعلى هذا كان قوله صرف
راجع إلى اشتراط كونه في الأصل وقوله امتنع إلى عدم مضرة الغلبة إياه فيصير
التقدير فصرف أربع في مرتب بنسوة أربع لأجل اشتراط كون الوصف في الأصل
وامتنع اسود وارقم وادهم لأجل عدم مضرة الغلبة إياه فيكون في قوله فلذلك
لف وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشر فإن قيل كيف تمتنع اسود وليس فيه
سبب سوا الوصف الأصلي لأن وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود
قابل للتاء حيث يقال للحية الأتشى اسودة فكيف يصح التقريع الثاني قيل قد ذكرنا
أن المراد بالتاء التاء اللاحقة قياساً وفي اسود تحقق على خلاف القياس إذ القياس
أن يقال في مؤنث اسوداء لكن التاء ملحقة بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا
عبارة لقبوله التاء ونقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع
عن الصرف واسود تمتنع عن الصرف باعتبار الوصف الأصلي وهو بهذا الاعتبار
لا يقبل التاء أصلاً حيث يجيء مؤنث بهذا الاعتبار اسوداء وإنما يقبلها باعتبار غلبة
الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير تمتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف
ووزن الفعل وقوله وضعف عطف على قوله صرف أي لأجل اشتراط كون الوصف

في الأصل

جزماً لا وهما ضعف منع أفعى من الصرف وهو اسم للحية واجدل اسم للصقر واخيل
اسم للطائر الذي فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيها بناء على توهم اشتقاق أفعى
من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعني
يحمل أن يكون أفعى مشتقاً من الفعوة وهو الخبث فيكون أفعى بمعنى الخبث
وسمى الحية به لخبائثها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوي
وسمى الصقر لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كتيبان جمع تاج وهو ما يكون على
الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان وسمى الطائر الذي
سمى ببلان ذو خيلان أي ذي نقوط ونقوش فإن قيل هذه الأسماء منصرفة
عند المصنف كما هو مذاهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم
فكيف قال وضعف منع أفعى إلى آخره بل الحق أن يقول صرف أفعى ويقول وامتنع
منع أفعى قيل معناه وضعف منع من منع أفعى من الصرف لأن منعه يخالف
قول الجمهور وكان ضعفاً لما فرغ عن بحث الوصف شرع في بحث التانيث
فقال التانيث بالتاء الجار والمجرور صفة التانيث أي التانيث الكائن بالتاء

شرطه في منع الصرف العلمية أي علمية المؤنث أي كون المؤنث علماً قوله الثاني
 مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ
 الأول وإنما شرطت العلمية في التانيث ليصير التانيث لازماً للعلمية لأنه لو لم
 يكن علماً لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فيكون معدوماً من وجه فلا
 يؤثر في منع الصرف ولا بد لمنع الاسم عن أصله وهو الانصراف من دليل قوي
 وذلك هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لأنه وضع ثان
 مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قائمة في مرتب بامراً قائمة مع تحقق الوصف
 والتانيث بالتاء من غير العلمية فإن قيل ما بالهم اعتبار اللزوم في علته منع الصرف
 ولم يعتبروا ذلك في علته البناء حتى بني لأجل واحد عشر ويزيد ونحو ذلك
 مع عروض علته البناء مع كون البناء أعلى من منع الصرف في خلاف الأصل لأن
 سلب اعراب الاسم بالكلية أشد من سلب الجرو والتنوين قيل لأن علته البناء
 قوية حتى أثبت مفردة بخلاف علل منع الصرف فإنها ضعيفة حتى لا تؤثر بغير
 معاضدة ومعاونة وإنما قيد بقوله بالتاء احترازاً عن التانيث بالالف الممدودة
 والمقصورة كهمراء وجبلى فإن العلمية لا يشترط فيهما لأن التانيث بالالف لازم
 بدون العلمية فيقوم مقام العلتين والتانيث المعنوي وهو الذي لم تظهر تأوّه
 كذلك أي كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لأنه لو لم يكن علماً
 لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازماً والتانيث المعتبر هو
 اللازم ولهذا صرف جريح في مرتب بامراً جريح مع تحقق الوصفية والتانيث
 المعنوي من غير العلمية وكذا صرف أرب مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي
 من غير العلمية ثم لما شارك الشيخ المؤنث المعنوي والمؤنث اللفظي في كونها
 مشروطة فيهما العلمية وذكرهما معاً المشترك بينهما وخرج من بيانه شرعاً في بيان
 ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال وشرط تختم تأثيره أي شرط وجوب تأثير
 التانيث المعنوي وفيه إشارة إلى أن العلمية فقط شرط جواز تأثيره أما شرط
 وجوب تأثيره فإن يكون مع العلمية الزيادة على الثلاثة أي ثلاثة أحرف أو تحرك
 الأوسط إضافة المصدر إلى الفاعل أو العجمة إنما اشترط في تختم تأثيره أحد هذه
 الأمور الثلاثة لأن منع الصرف لأجل الثقل الحاصل من تحقق العلتين ولو لم يكن
 أحد الأمور الثلاثة لكان المؤنث ثلاثياً ساكناً لا وسطاً فيجب فيكون في غاية

الخفة التي من شأنها ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره فاشترط احد هذه
 الامور ليكون المؤنث ثقيلاً فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا
 الثاني لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان
 العجم ثقيل على العرب ولقائل ان يقول ما جعل احد الامور الثلاثة شرطاً لتحتم تأثير
 التانيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرطاً العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل
 هند وردع كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضاً ولو جعل ذلك
 شرطاً لتحتم منع صرف المؤنث المعنوي لكان صواب اللهم الا ان يجاب باز العلمية
 سبب قوي حتى كانت سبباً بنفسها في بعض المحال وشرطاً في البعض واثرت
 منفردة في منع الصرف عند الكوفية فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التانيث
 المعنوي فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تأثيره احد
 الامور الثلاثة وانما اختص تحتم تأثير المؤنث المعنوي بهذا الشرط دون التانيث
 بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب لتأثيره على كل حال لقوته بظهور علامته
 في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورد المصنف في
 قوله وشرط تحتم تأثيره قيل انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلاً وهما غير ثقل
 فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح فهند يجوز صرفه لخلوه عن جميع
 شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية وزينب اسم امرأة كهند
 وسقرا سم جهنم وماء وجور اسم قريتين ممتنع خبره وزينب وماعطف عليه
 ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التأثير وهو الزيادة على الثلاثة
 في زينب وتحرك الاوسط في سقرا والعجمة في ماء وجود فان قيل شرط تأثير العجمة
 العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين
 الامرين في ماء وجود فكيف تؤثر العجمة فيها قيل ان احد هذين الامرين شرط
 كون العجمة سبباً مؤثراً في منع الصرف والعجمة في ماء وجود غير معتبرة في كونها
 سبباً مؤثراً في منع الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث والتقوية له اذ لو كانت
 لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كونها مرجحة
 مقوية كونها سبباً مؤثراً في منع الصرف فالحاصل ان تأثير الشيء على نوعين على
 طريق الشرطية كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي او على طريق السببية كالعدا
 في ثلث والعجمة في الأعجمي الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول اذ لو كانت

سببا فيه لسمع نحو اوط ونوح غير منصرفين في كلام فصيح او غير فصيح ولم يسمع
فان سمي به اى بالموث المعنوي مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة ليكون الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث فقدم ان سمي به مذكر منصرف لفوات التانيث لفظا
لكونه خاليا من علامة التانيث وحكم الفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء
التانيث ومعنى لكونه اسم مذكر حكما فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود
تاء التانيث حكما لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء
التانيث ولهذا قالوا في النسبة الى خبلي خبلي وحبلي بحذف الالف وقلبها
ولم يجزوا في نحو حبارى الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو
خبري بمنزلة حبارى فلم يجزوا فيه الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتزويل
حركة الوسط منزلة الحرف الخامس فهذا دليل على ان حركة الوسط في حكم الحرف
عندهم قيل لم يعتبر ههنا بتحرك الاوسط لان اعتبار نائب النايث بعيد
وعقرب ان سمي به مذكر ممتنع لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث فان
قيل نحو كلاب مؤنث معنوي ولو سمي به مذكر صرف مع وجود الزيادة وكذا
نحو باب علم امرأة ايضا مؤنث معنوي ولو سمي به مذكر صرف ايضا مع وجود
الزيادة قيل المراد بالموث المعنوي الذي لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن
منقولا عن مذكر فيخرج نحو كلاب لان تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا ينفسر اللفظ
فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحو باب حيث كان في الاصل مذكر بمعنى سحاب
ثم نقل منه وجعل علم امرأة فاذا جعل بعده علم رجل لا يكون غير منصرف لانه
يرجع بعد تسمية المذكور به الى ذكوره الاصلية ولم يعتبر التانيث المتخلل بين
المذكورين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ عن بحث التانيث
شرع في بحث المعرفة فقال المعرفة شرطها ان تكون علمية اراد بالمعرفة التعريف
اذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه
التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير وانت تعلم ان الاسم الذي
فيه التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي فيه التانيث او الهمزة وهو الموث
والاعجمي ليس بعلة بل العلة هي التانيث والهمزة وانما اختار المعرفة لموافقة
ما ذكر في التعداد وانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن ولقائل ان يقول
ان ياء النسبة مع التانيث في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اى كونها علما

وأن المصدرية في قوله أن تكون ايضاً تنقيد معنى المصدر فيلزم تكرار الـكون
 حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علماً فلا يستقيم حمل قوله علمية على الضمير
 المستكن في قوله أن تكون فالحق أن يطرح قوله أن تكون ويقول المعرفة شرطها
 علمية أي كونها علماً واجيب بأنه لو طرح قوله أن تكون لم يكن مستقيماً لأنه لو
 قال المعرفة شرطها علمية فحينئذ لا يخلو ما أن يجري قوله المعرفة على الحقيقة أو
 يراد به التعريف لا يستقيم الأول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علماً
 وانت عرفت من قبل أن المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى
 التعريف شرطه كونه علماً وانت تعلم أن التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد
 في العلم فلا يستقيم على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله أن تكون ومن ارادة
 التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرار الـكون لأن الياء التحتانية في العلمية للنسبة و
 التاء الفوقانية للتانيث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرط كونه منصوباً
 إلى العلم لا إلى غيره من المضمرات والمبهمات واللام والاضافة فيصح سببية
 التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم تكرار الـكون فافهم وإنما شرط في التعريف أن
 يكون بالعلمية لأنه إن كان بالاضمار والابهام كان الاسم مبنيًا منافيًا للالزام منع
 الصرف وهو الاعراب والمنافي للالزام منافي لللزوم وإن كان باللام أو الاضافة
 كان مؤثراً في الصرف أو في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلزم أن يؤثر في منع
 الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق إلا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبروا
 التعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة كائنة تانيث أي وقالوا أنه غير
 منصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند المصنف هو نكرة منصرفة كما
 ذهب إليه البعض بدليل سكوتهم عن تعريف المبهم لذلوك كان معتبراً عند لوجب
 أن يضم مع العلمية تعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا
 التعريف التوكيدي كما في اجمع وقالوا أنه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف
 التوكيدي لأنه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف يقال قرأت الكتاب
 اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي أصلاً كما هو مذهب الجمهور
 بدليل سكوتهم عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تأكيداً للنكرة كقوله قد صرت
 البكرة يوماً اجمعاً لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا
 في بحث الوصف وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً ولم يجعل العلمية سبباً

كما جعل البعض لأن فرعيت التعريف على التنكير أظهر من فرعيت العلميت على
 التنكير فإن قيل لما كانت العلميت غير مؤثرة في منع الصرف عند كيف قال آخره
 وما فيه علميت مؤثرة بل الواجب أن يقول وما فيه معرفة مؤثرة قيل كلام آخره
 جار على اصطلاح غيره أو محمول على التجوز بإرادة التعريف العلمي بالعلميت بطريق
 ذلك الملزوم وإرادة اللازم إذا العلميت يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث
 المعرفة شرع في بحث العجمة فقال العجمة وهي كون الكلمة من غير أوضاع العربية
 شرطها أن تكون علميت أي كونها منسوبة إلى العلم في العجمة أي في اللغة العجمية و
 تحرك الأوسط عطف على قوله أن تكون أو زيادة على الثلاثة أي ثلثة أحرف أي
 العجمة شرطها في منع الصرف كونها علميا في اللغة العجمية مع تحرك الأوسط أو
 مع الزيادة على الثلاثة وإنما اشترطت العلميت في تأثير العجمة لأنها لو كانت جنسا
 لتصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم من إضافة وإدخال لام وتنوين وغيرها
 فيصير كالأسماء العربية فلا يعتبر العلميت وإن وجدت بعد ذلك نحو كجاء وفرند
 بخلاف ما إذا كان علميت في العجمة فإنها تمنع الصرف كما نقلت إلى العرب قبل التصرف
 لوجود العجمة والعلميت وإنما اشترطت مع العلميت تحرك الأوسط أو الزيادة على الثلاثة
 إذ لو لا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها أن تعارض أحد السببين
 فتزاحم تأثيره فإن قيل العجمة مؤثرة في قالون اسم أحد رواة قراءة نافع مع أنه لم يكن
 علما في العجمة بل كان اسم جنس لكونه اسما للجميل ثم سمي به أحد رواة قراءة
 نافع أبو عيسى لجودة قرأته قيل إنه لما جعل علما بعد النقل قبل أن يتصرف في
 العرب فكانه كان علما في العجمة فإن قيل العجمة مؤثرة في ما هو مع أنه ليس فيها
 تحرك الأوسط ولا الزيادة على الثلاثة قيل جواب ما بينا من قبل من أن العجمة فيها غير
 معتبرة في كونها سببا مؤثرا بل اعتبرت لترجيح أمر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة
 كونها سببا مؤثرا فإن قيل ماله جعل تحرك الأوسط أو الزيادة على الثلاثة في العجمة
 شرط جواز تأثيرها حتى كان نوح منصرفا البتة وفي التانيث المعنوي شرط تختم
 تأثيره حتى جاز صرف هند وترك صرف قيل لما إن الزيادة موجودة في المؤنث
 الثلاثي المعنوي تقديرا لأن التاء مقدرة فيريد دليل رجوعها في أن تصغير نحو
 هندية ودعية فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث أقوى
 من العجمة فترجح زيادة الثقل في حق جواز التأثير على أن العجمة لو جاز تأثيرها بدون

التحرك او الزيادة لسمع نحو نوح ولوط غير منصرف في كل ثم فصيح او غير فصيح
 كما سمع ذلك في نحو هنب ودعد ولم يسمع فعلم ان التحرك او الزيادة في العجمة شرط
 تأثيرها وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تأثيره هذا على اختيار المصنف وعند
 غير الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تأثير العجمة كما انها شرط تحتم تأثير المؤنث
 المعنوي وما ذهب اليه المصنف اصح فنوح منصرف لعدم تحرك الاوسط
 وعدم الزيادة على الثلاثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولوط كهند و
 دعد وشتر بفتح الشين والتاء اسم بقعة و ابراهيم ممتنع كل واحد منهما عن
 الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم ولوقال فنوح
 وفرند منصرف وشتر و ابراهيم ممتنع لكان اولى ليكون نوح نظير فوات الشرط
 الثاني وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وفرند نظير فوات الشرط الاول
 وهو كونه اعلمية في العجمة ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط
 الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف
 فيه لان العجمة مع الثلاثي الساكن الاوسط مؤثرة عند البعض وغير مؤثرة
 عند البعض فذكر نتيجة اهتماما لما لسانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه
 لا نزاع فيه لاحد لان العجمة النكرية غير مؤثرة بالاتفاق فلم يصرح بذكر نتيجة شتر
 لما فرغ عن بحث العجمة شرعا في بيان الجمع فقال لجمع شرطه في منع الصرف
 صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي اولها مفتوح وثالثها الف بعد ها
 حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع مرة اخرى جمع
 التكسير ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صواحبات جمع صواحب وقيل هي
 صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصاييم فان قيل يخرج من هذا التفسير
 نحو صرارب وجعافر واساود وانا عيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل
 بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعالل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع
 افاعيل مع ان هذا المجموع مؤثرة في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن
 العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات لا التصريف وهو تقدير الزائد
 بالزائد والاصلي بالاصلي فلا يخرج امثال هذه المجموع وقوله بغيرها حال
 عن صيغة منتهى الجموع اتي حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغيرها والمراد
 بالهاء تاء التانيث اي بغير تاء التانيث الا انها اطلق عليها الهاء لانها تصير في

الوقف هاء وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها ان كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كقرازة نتر فانه على وزن كراهية وطواعية ترفيد خل في قوة جمعيتها فتور فلا يقوم مقام العلتين فان قيل لو قال بغير هاء ويا النسبة لكان اولى ليخرج مدائي اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس بجمع لاني الحال ولا في الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد محض دائما وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر اذ لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع رده الى الواحد فلفظ جمع ومعناه مفرد كالانصاري والاعرابي والانباري فلا حاجة الى اخرج بخللا فزاة فانه جمع وقيل يخرج مدائي بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وياء النسبة من واد واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة وطلحة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري وكروسي ومن حيث ان كل واحد منهما يكون فار قابين الجنس وواحد نحو ثمرة وتمرورمي وروم ومن حيث ان كل واحد محل الاعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث ان كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بدخولها فرعا فان المنسوب فرع المنسوب اليه كما ان المؤنث فرع المذكر وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدائي لانه جمع ببعض حروف حيث حذف عنه التاء التي في واحد وفي هذين الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس بجمع لاني الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشترط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم التنظير في الاحاد حيث يرد عليه اكلب واجمال فانها جمعان لا تنظير لهما في الاحاد واجيب بان المراد عدم التنظير في الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واجمال فانها جمعان لا تنظير لهما في الاحاد صورة الا انهما يماثلان في قبول التصغير والتكسير على لفظه لانهما على صيغ القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم التنظير في الاحاد من كل وجه كما جد مثال الجمع الذي بعد الف حرفان ومصاييم مثال الجمع الذي بعد الف ثلاثة احرف اوسطها ساكن واما قرازة نتر جمع فرزون وهي شئ من الشطرنج منصرف لفوات شرط تأثير الجمع بسبب التاء وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو

في تانيث الجمع صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة منتهى الجموع لا زنة مصونة عن قبول التكسير والتصغير في قول

بما

قوله بغيرها دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وجر لشهرة
امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال فنصرف على صيغة المذكور ولم
يقل فنصرفه مع وجود تانيث المبتداء وهو فرازة لان المراد به مجرد اللفظ وهو
مذكور فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازة ههنا علما
فينبغي ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل
هو ههنا غير منصرف وتنوينه لمشاكلته مسماه والمنوع في غير المنصرف تنوين
التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا يصح الحكم عليه
بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه
منصرف اذ ليس فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء في فرازة عارضة و
العواوض تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذا التاء في حكم العدم فلا يدخل
في قوة جمعيتها فتور فينبغي ان تؤثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل
انما يعتبر التاء في حكم العدل لا تماوان كانت عارضة لكن لها اثر في تغير الاوزان
كما في وزن الفعل نحو بعلته فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لما ان لها اثرا
في تغير الاوزان على ان التاء في وزن فعال لموضوعه مع الكلمة لعدم استعمال
اشاعب وفرازة وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال
التكلم وذاستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل واجب
بانها لو كانتا مستعملين لسمعنا في موارد استعمالهما ولما لم يسمعنا بانها غير
مستعملين فيكون هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما
فرازة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجمله كما هو اكثر استعماله لا تاول الاستيناف
لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التي للتفصيل يجب تعدده وكذا الثاني
لسبق كلام آخر واما التي للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر قيل فربعض
المشارحين الاستيناف بعد سبق الاجمال وهناك ذلك فيصح ان يكون للاستيناف
مقيد ههنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغيرها لا يؤثر فيها الا الجموع
وحضا جرها للضبع اي لجنس الضبع وهي انثى الضبعان غير منصرف اتفاقا
مع انتفاء معنى الجمع فيه والحكم ينتفي بانتفاء العلة المتحصرة فينبغي ان يكون
منصرفا فاجاب عنه باننا لانسلم ان العلة هي لجمع متفينة فير بل هي موجودة
اعتبارا لا تراهي لان حضا جرها منقول عن الجمع لا نفي الاصل جمع ضمير وهو عظيم

البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة فهو غير منه صرف بالجمع الأصلي
 القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسوداهما للحمية غير منصرف بالوصف
 الأصلي ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الأصل
 كما قال في الوصف واجب بانه يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادة في الحال
 او في الأصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول ماله
 اعتبار في حضا جرا الجمعية الأصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه علم
 للضبع وهي لا يطلق الاعلى الاثنى والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبتت من
 التانيث مع العلمية لان حضا جرا غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة
 العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضا جرا
 غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع
 ثم اعلم ان قوله وحضا جرميتد وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من
 ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في
 غير فانه في حكم لا النافية حيث يجوز ان ازيد غير ضارب كما يجوز ان ازيد الاضارب
 وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني ففيه نظر لان النصب يتقد يرغنى
 لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترحم والاختصاص وههنا لم يوجد شئ منها
 وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتدأ محذوف اي هو علم
 والجملة معترضة ثم ههنا سوال آخر وهو ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع
 او المنقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف هو الا كتر اي عدم صرفه اكثر استعمالا
 وهو مذهب اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سراويل فاجاب
 عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ اعجمي وقع كلام العرب
 حمل على موازنة اي ما يوازنه اي يوافق في الوزن من العربية نحو انا عيم وقناديل
 لان الاعجمي خيل والد خيل لا بد ان يلتحق بنوع والموازن بالالتحاق اليق والى
 لانه جنسه والد خيل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبويه
 ثانيهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ عربي جمع سراويل تقدير اي فوا
 لانه لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها
 الا الجمع او المنقول عنه ولم يوجد شئ منهما فيه فقل انه جمع تقدير يفرض انه
 جمع سراويل استعمال بمعنى السراويل او بتسمية كل قطعة من السراويل سراويل السراويل

لقاعدة العرب كتقدير العدل في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتدأ وكلمة
اذا في قوله اذا لم يصرف للشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله فقد
قبل جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتدأ
مخذوف اي هو اعجمي والجملة بتاويل هذا القول مفعول مالم يسم فاعله والا
فمفعول مالم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل
على موازنة صفة الاعجمي او خبر بعد خبر لابتداء مخذوف اي هو اعجمي محمول
على موازنه وقوله عربي خبر مبتدأ ومخذوف اي هو عربي وقوله جمع سراويل
خبر بعد خبر للمبتدأ والمخذوف وقوله تقدير يراد مصدر ومخذوف العامل اي قد
تقدير يراد مصدر لقليل اي قيل هذا القول قولا بتقدير يراد فرض او مفعول له
اي قيل جمع سراويل لقرض ذلك واذا صرف سراويل وهو الاقل دل عليه وهو
الاكثر فلا اشكال ولا حاجة حينئذ الى التحمل والتقدير فان قيل يشكل حينئذ
منع مصايح وقناديل من الصرف حيث وجد في الاحاد نظيرهما والجمع مشروط
بعدم النظير في الاحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قيل خبر لا مخذوف اي فلا
اشكال فيه اي في سراويل باعتبار انتفاء الجمعية والاشكال المذكور في مصايح
وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصايح وقناديل مشكل اللهم الا
ان يقال ان مجيء المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة
مفرد سوى سراويل فلا يعيابه ولقائل ان يقول ان كلمة اذا تدل على ان صرف
سراويل كثير الوجود لانها تدخل على شرط كائن مقطوع الوجود وليس الامر
كذلك فلو قال وان صرف مكان واذا صرف لكان اولى ليبدل على ان صرفه قليل
الوجود لان كلمة ان تدخل على شرط مشكوك الوجود ونحو جوار والمراد بنحو جوار
كل جمع منقوص على وزن فاعل سواء كان يائنا كجوار او واو ياكد واع ولم يتعرض
الواوي لصيرورته بعد الاعلال مثل اليائي فنحو هذا الجمع رفعا وجزا
منصوبا على الظرفية اي في وقت الرفع والجرك قاض خبر لقوله بنحو جوار اي
مثل قاض في اسكان الياء لثقلها عليها وحدها الاجتماع الساكنين وتوقيض
التنوين عنها كجبر النقصان وفي النصب كضوارب الخففة وهو غير منصرف
في الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابتة تقديرها
فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديرها وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجور

والتنوين للتمكن لا لتفاء صيغة منتهى الجموع لفظاً لا نصراً بعد الاعلال
مثل كلام وسلام وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عند و
عند التثنية منع الصرف مقدم على الاعلال ودلائل الفريقين مذكورة في
المطولات ثم اختلف الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجرجواري
وجواري منونين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا
وحذفت للساكنين وجعلت التنوين التي كانت للتمكن عوضاً عن الياء المحذوفة
واضمحل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذا
المنوع فيه تنوين التمكن دون العوض نظيره تاء أخت وبنت فانها كانت للتانيث
حيث كان اصلها اخوة وبنوة بالتحريك فجعلت بعد حذف اللام عوضاً عنها
حتى طوت في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جوارى مرفوعاً
غير منون منع الصرف فاسكنت الياء استثقالاً وحذفت اكتفاء بكسرة ما قبلها
كما في يدع الذاع وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها لئلا يلزم الجمع بين
العوض والمعووض وفي الجرجواري ممنوعاً عن الصرف فنزلت الفتحة الواقعة
في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها
التنوين وبعضهم يبقى الفتحة في الجر نظراً الى صورة الفتحة متمسكاً بقول الفرزدق ولو
ان عبد الله مولى هجرته ولكن عبد الله مولى مواليا والصواب موال لان العبرة
للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس ومحمول
على الترخيم بان كان اصله موال ي بفتح ياء المتكلم فرخم موال بحذف اللام لانها
صار ت آخر ابطول مدة بعد حذف الياء ثم اشبع فتحة ياء لي فصار مواليا
وقد جاز الترخيم في غير المنادى لضرورة الشعر وقيل عوضت التنوين في
الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت للساكنين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع
في بحث التركيب فقال التركيب وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية
احد الجزئين فلا يرد النجم وبصري علي بن شرطه في منع الصرف العلية ليلزم
التركيب او ليتحقق السبب الثاني وان لا يكون باضافة لان التركيب الاضافي
يخرج الاسم الى الصرف او الى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر في
منعه ولا سناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع
الصرف الملزوم للاعراب المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون

باضافة ولا سند اول الجزء صوتا ومتضمن الحرف قبل العلمية ليخرج نحو سيدي و
 خمسة عشر علما قلت عدم اشتراط كون جزء الثاني صوتا ظاهرا لان مبني وكلامنا
 في المعرب فتركه اعتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض بتأثير
 التركيب ففعل المصنف لخصار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثاني
 متضمنا للحرف وقوله مثل بعليك خبر مبتدأ محذوف اي وهو مثل بعليك
 فانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صتم والبك المكبر ثم جعل علم ببلد بالشام
 ثم لما فرغ من بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون فقال الالف والنون
 اذا كانا في اسم غير صفة فشرط اي فشرط ذلك الاسم العلمية اي كونه علما
 ليتحقق السبب الثاني او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او ليلزم الزيادة
 بالعلمية كعمران اي مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم اي واذا كانا في
 صفة فانتفاء فعلا نتر اي فشرطها انتفاء فعلا نتر لئلا ينتفي شبهها بالفي
 التانيث بدخول التاء الممنوعة عنهما يعني كما ينتفي حمراء ينتفي سكرانة وقيل
 شرطها وجود فعلي بعد ان كان على فعلا ن ليحقق شبههما بالفي التانيث
 باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ولينتفي فعلا ن بوجود فعلي لان كل فعلا ن
 محي مؤنث فعلي لا محي مؤنث فعلا ن وفيه نظر بوجه الاول انه منقوض في رجم
 حيث ينتفي فيه فعلا ن تر بدون وجود فعلي فلا حاجة الى وجود فعلي الانتفاء
 فعلا ن تر واجب بان نادرا والنادر كالعديم على ان انتفاء فعلا ن تر لعروض اختصاصا
 بالله تعالى والعارض غير معتبر والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعلي انتفاء
 فعلا ن تر فقد حصل هذا المقصود في رجم لا بواسطة وجود رجم بل لانهم
 خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يضعوه من مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من
 غير لفظه اعني فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث اننا لانعلم
 ان وجود فعلي مطلوب لاجل انتفاء فعلا ن تر بل هو مقصود بذاته لانه يحصل
 بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لاختلاف صيغتي
 المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل بينهما مشابهة
 الا انه ليس وجهاً للمشابهة ضرورة يا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه مثل تأثير
 انتفاء التاء لا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من
 غير وجود فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من في قوله

ن
 لكسر

ومن ثم اختلف في رحمان للسببية وثم يفهم التاء وتشديد الميم للاشارة
الى المكان وههنا اشارة الى المكان الاعتباري ويزاد فيه هاء السكت عند الوقف
ويكتب في الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها
على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب زيدا وقرعة عمرًا بالهاء
لانك اذا وقفت عليها قلت زة وقرعة ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف
عليها وقولهم ثمه بالتاء من غلط العامة ماى لاجل ان بعضهم شرطوا في تاثير
الالف والنون انتفاء فعلاية وبعضهم وجود فعلى اختلف في رحمان حيث
يصرفه من اشتراط وجود فعلى لعدم رحي ومينعه من اشتراط انتفاء فعلاية لان انتفاء
رحماته وهو الوجع لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزامه انتفاء فعلاية
الذي هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير ولا ان انتفاء فعلى في رحمان لا اختصاصه
بالله تعالى وهو عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس
على النظائر ودون في قوله دون سكران وندمان طرف اختلف يعنى اختلف في
رحمان ولم يختلف في سكران وندمان بل اتفق على منع سكران لوجود الشرط على
كلا القولين لانتفاء سكراته ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لانتفاء الشرط
على كلا القولين لوجود ندمانه وعدم ندى واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او
في قوله او صفة محل نظر لانها لاحد الشرطين فيقتضى ان لا يتحقق المشروط و
هو الف والنون الا في احد الشرطين اى في الاسم او في الصفة وليس الامر كذلك
بل يتحقق في كلا الشرطين اى في الاسم والصفة فكيف يصح التردد بين الشرطين
واجيب بانه تردد بين الشرطين باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا
يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع في
الكلي كلا الشرطين فيصح التردد ثم لما فرغ عن بحث الف والنون شرع في
بحث وزن الفعل فقال وزن الفعل شرطه في منع الصرف ان يختص به اى شرط
اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد في الاسم المنقول عن فعل او
اجمعي فان قيل لا فائدة في هذا الخبر لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام
فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل و
فيه تكرار لطائل تحت كغيره ما يضاف الشيء الى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون
الاختصاص كما تقول زيد بوعمرو واخوه واستاذه ونحوهما من الاضافات التي

لا يراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى
 اللام لجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في
 اوله كزيادة الفعل اذا لا اختصاص فيه لانه قسم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف
 كثر مبنيا للفاعل مشددا وضرب مبنيا للمفعول مشددا ومخففا وكذا استخرج
 واقتدر ونحوهما ما لم يوجد في الاسم الامنقول من الفعل او مجريا نحو خصم وبقر
 او يكون عطف على قوله ان يختص به وقوله في اوله خبر يكون قدم على الاسم و
 هو قوله زيادة اي مزيد او على حقيقته وقوله كزيادة ته صفة زيادة اي كاهنة كزيادة
 الفعل وهي احك حرفا تين نحو يزيد وتغلب واحد ونرجس فالماصل از شرط
 وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة
 كزيادة الفعل في اوله ليتحقق الفرعية وانما قال او يكون في اوله زيادة كزيادة ته ولم
 يقل ويغلب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب للغلبة
 فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب او يقال
 انما قال هذا دون ذلك ليكون لوزن غالب في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية
 بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب
 علما لان وزنه وان كان غالبيا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية
 على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف ولو قال ويغلب فيه
 ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة
 معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل قد
 يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في فعل فان وزنه ليس
 بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلاثة انواع افعل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة
 نحو احمر وافعل الاسم نحو ارب واجدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي مزيا
 الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو افتح فكيف يكون وجود زيادة في اوله
 كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في
 الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو وجود زيادة كزيادة الفعل
 في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلاثة انواع كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة
 انواع افعل التجهب نحو ما احسن زيد وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل
 الصفة نحو احمر من حمر يجر وافعل المتكلم من باب اخر نحو افتح وافعل الماضي من

من باب الافعال مما جاء لا ببدء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو لمج واشفق وافعل الماضي
 من باب الافعال مما له ثلاثي نحو خرج فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل
 الصفة يعارضه افعل المتكلم من باب ويا فاعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها
 افعل الماضي مما جاء في باب الافعال لا ببدء الفعل فبقي افعل المتكلم من
 المضارع من باب آخر وافعل الماضي من الافعال مما له ثلاثي سالماعن المعارضة
 فثبت غلبة في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة مشكل لان اول احمر
 عين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما
 عموم وخصوص من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول
 قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظهروفا للاخص او يقال معناه
 اول حروفه الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله غير
 قابل للتاء حال من ضمير المتصل في اوله اي غير قابل للتاء التانيث المتحركة و
 انما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن الفعل فلا يتحقق
 شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجيئ اسودة للحية الانثى مع انه ممنوع عن الصرف
 للوصف ووزن الفعل وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما يمنع
 عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود يلحق التاء
 على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء يلحقه بسبب فلبية
 الاسمية العارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي الاوثة ايضا يلحق التاء على خلاف القياس
 اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكور ونقول المراد بعدم قبول التاء عدم
 قبولها باعتبار الذي امتنع عن الصرف لاجله واسود ممنوع عن الصرف باعتبار
 الاصل وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصلا حيث يحى مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما
 يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممنوع عن الصرف
 فتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف قياسا ومن
 ثم اى ولاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف للزوم وجود
 الشروط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم
 قبول التاء فيوجد الشرط وهو الامتناع عن الصرف وفي جعل وجود الشرط
 علته للمشروط نظر لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود المشروط اذ المشروط يوجد
 بعلة عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا

ان يقال للشرط في حكم العلة كحفر البئر في الطريق فيؤثر في وجود الحكم وانصرف
 يعمل مع الوصف الأصلي يقال جل يعمل اي قوي على العمل انما انصرف لثبوت عدم
 الشروط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم
 الشروط وقد عدم الشرط ههنا لان يعمل يقبل التاء نكرة حيث يقال ناقرة يعمل
 اي قوية على العمل فيعدم الشروط وهو الامتناع على الصرف اما اذا سمي به كان
 غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ ثم لما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع
 في بيان ما ذهب تأثير هذه العلل بذهابها به فقال ما فيه علمية مؤثرة كلمة ما
 موصولة اي الاسم للنبي او الممنوع الذي فيه علمية مؤثرة اي موجبة مع غيرها
 منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف والجمعة و
 التركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن
 الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وجمراء وجبلى اذا سمي بها فان العلمية غير
 مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع
 الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية
 وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطها وههنا
 قد جعل العلمية مؤثرة ولم يقل وما فيه تعريف مؤثر فافهم هذا الاتناقض قيل انما جعل
 العلمية ههنا مؤثرا اما بناء على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف العلمي من
 العلمية على ما روي في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله اذا انكر للشرط وهو الظاهر والنظر
 فان كانت الشرط كان قوله صرف جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت خبرا لما
 الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبرا لما الموصولة وقوله اذا انكر ظرف
 لقوله صرف اي الاسم الذي فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره نحو
 رب سعاد او قطام لقيته وتنكير العلم اما بتاويله بواجد من جنسه وذلك اذا
 وقع في الشراكة الاتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلاً فتقول كم من زيد لقيته
 ورب زيد لقيته اما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحب بصفة من
 الصفات فحينئذ جاز تاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل
 فرعون موسى اي لكل حبار قهار مبطل عادل محق وكما يقال رب حاتم اي رب
 جواد وانما صرف وقت تنكيره لما تبين اي لدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام
 من انها بيان ما اي من ان العلمية لا تتجامع حال كونها مؤثرة اما هي شرطية

كلمة ما عبارة عن سبب منصوبة المحل على ان مستثنى مفرغ مفعول لا بتامع اي لا
 تجماع سبباً من الاسباب حال كونها مؤثرة الاسباب هي اي العلمية بشرط في ذلك
 السبب وهو التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في
 اسم وقوله لا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي بعد الاستثناء الاول اي لا
 تجماع مؤثرة غير ما هي شرط فيه لا العدل ووزن الفعل كعم واحد فانها لا بتامعها مؤثرة
 حيث امتنع عمر للعدل والعلمية واحد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليس بشرط
 فيها حيث امتنع ثلث ولحرم من غير العلمية ثم قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
 صرف كان لو اهم ان يتوهم ان هذه الصنابطة ليست بكليّة بجواز ان يفرض اسم
 يجمع فيه ثلث اسباب العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر ذلك الاسم بقي فيه
 سببان العدل ووزن الفعل لما ان العلمية ليس بشرط فيه حتى ينعدم الشروط
 عند عدم الشرط فدفع وهمه بقوله وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان
 لا اختلاف اوزانها فلا يكون الا احدهما اي فلا يوجد الا احدهما اذ المتضادان
 لا يجمعان فلا يبقى بعد التنكير سببان وفي هذا الاستثناء نظره انه ان قيل
 في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في
 الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما

معها

هـ والظاهر ان استثناء الكل من الكل

لان قوله احدهما لم يرد به احد معين وهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل
 المعنى فلا يوجد سبب منهما الاسباب منهما ويمكن ان يقتدر بقريته ما سبق
 فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه
 نظره لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غير
 ما هي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد
 سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اي احد منهما واجيب بان مفهوم
 قوله غير ما هي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد
 منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ و
 المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا لا ترى ان الرجل
 اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوائق الا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح

الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهم مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى
 لان ما صدق عليه قوله لسا في ليس الا هذا الارباع المستثناة لكنه جعل استثناء
 البعض من الكل باعتبار ان مفهوم قوله لسا في عام يتناول الارباع المستثنات و
 غيرها وان كان ما صدق عليه هي الارباع المستثنات فالحاصل ان استثناء الكل من
 الكل لفظ باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكليم يشترط
 صحة التكليم لاحتمال الحكم فانهم فاذا نكر ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلية
 فيه مؤثرة بقي بلا سبب فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم الشرط
 عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق
 السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش
 بنصب الاخفش لا غير في مثل احرار المراد بمثل احرار كل ما كان صفة في اصله مقترنا
 بسبب آخر فيدل في هذا الحكم مثل سكران علما حال من معنى المماثلة اي خالف
 سيبويه الاخفش فيما يماثل احرار حال كونه علما او تميز عن التام بالاضافة من ال
 عن الموصوف اي في علم مثل احرار على نحو على التمرة مثلها زيد اي على التمرة زيد مثلها
 وليس بمتعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه
 حال العلية وليس كذلك بل الخلاف حالة التأكيد دل عليه قوله اذا نكر فانه ظرف
 خالف سيبويه الاخفش في مثل احرار وقت تنكيره وذكر في بعض الشروح الاولى
 رفع الاخفش لان الاخفش ثلثة احدهما استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني
 تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان
 والمراد ههنا تلميذه كذا صرح المصنف في شرح الفصل فلونصب الاخفش كانت نسبة
 المخالفة قصدا الى الاستاذ وهي غير ملائمة برتبة وفيه نظر لان نسبة المخالفة قصدا
 الى التلميذ ابعد من الملازمة لانها توجب العقوق ولو كانت المخالفة لظاهر الحق
 لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا
 في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف
 ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة رخ فلا وجه لما
 ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا
 يكون الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه
 علمية مؤثرة اذا ذكر صرف الامثل احرار فانه اذا نكر بعد العلية ببقية سيبويه غير

منصرف اعتبار الصفة الأصلية بعد التنكير كما اعتبرت الصفة الأصلية في
اسوداسمًا للحيّة بالاتفاق والاختش لم يعتبرها إلا الساقط بالعلية التي هي
وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسوداسمًا للحيّة فإن الوصف فيه
معتبر عند لان غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الأصل ولا غلبة الاسمية
لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية على ما مر بخلاف ما لو جعل علما
فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جازتسمية الاسود بالاحمر
وبالعكس واجب باز الساقط لما منع يعتبر بعد زوال المانع والاختش ان
يقول ان الوصفية تزول بالعلية المتصاد بينهما والعلية لا تزول بالتنكير
لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية فان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم
جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع احمر
بعد التنكير الى معناه الاصلى وهو من لمر احمر فكيف يعتبر الوصف الاصلى
بعد زوال المانع واجب بان ليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد التنكير
بل المراد انه كالتأنيث لكونه اصليا مع زوال ما يضاده ولذلك قالوا في جمع
احمر حمر وان كان علما وفي احمد احامد فلو لا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ
لهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان
نصب قوله اعتبارا على انه مفعول لم اى خالف سيبويه الاختش لاجل اعتباره
الصفة الاصلية او على انه متميز عن نسبة في مثل احمر اى خالف سيبويه الاختش
من حيث اعتباره للصفة الاصلية او على انه حال مجذوف مضاف اى خالف
سيبويه الاختش حال كونه ذا اعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان
لان المصدر قد يجعل جينا اى خالف سيبويه الاختش وقت اعتباره للصفة
الاصلية او على انه مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل
رجع القهقري او مجذوف مضاف اى خالف سيبويه الاختش مخالفة اعتبار
للصفة الاصلية وازداف المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة السبب الى
السبب وان كان مفعولا كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز
بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلن وفاعل
المفعول لان المخالف حينئذ هو الاختش والمعتبر للصفة الاصلية وهو
سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل الشتمال من قوله

سيبويه ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتبارا للصفة الاصلية
 والجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية
 للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية
 في مثل احر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم هنا اشكال يرد على سيبويه في
 وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصل بعد التنكير
 وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حال العلمية لا صالته ايضا فيمتنع نحو حاتم
 من الصرف للوصف الاصل والعلية فاجاب عنه بقوله ولا يلزم اي سيبويه
 باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصل والمراد بباب حاتم
 كل علم كان في الاصل وصفه مع بقاء علمية لما يلزم من اعتباره اعتبار متضادين
 وهو الوصف والعلية في حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد
 ودامتنع لانه ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان
 اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علت الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم
 عند ثبوت اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين في حكم واحد
 لا محالة فعدم اعتبار الوصف الاصل ههنا التحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين
 في حكم واحد وحدة فردية بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه
 ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعية وهو جائز ووجه تضاد بين
 بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين
 في حكم واحد في حاتم انما يلزم لو كان امتناعا بالعلمية والوصفية القائمتين
 وليس المدعى هذا بل المدعى ان سيبويه اعتبر الوصف الاصل بعد التنكير
 في احر وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حالة العلمية لا صالته ايضا فيمتنع
 نحو حاتم من الصرف للصفة الاصلية الزائلة والعلمية القائمة لما ان الوصف
 الاصل معتبر عند الاصالته وان كان زائلا كما في احر بعد التنكير وكما في اسود بعد
 غلبة الاسمية والتضاد بين العلمية القائمة والصفة الاصلية الزائلة اذا تناهى بين
 كون الشيء وصفا في الاصل وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد
 الوصف الزائل والعلمية القائمة قيل سلمنا ان العلمية قائمة والوصف زائل
 لكن كون الوصف زائلا والعلمية قائمة يناه في الاجتماع ولا ينافي التضاد فحققت
 الضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم

واحد لا محالة فإن قيل قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثير الاعتبار
 الحركتين المتضادين في حصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير
 العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليسا بعلمتين حقيقتين طبيعتين لمنع
 الصرف بل هما علمتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف واعتبار الضدين
 وجعلهما علمتين لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول
 الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم
 ونحو ذلك إذا لمرة للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود
 التأثير الطبيعي اعتبارها بدون التأثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار أو
 يقال التغير والاختلاف وإن كان كل واحد منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه
 متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة أخرى فيلزم من
 حيث المعنى اعتبار الضدين في حكمين لا في حكم واحد فإن قيل قوله لما يلزم متعاق
 بقوله لا يلزمه والنفي إذا دخل على فعل فيريد بوجه ما توجه ذلك النفي إلى ذلك
 القيد ويبقى أصل الفعل مثبتا كقولك لم يأتك القوم اجتمعون ولو بقي أصل الفعل
 ههنا مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم منه أن يلزم سيبويه باب حاتم أن لم يلزم اعتبار
 متضادين في حكم واحد وليس الأمر كذلك قيل أنه متعلق بنفي الفعل لا بفعل المنفي
 أي انتفى لزوم باب حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين فيصم المعنى
 وجميع الباب باللام والأضافة اللام في الباب للعهد والباء للسببية متعلق
 بقوله ينجر أي جميع باب غير المنصرف بسبب لام التعريف والأضافة ينجر بالكسر
 الجملة خبر لقوله وجميع الباب أي ينجر بصورة الكسر لاذ الكسر من القاب البناء
 فيستحيل الانجراره فلا بد من حذف أو تجوز فإن قيل لا فائدة في قوله بالكسر إذ
 يكفي أن يقول وجميع الباب باللام والأضافة ينجر قيل ليس الأمر كذلك بل هذا القيد
 مناط الفائدة ومدارها إذ غير المنصرف بغير لام وأضافة ينجر لكن بصورة الفتحة
 وبعد اللام والأضافة ينجر بصورة الكسر نحو مرت بالاحمر وبغيرهم واختلف
 في تعليل انجراره بصورة الكسر فمن قال إن البحر والتنوين كلاهما يسقطان عن
 غير المنصرف قصد أنما ينجر لان اللام والأضافة لكونها من معظم خواص
 الاسم يقويان جهة الاسمية ويتبعدان عن معنى الفعل فيضعف تأثير
 شبهه فصار الاسم منصرفا فينجر بصورة الكسر وإنما كانتا من معظم خواص

الاسم لانهما يمتزجان به امتزاجاً تاماً ويجعلان الاسم النكرة معرفة ويقومان مقام
 التنوين الذي له زيادة تنافر مع الفعل لدلالة على القطع عما بعده والفعل متصل
 بفاعله بخلاف حرف الجر وكونه مسنداً اليه فانهما لا يمتزجان به امتزاجاً تاماً
 ولا يحدثان في معنى الاسم شيئاً ولا يقومان مقام التنوين فلم يمتد بهما فلم يخبر
 غير المنصرف بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه
 تبعاً للتنوين فقال انما يخبر لان الجر يسقط منه تبعاً للتنوين الشاقط لشبه
 الفعل وهما لم يسقط التنوين لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه
 الجر فيبقى الاسم غير منصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ عن تقسيم المعرب باعتبار
 الانصراف وعدمه شرع في تقسيم آخر المعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال
 للرفوعات هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية
 صفتها اي هو اسم معرب اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو و
 الالف نحو جاءني زيد وابوه او الزيدان سواء كانت تلك الامة لفظاً او تقديرًا
 فيدخل الاعراب اللفظي والتقدير يري لا اللفظ يشتملها دون المحل اذا اعراب
 المحل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعاً ومعنى الرفع المحل ان في
 محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعاً ثم قوله للرفوعات مبتدأ وهو ضمير الفصل
 لا محل له من الاعراب وهو عائد الى المرفوعات وانما ذكره ووجهه مع ان المرفوعات
 جمع مؤنث نظراً الى خبر المرفوعات اولاً انه عائد اليها بتاويل كل واحد اولاً عائد
 الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع دون
 المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات
 غير العقلاء ايضاً نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات وانما عا دال ضمير
 الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد
 وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع
 مسائلها ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر
 للرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان
 سائلاً قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية يحتمل ان
 يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل
 المحققات ويحتمل ان يكون التاء والياء لا فائدة معنى المصدرية اي كونه فاعلاً

حقيقة او حكما ليدخل المحققات وانما قال على علم الفاعلية راى يقل على الرفع ليتناول
الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ويشير
الى اصاله الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب فمنه الفاعل مبتدأ تقدم
خبره والفاء للتفسير اى فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او من المرفوعات
الفاعل وتذكيره وتوحيده بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل وانما قدم
الفاعل على سائر المرفوعات لان اصل المرفوعات وسائر المرفوعات ملحق به على الصحيح
لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزءا من الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في
الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فما
يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس
بهذه المثابة ولان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي اقوى من المعنوي
واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولان الفاعل اشد في باب الركنية
حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسدود بخلاف المبتدأ وفيه نظر لان الركنية
لا ينافي الحذف الا ترى ان المبتدأ والخبر ركنان وقد جاز حذفهما فعدم حذف
الفاعل لا يدل على ركنية فكيف يدل على كونه اشد في باب الركنية ولان رفع
الفاعل لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ فان رفعه قد ينسخ بدخول باب ان
وعلمت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ ايضا بدخول الحروف الزائدة
نحو كفى بالله وما جاءني من احد واجيب بان الزوائد مما لا يعتد بها وقيل اصل
المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه لانه باق على ما هو الاصل في المسند
اليه وهو التقدير ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتقا فان الخبر يصح اشتقاقه
وجوده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا
يحكم عليه الا بالاشتقاق لان عامله لا يكون الا مشتقا ولان المبتدأ يحكم عليه بالحكم
متعددة في تركيب واحد نحو زيد عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان
حكمه واحد ليس الا وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه اى الفاعل اسم اسند
اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسمى الفاعل والمفعول واسم التفضيل و
لقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره
عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا يشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحتها
هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في الحال

ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكرونا
 ايضا او معناه واجب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند
 البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر واليه ذهب المصنف وصاحبها
 العرب وعند اكثرين هو الفعل المقدر واسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما
 كان مذهب المصنف هنا مخالفا لمذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه
 وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائم ابوه وعمر وحسن وجهه وقدم عليه
 عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد اي وقد قدم ذلك الفعل على ذلك
 الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر
 عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير ونه قيل بل اسند اليه ايضا و
 الاسناد فيه متكرر حيث اسند الفعل اولا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك
 الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا في تكرير الاسناد ويتقوى الحكم كذا في
 المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه
 مسند الى ضمير زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند
 الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان وقدم عليه
 وقوله على جهة قيامه به حال بعد حال اي واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل
 بذلك الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبني للمفعول اي لا يكون على
 صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول مالم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد
 مضروب علامة فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على جهة
 قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري و
 غيرها هذا القيد في حد الفاعل لان مفعول مالم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم
 وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد
 وطال عمرو فان الموت ليس بقائم زيد وكذا الطول ليس بقائم بعمرو ولكلها
 على جهة انهما قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطف
 نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمر وحيث اسند الفعل اليهما على جهة قيام
 بهما قيل المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة
 غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه اللغات فيكون المعنى
 ما اسند اليه الفعل بالاتبعية او غير تابع مثل قام زيد مثال الفاعل الذي اسند

اليه الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثالا للفاعل الذي
 اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه
 فقال والاصل ان يلى الفعل اى الاولى ان يقارن الفاعل الفعل الذي اسند اليه
 بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولو احقها لان الفاعل كالجزم
 منه لان الفعل لا يفيد بدونه ولو قال والاولى ان يليه لكان اخصروا وضم و
 احسن اما الاول فلترك الفعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف
 الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلرأية الاشتقاق وهي
 من المحسنات على ما عرف في علم البديع فلذلك الفاء للنتيجة واللام للتعليل
 على ما مر في بحث الوصف اى ولا جل ان الاصل في الفاعل ان يلى الفعل جاز ضرب
 غلامه زيد بنصب غلامه ورفع زيد اى جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير
 وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع ضرب
 غلامه زيد برفع غلامه ونصب زيد اى وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار
 قبل الذكر لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصله لتقدم الفاعل
 عليه وهذا عند الجمهور خلافا للاختلاف وابن جني فانهما جوزه تمشكا
 بقول الشاعر جزى ربي عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد
 فعل فان ضمير ربه عائد الى عدي وهو متاخر والجواب ان الضمير للمصدر
 لا لعدي اى جزى رب الجزاء لانه جزى المقدم عليه كقول الله تعالى اعدوا
 هو اقرب للتقوى فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم
 يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عند افعال الثاني قيل لا تضار
 قبل الذكر بشرط التفسير بخلاف العدة والضمير في غلامه مضاف اليه
 وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضر المفعول في الاول اذا عمل الثاني عند تنازع
 الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى
 الاضمار قبل الذكر في التنازع لشدة افتقار الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا
 اذا المفعول فضلة ففيه نظر لان الفعل المتعدي في اقتضاء الفاعل والمفعول
 به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على
 المفعول به كالضرب مثلا فانه يستحال آلة التاديب في محل قابل للايلاء و
 هو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل

غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته والمفعول بدليس
 بركن فتمتقت الضرورة في كلتا صورتين واجيب بان المراد بالضرورة
 ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة يعني الاضمار قبل الذكر
 في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجدنا التنازع في كلام العرب
 فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا الصحة
 جمل ما روي على غير الاضمار ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان
 حكم آخر وهو وجوب تقديمه وتأخيره فقال واذا انتفى الاعراب فيهما اي في
 الفاعل والمفعول لفظا تميزاى من حيث اللفظ والقرينة عطف على الاعراب
 اي واذا انتفى القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية احدها ومفعولية
 الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء او كان الفاعل مضمرا
 متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا
 نحو ما ضربت الاياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله اي مفعول
 الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد لامرا او بعد معناه اي معنى الا وهو انما
 فانه بمعنى الا في افادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيد
 عمرو انما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما بمعنى الا تساهل ثم
 كون انما بمعنى ما والا اختيار المصنف والا فالمدكور في المفتاح وغيره هو ان انما
 متضمنة بمعنى ما والا لا انه بمعنى ما والا وقوله وجب تقديم جزء لقوله واذا انتفى
 مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الفاعل على المفعول اما في الصورة الاولى اي
 في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللمخرج عن الالتباس بخلاف ما لو
 وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى و
 ضرب موسى العاقل عيسى العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة
 مقالية وهي تذكي الفعل في المثال الاول وتانيته في الثاني واعراب الصفة في
 الثالث وخاليتها نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه قرينة حالية وهو عدم صلاح
 الكمثرى للفاعلية فينبذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل
 قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه
 الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ
 والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في قائم

لأنه

زيدا جيزا الوجهان أحدهما ان يكون اقايم مبتدأ وما بعده فاعله السادس
 الخبر والثاني ان يكون اقايم خبرا تاخر المبتدأ وكذا في غيرهما مما اجيز فيه الوجهان
 او الوجوه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه
 قيل الفرق مبني على تمهيد اصل وهو ان أحد الوجهين اذا كان على خلاف الأصل
 والاخر على الأصل فقصد المتكلم ما يخالف الأصل ملبس متمنع للالتباس إذ السامع
 يحكم بما هو الأصل لسبق ذهنه اليه ولا يتأمل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وان
 استويا أصالة ومخالفة للأصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين أحدهما
 بالأصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التأمل والاستفسار
 فيكون جوازه من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع
 واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او
 مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى
 تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الأصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانت لم
 تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز
 في موسى الوجهان الاستوائهما في مخالفة الأصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول
 على الفاعل وهو خلاف الأصل وابتدائية توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف
 الأصل في الخبر الا افراد فيستويان في خلاف الأصل فلا يلزم اللبس وكذا اقايم
 زيد حيث يجوز في اقايم الوجهان الاستوائهما في مخالفة الأصل على ما سنبين
 ذلك في موضعه انشاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر الامثلة هذا هو الفرق
 بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه واما في الصورة الثانية
 اي في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلا ان اتصاله مانع من تاخيره لا متناع
 الفصل مع الاتصال والمراد بتقدير الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل
 فلا ينتقض بنحو زيد ضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع
 المفعول بعد الا او معناها فلا نه لواخر الفاعل لا نقرب القصر وذلك لان
 المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفاعل لا نقرب
 ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمر والزيد
 ليس ضاريا لاحد الا عمر وفاما عمر وفما زان يكون مضروبا بالغيره ويتقدم
 المفعول اي بقولك ما ضرب عمر والزيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول

ما اذا حصل الخبر

فقط بعد الأومعناها أما إذا وقع بعد الأومعناها كلها ثم قدم عمرو وأعلى زيد
نحو ما ضرب الأعمرو وأزيد فإنه جائز عند الأخفش وعبد القاهر سواء قصد
استثناء عمرو وتقدير الأعمرو وأعلى الفاعل بقرينة أو قصد استثناء امرين
من امرين أي ما ضرب أحداً أحداً الأعمرو زيد حيث لا ينقلب الانحصار المقصود
وذلك لأن الانحصار إنما يقع فيما يلي الأفلوذكر الفاعل بعدها فالانحصار
يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأزيد عمرو أفكانك قلت ما ضرب زيد لا غير
ولو ذكر المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأعمرو وأزيد
فكانك قلت المضروب عمرو ولا غير وذهب الأكثرون إلى أنه لا يجوز ذلك
سواء قصد استثناء عمرو وتقدير الأعمرو وأعلى زيد أو قصد استثناء امرين
من امرين ما الثاني فللزوم استثناء شيئين من شيئين بأداة واحدة بلا
عطف وهو لا يجوز لضعف الحروف وأما الأول فللزوم الالتباس بالثاني
ثم لما بين المواضع التي وجب فيها تقدير الفاعل على المفعول شرع في
بيان المواضع التي وجب فيها تأخيرها عنه فقال وإذا اتصل به أي بالفاعل
ضمير مفعول أي ضمير عائد إلى المفعول نحو قوله تعالى وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ
أَوْفَعَ الْفَاعِلِ بعد أَلَا نَحْمَا ضَرْبَ عَمْرٍو وَالْأَزِيدُ أو بعد معناها أي معنى الأ
وهو أنما نحرم أنما ضرب عمرو وأزيد أو اتصل به أي بالفعل مفعوله أي مفعول
الفعل وهو أي الفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني إلا أنت
وقوله وجب تأخير جواب الشرط السابقة أي وجب تأخير الفاعل عن المفعول
وأما في الصورة الأولى أي في صورة اتصال ضمير المفعول فللحزم عن لزوم
الاضمار قبل الذكر وأما في الصورة الثانية أي في صورة وقوعه بعد الأ أو
معناها قليلاً لا ينقلب المقصود المقصود لأن المقصود منه قصر المفعول على
الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لا ينقلب ذلك إلا قصر الفاعل على المفعول إذ
معنى قولنا ما ضرب عمرو والأزيد أن عمرو ليس مضروباً بالأزيد فاما زيد
فجاء أن يكون ضارباً لغيره ويتقدير الفاعل أي بقولك ما ضرب زيد لا عمر أي عكس
ثم هذا إذا وقع مجرد فاعله بعد الأومعناها أما إذا وقع بعد الأومعناها كلها
نحو ما ضرب الأزيد عمرو فإنه جائز لبقاء الانحصار المقصود على حاله وقيل لا
حاجة إلى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لأن مثل هذا التركيب معمول

على كلامين فيكون عمرا مفعول فعل محذوف ليس فيه تقديم الفاعل على المفعول
وأما في الصورة الثالثة أي في صورة اتصال المفعول لأن اتصال المفعول مانع
عن تأخير المنافاة للاتصال الفعل وإنما قال وهو غير متصل احترازا عما إذا
كان الفاعل متصلا أيضا مثل ضربتك فإنه يجب تقديم الفاعل على المفعول
على ما مر وقد يحذف الفعل كلمة قد للتقليل واللام للعهد أي قلما يحذف
الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت لا للعلّة لأن قيام القرينة
شرط للحذف لا للعلّة بل العلة الإيجاز والاختصار أي وقت حصول قرينة
دالة على الحذف وتعيين المحذوف وقوله جوازاً صفة مصدر محذوف أي
وقد يحذف حذفاً جازياً للإيجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة
كقولك زيد خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول أي هو مثل مقولك
وزيد بدل من المقول أي كزيد والرفع محلي وفي بعض النسخ في مثل زيد في
موضع كقولك زيد وهو ظرف لقوله جوازاً فعلى هذا يكون زيد مضاف إليه
والرفع محلي على التقديرين وقوله لمن قال البحار والبحر وصفة زيد وكلمة من
موصولة وقال صلة أي زيد المقول الذي قال من قام كلمة من هذا استفهامية
مبتدأة وقام خبره والجملة الاستفهامية مقول قال فزيد الواقع في الجواب فاعل
فعل محذوف أي قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكورة في
السؤال فإن قيل لم يجعل من باب حذف الخبر يتقدّر زيد قام لي مطابق
الجواب السؤال وهو من قام لأنه جملة اسمية فوجب أن يكون الجواب كذلك
ولن يكون ذلك لا بتقدّر الخبر قيل لوجعل هذا من باب حذف الخبر مطابق
السؤال صورة ولا يطابق معنى لأن قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في
الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الأسناد فلا يطابق الجواب السؤال من
حيث المعنى أو يقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف
شرطها والتقليل في الحذف أولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال المحقق
كما في المثال المذكور يكون بقرينة السؤال المقدّر كقول ضرار النهشلي في مرثية زيد
بن هشل وليك زيد ضارع لخصومة الواو في قوله ليك ليست بداخله في
البيت بل هي من عبارة المصنف لطف مثال على مثال وهو امر غائب مبني
للمفعول وقوله زيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على أنه مفعول

ما لم يسم فاعله لقوله ليبيك وقوله ضارِع فاعل فعل محذوف لأن الشاعر لم يسم
 بالبكاء بقوله ليبيك يزيد أي على يزيد على صيغة المجهول حرك السامع أن يسأل
 قائلًا من يبكيه وجعل هذا السؤال المقدّر كالمحقق فاجاب بقوله ضارِع أي
 يبكيه ضارِع أي عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السؤال
 المقدّر عليه واللام في قوله الخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارِع إن لم
 يعتمد بشيء لأن الجار والمجرور يكتفي رايحة الفعل أي يبكيه من يعجز عند
 الخصومة أو بقوله يبكيه المقدّر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه أو
 خصومة مع غيره وإنما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اخوانه فإن
 يزيد كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعلّة إن أريد خصومة
 غيره معه وفيه نظر لأن الخصومة لا تصلح علّة للبكاء بل العلة عجزه وقت
 خصومة غيره أي أنه يكون يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى
 الوقت على كلاً التقديرين وأجيب بأن حمل اللام على العلة على تقدير أن يكون
 قوله الخصومة متعلقًا بقوله ضارِع لا بقوله يبكيه المقدّر أي ضارِع لأجل خصومة
 غيره معه أي يبكيه من يعجز عند خصومة غيره معه هذا البيت من كتاب سيبويه
 وأخره ومختبط مما تطيم الطوائم قوله ومختبط عطف على ضارِع أي يبكيه ضارِع
 ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة وإنما يبكيه مختبط لأن يزيد لم يعل
 السائلين من غير وسيلة وقوله مما تطيم الطوائم أي مما هلك الحوادث ماله
 متعلق بقوله يبكيه المقدّر أو بقوله مختبط وكلمة من للسببية ومصدرية
 والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الإهلاك والطوائم جمع
 مطيعة على خلاف القياس كلوا ثم جمع لقيحة والقياس المطيمات والمطيحة
 هي الحادثة المهلكة أي يبكيه مختبط لأجل ااطاحة الطوائم ماله أي لأجل إهلاك
 المملكات ماله أو متعلق بقوله ليبيك أي ليبيك يزيد لأجل ااطاحة الطوائم يزيد
 أي لأجل إهلاك المملكات يزيد ومعنى البيت أنه ينبغي أن يبكي على يزيد كل ذليل
 لأناصر له وكل فقير سائل أصابته حوادث الزمان وأهلك ماله ولم يجد من يعينه
 فإن يزيد أناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله ووجوبًا عطف على قوله جوازًا
 أي ويحذف حذفًا واجبًا في مثل وإن أحد من المشركين استجارك فأجره
 أي مثل هذا الكلام وقوله أحد مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف تفسيره

استجارك وتقديره وان استجارك احد من الشركين استجارك والمراد بالمثل
كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه الحذف لثلاث يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
فان قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر يأتي وأن وعطف البيان مخور ايت
غضنفر اى اسدا ونحو قوله ونادينا ان يا ابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل نريد
قبل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر
ثم لم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوف فافلا يكون المفسر تفسيراً
للمحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفعل
والفاعل جميعاً فقال وقد يحذفان معاً اي الفعل والفاعل لقيام قرينة نظيره
مثل نعم لمن قال لجار والمجرور صفة نعم اى نعم المفعول لمن قال او حال اى مثل نعم
مفعول لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم
التي لتصديق ما سبق وحذف الجملة هنا جائز لا واجب ونعم قرينة لاسد مسد
الجملة كذا قالوا ولقائل ان يقول ان سد الشيء مسد غيره قد يكون بان يفيد فائدة
كما في اقايم الزيدان ولا شك ان نعم تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال
قرينة المحذوف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف الجملة هنا
واجباً على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع وذامارة الوجوب
والجواب عنه ظاهر فليتأمل ثم لما فرغ عن بيان احكام الفاعل شرع في بيان
حكم آخره وهو الاضمار عند التنازع وذكر سائر احكام التنازع استطراداً فقال
واذا تنازع الفعلان اسما ظاهراً بعد هما اى بعد الفعلين قوله ظاهراً مفعول
تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى
واحد فيكون من باب تجازينا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعد هما
صفة ظاهراً اى ظاهراً واقعاً بعد هما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل في العمل
والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرها من الصفات ايضاً نحو زيد ضارب
ومكرم عمر وابكر شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه
التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضاً نحو ما جاء
في الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم
فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازاً عن الضمير فان
التنازع لا يجري فيه بل يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا

قلت ضربت وكرمت على صيغة المتكلم وضرب وكرم على صيغة الغائب او ضربك
واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن
اعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو
كجزئته ولا يتصل بعامل آخر فلما لم تجز في المتصل لم تجز في المنفصل طرذا الباب
وانما قيد بقوله بعد هما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلحق
بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع
فلا يكون من هذا الباب كقولك زيدا ضربت وكرمت وضربت زيدا و
اكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا
الى اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه
والا اظهر والكوفيين الى اعمال الاول واضمار الفاعل والمفعول في الثاني الا
ان يمنع مانع فيظهره على ما ياتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان
الى آخره قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا
قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب دون التركيب والفاء في قوله فقد
يكون جوابا اذا فعل هذا يكون الفاء في قوله فان عملت للتفسير ويحتمل ان
يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف وتقديره واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعد هما
جازا اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان عملت ايضا للتفسير
ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء للشرط قوله فان عملت الثاني الى آخره اي
فقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية اي فاعلية الاسم الظاهر وبقاء
النسبة مع التاء تفيد معنى المصدري اي في كونه فاعلا نحو ضربني وكرمني زيد
وقد يكون واقعا في المفعولية اي في مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا
نحو ضربت وكرمت زيدا وقد يكون واقعا في الفاعلية والمفعولية مختلفين
في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والآخر مفعولية
معان نحو ضربني وكرمت زيدا وانتصاب قوله مختلفين على انه حال من الفعلين
المقدرين اللذين هما فاعل المصير المضاف اليهما المدلول بالضمير
المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف
اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية معا حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك

المصدر فيتمتع عامل الحال وصاحبها ولقائل ان يقول لو كان ذلك حالاً من
 الفعلين المقدرين وعامله المصدر والدلول بالضمير المستكن في قوله فقد
 يكون يلزم اعمال الضمير العائد الى المصدر في الحال وصاحبها الاحالة وذا متع
 ويمكن ان يجاب بان حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون
 حالاً من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يصح ان
 يكون عامله امعنيهاً مفهوماً من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب
 اعمال مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان
 المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عملاً بان كان احدهما رافعاً والاخر
 ناصباً وقوله ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لا يقع
 الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة
 اي يختار النحاة المنسوبة الى البصرة اعمال الثاني عطف على الجزاء المحذوف
 اي واذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون
 اي نحاة البصرة اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف في الاختيار
 والاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب
 فهو على اخذه اقدر وبان اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول
 هو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلي عامله وباستفادته الاستعمال
 على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هَآؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيَهٗ حيث
 اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقلل اقروءه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند
 اعمال الاول ومنه قوله تعالى اتووني افرغ عليه قطراً حيث اعمل الثاني اذ لو
 اعمل الاول لقلل افرغ لما تر ومنه قول الشاعر + ومكتا مدمائة كان متونها +
 جرى فوقها واستشعرت لون مذهب + حيث اعمل الثاني والاقيل واستشعرت
 لما ذكرنا ومنه قول الآخر + قضى كل ذي دين فوق غريمه + وغرة ممطول معنى
 غريمها + حيث اعمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع الاول فلان لو
 اعمل ذلك لقلل فوقاه لما قلنا واما في المصراع الثاني فلان لو اعمل ذلك لقلل
 معنى هو غريمها باظهار الضمير في معنى لانه صفة جرت على غير من هي له
 حيث وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت
 على غير من هي له يجب فيها ابراز الضمير اذ الم يضم على شريطة التفسير فلما لم يبرز

الضمير دل على انه قد اعمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معمو لا لقوله معنى فانه
لا يجب ابراز الضمير في مطلق لانه وان كان صفة جرت على غير من هي له حيث
وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمير بشرطة التفسير لان
الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير ويختار الكوفيون اي تحلة
الكوفة اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني واحتجوا بان الاول سبق الطالبين
فهو اولى باعطاء المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا
كذلك اعمال الاول فكان اولى ويقول امرء القيس + فلوانما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليلا من المال + فان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل و
اعمل كفاني فيه حتى ارتفع به مع امكان اعمال الثاني وهو لم اطلب اذ لا تفاوت
في النظم بين نصب قليل ورفع مع ارتكابه بخلاف الاصل وهو حذف المفعول
بالاتفاق فلو لا اعمال الاول لمختار لما اختاره الشاعر اذ الفصيحة لا يختار الا
الوجه المختار فلما اختاره دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه يأتي في
اللتن ثلما بين ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين
شرع في تفسير مذهبهما وبيان كيفية الاعمال فقال فان اعملت الثاني
الفاء للتفسير وانما بدأ بتفسير اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا اي فان
اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل
او المفعول اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر
اي على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيد بن و
ضربوني واكرمت الزيد بن وضربتني واكرمت هنداً وضرباني واكرمت هندی
وضربتني واكرمت هندات وقوله دون الحذف ظرف اضمرت اي دون
حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه
الا اذا سكت شي مسددا كما في ما جاءني الازيد وفي ضرب زيد على صيغة المجهول
بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز في العمدة بشرط التفسير قل هو الله احد
ونعم رجلا فان قيل لم يظهر الفاعل في الاول عند اعمال الثاني لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل قبل الواظهر ذلك لزوم التكرار وهو قبيح فلا يضار
اليه مع امكان الاضمار خلافا للكسائي رحمه مفعول مطلق لفعل محذوف

اي يخالف بالاضمار دون الحذف خلافاً للكبائي فانه يقول بحذف الفاعل
دون اضماره تحريزاً عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط
التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلاً وقل هو الله أحد بخلاف حذف الفاعل
بدون سد شيء مسد فانه لم يوجد في كلامهم اهلاً فان قيل قد جاء حذف
الفاعل بدون سد شيء مسد نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم
في الثاني وهو فاعل عند سيديويه ونحو ما قام وما قد انا حيث حذف الا انه
في الاول وهو الفاعل ونحو اضرب من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرموا
القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظاً لئلا يلتقي ساكنان وان بقيت خطاً
لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو اطعم في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل
المصدر قيل ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعم
في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب
حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذف نسبياً
منسياً والحذف في باب التنازع نسبياً منسياً ويظهر اثر الخلاف بين القائلين
بالحذف في التثنية والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزاً فيهما ومستتراً
فيه فيقال في الاضمار ضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون
وفي الحذف ضربني واكرمني الزيدان ولا زيدون بخلاف ضربني واكرمني زيد
حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فان الفاعل في الفعل الاول مضمّر
مستتر عند القائلين بالاضمار ومحذوف عند القائلين بالحذف وقوله
وجاز جملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية اي وجاز اعمال الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل وقوله خلافاً للفراء مفعول مطلق اي يخالف
القول بالجواز خلافاً للفراء فانه منع جواز ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار
قبل الذكر او حذف الفاعل وروي عن الفراء تشريك الرفعين والاضمار بعد
الاسم الظاهر كما في صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني
اكرمت زيداً هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وحذفت المفعول عطف
على قوله اضرمت الفاعل اي وان اعلمت الثاني حذفت للمفعول ان اقضى الاول
المفعول ان استغني عنه هذا شرط لاستغني عن الجزء تقدم ما يغني عنه و
الجواز المحرور اعني عنه مفعول ما لم يسم فاعله اي حذفت للمفعول ان كانا

استغني عنه بان لم يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد واعطيت
واعطاني زيد درهما لان المفعول فضلة فلا ضرورة في ضمها قبل الذكر في حذف
لدلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول تحريزا عن سماجة
التكرار وانما يضمن ذلك تحريزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما الاضمار
في قولهم ربه رجالا فتشاذوا لا ظهرت اى وان لم يستغن عن اى وان كان عمالم
يستغن عن ربه بان كان مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا ظهرت
المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت
لما تنازعا في منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول حسبني
وهو سطلقا الاول لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تفسير
مذهب البصريين وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع في تفسير مذهب
الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال وان اعلمت الاول عطف على
الشرطية السابقة وهي قوله فان اعلمت الثاني اى وان اعلمت الفعل الاول كما هو
راي الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او المفعول اضمريت الفاعل في الفعل
الثاني اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر بالاتفاق نحو ضربت وضربني زيد
وضربت وضرباني الزيد بن وضربت وضربوني الزيد بن واضمرت المفعول
ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول على القول المختار على وفق الظاهر
نحو ضربني وضربت زيدا وضربني وضربت زيدا وضربني وضربت زيدا
وانما اضمريت المفعول في الثاني لان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر
بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضمن في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع
امكان اضماره الا ان يمنع مانع فتظهر استثناء مفرغ اى اضمريت المفعول
على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار فيحذف وجب
اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول
الاول غير الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبني وحسبت زيدا منطلقين الزيدان
منطلقا فان حسبني وحسبتا تنازعا في منطلقا فاعمل الاولى وهو حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومطلقا مفعولا له وضمريت المفعول الاول في حسبتا
واظهر الثاني وهو منطلقين لمانع يمنع اضماره وهو انه لو اضمريت مفرقا خلفا من
هوله وهو المفعول الاول وذا غير جائز لوجوب الحال وانما هما فيما صدق عليه

في هذا الباب ولو اضمر شئ خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضمار
 وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر يضمن نحو حسبي وحسبته اياه زيد
 منطلقا ثم لما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون بقوله
 القيس من ان كفاي ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاي فقال وقول
 امرء القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة كفاي ولم اطلب قليل من المال *
 ليس منه القول بمعنى المقول اى مقوله ليس من باب التنازع لفساد المعنى
 لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجههما الى قليل من المال حيث يلزم التناقض
 وخلاف المقصود لان كلمة لو يجعل المثلث من شرطه وجزائره وما عطف على
 احدهما منفيًا والمنفي من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك
 فالأكرامان منفيان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالأكرامان مثبتان
 فعلى هذا قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة يستلزم انتفاء سعيه لادنى معيشة
 اى انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفاي
 قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب
 متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا لقليل من المال لانه
 صار مثبتا بالعطف على جزاء لو فيلزم من الصراع الاول ان لا يكون طالبا
 لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من
 الاول انتفاء كفاية قليل من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود
 فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول متوجه
 الى قليل من المال والثاني متوجه الى المجد المؤثر المحذوف بدلالة البيت الثاني
 وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثر * وقد يدرك المجد المؤثر امثالي فيكون
 المعنى لو ثبت سعي لادنى معيشة كفاي قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثر
 ولكنما اسعى لمجد مؤثر فلا يكون من باب التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان
 متوجهين الى شئ واحد قال الفارسي الواو في قوله فلم اطلب للمال دون العطف
 فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى
 ما ثبت سعي لادنى معيشة وما كفاي قليل من المال والحال اني لم اطلب قليلا
 من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه نظر لان الحال قيد العامل
 فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك

لتحقيق السعي لا دني معيشة منع كفاية قليل من المال مطا قاسواء طلبه اولم
 يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب يا اعمال الاول وحذف المفعول
 من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب عطفا على مجموع الجملة الشرطية
 دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتا
 فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امر القيس مبتداء وقوله
 ليس منه خبره وقوله كفاية في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امر القيس
 وازدافة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول
 ما لم يسم فاعله عز تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع في تعريفه مجد
 على حذف فقال مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما لم
 يفصل عنه كما فصل المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين
 فاعلا كل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراد فلا
 يكون ذكره ههنا مستنكرا وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تأكيد للضمير
 المستتر في قيم اي واقم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناد
 اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع في قوله ايت الربيع
 البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه اي ابنت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول
 حذف فاعله واقم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا
 لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ
 عز تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال وشرطه اي شرط
 مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة الصفة
 الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل
 وغيرها مما بني للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اي الى فعل او يفعل ونحوها
 مما بني للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجريا للفظ واللفظ اذا اريد به مجرد
 اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كفاية لكل فرعون
 موسى اي لكل جبار عادل والصفة المشتهرة لسمى فعل ويفعل كونه ماضيا
 مجهولا ومضارعاً مجهولا او كونه صيغة المبني للمفعول فيكون المعنى ان تغير
 صيغة الفعل الى الماضي المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل
 المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول نقل كما كان تعريف مفعول

ما لم يسم فاعله موهما بيان كل مفعول ضالم لا قامتة مقامه اعل شرعي
 بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثاني
 من باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول
 اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون
 كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا
 او مسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول الثالث
 من باب علمت مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت
 في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه
 بخلاف اعلمت زيد هندا ذاهبة والمفعول له والمفعول معه كذلك اي
 المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من
 باب علمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب
 لم ويبطل السؤال عن اللصية قبل تمام الحكم وفيه نظره لان هذا الدليل يوجب
 ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك
 بالاتفاق يقال ضرب التاديب وما يقال لان لم انه بعد اظهار اللام جواب
 لم فقيه وهاء لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا للام لكونه صالحا للجواب
 للام ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب
 يصلح جوابا لمن قال ضربت كما ان تاديبا يصلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا
 بالبرهان وعلى بعض الشارحين باز النصب فيما قصد عليه مشعر بالعلية
 فلو اقيم مقام الفاعل صار مفعولا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظره لانه يلزم من
 هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع
 مطلق ولان هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الظرف ايضا لان النصب فيما
 قصد ظرفيته مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فالتنصب والاستعار
 وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند
 اليه الفعل فلا يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذف
 يتغير ماهية المفعول معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع
 الاسناد اليه اذ الواو يمنع الاسناد اليه ثم كما بين المفاعيل التي لا يقع موقع
 الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال واذا وجد المفعول به بلا واسطة في

الكلام مع غيره من سائر المفاعيل التي تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي ليس للتأكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جرّ تعين له أي تعين المفعول به لإقامته مقام الفاعل أي لاستناد الفعل اليه وأما تعين له لأن الفعل المجهول بني له واستند اليه حقيقة وإلى غيره من الملايسات مجازاً ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها فإن قيل لا يترجح المفعول المطلق والزمان على المفعول به باعتبار أن كل واحد منهما جزء مدلول الفعل لأن الفعل يتضمن المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار أنه مستلزم مدلول الفعل لأن كل مصدر يستلزم المكان بخلاف المفعول به فإنه مقتضى مدلوله من حيث المصدر يقتضى المحل من جهة الوقوع عليه ويستلزمه فإن الضرب في ضربت زيداً مثلاً وإن استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار المصدرية بل باعتبار الصفة التعدية فإن نفس المصدر يمكن أن يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرها من المصادر اللازمة فثبت أن احتياج الفعل إلى هذه المفاعيل أشد من احتياجه إلى المفعول به فلم لا يترجم هي عليه قيل إنما يترجم هي عليه لأن الفعل المجهول غير مبني لواحد من هذه المفاعيل فكان راجعاً إليها ولذلك تقول ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره فتعين زيد الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لأنه إذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه كان مثاله كذا لأنه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من المفاعيل التي تصلح للإقامة فإن قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله أمام الأمير ظرف مكان وقوله ضرباً شديداً مفعول مطلق للنسوع باعتبار الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع أن المفعول به بلا واسطة حرف جرّ أقيم مقام الفاعل ولقائل أن يقول إن قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور وأما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقديره في شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرفه المكان وترك نظير المفعول به بلا واسطة وإيضاً أنه إن كلام المصنف غير منتظم فإن قوله إذا وجد وقوله تعين وقوله يقول أمور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماضٍ اللهم إلا أن يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى يوم ينفع في الصور ففرع من في السموات والأرض فإن لم يكن تامة لاناقتة أي فإن لم

ان يقول

يوجد المفعول بلا واسطه في الكلام فالجميع سواء اى فجميع المفاعيل مستوية
 في الاقامة لاستواء الجميع في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الاسناد اليه مجازاً
 فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع المفاعيل مع مفعول به
 لا يستقيم لا بتناثر على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به ففيه شبه
 مطلقاً وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه
 سواء في جواز الاقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الاقامة او يقال
 المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكروا في التركيب المذكور من المفاعيل سواء
 وان وجد فجميع ما يذكرونها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والافلوق
 سواء لكان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهم خلاف المقصود
 على ما عرف والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت والمراد بباب اعطيت كل
 فعل متعدد الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت اى المفعول الاول
 من الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من المفعول الثاني
 في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول من اعطيت زيد درهما فيه معنى الفاعلية
 اذ هو عايط اى اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيد جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو
 مكتسب وفي الثاني منهما معنى المفعولية لانه ما خوذ مكتسباً وما فيه معنى الفاعلية
 فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيد
 عمرو فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذاً وما خوذ بخلاف اعطيت
 زيد درهما فان الثاني لا يصلح ان يكون اخذاً بل تعين لكونه ما خوذ فلا لبس في
 اقامته ثم كما فرغ من بحث الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله شرع في بحث المبتدأ
 والخبر فقال ومنها المبتدأ والخبر مبتدأ متقدم الخبر والجملة عطف على قوله
 فمنه الفاعل اى من المرفوعات المبتدأ والخبر انثا ضمير ههنا التانيث المعاد وذكر
 ثم ابتدأ كبر الخبر وفي بعض النسخ ومنه المبتدأ والخبر اى وما اشتمل على علم
 الفاعلية المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ المبتدأ والخبر فعلى هذا يكون المبتدأ
 مبتدأ محذوف الخبر اى ومنها المبتدأ والخبر او ومنها انما حذف الخبر اكتفاء
 بما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر المرفوعات الا تيه وانما جمع المبتدأ
 والخبر في فصل واحد لكان التلازم بينهما على ما هو الاصل اذا الاصل فيهما
 اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اما حذف احدهما بخلاف الاصل ولاشتركا في كون

عامليهما معنويا وغير ذلك فالبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قوله
 المبتداء مبتدأ وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله
 المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق المجرد وقوله اللفظية صفة العوامل
 اي العوامل النسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات
 الى الكلّيات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلفظ اي العوامل النسوبة الى
 تلفظ لفظ ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثاني بمعنى الملفوظ
 اي العوامل النسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل
 بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتدأ والمراد
 بالاسم اعم من ان يكون اسما لفظا او تقديرا فيدخل في احد سواء عليهما
 انكذرتهم ام لم تنذرهم وتسمع بالمعديني خير من ان تراه وحق ان زيد
 منطلق وفي قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذي يدخل فيه
 عامل لفظي وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بباب كان وان علمت
 كما فسرناها العلامة متجارا لله الز مخشري في الفصل لانه عرف المبتدأ وحده
 فبالجري ان يطلق بخلاف جار الله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتدأ
 والخبر قائلا هما الاسمان المجردان عن عوامل اللفظية للاسناد والمشاركة بينهما
 المجرد عن العوامل التي من شأنها ان تدخل عليهما وهي الابواب الثلاثة وفروعها
 ليس الا ولا يرد على المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتدأ
 وليس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظية لان الباء زائدة والحروف الزوائد مما لا
 يعتد به وقوله مسند اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد والجار والمجرور
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسند وهو انما عمل لانه حال معتمدة على ذي الحال
 وفيه احتراز عن خبر المبتدأ والقسم الثاني من المبتدأ فانه خارج من هذين
 القسمين فان قيل ما لراي بضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد الفاعل
 ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود بالحصر للاستفاد من المقام
 لكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضهم ليكون صور التصريح دالة
 على صور الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هناك اعلى من زعم ان اسم الفاعل مبتدأ
 وفاعله سد مسد الخبر كما قال الزيدان لانه مسند به لا مسند اليه ولا نه اسم لا
 صفة واقعه بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي

قصر الخبر على المبتدأ دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق
 مقصورا على زيد لان زيد مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد
 عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
 مقصورا على المبتدأ مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا
 يحصل بضمير الفصل رد زعمه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتدأ
 بنحو خلاف واجب بانه قد يجيء لقصر المبتدأ على الخبر كما يقال الكرم هو التقوى
 ومنه قوله تعالى **وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** اي اولئك هم المقصرون على الفلاح
 منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتدأ مقصورا على الاسم
 المذكور والصفة فلا يكون المبتدأ غيرهما فيحصل به رد زعمه فان قيل التجريد
 عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب
 يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد
 ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للمخاضيق فمركبة والركبة البيرة
 قولك سيمان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى **أَمَثَلُ اثْنَيْنِ**
وَاحْيَيْنِ اثْنَيْنِ بتسمية العدم الاصلى اماتة وههنا من هذا القبيل
 فان قيل التجريد نفي الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون
 المعنى المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل نفي العموم
 كقولك لم يقم كل انسان لاعموم النفي كقولك كل انسان لم يقم وقد عرفت ان نفي
 العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم
 عن جملة افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن
 شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا
 كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول
 واذا النسبة ايجابية كقولك الجهاد لاهي واثبات التجريد عن جميع العوامل بان
 لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لان نفي العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي
 لم يوجد فيه عامل لفظي او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد
 نفي العموم ونفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول
 العدم بالذليل الخارجى كما في قوله تعالى **إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَنَّاسٍ فَخَرُّوا لِلَّهِ**
يُحِبُّ كُلَّ آثِمٍ كَاثِمٍ وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ جَلَّافٍ ذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على

ان المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله
 العوامل للمنس دون الاستخراق فيبطل معنى الجمعية اي المبتدأ هو الاسم
 المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر اصلاً وقوله والصفة عطف
 على قوله الاسم اي المبتدأ هو الاسم المذكور والصفة الواقعة بعد حرف النفي
 أو الف الاستفهام والمراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 والجارى مجراها كالمنسوب نحو ما قرشي احوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة
 بعدها ليحصل الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قائم زيد فاذا الصفة ليست
 بتدلية لعدم الاعتماد خلافاً للاخفش والكوفيين وكلمة او لمع الخلودون
 الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف او هي لتقسيم المحدود
 دون الحد وضابطة تقسيم المحدود ان يذكر في صدر الحد ما يتناول كلا
 القسمين وهناك ذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما
 هو قسم الفعل كما دل عليه كلام المصنف في شرحه لا قسم الصفة كما زعم بعض
 الشارحين فان قيل ان اريد بقسم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين لظاهر
 ان المراد قسم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل
 بالنظر الى المجموع او بقوله مسند اليه فان المبتدأ في القسم الاول مسند اليه وفي
 الثاني مسند اليه ولا يصح ان يراد قسم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحد اذ ليس
 في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله رافعة حال من الضمير الواقعة
 اي حال كون تلك الصفة رافعة لظاهر بان كانت الصفة مفردة والظاهر
 الذي بعده هامثنى ومجموعاً وانما قيد بالظاهر احترازاً عن الصفة الرافعة للضمير
 نحو قائمان الزيدان فانها رافعة لضمير عائذ الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر
 لم يجز تشبيهها بما عرف ان رافع الفاعل اذا قدم عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبراً
 ليس الا فان قيل يخرج من هذا الحد مثل قائم انما فان الصفة رافعة للضمير
 مع انها مبتدأة قيل المراد بالظاهر معناه اللغوي وهو خلاف المستتر فلا يخرج
 ذلك فان قيل الصفة الواقعة بعدهل الاستفهامية الرافعة للظاهر مبتدأة ايضاً
 بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قائم زيد فلو قال بعد حرف النفي و
 الاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعدهل اختلفوا في ابتداءية قال
 بعضهم انها مبتدأة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف اختار الاول كان ذلك لالف

ابتداءيتها

لامالتها وان اختار الثاني كان ذكرها تقييدا واحتراز عن هل فان قيل الصفة
 الواقعة بعد لام الموصول الرافعة لظاهر مبتدأة ايضا بالاعتماد على الموصول
 نحو قائم ابوه زيد فلو قال بعد حرف النفي او الف الاستفهام او لام الموصول
 كان اشمل قيل انما لم يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لان هذا القسم من
 المبتدأ ضروري يصار اليه لعدم وجه آخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلة
 باعراب اللام الموصولة كاعراب ما بعد الا بمعنى غير باعراب توضيحية ان حق الاعراب
 ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف
 لا يحمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها فاعربت باعرابها عادية كما ان الاسمية
 الكائنة بمعنى غير لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى ما بعد ما فاعرب
 باعرابها عادية مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان
 مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد
 الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليس بسند اليها و
 الزيدان فاعلها الساد مسد الخبر في تمام الجملة فان طابقت مفرداى فان
 وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام اسما مفردا واقعيا
 بعد ما بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعد ما مفردين جازا الامران
 احدهما كونه الصفة مبتدأة وما بعد ما فاعلها الساد مسد الخبر في تمام الجملة
 والثاني كون الصفة خبرا وما بعد ما مبتدأ بخلاف ما اذا طابقت مثني او
 مجموعا نحو قائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا
 فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر فلما
 جاز وجه آخر انتفت الضرورة قيل الضرورة ههنا على تقدير مخصوص لا مطلقا
 وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا
 فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة فان قيل اعتبر في
 منع تاخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجز حينئذ وجهان
 ولم يعتبر الالتباس ههنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور
 الالتباس وجواز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهوان احد الوجهين
 ان كان على خلاف الاصل فنقص ما يخالف الاصل ما تبس ممنوع للالتباس اذا
 السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود

الا

ولا يجوز
 ان يكون
 المبتدأ
 خبرا

وقام زيد من هذا القبيل لأنك لو قصدت ابتداءية زيد كنت ملتبسا حيث لا
 يسبق ذهن السامع الى تاخير المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلافا
 الأصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره فلا
 يجوز فيه إلا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الأصل وان استوى الوجهان أصالة و
 مخالفة للأصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين أحدهما بالأصالة حتى
 يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التأمل والاستفسار فيكون جوازهما
 من باب الأجمال والأجمال جائز والالتباس ممنوع وذلك مثل قائم زيد فان وجهيه
 متوحيان في مخالفة الأصل اذ ابتداءية توجب وقوع المسند به مبتدأ وهو
 خلاف الأصل وخبريته توجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو ايضا خلافا للأصل
 فاستوى الوجهان فجوزنا هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين
 ثم لما فرغ عن بيان المبتدأ شرع في بيان الخبر فقال والخبر هو المجرد عن
 العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة أي الذي لا يكون صفة
 واقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهر وقوله المجرد شامل للمبتدأ
 بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الأول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة
 احتراز عن القسم الثاني منه وإنما لم يقل هو الاسم المجرد لأن الخبر قد يكون جملة
 والجملة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليتناول
 الاسم والجملة وقيل إنما لم يقل هو الاسم المجرد اكتفاء بما قال في المبتدأ والجملة
 التي وقعت خبرا في تاويل الاسم فإن قيل يدخل في أحد يضرب في زيد يضرب
 أبوه وليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتدأ فيخرج
 ذلك لأنه مسند الى الفاعل دون المبتدأ وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة
 تأكيد لأن القسم الثاني من المبتدأ يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتدأ وهو
 ضمير الفصل والمجرد خبر والمسند به صفة المجرد والمغاير صفة أخرى ثم لما بين
 المبتدأ والخبر شرع في بيان أحكامها على الترتيب فقال وأصل المبتدأ والتقدير
 أي الأولى في المبتدأ ومقتضى الدليل فيه ان يكون مقداً على الخبر لأنه موصوف
 معنى والخبر صفة والموصوف مقدم على الصفة ولأنه عمدة البيان والخبر
 عمدة الافادة والبيان أهم والأهم البيق وأخرى بالتقدير بخلاف الفعل و
 الفاعل فإن الأهم هو الفعل دون الفاعل لأن الفعل يدل على التجدد و

الحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والحدوث بخلاف
 المبتدأ والخبر فإن الأهم هو المبتدأ لأن الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على
 الثبات والدوام ومن ثم لا جل أن أصل المبتدأ والتقديم جاز في
 داره زيد مبتدأ متقدم والخبر والجملة بتأويل هذا الكلام فاعل جاز
 وإنما جاز ذلك مع كون الضمير عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً لتقدم مرتبة
 لمكان أصالة تقدمه وامتنع صاحبها في الدار الجار والمجرور خبر لفظوله
 صاحبها والجملة بتأويل هذا الكلام فاعل متنع وإنما امتنع هذا لعود
 الضمير إلى الدار وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخر فيلزم عود الضمير إلى
 المتأخر لفظاً ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض أحكام المبتدأ وشرع في حكم آخر
 له فقال وقد يكون المبتدأ منكرة كلمة قد للتقليل أي قلما يكون المبتدأ
 منكرة فيه إشارة إلى أن الأصل في المبتدأ والتعريف لكونه محكوماً عليه و
 الأصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فإنه إنما جاز تنكيره مع كونه محكوماً عليه
 لتقدم حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقدم الحكم عليه وذلك أي التنكير
 إذا تخصصت أي قل شيوعها وإلهاها وحصل فيها نوعان بوجه ما كلمة
 ما زائد أو صفة بوجه أي بوجه أي وجه فإن قيل بيان التنكير عند بيان
 أصالة التقديم غير ملائم فكان الأولى أن يذكر هنا قوله وإذا كان المبتدأ
 مشتملاً على ما له صد والكلام إلى آخره مما وجب فيه هذا الأصل وتختلف قيل
 في المبتدأ وأصلان التقديم والتعريف فبين أحدهما بالتصريح والآخر
 بالالتزام لأن بيان قلة التنكير يستلزم أصالة التعريف فكانه قال وقد يكون
 المبتدأ منكرة وأصله التعريف أو يقال لما بين أصالة تقدم المبتدأ وشرع في
 بيان ما يلزم فيه تأخيره ويختلف هذا الأصل وذلك إذا كان الخبر مضمناً له
 نحو في الدار رجل فعلى هذا المقصود من بيان وجوه تخصيص النكرة قوله في
 الدار رجل وذكر سائر الوجوه استطراداً فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم
 بهذا التلخيص والملازمة وفيه نظر لأن ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلخيص
 لكان ينبغي أن تقدم قوله في الدار رجل على سائر أمثلة وجوه التخصيص
 فتأخيره عن سائر الأمثلة يابى هذا التلخيص مثل ولعبد مؤمن خير من
 مشرك فان قوله ولعبد مبتدأ تخصص بالصفة لأن قوله ولعبد محتمل

المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصوصاً وحصل فيه نوع
 تعيين وارجل في الدار ام امرأة فان قوله ارجل مبتدأ وتخصص بالعلم بثبوت
 الخبر لا حد الجنس عند المتكلم لان ام المتصلة بالمعادلة للهيئة للسؤال
 عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لا حد هما عندك فاذا كان الخبر معلوماً
 صار بمنزلة الصفة اذا الصفة من شأنها ان تكون معلومة للسامع قبل
 اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولاً قبل
 اجرائه على الخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد
 العلم بها صفات فصار المبتدأ كأنه تخصص بالصفة وفيه نظرية لا يلزم
 من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظ ام التي تدل على
 ثبوت الخبر لا حد هما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في
 سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياق في تاويل المعرفة اذا المعنى هذا
 الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحد بعينه ولا بعينه كذا في
 العباب وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ عند بني تميم تخصص بصفة
 العموم لان النكرة في سياق النفي تم وفيه نظرية لا تجمع بين الضدين لان معنى
 العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف
 اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعاً واجيب انما يلزم الجمع بين الضدين
 لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
 بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لان لما نفي
 عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيراً من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه
 لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحد من الجماعة من غير تعيين فيشتهبه على
 السامع ان ذلك الاحد من هو بالتخصيص وهنا يحصل بالعموم بهذا الطريق
 فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل للمبتدأ على مذهب بني
 تميم لان ما ولا المشبهتين بايس لا يعلان عندهم على ما عرف وشراهما ذاناب
 فان قوله شر مبتدأ وتخصص بالصفة المقدرة تقديره شر عظيم اهر الكلب لا
 شرحقير وذلك لان التنوين فيه للتعظيم فيدل على صفة او تخصيص بكونه
 فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهر شرفاً ذاناب يجعل شرباً لا من الفمير المستر
 في اهر والبديل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديره ما حقه

التأخير بموجب الحصر فيكون المعنى ما هو ذاناب الاشر وانما قدروا التقدير
 التأخير مع انه وجب بعيد عن الفهم لضرورة تخصيص وقوع النكرة مبتدأ ثم اعلم
 ان المهز للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجاني حبيبا او تاجرا
 او مخبرا بخبر مشرق وقد يكون شرابا بان يكون الجاني لصا وعدوا والهز له بنباح
 غير معتاد يتشاؤم به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فاعلى الاول يصح
 القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح القصر لانه لا يكون الا شرا فيقدر
 الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذاناب وهذا على
 قول من قال بان التقيد بالوصف يدل على نفي ما عداه فخور رجل طويل جاثي
 معناه لا قصير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هريرا كلبه في
 وقت لا يهره في مثله الا السوء فكان موده هريرا يتشاؤم به ويخشى منه
 السوء والمراد بنبي ذاناب الكلب وفي الدار رجل فان قوله رجل مبتدأ وتخصص
 بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لاننا اذا قيل في الدار علم ان ما بعده
 موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو قائم رجل فانه
 لم يتعين لكونه حكما لانه ان يكون قائما مبتدأ ورجل بدل لامته فلو قلنا بان خبر
 يلزم الالتباس فلم يجز ذلك وفيه نظر حيث يصح اقائم رجل مع ان هذا الالتباس
 موجود فيه وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ وتخصص بكونه منسوبا الى
 المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المضارع
 فصار سلاما عليك فعديل من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار والدوام
 في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما
 عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سلمت معناه قلت سبحان
 الله وليت قلت لبيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك
 في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ منكروا حاج في تخصيصه بالتقدير
 آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهي فيلزم التسلسل وازدعت
 ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج
 سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول
 يحتاج في تخصيصه اليه واحتياجه الجزء يوجب احتياجه الكل لكون الجزء محتاجا
 اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قبل لان سلمت معني سلمت

قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج
الى تقدير اخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدرا سلمت
الذي معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام
عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي فلا بد من ذكر خبر
قولي لئلا يكون المبتدأ بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك
سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه
تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصلح وقد رصاحب العباب سلمك الله
معرضا من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد
استيفاء المفعول مرة ثم لما فرغ من احكام المبتدأ وشرع في احكام الخبر فقال
والخبر اللام للعهد اى خبر المبتدأ قد يكون جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع
بالجملة ولان حد الخبر صادق عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان الاصل في الخبر
الافراد لكونه احد جزئي الكلام ثم قوله والخبر مبتدأ وقوله قد يكون جملة خبر
فيصله مثالا لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية
وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية
بدون تاويل نظير الجملة الخبرية مثل زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ
ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وزيد قائم ابوه
فزيد مبتدأ وقائم فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ الاول ونظير
الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لامر حبايبكم وقولك نعم الرجل زيد على قول
من جعل الخصوص بالمدح مبتدأ متقدم الخبر وعند المخالفين الجملة
الانشائية انما يقع خبرا بالتاويل اى بل انتم مقول في حاكم لامر حبايبكم وزيد
مقول في حق نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد
يعود من الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها فاذا
تعلق بشئ يحتاج الى عائد اى الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيره
كاللام في نعم الرجل فانه اما الاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس
مشمول على الخصوص وغيره فجري اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما لتعريف
المعهود كما ذهب اليه الآخر والمعهود هو الخصوص فلا حاجة الى الضمير و
كوضع المظهر موضع المضمرة في نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وككون الخبر

تفسير المبتدأ في قوله تعالى قل هو الله أحد ثم قوله بد مفتوح لأنه اسم لا
 لنفي الجحس وقوله من عائد خبر لا وزعم بعض الشارحين أن الجار والمجرور
 متعلق بقوله بد وخبر لا محذوف تقديره لا بد من عائد فيها وفيه نظر لأنه
 على هذا يصير قوله بد مضارعاً للمضاف فيكون منصوباً لا مفتوحاً على نحو
 لا حافظاً للقرآن عندك والبعد هو الفراق أي لأفراق من عائد وقد يجذف
 العائد بقرينة نحو البر الكريستين والسمن منوان بدرهم أي الكرمنه والنون
 منه بقرينة أن بائع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف في المثال
 الأول حال من الضمير المستكن في بستين وأحوال وإن لم يتقدم على العامل
 المعنوي إلا أنها إذا كانت ظرفاً تقدمت عليه حيث اتسع في الظرف ما لا
 يتسع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على أنه صفة المرفوع وهو منون
 أي منوان كائنان منه ولد لك صح وقوع منوان مبتدأ وما وقع ظرفاً
 فالأكثر أنه مقدّر بجملته أي الخبر الذي وقع ظرفاً نحو زيد في الدار وعمر
 من الكرام فأكثرت النجاة على أنه مقدّر بجملته متعلق بفعل محذوف من الأفعال
 العامة لدلالة الظرف عليه وذلك لأن الأصل في العمل الفعل فتقديره
 عاملاً في الظرف أخرى ولأنه إذا وقع صلة بقدر بجملته لا محالة فكذلك إذا
 وقع خبراً ولأن الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل
 الذي هو الأصل في العمل أولى من جعله فرعاً لفرعه وقال الكوفيون هو مقدّر
 باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في الدار لأن الأصل في الخبر
 الأفراد ولأن المقدّر لو كان فعلاً لأفاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك
 ولأن المقدّر خال عن الضمير لا ينتقل إلى الظرف والقول بخلو الاسم عنه أولى
 من القول بخلو الفعل عنه ثم قوله ما مبتدأ وقوله ظرفاً حال وقوله فالأكثر
 مبتدأ ثان وقوله أنه مقدّر بجملته خبر المبتدأ الثاني مجذف على أي على أنه
 لأن حذف حرف الجر من أن وإن قياسي مستمر والجملته خبر المبتدأ الأول
 وإنما دخلت الفاء في الخبر لأن المبتدأ متضمن لمعنى الشرط لكونه موصولاً
 بفعل فإن قيل ما معنى الباء في قوله بجملته وما معنى قوله مقدّر بجملته و
 المقدّر هو الجملته لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدّر بمعنى المفروض وقوله
 بجملته حال أي فالأكثر أنه مفروض ملتصقاً بجملته ثم اختلفوا في الخبر قال

بعضهم الخبر هو الفعل المقدّر لا الظرف السامسده وقال بعضهم هو
 الظرف السامسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا
 اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدّر الى الظرف او معذوف مع
 الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل عن الفعل واليه يشير كلام صاحب
 اللب واللباب وقال السيرافي انه معذوف مع الفعل واليه يشير كلام المص
 فاعرفي ثم لما قال اولا ان اصل المبتدأ والتقدّم شرع في بيان موجبات
 تقدّمه وتأخيره فقال واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
 كالاستفهام نحو من ابوك والشرط نحو من يكرمني فاني اكرمه وضمير
 الشأن نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ نحو زيد منطلق
 والتعجب نحو ما احسن زيد ثم قوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر
 الكلام فاعل الظرف وهو قوله ما له او مبتدأ متقدّم الخبر وبكلمة صلة
 او صفة ومن في قولك من ابوك مبتدأ وابوك خبر فان قيل من نكرة و
 ابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة
 ظاهرا ومعرفة معني لان معناه هذا ابوك ام ذلك او زيد ابوك ام غيره
 ام غيرها مثل قولهم ما رايتهم منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه
 نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان
 نكرة من حيث الظاهر لا معناه اول المدّة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة
 او كانا معرفتين اي او كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق والمنطلق
 زيد او كانا نكرتين متساويتين في رتبة التخصيص نحو افضل منك افضل
 مني فان افضل منك مبتدأ وافضل مني خبره وكلاهما متساويان في
 رتبة التخصيص لان كلاهما افعال التفضيل مع من وانما لم يقل او متساويتين
 وان كان موصوفه مؤنثا لما ان تانيك لفظ النكرة غير مرتب على التذكير
 فلا يجب مراعاته فان قيل لو قال او كانا متساويين يتناول التساوي في
 التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطّباب
 قيل لو قال ذلك يوهّم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشترط
 التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيد المنطلق احدهما
 معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية

والأخر بالاضافة وقد وجب بينهما تقديم المبتدأ على الخبر فصرح بقوله
او كانا معرفتين فتحرزا عن هذا الوهم وتنبها على وجوب التقديم في
المعرفتين مطلقا او كان الخبر فعلا لانه عطف على قوله او كانا معرفتين
واللام للعهد اي او كان خبر المبتدأ فعلا للمبتدأ نحو زيد قام فان قام
خبر وهو فعل للمبتدأ وقوله وجب تقديمه جزء الشرط السابقة اي
وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه المواضع لما في الاول فلئلا يبطل
صدارة ولا يرد زيد من ابوه لتصدر من على جملة فلا يبطل صدارته واما
الثاني والثالث فلئلا يلتبس المبتدأ بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة
على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنونا بنوا بنا وبنا تبا بنو هنابنا
الرجال الاباء عد فان بنوا بنا بنا مبتدأ وبنونا خبر لا نه لو جعل بالعكس
لا ثقل المعنى لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لان الابناء منزلون
منزلة ابناء الابناء وكذا قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف
مبتدأ وابو حنيفة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابي حنيفة لان ابا حنيفة
منزل منزلة ابي يوسف ونذهب الامام فخر الدين الرازي راجع الى ان تقديم
المبتدأ في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين
للمبتدأ وتقديمه واخره لا يدل على الذات والصفة الخبرية لانهما تدل على
المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر وهذا ليس بسديد
لان الخبر يصح ان يكون جامدا او مشتقا في الصحيح مع ان الجامد لا يدل على
المعنى النسبي ولان الاسم يحتم وقوعه خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدأ
بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذات اتصف بالانطلاق
مسمي بزید واما الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل الخبر في اقائم
زيد فعل للمبتدأ ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
دون اللغوي واقائم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله له يا بني
هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاح فيخرج
اقائم زيدا فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدأ مع انه
لم يجب تقديم المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان لعدم الليس لان الفاعل
هو الاضمير المتصل في يقومان فلا يصلح الزيدان فاعلا اذ الفاعل واحد

ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يتومان لان الخبر
 جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الصابطة فان قام
 مع فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان
 يقومان او يقال معناه اذا كان الخبر فعلا لاجملة باعتبار الصورة فيخرج
 نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف زيد قام فان الخبر
 فيه فعل لاجملة صورة اذا الضمير المستكن امر اعتباري لا صوري ولذا جعل
 اين في اين زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضمير مستكن انما فرغ عن بيان
 موجبات تقديم المبتدأ وشرع في بيان موجبات تاخيرها فقال واذا تضمن
 الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام ونحوه نحو اين زيد فان اين خبر
 مفرد مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر في اين زيد
 جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدور بجملة فكيف قال انه خبر مفرد
 قيل جوابه ما مر من ان المراد بالمفرد ماله ليس بجملة صورة اذا الضمير المستكن
 امر اعتباري لا صوري او كان الخبر ظرفا مصححا له اي للمبتدأ والمنكر ومخصصا
 له مثل في الدار رجل فان قوله في الدار خبر تخصص المبتدأ وهو رجل بتقديم
 او كان متعلقه ضمير في المبتدأ اي متعلق الخبر ضمير كائن في المبتدأ بان
 يتصل بالمبتدأ وضمير يعود الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلق السادس
 مثل على التمرة مثلها زيدا فان قوله مثلها مبتدأ وقد اتصل به ضمير عائد
 الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور يحصل او حاصل الان اي هو خبر
 وهذا المتعلق سادس الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق
 الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل والضمير المتصل بالمبتدأ عائد الى التمرة
 الذي هو متعلق الخبر وقوله زيدا تميز عن التام بالاضافة نزال عن الموصوف
 اي حصل او حاصل على التمرة زيد مثلها في المقدار وانما قال هذا الكلام لان
 التمرة توكل في العرب مع انه يد فالاسم اليهم المحتاج الى التميز هو المثل لا بهامه
 او كان الخبر خبرا عن ان اي عن مفرد ان المفتوحة بان تقع ان مع اسمها
 وخبرها الماولة بالمفرد مبتدأ مثل عندي انك قائم فلان المفتوحة مع
 اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعندي خبر اي عندي قيامك وقوله
 وجب تقديمه جزاء لقوله واذا تضمن مع عطف عليه اي وجب تقديم

الخبر على المبتدأ في هذه المواضع أما في الأول فلأنه لا يبطر صدارته ولا يرد عليه
 زيد ابن ابوه لتصدد رايه على حجة فلا يبطل صدره وأما في الثاني فلأنه لا يبطر
 المبتدأ بلا تخصيص وأما في الثالث فلأنه لا يلزم الاضمار قبل الذكر وأما اذا
 لم يلزم ذلك وذلك اذا لم يسد متعلق الخبر مسدداً فلا يجب التقدير كما
 في قولهم على الله عبد متوكل فان قوله عبد وان كان مبتدأ اتصل به ضمير
 عائد الى متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو
 خبر لكن لم يجب تقدير الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل الذكر لعدم سد متعلق
 الخبر مسدداً وأما في الرابع فلأنه لا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم الا اذا لم
 يلتبس بخولوا انك قائم بحق لكان كذا وقد يتعدد الخبر كلمة قد للتقليل او
 للتحقيق اى قد يتعدد خبر المبتدأ فيكون اثنين فصاعداً وذلك اى التعدد
 جائز وواجب فالجائز ان تتر المعنى بدونه مثل زيد عالم عاقل فان زيد مبتدأ
 تعدد خبره وقد تتر المعنى بدونه والواجب ان لم يتم المعنى بدونه نحو الخمل
 خلوحامض والابلق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن بيان احكام
 تختص بكل واحد منهما شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدأ
 معنى الشرط وهو كون الثاني ملزوماً للاول وقيل كون الاول سبباً للثاني
 ويرد عليه قوله تعالى وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ فان قوله وما مبتدأ متضمن
 بمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره اى ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من
 الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصعود
 النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى بسبب
 لا يصالحها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم به او للاخبار عنه اى ما
 حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة
 التي حصلت بهم سبب الحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاء
 في قوله فيصم دخول الفاء في الخبر الفاء للعطف وهو معطوف على قوله
 يتضمن واللام في الخبر للعهد اى فيصم دخول الفاء الجزائية في خبر المبتدأ
 اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني للاول والا فلا قيل اذا
 قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب في الخبر ليدل على قصد السببية
 والملازمة واللام يجوز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وأما قال فيصم

ولم يقل يجب لأن قصد السببية والملازمة في حيز الجواز دون الوجوب أو
 يراد بقوله يصح لا يمتنع والتصحيح أن الفاء عند قصد السببية أو الملازمة جائزة
 لا واجبة لأن الخبر كالجاء فمن حيث أنه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريد
 منها مع قصد السببية أو الملازمة نحو الذي يأتيني لدرهم وذلك أي
 المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط هو الاسم الموصول أي الاسم الذي وصل
 بفعل أو ظرف أو النكرة الموصوفة بهما أي والنكرة التي وصفت بالفعل
 أو الظرف ولقائل أن يقول ينبغي أن يقول والنكرة الموصوفة به لأن العائد
 إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمته أو يفرد يقال زيد وعمر وقائم ولا
 يقال قائمان إلا أن يحمل على حذف المضاف من المضمرا أي الموصوفة
 بأحد هـ أي بأحد المذكورين نظير الموصول مثل الذي يأتيني أو في
 الدار فله درهم الفاء جواب المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط وقوله أو
 في الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة
 أي يقال يأتيني أو يقال في الدار مكان يأتيني ومثل نظير النكرة الموصوفة وهو
 وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم أي يقال يأتيني أو يقال في الدار مضمراً
 يأتيني فإن قيل عبارة الشيم يشير إلى أن المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط منحصر
 في هذين القسمين أي في الاسم الموصول بفعل أو ظرف وفي النكرة
 الموصوفة بهما لأن تعريف المسند والمسند إليه يقتضي الحصر والمبتدأ
 الدخيل عليه إما نحو أما زيد فمنطلق والمبتدأ المتضمن لمعنى حرف الشرط
 نحو من يأتيني فله درهم وما علمت اليوم فانت تجزى به غداً والمبتدأ الموصوف
 بالاسم الموصول بفعل أو ظرف كقوله تعالى قل إن الموت الذي تفرؤن منه
 فأنه ملا فيكم من هذا الباب أيضاً فكيف يستقيم الحصر قيل كلامنا
 فيما إذا دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط والفاء في القسمين
 الأولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتدأ معنى الشرط أما الأول فظاهر
 لأن أما حرف الشرط وأما الثاني فلأن كل واحد من من وما يتضمن
 معنى حرف الشرط ويجرى فيه أحكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع
 اللزوم والجواز والامتناع في مظانها وجعل الماضي مستقبلاً حتماً و
 جزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فإنه لا يلزم

في خبره الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان قسما من السببية والملازمة
 امر جائز لا واجب ولا يجعل الماطي بمعنى المستقبل تمايل يجوز فيه كلا
 الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس
 بسديد واما القسم الثالث فلحق بالموصول بفعل او ظرف فمعهم المحصور
 ليت ولعل اذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط مانعان دخول الفاء
 في الخبر بالاتفاق اي باتفاق النحويين فلا يقال ليت ولعل الذي ياتي
 او في الدار فلهم درهم وكذا لا يقال ليت ولعل كل من اجل ياتي او في الدار فلهم درهم
 ثم انهم بعد ما اتفقوا على كونها مانعين دخول الفاء اختلفوا في تعليل فعل
 بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل
 لازم الشرط وهو الصدرة بدخولها فبطل الشرط لان الشيء يمتنع بانتفاء
 لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد
 بطل ذلك بدخولها لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير
 وجود المبتدأ وهما يغيران الجملة من القطع الى الشك لافادة التمني و
 الترجي فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر
 بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من
 بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا فالمعنى وليت ولعل من بين الحروف
 المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق
 ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق
 قيل وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضهما بعضا في المنع
 والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض
 والحق بعضهم انهما اي الحق بعض النحويين وهو سيبويه ان المكسورة
 المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر لبطلان صدرة الشرط
 بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى الشرط ليل
 يؤكد ونقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى
 اِنَّ الَّذِيْنَ قَسَّوْا الْمُؤْمِنِيْنَ وَالْمُؤْمِنَاتِ لَكُمْ يَتَوَقَّوْا فَلَهمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ وقوله
 تعالى قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مَلَأَقِيَكُمْ وَاَجَاب عَنْهٗ الْمَانِعُ بِان
 الفاء في مثل هذا لايات ليست بجزائية بل هي زائدة اوهي للتعليل و

الخبر محذوف بدليل تركها مع ان بعض الآيات نحو في قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الآية الاولى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم عزي في الآخرة لان لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفكمم الفراق منه لانه ملاقيتكم وفي هذا الجواب وهاء لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وان حملها على التعليل يا باه السوق والذوق وتركها مع ان في بعض الآيات لا يوجب كونها مانعة ولا يدل على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان المكسورة اختلف في ان المفتوحة وفي كان ولكن فما وجه تخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوع بدليل الاستعمال القرآني فيها ففيها خلاف الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة ان الحاقها بهما قول البعض على خلاف الأكثر كذا قيل وفيه نظر لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف الأكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف واجيب بانه وجد الاستعمال القرآني في ان المكسورة هون غيرها فحمل القول بالمنع على انه صحيح وفيه ان الفاء في الاستعمال القرآني محتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتدأ والخبر شرع في بيان حذفهما وقد يحذف المستند لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت اى وقت حصول قرينة لفظية او عقلية جواز اضافة مصدر محذوف اى حذف فاجاز اللام مجازا والاقتصار مع حصول الغرض بالقرينة كقول المستعمل خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى القول اى نظيره مثل مقول طالب الهلال او رفع الصوت عند رؤية الهلال الهلال والله اى هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا اجتمع الناس للنظر الى مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتدأ ولو ذكره كان عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم لم يحذف من باب حذف الخبر

بن
دون

فقال

بتقدير الهملال هذا قيل لان المقصود نفس الهملال لا تعينه بالاشارة وانما اتى
 بالقسم لئلا يتوهم ان اخر الهملال ساكن لاجل الوقف وحينئذ لا يتعين ان يكون
 مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابصر واو انما خص القسم جريا على
 عادة العرب فان عادتهم ان يذكروا القسم في كلامهم كثيرا فان قيل كما جاء حذف
 المبتدأ بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما في المخصوص بالمدح
 والذم نحو نعم الرجل زيد وشس الرجل عمرو بتقدير هو زيد عند من ذهب الى
 ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف وكما في الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله
 الحميد اي هو الحميد وانما وجب حذف المبتدأ ههنا ليعلم ان النعت كان
 في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم فلو ظهر المبتدأ لم يتبين
 ذلك وكما في زيد الخبز اكله بنصب الخبر اذ لا بد من ضم ما ناسب للخبر ليكون
 اسم الفاعل الذي بعد مشتغلا عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا
 بانه خبر زيد والتقدير زيد اكل الخبز اكله واذا كان هو خبرا لا يجوز ان يكون
 اكله ايضا خبرا لاستغناء المبتدأ عنه ولا يجوز ان يكون تأكيد للخبر المحذوف
 لان المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتدأ محذوف ضرورة اذ لو لم يحذف المبتدأ
 لا يكون في رفع اكله وجرا وانما لزم حذف المبتدأ ههنا لئلا يتوهم انه كلام آخر
 غير مفسر فلم يذكر هذا القسم اعني حذفه بطريق الوجوب قيل حذفه بطريق
 قليل جاء في مواضع معدودة فلم يذكره الحاقا للقليل بالمعدوم فكان لم يحج
 وزعم البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يحج في كلامهم وعلوه بكون المبتدأ
 ركنا في الكلام وحذف الركن غير شائع وهذا ليس بسديد لان الركينة لا تتأخر
 وجوب الحذف بموجب الا ترى ان الخبر ركن في الكلام ايضا وقد يجب حذفه
 ثم لما فرغ من بحث حذف المبتدأ شرع في بيان حذف الخبر فقال قد يحذف
 الخبر جوازا اي حذف فلجائز القيام قرينة وتظهيره مثل خرجت فاذا السبع فان
 السبع مبتدأ خبره محذوف اي فاذا السبع موجود او حاصل والقرينة المحذوفة
 هذا الخبر هي اذ المفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود و
 الحصول ولا يصح ان يكون اذا خبرا لانه ظرف زمان عند الزجاج وهو خيال الهامة
 وهو لا يصلح خبرا عن الجشة والعامل فيه معنى المفاجاة والفاء للعطف او
 معطوف على قوله خرجت ففاجات زمان السبع موجود والجملة المضاف اليها

الزمان بمعنى المفرد أي خرجت ففاجأت زمان وجود السبع فيكون من حيث
المعنى عطف الفعلية على الفعلية فإن قيل المفاجأة المقدرة متعددة فيكون
إذا منعولا به ظرفا فلا دلالة على الخبر المقدرة ما قيل المفاجأة المقدرة ههنا
تنزل منزلة اللازم فلا ينقلب إذا للظرف مفعولا به بل بقي ظرفا ويمكن أن يتعلق
إذا بالخبر المقدرة خاصا أي خرجت فاذا السبع واقفا وحاضرا فلا يكون ظرفا
مستقرا حتى يلزم خبر الزمان للجنحة بل يكون ظرفا ملغى والظرف الملغى
يصح خبرا عن الجنحة وفيه نظره لأن حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة
ولا قرينة ههنا إذا للظرف دلالة على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة
وهو لا يجوز وذهب المبرد إلى أن إذا المفاجأة ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجنحة فلا
يحتاج إلى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع فإن قيل هذا
لا يطرد في نحو قولك خرجت فاذا السبع بالباب إذا لمعنى لقولك خرجت ففي ذلك
المكان السبع بالباب قيل يجوز أن يكون الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب
يدل عنه لا خبر وقوله وجوبا عطف على قوله جواز أي وقد يحذف الخبر حذفاً
واجباً وذلك فيما التزم في موضعه غيره كلمة ما موصوفة أي في تركيب التزم فيه
غير الخبر في موضع الخبر أي في تركيب سد فيه غير الخبر مستند الخبر مع قرينة أو
مصدرية حيثية أي في وقت التزام غير الخبر في موضع الخبر نظيره مثل لو لا
كيد لكان كذا فان زيد مبتدأ محذوف الخبر أي لو لا زيد موجود وإنما حذف
الخبر لوجود القرينة وسد فيه مسد أما القرينة فلولا لأنها لا تمنع الشيء
لوجود غيره ليكون مشعر هذا الخبر وأما السد مسد فحجاب لولا والمراد
بمثل لو لا زيد لكان كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاماً يجب حذفه لسد
جوابها مسد وإذا كان الخبر خاصاً لا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول
الشافعي رحمه الله الشعر بالعلماء يذرى • لكنت اليوم أشعر من ليبي • فقال
الكوفيون إن قوله لو لا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل أي لو لا وجد زيد
لكان كذا الشبه لولا بحرف الشرط ولا اختصاص لولا التخصيص بالفعل تحمل
لولا الامتناعية عليه ومثل ضربي زيد قائماً فيه مذاهب ذهب البصريون
إلى أن تقديره ضربي زيد حاصل إذا كان قائماً فضربي مبتدأ مضاف إلى الفاعل
وزيد مفعول ضربي وحاصل خبر المبتدأ وقائماً حال من الضمير المستكن في

كان العائد الى زيد فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم
 حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف المستقرة لا يدل على متعلقة العام
 ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا لغير المجته ثم حذف
 اذا كان لدلالة الحال وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقي ضربي
 زيد قائما وانما وجب حذف الخبر لحصول القرينة وسد غيره مستد لما مر من
 قائما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر بدلالة
 الظرف على متعلقة العام فقائم يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال
 على ذلك الشيء فبقيت الحال سادة مستد والضرب عام على الاصل لان معناه
 كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء
 الاجناس والجموع اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا
 قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال
 القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما
 ولا يجوز ان يكون كان المقدرة ناقصة وقائم ما خبره لانه لو كان خبره لم يكن فيه دلالة
 على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيد لانه حينئذ يكون العامل
 فيه ضربي فيكون من تامة المبتدأ ومتعلقاته وما كان من تامة المبتدأ ولا
 يسد مستد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام المبتدأ بخلاف ما اذا كان حالا من
 ضمير كان لانه حينئذ كان من تامة الخبر ومتعلقاته فيصح ان يسد مسد
 وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل يجعل قائما حالا من زيد او
 متعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر
 بدون سد شيء مستد لما ذكرنا ان قائما لو كان معمولا لضربي كان من تامة
 المبتدأ وما كان من تامة المبتدأ لا يسد مسد الخبر وانما معنى فلانه يلزم
 تقييد المبتدأ بالمقصود به وعموم بدلالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا
 بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا
 يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام
 يكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان و
 قال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قائما بحذف مصدر مثله
 واقع خبرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولان

الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه
هو مبتدأ ولا خبر له لكونه بمعنى الفعل كقائمه الزيدان بمعنى يقوم الزيدان فمبنى
ضربني زيدا قائما ضربت زيدا قائما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك لسم
الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل
ضربني زيدا قائما كل مبتدأ كان مصدرا بصورة او بتاويله مضافا او منسوبا
الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعد حال مفردة او جملة نحو ضربني زيدا
قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين وضربك زيدا قائما او قائمين
وان ضربك زيدا قائما او قائمين ومضار بقتنا زيدا قائما او قائمين لكون المفاعلة
للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية عن الفاعل والمفعول جميعا وكان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر ونحو اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما اي اقصم اكون الامير حاصل اذا كان قائما وانما يجب حذف الخبر
في مثله لسد الحال مسد على ما قررنا ومثل كل رجل وضعته فكل مبتدأ
مضاف الى رجل وضعته معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف
تقديره كل رجل وضعته اي حرفته مقترنان او متقارنان وانما وجب حذف
الخبر هنا المحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل
على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو وضعته قائم مقام الخبر
وقيل حذف الخبر هنا غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان خبر
المبتدأ ثمين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضعته مسد اذا المبتدأ لا يكون
سأدا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف
من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لان
حيث انه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسد
من كل وجه والاولى ان يقدر الخبر مفردا ويعطف وضعته على ضميره ويكون
تقدير كل رجل متقارن هو وضعته والمراد بمثل كل رجل وضعته كل مبتدأ
عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر في مثله لا غناء الواو
التي بمعنى مع عنه وسد هامسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف
عنه الخبر زعماء منهم ان الخبر هو قوله وضعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل
كل رجل مع صيغته لم يحتمل الى تقدير الخبر فكذا هذا والجواب بان جعل الواو

بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي وبقاء العطف الأصلي يمنع جعله خبرا
 لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر
 بخلاف مع ضيعته فإن مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كاشف
 يحتاج إلى تقدير الخبر ومثل لعمر كذا لا فعلن كذا العمر بالفتح والضم البقاء لا
 انراستعمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لا يشار إلى الخف فيه لكثرة دوران
 الحلف به على السنتهم ولذلك حذفوا الخبر وتقديره لعمر كذا أي بقاء القسمي
 أو ما أقسم به واستعماله في القسم على وجهين بغير اللام أو باللام فإن لم تأت
 باللام نصبة نصب المصادر وقلت عمر كذا لا فعلن كذا ومعنى عمر كذا حلف
 ببقائك وإذا دخلت عليه اللام رفعت بالابتداء وقلت لعمر كذا لا فعلن كذا أو
 اللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وإنما وجب حذف الخبر لوجود
 القرينة والسادس لأن المقسم به وهو لعمر كذا يدل على خصوصية هذا
 وإن جواب القسم قائم مقام الخبر والمراد بمثل لعمر كذا لا فعلن كذا كل مبتدأ
 يكون مقسمًا به ثم لما فرغ من بحث المبتدأ والخبر شرع في بحث خبران و
 أخواتها فقال خبران وأخواتها عطف على أي خبران وخبر أخواتها أي
 أمثالها وأشباهاها من الحروف المشبهة بالفعل وهي أن وكان ولكن وليت و
 لعل قوله خبران مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق أي ومنه خبران و
 أخواتها وقوله هو المسند بعد دخول إحدى هذه الحروف ابتداء كلام
 أو يقال إن قوله خبران مبتدأ وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل
 وقوله بعد ظرف المسند وأحترز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند
 وبقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبران وأخواتها فإن قيل يدخل
 في هذا الحد يضرب في أن زيد يضرب أبوه فإنه مسند بعد دخول أن مع أنه
 ليس بخبران بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم أن فيخرج
 ذلك لأنه ليس بمسند إليه بل إلى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه
 الحروف تأكيد حيث خرج هذا القيد ما أخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف
 فإن قيل يدل خل في هذا الحد حسنا في أن رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم أن لا
 خبرها قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم أن بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد
 ذلك مثل أن زيد قائم فإن قائم مسند بعد دخول أن وإنما قدم خبران على

خبر لا تنفي الجنس مع كلاً منهما من ملحقات الفاعل لأن خبر لا فرع خبر
 أن لأن لا انما يعمل لمشاهدة أن على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لأنها فرع
 معمول الفعل الجامد مع شد وذه في لا بخلاف خبر أن وأمره كأم خبر المبتدأ
 أي حكم خبر أن مثل حكم خبر المبتدأ وأوشانه مثل شانه في أقسامه وشرائطه
 أحكامه الألفي تقديمه استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو قرأت الأتوم
 كذا أي وأمره كأم خبر المبتدأ وفي جميع أحكامه الألفي حكم التقدير حيث يفتقر
 فيه جوازاً وامتناً فقد جاز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ ولم يجز تقديم
 خبر أن على اسمها لأن في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به لا لخطا عن
 عمل الفعل وهي تأخير المنصوب عن المرفوع ولتقابل أن يقول الضمير في قوله
 تقديمه لا يخلو أما أن يكون عائداً إلى خبر المبتدأ أو إلى خبر أن وكل ذلك غير
 مستقيم أما الأول فلا يلزم انتشار الضمير لأن الضمير في أمره عائداً إلى
 خبر أن وكذا الثاني فإن حكم التقدير غير متحقق في خبر أن فلو قال بالآلة
 التقدير يبدون الضمير لكان أصوب ويمكن أن يجاب عن بيان المراد بالحكم
 اعم من أن يكون إيجاباً أو سلباً وحكم التقدير من حيث السلب متحقق في
 خبر أن فيستقيم عود الضمير إليه وقوله إلا إذا كان ظرفاً استثناء مفرغ من
 كلام منفي أي الألفي تقديمه فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفاً
 فحينئذ يجوز أن يتقدم على الاسم حيث يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في
 غيره ثم لما فرغ عن بحث خبر أن وأحوالها شرع في بحث خبر لا التي تنفي الجنس
 فقال خبر لا تنفي الجنس الجار والمجرور صفة لا أي لا الكائنة لنفي الجنس أي لنفي
 حكم الجنس إذ لا رجل قائم مثل لنفي القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل
 وقوله خبر لا مبتدأ ومخدوف الخبر أي ومنه خبر لا وقوله هو المسند بعد دخولها
 استينافاً وقوله هو ضمير فصل والمسند خبر وأحترز بقوله المسند عن اسم
 الألفي بنية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل في أحد يضرب في لا رجل يضرب
 أبوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر لا بل الخبر مجموع الجملة ولا حسناً
 في نحو لا رجل حسناً في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل
 مثل لا غلام رجل ظريف فيها فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله
 فيها خبر بعد خبر ولقاء عائداً إلى الدار أي في الدار وهو مذكور لأن هذا الكلام

١
 عن خبر لا تنفي الجنس الجار والمجرور صفة لا أي لا الكائنة لنفي الجنس أي لنفي حكم الجنس إذ لا رجل قائم مثل لنفي القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل وقوله خبر لا مبتدأ ومخدوف الخبر أي ومنه خبر لا وقوله هو المسند بعد دخولها استينافاً وقوله هو ضمير فصل والمسند خبر وأحترز بقوله المسند عن اسم الألفي بنية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل في أحد يضرب في لا رجل يضرب أبوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر لا بل الخبر مجموع الجملة ولا حسناً في نحو لا رجل حسناً في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل مثل لا غلام رجل ظريف فيها فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر ولقاء عائداً إلى الدار أي في الدار وهو مذكور لأن هذا الكلام

جواب سائل سأل هل في الدار غلام رجل ظريف كذا قيل وتقاتل ان يقول
 لو كان جوابه لكان كلمة لا وحده يكفي الا ترى انه اذا قيل هل في الدار
 رجل فالجواب ان يقال نعم او لا وانما اتى بتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي
 ظرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر لزوما على نحو الابلق
 اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر
 جوازاً على نحو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في العلمان من حيث
 انهم علمان بالبالغة والادعاء او يقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا
 لنوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او
 حالا لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه واما اختار هذا المثال وعدل عن
 المثال المشهور وهو قوله لرجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار
 صفة رجل محمولة على المحل والمثال وان صلح محتملا ولا يقيم اذا ترجح المقصود
 ولكنه اذا استوى لاحتمال ان فهو قيم واذا انخط المقصود كان اقيم فيكون المثال
 المشهور قبيحا لان حذف خبره لا كثير شائع كما قال الشيخ ويحذف كثيرا اي
 يحذف خبره لا حذف كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره لان غلام
 رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفة حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف
 فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو
 متعين للخبرية وينوبه لا يشبثون اي لا يشبثون خبره لا يحتمل معنيين احدهما
 انهم لا يشبثون حبها اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا
 مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا يشبثون خبرها
 لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لرجل
 قائم ومثل قول حاتم الطائي وهو من بني تميم ولا كريم من ولدان مصبوح
 قيل انهم يحلون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لامع النفي دون الخبر
 ثم لا فرغ عن بحث خبره لا نفي الجنس شرع في بحث اسم ما ولا المشبهتين
 بليس فقال اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي المجردة لا بطريق المبالغة
 وفي الدخول على المبتدأ والخبر ثم قوله اسم ما ولا مبتدأ محذوف والخبر
 اي ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق
 بقوله المشبهتين وقوله هو المسند اليه بعد دخولهما استينافا وقوله

هو ضمير فصل والسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف السند اليه واحترز بقوله
هو السند اليه مما ليس بمسند اليه ويقول بعد دخوله ما اي بعد دخول ما
ولا عن غير اسم ما ولا والمراد بالسند اليه الذي اسند اليه خبره بلا يتبعية بدليل
ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل في الحد ابوة في ما زيد ابوه قائم حيث لم
يسند اليه خبر ما اذا الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولها
تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولها وكذا لا يدخل اخوك
في ما زيد اخوك قائما لانه تابع اي بدل من قوله زيد نحو ما زيد قائما ولا
رجل افضل منك وانما اتى بالذكر لان لا تعمل في النكرة بخلاف ما فانه يعمل
في النكرة والمعرفة وهو في الاشاذ اي اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه
بليس في الاشاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال
في المضارع والحال في الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر
شعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح * ثم كما فرغ عن المرفوعات
شرع في بيان المنصوبات فقال المنصوبات هو ما اشتمل اي اسم او معرب
اشتمل على علم المفعولية فقول المنصوبات مبتدء وهو ضمير فصل لا محل له
من الاعراب وقوله ما اشتمل خبر ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتدء
محذوف والتقدير بهذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة
لان لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سائلا لاسال ما المنصوبات فقال هو ما
اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا او اباه
او الزيد بن و التاء في المفعولية يحتمل ان يكون لطابقة الموصوف والياء
للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى المفعول فيدخل المحققات وانما قدم المنصوبات
على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فمنه المفعول المطلق مبتدء ومقدم
الخبر والفاء للتفسير اي فيما اشتمل على المفعولية او من المنصوبات المفعول
المطلق سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما
قدم المفاعيل على سائر المنصوبات لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات
ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف
بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عند ثم قدم على المفعول
فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلامها مقيد بالحرف جميعا لکن في المفعول

فيه قد يكون محذوفاً لزم النصيب ويكون النصيب في اللفظ بلا واسطة
 البتة فقد مر على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع افرادة ثم قد مر على
 المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة ايضاً وهو أي المفعول المطلق
 اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث لأن ما فعله
 فاعل فعل هو الحدث ليس إلا لكن يرد عليه نحو تراباً وجندلاً فإنه مفعول مطلق
 وليس بحدث لأن معنى التراب التراب ومعنى الجندل الجندل الحجر وهما اسمان
 اجيب بانه حدث حكماً لأن قولهم تراباً وجندلاً دعاء وفي الدعاء لم يرد بهما الضم
 الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لأن الدعاء يستدعي الفعل فلجريا
 مجرى المصدر فإذا قال الدعاء تراباً وجندلاً فكانه قال هلكت هلاكاً بالتراب
 والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضرباً على صيغة المجهول فإنه
 مفعول مطلق ولم يفعل الفاعل إذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور
 وكذا يرد عليه مات موقاً وجسم جسمته وشرف شرفاً فان كلامها مفعول مطلق
 وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام
 مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكماً وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلاً للتو
 والجسمامة والشرف عد فاعلاً لها حكماً ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضرباً
 فإنه مفعول مطلق ولم يفعل فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد
 بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاح الذي هو قسم الاسم أي
 هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاح والصفة
 ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فُضِزْتُ الرِّقَابُ من حيث ان فعله غير مذكور واجيب
 بانه مذكور تقديره اذ التقدير فا ضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته
 سوطاً فإنه مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان
 اصله ضربته ضرباً بالسوط او ضربته ضرب سوطاً فكان ما فعله فاعل فعل
 مذكور بمعناه تقديره اظهر لك ان جميع الفاظ هذه الحدود واقع على التسامع وان
 الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامع واعتبار الحقيقي والحكمي من
 ذلك ويرد على هذه الحد انه غير مطرد لأنه صدق على نحو كرهت كراهتي اذ قصد
 كونه مفعولاً به لا مفعولاً مطلقاً واجيب بانه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل
 أي ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك

لانه وان كان حد ثا فاعله فاعل فعل مذ كود بمعناه لكن لم يمد فيه هذه
 الحثية بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قياي
 لكن اعتبار الحثية يعني عن بعض القيود الاخر لخروج ما اخرج بها باعتبار
 الحثية ويكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد دلالة على دلالة الفعل
 والنوع حيث دل على بعض انواع الفعل والعديد حيث دل على العدد نحو
 جلست جلوسا نظير للتاكيد وجلست جلست بكسر الجيم نظير للنوع
 اي جلست نوعا من الجلوس وجلست جلست بفتح الجيم نظير للعدد اي
 جلست مرة واحدة فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دل على
 الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
 ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومه مفهوم الفعل بخلاف اخويه
 اي اخوي الاول وهما الذين للنوع والعدد فان كلا منهما يحتمل التعدد
 فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي لفظ الفعل هذا
 عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من
 لفظه فقولك جلوسا في نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت عندها
 وعليه الاكثرون وجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه في نحو حلفت
 يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه
 الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحينئذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك
 اذ ليس لليمين فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقوله بغير لفظ بغير
 صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير الصيغتين
 اريد به بغير مادته وجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا
 القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يجعل
 نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه
 مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض نباتا
 اما الاول فلتغاير المادة ولما الثاني فلتغاير الباب فافهم وانما ابرز هذا
 القسم مع صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيها على قلة هذا القسم
 وقد يحدف الفعل اللام للعهد اي الفعل الناصب للمفعول المطلق
 لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة حالية او مقالية جواز اضافة مصدر

محذوف اي يحذف حذفاً جائز الالفاظ والاختصار مع حصول الغرض
 بالقرينة كقولك لمن قدم من سفره خير مقدّم فان خيراً اسم تفصيل مستثنى
 أما باعتبار الموصوف اي قدمت قد وما خير مقدم ثم حذف الموصوف اقيم
 الصفة مقامه فاخذ حكمه وأما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
 ما اضيف اليه وإنما حذف الفعل لان مشاهدته الحال يدل عليه لان هذا
 الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله وَجَوَّاباً عَظِيفاً على قوله
 جوازنا اي يحذف حذفاً واجباً وقوله سَمَاعاً صفة لقوله وجوباً اي يحذف
 سماعياً او حذفاً مسموعاً او مفعول مطلق اي حذف سماع تخوسقياً اي سقاك
 الله سقياً ورعياً اي رعاك الله رعيّاً وخيبة اي خاب خيبة وجدعاً اي جدع
 جدعاً وهو قطع الانف وحمد اي حمدت حمدً وشكر اي شكرت شكرًا وعجباً
 اي عجبت عجباً فان عامل هذه المصادر حذف سماعاً بمعنى انه لم يستعمل
 اظهارة في كلامهم فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل والمشهور بين
 الناس قولهم حمدت الله حمدً وشكرت الله شكرًا وعجبت عجباً قيل ذلك من
 استعمال المولدين لان استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال
 المولدين على ان البعض قيد واجوب المحذف في نحو حمد له وشكر له باستعماله
 مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلاً وقوله وَقِيَّاساً عطف على قوله سماعاً وقوله
 في مواضع خبر مبتدأ محذوف اي وذلك في مواضع منها اي من تلك المواضع
 ما وقع كلمة ما موصوفة والجملته صفة بمحذف الضمير اي موضع وقع المصدر فيه
 حال كون ذلك المصدر مثبتاً فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار
 فعله نحو ما زيد يسير سيرا بعد نفي ظرف وقع فيه احتراز عن نحو زيد سيرا
 فانه يجوز اظهار فعله نحو زيد يسير سيرا ومعنى نفي اي بعد ما هو متضمن
 للنفي كما في انما داخل قيل ضمير داخل عائد الى النفي ومعنى النفي بتاويل كل
 واحد منهما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة
 او يجب افراده يقال زيد وعمر قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل
 بل هو عائد اليهما بدون التاويل اي داخل ذلك النفي او معنى النفي على اسم فيه
 احتراز عن نحو ما سريت الاسير البريد لا يكون خبراً عنه اي لا يصلح ذلك
 المصدر خبراً عن ذلك الاسم بان يكون ذلك الاسم عين وذلك المصدر اسم

نحو زيد يسافر سرفراً قريباً أو بعيداً كذا قيل وفيه نظره لان المصدر في هذا
 المثال تفصيل لا ثم مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل
 الاولى ان يقال في المثال لزيد سفر فاما يصح صحة او يغتتم اغتناماً ولزيد
 ضرب فاما يتادب زيد بالضرب تادباً او تهلك هلاكاً وفي المتقدم
 احتراز عن المتأخرة نحو اما يتادب زيد بالضرب تادباً او يهلك هلاكاً فاض
 واما تمنون منا او تفدون فداء فشذوا قال بعض الشارحين التفصيل انما
 يكون للجملة المتقدمة لان المفصل لا يكون متأخراً عن التفصيل فذكر قوله
 متقدمة توصيه وفيه نظره لان التفصيل قد يكون لا ثم مضمون جملة
 متأخرة ايضاً وحينئذ لا يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة لتحرز عنه
 وذلك ما تر نحو قولك اما يتادب زيد بالضرب تادباً او يهلك هلاكاً فاضربه
 على ان التفصيل قد يكون متقدماً على المفصل اما للاهتمام بشأنه او لرعايته
 للسمع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان
 بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسمع واجيب بان الكلام في مثل هذا
 المواضع محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير
 مثل قوله تعالى حتى اذا احبسوهم فسند والوثاق اي السلاسل والاعلال
 فاما متابعاً واما فداء فقولته فاما من بعد واما فداء وقع تفصيلاً لا ثم
 مضمون جملة متقدمة لان قوله فسند والوثاق جملة متقدمة ومضمونها
 سند الوثاق واثار الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل والاسترقاق او المن
 او الفداء فوجب حذف فعلهما اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء فوافد
 مصدر الثلاثي من فدى يفدي مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل
 في هذه الصورة لسند الجملة المتقدمة مسد المحذوف المناسب لها من جهة
 انه تفصيل لا ثم مضمونها ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع
 وقع فيه المصدر للتشبيه اي لاجل تشبيه شيء بذلك المصدر والتشبيه
 هو الدلالة على مشاركة امر لا مر في معنى وفيه احتراز عن نحو مريت به فاذا له
 صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو يدل من الاول
 علاجاً حال اي حال كون ذلك المصدر رد الاعلى الحدوث كالفعل وفيه احتراز
 عن نحو مريت به فاذا له زهد زهد الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب

في قوله
 ما لم نعلم
 من البيان

م شد

فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لأن الزهد والعلم يمدح به فلا
يبدل على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد
صوت حمار فان صوت حمار مصدر وقع للتشبيه بالأعلى الحدوث
لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم متعلق مشتملة بعناه
صفة اسم أي مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو
مرت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وعلى
صاحبه عطف على اسم أي ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذي
صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مرت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار لعدم اشتغال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به
المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف أو على البدل نحو مرت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار فتقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة
على صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له لأنه
راجع إلى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله أي يصوت
صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت
الأول أي فاذا له صراخ صراخ الشكلي أي يصرخ صراخ الشكلي بمعنى يصرخ
صراخا مثل صراخ الشكلي الصراخ هو الصوت والشكلي المرأة التي مات ولدها و
انما اورد مثالين لأن المصدر الأول مضاف إلى النكرة والثاني إلى المعرفة ومنها
أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع وقع فيه المصدر وحال كون ذلك المصدر
مضمون جملة لا محتمل لها غيره الجملة صفة جملة أي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك
المصدر أو غير ذلك المضمون وفيه احتراز عما سياتي في الضابطة الآية نحو له أي
لفلان على الف درهم اعترافا فالف درهم مبتدأ وعلى خبره وله متعلق الخبر وعلى
العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله على الف درهم لا مضمون
الاعتراف ولا محتمل له سواد فوجب حذف فعله أي اعترفت بهذا الف اعترافا
والاعتراف الاقرار بالشئ من معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا
وهو اسم من الاعتراف وهو ينصب نصب المصدر ويسمى هذا المصدر وتوكيد
لنفسه أي تقرير الدلالة لا اتحاد مبدول المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة

اى من تلك الموضع موضع وقع المصدر فيه مال كونه مضمون جملة لها محتمل
 غيره الجملة صفة جملة اى لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك
 المضمون مثل زيد قائم حقا مصدرو وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
 لان مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب
 حذف فعله اى احق هذا الكلام وهذا الخبر حقا اى صدقا ويسمى هذا
 المصدر وتوكيدا لغيره اى تقرير الغيرة اللام هنا للتعليل دون الصلة و
 المضاف محذوف اى توكيدا للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل ولجل
 احتمال غيره بخلاف اللام فى قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون
 اللام هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم حقا محكم وزيد قائم محتمل للمحكم
 بغير المحتمل وصفوا وان اتحادا فيكون المعنى ويسمى توكيدا للمغايرة وصف
 ومنها ما وقع مثني اى ومن تلك الموضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه
 دالا على التكرير والتكثير مثل ليك اى التل طاعتك البابا بعد اى اقيم
 طاعتك اقامة بعد اقامة اى مرة بعد اخرى اى مرارا وسعديك اى اسعدك
 اسعادا بعد اسعاد اى اعينك اعانة بعد اعانة والمصادر فى هذا الباب سماعية
 وان كان الحذف قياسا لانه مبنى على ضابطة كلية ثم لما دفع عن بحث المفعول
 المطلق شرع فى بحث المفعول به فقال المفعول به الجار والمجرور فى الاصل كان
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لانه معناه الذي فعل به وصار الان جزء
 الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد الى اللام الموصولة فى المفعول وكذا
 المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
 ولم يذكر الاسم هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد
 المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول
 به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع الوقوع عليه حقيقة او عبارة
 بان جعلت عبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم
 وزيدا وان لم يكن فيها حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبارة فى التقدير كان الفعل
 وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم فى خلق الله العالم لاني ما ضربت
 زيدا فانه عبارة عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا
 واجيب باننا لانسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع فى الاصطلاح كما ان ضربت زيدا

د
 ح
 ط
 م
 ع
 س
 ه
 ز
 ح
 ط
 م
 ع
 س
 ه
 ز

عبارة الصدور في الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل
 ما يتعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان العالم
 وزيدا ما يتعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ذال وقوع واردة
 التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم
 الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النجاة عبارة عن تعلقه
 به بحيث لا يعقل الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم
 دعوى الوضع او بيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق
 لازما للوقوع فذكر اللزوم واراد الملازم فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج
 من الحذف زيد في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف
 على تصور الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعين فان قيل يدخل
 في الحذف المفعول فيه الزمان لان الزمان ما يتعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به
 قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود
 الفعل لازما كان او متعديا لا يعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما
 يتوقف عليه تصور ماهية الفعل المتعدي كضربت زيدا فان الضرب يستعمل
 في التثنية في محل قابل للدلائل وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك
 الالة فلذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الحيثية فانها
 ملحوظة في جميع الحد ودلاسيما الحد ودلخوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث
 وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزماني لم يذكر بحيث يقع عليه فعل الفاعل
 ولقائل ان يقول لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان
 اختصارا لان يقال التصريح في مقام التعريف انسب نحو ضربت زيدا مثال المفعول
 به ثم كما فرغ عن تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال وقد يتقدم
 على الفعل اي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي
 تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما ومتاخرا الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز
 وغير ذلك وانما خص الفعل لاصالته وان كان التقدم لا يختص بالفعل
 بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل وفي الكلام
 حذف معطوف اي على الفعل وغيره من عوامله مثل زيد اضربت وبهرو
 مررت ثم كما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال

انما هو
 انما هو
 انما هو
 انما هو

خبران

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة أي وقت حصول قرينة
 والتعريف المحذوف وتعين المحذوف جواز أي حذفاً جائزاً كقولك زيداً لمن قال
 الجار والمجرور صفة زيد أي زيداً في المقبول لمن قال من ضرب مقول قل تقديره
 ضرب زيداً فحذف الفعل بقرينة السؤال وجوباً عطفاً على جواز أي ويجذف
 الفعل حذفاً واجباً في أربعة أبواب وفي بعض النسخ في أربعة مواضع مكان
 أبواب وفي الحصر على الأربعة نظر لتحقيق وجوب الحذف في المنصوب على الأغراض
 بتقدير نحو الزم وحافظ نحو شانك والحج والصلوة الصلوة وكذا في المنصوب على
 المدح والذم أو الترخيم بتقدير أعني نحو الحمد لله الحميد وإتاني زيداً الفاسق و
 مررت به السكين الأول سماعي مبتدأ وخبر أي الباب الأول سماعي أي
 مقصور على السماع وإنما قدم السماعي على القياسي لأنه أقل منه مثل قول العرب
 أمراً ونفسه أي أترك أمراً مع نفسه أي أترك كل امرئ مع نفسه ومثل قوله تعالى
 انتهى خير لكم أي انتهى أو يا معشر النصاري عن التثنية أي عن قولكم إن الله
 ثالث ثلاثة وأقصد وأخير لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر
 محذوف أي انتهاء خير لكم وفيه نظر لأنه غير مطرد في نحو قولهم انتهى أمراً أقصد
 لأن قوله أمراً لا يحتمل أن يكون صفة لأنه اسم جنس فتعين أنه مفعول به لفعل
 محذوف أي انتهى عن الإفراط والتفريط وإيت أمراً أقصد أي متوسطاً بين الإفراط
 والتفريط أي بين الغلو والتقصير وقال الكسائي هو خبر يكن المحذوف أي
 انتهى عن التثنية يكن الانتهاء خير لكم وفيه أيضاً نظر لأن حذف كان بلا حرف
 شرط شاذ فلا يحتمل عليه مع إمكان الوجه القياسي وإنما أخر هذا التظير
 أن كان عظيم القدر لأنه من القرآن لأن له أساساً من وجهه ومن وجهه ما نحن
 بصددده على ما بينا من الاختلاف ومثل قول العرب أهلاً وسهلاً أي أيت
 أهلاً لا جانباً ووطيت سهلاً من البلاد لأحزنا الحزن بفتح الحاء وسكون
 الزاء المكان النخس والصلب هذا الكلام يقوله الزور والمضيف للزائر والضيف
 لتطيب قلبه وإصابة الأتس من جهة يعني أنا من أهلك وأيت أهلك لا جانباً
 ومنزلي لك سهل لين لا مشقة عليك في منزلي ثم لما فرغ عن السماعي شرع
 في القياسي فقال الثاني أي الباب الثاني من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف
 الفعل الناصب للمفعول به المنادى وإنما وجب حذف الفعل لأن حرف النداء

نائب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والمنوب وهو المطلوب اقباله
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المطلوب اي وهو الاسم الذي يطلب احضار ذلك
 الاسم بحرف متعلق بالمطلوب اي بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة
 وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وقوله نائب صفة حرف وقوله نائب ظرف
 نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى
 لفظ المكان لكونه داميم وفيه معنى الاستقرار اي بواسطة حرف قائم مقام
 لفظ ادع وانا دي وفيه احتراز عن طلب اقبال زيد وانا دي زيد وادعوك
 ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة حرف نائب مناب
 ادع فان قيل يخرج من هذا الحمد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق عليه
 كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة
 فيكون منادى بهذا الاعتبار اوقيل ان نداء الله تعالى استعارة تخيلية و
 طلب الاقبال منه ادعائي كانياب المنيعة في قول الشاعر شعر واذا المنيعة
 اثبتت اظفارها القيت الف تميمة لا تنفع وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه
 الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخيلية لا
 تنفعك عن الاستعارة المكني عنها فيلزم تشبيه الله تعالى او لا بما يكون
 مطلوب الاقبال ثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من
 هذا الحمد نحو يا زيد لا تقتل فانه منهي عنه الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا
 جبال ويا سماء ويا ارض ويا ليل ويا ليل ليلي ونحو قول احد المتعاقبين صاحبه
 يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب عن الاول بانه
 مطلوب الاقبال اسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجتهان
 وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤل الاجابة كما قيل في يا الله وعن
 البواقى بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون
 مطلوب الاقبال ونداءها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وقوله
 لفظا او تقدير تفصيل للمنادي او للحرف وهو الاظهر اي وذلك الحرف اما
 ان يكون ملفوظا مثل قوله يا داود او مقدرا مثل قوله تعالى يونس عرض عن
 هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادي شرع في بيان حكمه فقال ويبنى
 المنادي وجوبا على ما يرفع به قبل النداء اي حالة الاعراب من حركة او حرف اي

تشبهت

يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمته وعلى الالف ان كان رفعه بالالف
وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في رفع عائذ الى المنادى
فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان
المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه
فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل
يمكن ان يكون فيه ضمير عائذ الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على
على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان
الضمير في قوله ويبنى عائذ الى المنادى فلو كان الضمير في رفع عائذ الى
الاسم لزم انتفاء الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير
فيه اي يبنى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف ان كان المنادى مفردا
ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له
معرفة صفة مفردا او خبر آخر لكان لازم التعدد اذا حكم لا يتم باحد الخبرين
وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون
معرفة قبل النداء او بعده ولهذا اورد المثالين للبنى بالضم ليكون مثل يا زيد
مثال المعرفة قبل النداء ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء ويا زيدان مثال
البنى بالالف ويا زيدون مثال المبنى بالواو فالالف والواو فيهما ليسا للاعراب
بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثني وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح
يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام مقام اللام وكونها في
حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع التي التعريف
وهو محذور جدا وانما بني المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف ادعوك في وقوعه
موقعها وانما بني كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني
الاصل لاحظ له من الاعراب لفقد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان علما
موصوفا يابن مضاف الى علم آخر فحينئذ يختار فتحه كما سيجي ويجوز تنوين
المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة الشهور نحو سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام حيث تون المطر الاول وهو قبيح والمطر
اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امرأة المطر وهي جميلة ثم لا فرغ عن
بيان بناء المنادى شرعا في بيان ما يعترض عليه ويصير معربا فقال

ويخفف النادى بلام الاستغاثة والتعجب او التهديد بحمل الكلام على حذف
 المعطوفين ويمكن ان يحل الكلام على حذف المضاف اي بنحو لاه الاستغاثة
 اي بلام يدخل النادى وقت الاستغاثة مثل يا يزيد ووقت التعجب بنحو يا
 لاه ووقت التهديد بنحو يا بكرة لاقتلك واما اعرب النادى بعد دخول
 اللام مع كونه مفردا معرفة بخروجه عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم
 بدخول الجار ولان يامد ر شبه النادى بالحرف وبدخول اللام صار النادى
 بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولان النادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع
 اللام وفي الكل نظرا لما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه
 الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مردت يا حمد فكيف يخرج
 عن تأثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله ليخرج عن تأثير شبه
 الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول
 بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام
 الجارة كثيرا ما تدخل على الاسم المبني ولم يصير معربا بدخولها كقولك هذا
 المال خمسة عشر رجلا وهو لا ذ الرجال واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد
 تدخل على كاف الخطاب الذي هو نادى مستغاث بنحو يا لك لزيد فعلم ان
 النادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورة
 بعيدا عن مدار الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة
 المضاف والمضارع ويا يزيد بهذه المثابة فلا يخرج النادى عن الافراد بالتركيب
 مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر جازا الفصل بينه وبين الجار والحرف
 الزائد في السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب
 النادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان
 زائداً وقيل ايضا نظرا لانه انما يمكن الغاؤه في المعربات دون البنيات بدليل
 انه يصح جئتك من قبل ومن بعد واما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر
 اذا دخلت على الاسم الظاهر لان النادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة
 على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذلك اذا دخل على ما هو واقع موقعه و
 لذا بقيت على الكسر اللام الثانية بنحو يا يزيد لهرو ويا لله للمسلمين واما اختيرت
 اللام من بين الحروف للاستغاثة والتعجب لان المستغاث مخصوص من

حيث

بين امثاله بالدعاء وكذا التعجب منه مخصوص بالاستحضار لغاية تفرقة
 اللام يتعلق بادعاء المقدور وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها
 لا تزداد الا في موضع الاستغاثرة او التعجب او التهديد سماعاً ويفتح النادى
 الاحاق فيها اى الف الاستغاثرة لموافقة الالف مثل يا زيدا وكذا يضم و
 يكسروا والاستغاثرة وباءها اللاحقتين لذي اللبس كما في الندوب بخويا
 منهو في المسمى بمنه وباء متكية في المسمى بمنك فلا لام فيه حينئذ اى حين
 اذا دخلت الالف تحزنا عن الجمع بين حرفي الاستغاثرة وعن الجمع بين العوض
 والمعووض منه لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل واما قدم بيان
 البناء والتخفيض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب
 الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة
 من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثرة او مع الفها كذا في
 الشرح ويرد عليه المنادى التعجب منه والمهتدد لانه مما سوى المفرد المعرفة
 والمستغاث وليس من المنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى
 المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثرة او نحوها والالف
 الاستغاثرة فلا يرد المنادى التعجب منه والمهتدد وما سواهما النكرة موصوفة
 او غير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله نظير المضاف ويا
 طالعاً جبالاً نظير المضارع المضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير
 مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه اما معمول الاول كالتعال المذكور
 في المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً
 لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علماً واولاً واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا
 حافظ لا تنسى وشاعر الاشاعر اليوم مثله ولا يات بخلة من ذات عرق فان
 كلام من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه
 نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق
 بين الموصوف بصفة هي مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف
 في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعاً للمضاف مع ان كلاهما
 موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلاً صالحاً هو الموصوف
 بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون

من تمام المنادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف بخلاف المنادى
 الموصوف بالجملة أو الظرف فان المنادى فيها هو الموصوف بالأوصاف
 المذكورة والوصف فيها سابق على النداء ذكر للتأكيد فكانه من تمام
 المنادى لا وصفه فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق
 دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء
 الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعاً في قوله جبلاً قيل المعتمد لا يلزم
 ان يكون ملفوظاً بل كما يكون ملفوظاً يكون مقدراً وههنا مقدرتقدير
 يا رجلاً طالعاً جبلاً او يا انساناً طالعاً جبلاً كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا
 يدخل في باب يا رجلاً صالِحاً فانه نكرة وذلك معرفة بدليل تعرف صفته
 عند غير الكسائي يقال يا طالعاً جبلاً الظريف بخلاف يا رجلاً صالِحاً فانه
 نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يا رجلاً صالِحاً ويمكن ان يقال
 انه معتمد على موصوف معرف تقديره بدليل تعرف صفته والتقدير
 يا ايها الطالع جبلاً فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع التاء
 التعريف ثم نصب طالعاً لكونه مضارعاً للمضاف على انه يحتمل ان يكون
 هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون على اسم الفاعل
 بدون الاعتماد ويا رجلاً لغير معين الجار والمجرور حال من قوله يا رجلاً
 اي يا رجلاً حال كونه مقولاً لرجل غير معين كما في قول الاعشى هذا مثل النكرة
 وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن
 المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمضارع له فانهما
 خرجا عنه بقيد افراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع في بحث
 توابعه فقال وتوابع المنادى البني احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها
 ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي لا تكون الامنصوبة كتوابع
 المضاف والنكرة او مجرورة كتوابع المنادى المستغاث باللام والمراد بالنداء
 البني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم
 لازصفة لانه مرفوع ولا تنصب كما سيجي وقوله المفردة مرفوع على انه صفة
 لقوله توابع والمراد بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة
 والمضارعة لها وقوله من التأكيد صفة توابع اي التوابع الكائنة من التأكيد

احوال من الضمير في المفردة أي كائنة من التأكيد والمراد بالتأكيد التأكيد
 المعنوي لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول اعراباً وبناءً وقد
 جاء اعرابه رفعاً ونصباً كقول الشاعر ١٤٠ في قاسطار سطر سطرًا أنه
 لقائل يا نصر نصرًا ١٤١ وهو غير غالب ويحتمل أن يكون المختار عند المصنف
 اعرابه رفعاً ونصباً كما هو غير الأغلب ولذلك أطلق التأكيد ولم يقيد بالمعنى
 فقال من التأكيد والصفة وغطف البيان والمعطوف بالحرف المتمنع
 مجرور على أنه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف ١٤٢ في قوله دخول يا عليه
 أي المعطوف بالحرف الذي يمنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف
 باللام وفيه استتار عن المعطوف بالحرف غير المتمنع دخول يا عليه وهو المعطوف
 بغير اللام نحو يا زيد وعمرو من المعطوفات فإن حكمه وحكم البديل حكم
 المنادى المستقل كما سيأتي وقوله ترفع خبر لقوله تنوابع المنادى أي ترفع
 تلك التنوابع حملاً على نغمة أي لفظ المنادى لشبه الضمة بالرفع في العروض
 والاطراد أما الاطراد فلأنه يصح أن يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما
 يقال كل فاعل مرفوع وأما العروض فلأن ضمة المنادى عرضت بدخول
 يا عليه عروضها في الفاعل بدخول العامل فإن قيل الرفع لا بدله من رافع
 وههنا أي شيء هو قيل رافعه لأنها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع في
 العروض والاطراد شبه موجب الضمة وهو يا بالرفع في كون اثر كل عارضاً
 ومطراداً ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء فظهر في التابع لاحقاً
 إلى المؤثر وتنصب تلك التنوابع حملاً على محله أي محل المنادى لأن محله
 النصب على المفعول فإن قيل أنهم بنوا صفة اسم لا التي لنفي الجنس لبناء
 موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم يبين صفة المنادى لبنائه قيل العلة في بناء
 الصفة في لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى
 لمكان الفصل بالام التعريف ولأنه وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف كون
 الصفة هي النفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه
 النداء إليها فافتراقاً ونظير الصفة مثل يا زيد العاقل بالرفع ويا زيد العاقل
 بالنصب ونظير التأكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا
 غلام بشر وبشراً ونظير المعطوف بالحرف المتمنع دخول يا عليه نحو يا زيد

والجاءت والحارث وإنما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وإنما
ذكر نظير الصفة من بين التوابع ود الفول من قال ان المنادى لما قام
مقام المضمرة والمضمرة لا يوصف فكذلك المنادى لا يوصف فرفع الصفة
عنه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير اعني والصحيح جواز
الصفة لانه وان وقع موقع المضمرة لكنه ما خرج عن كونه ظاهراً للمباين
جواز الوجهين في توابع المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع
في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع
دخول يا عليه فقال والخليل ابن احمد استاذ سيوي في المعطوف المذكور
اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع الجملة خبر لقوله
الخليل اي يقول يا ولوية الرفع وإنما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه
ايضاً مطلوب اقباله بحرف نايب متاب ادعولان الواو قامت مقام يا لانه
يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشرو يا فيختار
فيه حركة هي اثر يا تنبيهها على انه منادى ثان معنى ولم يبين لان اللام تمنع
دخول يا عليه صريحاً وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان اللام
لا تباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة هي اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعو
لا اثر يا وابو العباس المبردي يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه
كالحسن في جواز نزاع اللام منه وقيل في كونهما علماً اذا لام ويدخل نحو الرجل
علماً على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول فكذلك الخليل
خبر مبتدأ محذوف اي فهو كذا الخليل في اختيار الرفع والجملة جزء الشرط و
الشرطية خبر لقوله وابو العباس وإنما اختار الرفع في مثل الحسن لان اللام
لما كانت في معرض النزاع فلم يعتد بها اولاً لان اللام في العلم لا معنى لها فلا
يعتد بوجودها والافكا في عمرو اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن
بارن لم يجوز نزاع اللام منه او بان لم يكن علماً اذا لام فهو مثل اي عمرو في اختيار
النصب وسياقه هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث
التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال والمضافة تنصب اي
توابع المنادى المضافة مضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت مناداة لا يجوز
فيها الا التنصب فلذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من متبوعها

تقول في الصفة يا زيد صاحب القرس ويا بشر ذا الجملة والجملة بالضم الشعر
الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التأكيد يا خالد نفسه وفي عطف
البيان يا غلام ابي عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وآتيا
قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترازاً عن اللفظية فان حكمها
وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية
في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفرد حقيقة وصورة
فتقول يا زيد المحسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول يا زيد خيراً من
عمر وبالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العنيس فان اسم الاشارة
وهو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة ذوا وان كان مضافاً لان
الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا الضامر عنسه والضامر عن
الضمير بالضم وهو الهزال يقع على الناقصة والجمل والعنيس بالفتح الناقصة الصلبة
اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت مناداة حتى اوجبوا فيها النصب
وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة
بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكماً والمضارعة للمضاف مضافة
حكماً ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق
وجرد عدم العكس في كل منهما والبدل من النادى المبني والمعطوف على النادى
المبني غير ما ذكر صفة المعطوف او بدل منه اى غير المعطوف الذي ذكر من
قبل اى غير الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذالام حكمه اى حكم كل واحد منهما
حكم النادى المستقل اعراباً وبناءً فقوله والبدل مبتدء وحكمه مبتدء ثان
وقوله حكم المستقل خبر المبتدء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدء الاول
وما عطف عليه وقوله مطلقاً ظرف اى زماناً مطلقاً اى سواء كانا مفردين
او مصنفين او مضارعين للمضاف او تكرر تين او مختلفين لكونهما في حكم
تكرير العامل تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالع جلا
ويا زيد رجلاً صالحاً وفي المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد
وطالعاً جليلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق بين المعطوف على
النادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان

الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الأعراب رفقا ونسأ مثل لأب وابن وأبنا
 قيل جوابه يأتي في موضعه إنشاء الله تعالى ثم لما فرغ من بحث التوابع التي
 وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال والمنادى الذي
 هو العلم موصوف بابن أي بلفظ ابن ومؤنثه وهو ابنة حال كون ذلك الابن
 مضافا إلى علم آخر يختار فتح أي فتم المنادى الذي هو العلم المذكور لموافقة
 حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط
 حينئذ الف ابن ومؤنثه خطأ تقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنت بشر وفي
 قوله يختار فتح إشارة إلى جواز البناء على الضم أيضا وإنما قيد بقوله إلى علم احتراز
 عن نحو يا زيد بن أخينا ويا هند بنت عمنا فإنه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ
 الف ابن ومؤنثه خطأ ثم لما فرغ من التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث
 التوابع الصورية فقال وإذا نودي المعروف باللام أي وإذا قصد نداء ونظيره
 قوله تعالى وإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أي إذا أردت قرأته قيل يا أيها الرجل
 بتوسط أي وهاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا أيها الرجل بتوسط
 أي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا صفة أي لمشاركة اسم الاشياء لا في
 في الإبهام بل أي أو غل في الإبهام لتناول المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث
 بلفظ واحد فإن قيل الجملة الشرطية لا يتم لأن الشرطية كلي يتناول نداء المعروف
 باللام أي معرف كان نحو الرجل والغلام والإنسان ونحوها وأجزاء جزئي وظاهر
 أن الجزئي لا يتربى على الكلي حيث يلزم ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام محمول
 على حذف العطف أي قيل يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا أيها الرجل و
 نحوها وعلى المجاز لأن المراد بقوله يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا أيها الرجل
 هذه كالألفاظ واللفظ إذا ريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله
 بصفة أشهرها صاحب غول كل فرعون موسى أي لكل جبار قاهر عادل ونحو
 لاهية الليلة للمطى أي لا داعي فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه أي مع هذه
 التنبيه وكلام وسط فيه اسم الإشارة وكلام وسط فيه كلا الأمرين فيكون
 الشرط والجزاء كلتيه فيتم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وإنما وسط
 أي أو اسم الإشارة تحريزا عن اجتماع التي التعريف صورة وإن كان في أحدهما
 من الفائدة ما ليس في الآخر فإن قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط أحدهما

فلا حاجة الى المبهم الثاني في يا ايها الرجل قبل المبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه
لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان فائدة وهي زيادة التشويق و
التوجه في ابيان بزيادة التشويق والتأخير فيه والتزموا اي التزم النخاة
رفع الرجل في مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان حقها
جواز الوجهين كما مر لانه المقصود اي لان الرجل هو المقصود الاصل بالنداء
الا تي واسم الاشارة بل هما وسيلتان لنداءه الا ترى انك لو حذف الرجل
بطل النداء ولو حذف الظريف لم يبطل فالترموار رفعه تنبيها على انه منادى
حقيقة وان كان صفة كاي ضرورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه حذف البدل
الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود
وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدله
على ان البدل في حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا في المعرف باللام
كما فظهر انه ليس ببدل وتوابعه مجرور معطوف على الرجل اي التزم المخرون
رفع توابع الرجل مفردة كانتا وهما صافرا يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب
الفرس لانها اي لان توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون كتبوعها بخلاف
يا زيد الظريف فانه تابع مبني فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب
قد يحل على اللفظ وقد يحل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعا
بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا او مرفوعا محلا على اللفظ و
المحل كما في ان زيدا قائم وعمر وروان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او
منصوبا كما في اعجبني ضرب زيد وعمر وروان كما في قوله ويذهبن في نجد وغورا
غائرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل معناه توابع معرب لا محله
سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هناك باعتبار
تعدد اعرابه معربا لا معربا واحدا بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب
واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احدا المقدمتين من الدليل محذوف
اي لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محله
سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله بقطع الهزمة خاصة هذا جواب سوال يريد
نقصا على القاعدة المذكورة او هو من حيث المعنى مستثنى من القاعدة
المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين احدهما ان التوسيط فيه

ممنوع لأن أيا يتلزم التعدد وهما للتنبيه والله تعالى يتعالى عن ذلك التعدد وهذا للإشارة للحسنة والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله وبني كان مجهولا على أي طرد الباب والثاني أن اللام فيه ليست للتعويض بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الأصل عوضا عن همزة الهمزة فاضمحلت في جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلا النجم فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلمية لكن في الأصل ليس بعوض عن شيء وبخلاف الناس فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة اناس بضم الهمزة لكن ليس بعلم فان قيل فعلى هذا لو صار الناس علما لوجب صحته ان يقال يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل ان العلمية لا يوجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصل ايضا وهو جماعة الاناسي استعملوا لاشياء بخلاف يا الله فان علمية توجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصل اصلا وهو مطلق المعبود حقا كان او باطلا فافترقا وقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال من يا الله اي حال كونه قد خص بذلك القول خصوصاً ثم كما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر شرع في بحث المنادى المكرر فقال ولك اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهناك ذلك اي جازلك او جائزلك في مثل قول جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة ثم في اي فيما كر فيه المنادى في حال الاضافة التضم فاعل جاز المقدر او مبتدأ متقدم الخبر اي يجوز لك او جائز لك التضم والنصب اي ضم الاول ونصبه اما التضم فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي ولما كان حكم التأكيد اللفظي في الاغلب حكم المنادى المذكور في الاعراب والبناء كما مر حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا فان الاول محذوف والتنوين للاضافة وانما جاز الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف خاصة لانه لما كرر اللفظ الاول بلا تغيير صار الثاني هو الاول فكانه لفصل بينهما ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمرا وهذا مذهب سيدي واخليل وذهب المبرد الى انه مضاف الى عدي المحذوف للدلالة الثانية عليه تقديره

لأن

يا تيم عدي تيم عدي على نحو بين ذراعي وجهته الاسد اي بين ذراعي الاسد
 وجهته الاسد فعلى هذا كانت الاضافة الثانية تأكيداً لفظياً للاضافة الاولى
 هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثاني الا النصب لان التيم الاول ان كان مضموناً
 على انه منادى مفرد معرفة كان الثاني تابعاً مضافاً فكان نصباً وان كان منصوباً
 على انه منادى مضاف الى عدي المذكور والمحدوف كان الثاني تابعاً للمنادى
 المضاف فكان نصباً ايضاً والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة
 اوجه احدها يا غلامي بسكون الياء واصلها الفتح لان الاسم الذي بني على حرف
 واحد كان مفتوحاً ككاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الحرف حلقاً والثاني
 يا غلامي بفتح الياء على الاصل والثالث يا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسر
 لكثرة دوره والرابع يا غلاماً بقلب الياء الفاء والكسرة فتحة لخفة الالف والفتحة
 او بحذف الياء وتقويض الالف عنها وشذ فيها يا غلام بحذف الالف والاكتفاء
 بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تراكيب مفتوح
 الياء وساكنها ومحدوفها ومقلوب الياء الفاء وبالهاء وقفاً اي ويكون بالحلق
 هاء السكت في الوقف لبيان حرف المد وهي الالف فيقال يا غلاماً كذا في بعض
 الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت في الكل وقفاً وهو الصواب
 لان هاء السكت كما يحكي لبيان الالف يحكي لبيان الحركة بان يزداد في آخر الكلمة
 في الوقف بحالها فيقال يا غلامية ويا غلامية ويا غلاماً ويا غلاماً ثم قوله
 وبالهاء وقفاً عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم
 يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء في الوقف او خبر مبتدأ محدوف اي وهو
 بالهاء في الوقف او متعلق بفعل محدوف اي يوقف عليه بالهاء وقفاً
 فيكون قوله وقفاً حالاً او ظرفاً او مصدراً للفعل المحدوف وفي اكثر النسخ
 لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلاثة كما جاز يا
 غلامي بفتح الياء وانما شبهت تلك الثلاثة به لانه الاصل وقالوا يا ابي ويا ابي
 يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظ اب وامٍ يجوز فيه ما جاز في
 سائر الاسماء المضافة اليها نحو يا غلام مع زيادة وجود آخر لكثرة استعمال
 نداءهما وورد السماع على ذلك فقالوا يا ابي ويا ابي على القياس وقالوا
 يا ابي ويا ابي بابدال الياء تاء على غير القياس وقوله فتحاً وكسراً حالان اي

يعني كذا
 يعني كذا

حال كونها مفتوحين ومكسورين أما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه
 التاء اذا اصل في الياء الفتح على ما مر وأما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل
 التاء منه اذا الكسرة يناسب الياء فالفتح لكونها بدلا من حرف متحرك بالفتح
 والكسر لكونها بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيها ضم التاء ايضا
 لاجرائها مجرى المفرد ولم يذكر هذا لقلته اعلم ان التاء فيها للتانيث مع
 كونها عوضا عن الياء ولهذا فتح ما قبلها ويوقف عليها بالهاء وانما طوت
 وان كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء كما طوت تاء بنت واخت وان
 كانت للتانيث لكونها عوضا عن الواو لكن تاء ابنت وامت يصير في الوقف
 هاء بخلاف تاء بنت واخت فانها لا تصير في الوقف هاء وذلك لان اصل
 هذه التاء اي تاء اخت وبنت اصلي لانها عوض عن الواو الاصلية واصل
 تلك التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزائدة فيفترقان وذكر في تفسير الجني
 البيان ان تاء التانيث في ابنت للمبالغة كعلامة وبالف عطف على
 محذوف اي وقالوا يا ابنت ويا امت بغير الالف وبالف فقالوا يا ابنتا ويا
 امتا بابدال الياء تاء والفامة فيكون فيه جمع بين البدلين وذلك جائز و
 قيل هذه الالف الاشباع دون الياء حال اي قالوا ذلك متجاوزين
 عن الياء يعني لم يقولوا يا ابنتي ويا امتي تحرزا عن الجمع بين البدل والمبدل
 منه لان التاء فيها عوض عن الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اي خصهما خصوصا
 مثل يا غلامي في جميع وجوه يعني اذا كان المنادي المضاف لفظ ابن مضاف
 الى ام وعم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادي المضاف الى ياء المتكلم
 من الوجوه فقالوا يا ابنتي ويا ابن عمي بالسكون ويا ابن امي ويا ابن عمي بالفتح ويا
 ابن ام ويا ابن عم محذوف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن ام ويا ابن عم بابدال الياء
 الفامع زيادة وجه آخر بحيث لم يقولوا يا غلام محذوف الالف والاكتفاء بالفتح
 الاعلى وجه الشذوذ وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم محذوف الالف والاكتفاء بالفتح
 لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وانما قال خاصة لعدم جواز
 ما جاز في المنادي المضاف الى ياء المتكلم بل على ما جاز في غير المنادي المضاف
 الى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا غلامي وثوبي وذلك لانها اكثر
 استعمالا لكثرة يا غلامي فعومل معاملة بخلاف غيرها فانه لم يكن كذلك فلم

في غيرهما فلا يقال يا ابنتي ويا ابن عمي على الوجوه المذكورة والتنادي المنادى الياء المتكلم

يعامل معاملة ثم لما كان الترخيم من خصائص النداء، شرع في بيانه فقال
 وترخيم المنادى جائز في سعة الكلام أي من غير ضرورة وفي غيره ضرورة
 منصوب على أنه مفعول له أي الترخيم في غير المنادى جائز لضرورة الشعور ولا
 يصح فيه الرفع لأنه حينئذ يكون المعنى والترخيم في غير المنادى ضرورة ولا
 معنى له كذا قيل فإن قيل لا يصح نصب فيه أيضاً لأن شرط حذف اللام في
 المفعول له أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً وهذا ليس كذلك لأن المضطر
 الشاعر وأجواز صفة الترخيم قيل أنه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه و
 انتقد يرفع الترخيم في غير المنادى للاضطرار أي للاضطرار الشاعر والمرخم
 والمضطر واحد ويمكن رفعه على أنه خبر مبتدأ، محذوف بحذف مضاف أي
 هو في غيره أثر ضرورة وهو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا خبره
 لم يصح منع رفعه كما ظن بعض الشارحين وهو أي الترخيم حذف في آخره
 أي آخر التحفيف مفعول له أي لأجل التحفيف فإن قيل هذا الحد يصدق
 على نحو يد ودم وقاض وداع قيل معناه حذف في آخره تحفيفاً لا لقانوت
 تصريفي وسماع لغوي أو يراد بالحذف في آخره في حال التركيب دون الأفراد
 فلا يرد حذف الأواخر في يد ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعريف الترخيم شرع في بيان
 شرطه فقال وشرطه أي شرط جواز الترخيم في المنادى أن لا يكون المنادى مضافاً
 لأن آخر المضاف وسط حكماً والترخيم يختص بالآخر والمضاف إليه غير المنادى فلا
 مساع للترخيم في آخره ويا صاح في صاحب شاذ ولا يكون مستغاثاً ولا مندوباً
 لأن المطلوب فيهما مد الصوت ولهذا زيد في آخرهما الف لظهور الاستغاث والتجمع
 والحذف ينافيه ولم يذكروا المندوب لأنه غير المنادى عند المصنف بدليل أنه
 عرف المنادى على أنه مخرج منه المندوب لأنه غير مطلوب الاقبال ولا يجوز تخيم
 غير المنادى في السعة فلا حاجة إلى ما ذكرنا ينافيه ولا يكون جملة نحو يا تابط
 شراو يا برق نخره لأن الأعلام المنقولة عن الجملة تحكي كما هي ثم لما فرغ من بيان
 شرطه العدمي شرع في بيان شرطه الوجودي فقال ويكون أي وشرطه أن
 يكون المنادى إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف إما كونه عاملاً لعدم الاشتباه
 فيه لشهرته بخلاف غير العلم وإما كونه زائداً على الثلاثة فلا يلزم ما خلال
 البنية وأجاز الكوفيين تخيم الثلاثي المتحرك الأوسط نحو يا عم في عمر لقيام

إلى ذكر

حركة الوسط مقام الحرف الزائد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لأن
 جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان والالكان مثل هـ بد و
 غلبت خماسيا وليس كذلك وأجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الأوسط
 أيضا نحو يازي في يازيد لأن الأخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو
 اضعف من ذلك وأما بناء التانيث فحينئذ لا يشترط العلمية ولا الزيادة
 على الثلاثة نحو ياشته علما أو غير علم لأن الأخلال البنية حينئذ لو كان
 لكان من قبل الواضع لأن تاء التانيث ليست بد خلطة في البنية بل هي كلمة
 أخرى فالأخلال ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضا كذلك فلا يشترط الزيادة
 على الثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل
 على الترخيم بحذف التاء وإن لم يكن علما ثم لما فرغ من بيان شرائط الترخيم
 شرع في تفسير كميته المحذوف فقال غان كان في آخره أي في آخر الاسم الذي
 أريد ترخيمه زيادتان في حكم الواحدة صفة زيادتان كأنثتان في حكم الواحدة
 بأن يكون زائدتان مع المعنى واحد يعني اجتلبت أدفعه واحدة لمعنى واحد
 وفيه احتراز عن نحو أرطاة فان التاء والالف زائدتان ولكنهما ليستا في حكم
 الواحدة لأن الالف زيدت أولا للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال
 يارط في أرطاة فإن قيل حكم الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان في حكم
 الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو ظرف اعتباري لا حقيقي والعبارة
 محمولة على القلب كاسماء وزنه فعلاء وأصله وسماء من الوسامة فقلبت
 الواو همزة كما في أحد وإناة ففي آخر زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة
 وكذا الالف والنون في مروان يعني الالف والهمزة في الأسماء زيد تامعا
 لمعنى التانيث والالف والنون في مروان زيد تامعا لمعنى التذكير وكذا ياء
 النسبة في بصرى والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون و
 الالف والتاء في هذات يقال فيها يا اكتم ويا تمر ويا بصر ويا زيد ويا زيد ويا
 هند أو عطف على قوله زيادتان أي أو كان في آخر الاسم الذي أريد ترخيمه
 حرف صحيح قبله أي قبل ذلك الحرف مدة والمدة حرف علة ساكنة حركتها
 قبله أي وافقها والمراد بالمدة هنا المدة الزائدة لثلاثيد نحو مختاد فانه لو رخم
 لا يحذف منه التاء لأن الالف أصله وهو الأكثر الواو للحال أي والحال أن الاسم

الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة أحرف نحو منصور وعماد و
 ادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وعاد فانه لا يحذف منها حرفان لئلا يلزم
 اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله حذف فتا جزء الشرط أي حذف الحرفان
 فاذا رخم نحو منصور وعاد وادريس قيل يا منص وياعم ويا درقان قيل يدخل
 في هذا القسم أسماء ومروان أيضا لان في آخرها حرف صحيح قبله مدة فما وجه
 ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم
 الاول دون الثاني كقصرى وربما يصدق الثاني دون الاول كنصور وربما يجتمع
 كاسماء ومروان فلذلك لم يكتف بد كراحد القسمين وان كان الاسم الذي اريد
 ترخيمه مركبا غير المركب الاضافي والاسنادي كعبلبك وخمسة عشر علمين
 حذف الاسم الاخير فيقال في بعلمك يا بعلم وفي خمسة عشر يا خمسة لنزول
 الاسم الاخير منزلة ثانياً والثاني في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من
 الكلمة وان كان الاسم المرخم غير ذلك أي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة
 وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف فحرف واحد أي
 المحذوف منه حرف واحد لمحصل المقصود وعدم ما يوجب حذف أكثر من
 حرف واحد وإنما اتى ههنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستعمرا فيقال
 في حارث يا حار وهو أي المحذوف للترخيم من أي منادى كان في حكم الثابت
 أي الموجود على الاستعمال الأكثر فيبقى ما قبله كما كان فيقال الفاء للتعليل أي
 لأنه يقال او جواب شرط محذوف أي وان كان كذلك فيقال وللعطف على
 الاسمية السابقة ما قوله بالفعلية كأنه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار
 بكسر الراء في يا حارث ويا ثموب ويا وساكنة بعد ضمة في يا ثمود وتو جعل المحذوف
 منسياً والواو آخر الوجب قلبها ياء وكسر ما قبلها الوقوع ظرفا بعد ضمة
 كادل ويا كرو ويا ومفتوحة بعد فتحة ولا تقلب الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما
 قبلها التحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الف المحذوف الذي
 في حكم الثابت وكولم يكن في حكم الثابت لقلب الواو الفاء وقيل ياكرو لا ارتفاع
 المانع وقد يجعل المرخم او ما بقي بعد الحذف اسما براسه أي اسما مستقلا
 بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف نفسا منسياً كأنه لم يحذف عنه
 شيء فيكون له في بنائه وعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل فيقال يا حار

بالضم في يا حارث على ان اسم براسه كان اسم مفرد معرفة فيضم ويأتي في يا
 ثود لانها جعل ثم اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلت
 ياء وكسر ما قبلها كادل ويا كرا في ياكروان لانها جعل كروا اسما براسه ارتفع
 مانع الاحلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الفاء لتحركها وانفتح
 ما قبلها وقد استعملوا اي استعمل العرب صيغة النداء اي حرف النداء
 وهي يا فقط في المندوب اي في الاسم الذي يندب مسماها اي يبيكي عليه
 لاشتراكهما في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا وهو اي المندوب والاسم
 المتفجع عليه اي الاسم الذي يتفجع اي يتحزن لاجله بيا او والجار والمجرور وصيغة
 المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او وا وفي جعل
 الباء للسببية والاستعانة نظرا لان يا والواو ليسا بسببين للتفجع اذ لا تاثير
 لهما فيه فلا يكون للسببية وان بقاء الاستعانة تدخل في الالف الفعل نحو
 كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا والالف للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو
 واويلاه ووا مصيبتاه ووا حزناه ووا حسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع
 عليه او منه بيا او والكان اولى قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره
 على حدة واختص المندوب بوا يحتمل ان يكون الباء داخله في المختص دون
 المختص بياي انفرادا وبالمندوب يعني لا يدخل وا غير المندوب ويحتمل ان
 يكون الباء داخله في المختص بحدود المختص كما هو الاصل اي انفراد المندوب
 بوا غالبا لكونه نصا على المندوب بخلاف يا فان ليس بنص عليه فكان
 المندوب به قليلا وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء تميزان اي
 من حيث الاعراب والبناء مثل حكم المنادى اي حكم اعراب المندوب وبنية
 مثل حكم اعراب المنادى وبنية لانها جري مجرى المنادى صيغة جري مجراه
 في احكامه ولا شتر اكهما في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا يعني ان
 كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مضارعا ينصب ولا يقع
 نكرة لان لا يندب الا المعروف وكذلك توابعه كتوابع المنادى ولك زيادة
 الالف اي جائز لك او جاز لك زيادة الالف في اخره اي آخر المندوب سواء
 كان مع يا او وا ولما الصوت المطلوب في الندية فقول زيادة الالف مبتدأ
 مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واصافة الزيادة الى الالف من باب اضافة

المصدر الى المفعول فان خفت بزيادة الالف اللبس اي لبس ذلك اللفظ
 بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف المد مناسبا لما في آخر الاسم من
 كسرة او ضمة فاذا نددت غلامك بخطاب المؤنث قلت واغلامك بالياء
 اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب
 المذكور فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف واذا نددت غلامكم بخطاب
 الجمع قلت واغلامكموه بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لزم
 لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو المناسبة لحركة الميم
 اذا نددت اصل الضمة وقيل فزيدت الواو المناسبة لجمع ولك الهاء في
 الوقف اي جاز لك او جاز لك زيادة الهاء اي هاء السكت لبيان حرف
 المد وهي الالف في الوقف لا في الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو
 والياء فيقال وازيد واغلامكموه واغلامك فالحاء مبتداء متقدم
 الخبر وفاعل جاز المقدرو قوله في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز
 المقدر او ظرف الزيادة المقدرة المضافة الى الهاء ولا يندب الا المعروف
 مستثنى مفرغ اي لا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم وهو الذي
 يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علما فلو كان علما غير معروف
 لم يحز نديته ولو كان معروفا غير علم جاز نديته قل ذلك جاز وامن حفر
 بيتهم مائة لانه بمنزلة واعبد المطلباء من حيث انه حافرها وقد اشتهر
 بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادب معذورا في
 نديته والتفجع عليه لان نديته لاظهار الجزع والالم يندب وذلك يحصل بالعرف
 فلا يقال وارجله لرجل غير معين اي فلا يقال هذا اللفظ وامتنع عطف
 على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبقت فلو عطف هذا
 عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اي امتنع هذا القول
 وهو وازيد الطويله بالحق الف النديته في صفة المندوب لان الف النديته
 انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالموصوف والصفة ليست من جملة
 بل هي اسم اخري للتوضيح ولا نها غير مترج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير
 الظرف بينهما في سعة الكلام كقوله تعالى واِنَّ لَكُمْ لَعِظَمًا لِّتُؤْتُوا الْحَقَّ
 ذلك في الصفة الحق في غير المندوب فلا يقال وازيد الطويله بل يقال وازيد

الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف الندي بتره يقال وامير المؤمنيناه
واعبد المطلباه لان المضاف والمضاف اليه جُعِلَا دالين على المسمى بمجمله
فالمضاف اليه مع المضاف كدال زيد لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل
بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب
الاولاد وجز شركائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه
وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ خلافا لليونس
اي يخالف هذا القول يونس خلافا فانرا جازا الحاق علامة الندي بتره
صفة المندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف معنى
لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك
لان الصفة عين الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد و
زيد في قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج المعنوي اقوى من الامتزاج
اللفظي فلما جاز الحقوق فيما كان مغايرا للمعنى باعتبار الامتزاج اللفظي
فلان يلحق فيما كان عينه باعتبار الامتزاج المعنوي بالطريق الاولى
جوابه ان الاحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف لا في الصفة ويجوز
حذف حرف النداء لقيام قرينة الامع اسم الجنس ظرف اي في جميع الازمنة الا
زمان مقارنته اسم الجنس او حل اي في جميع الاحوال الامقادنا مع اسم الجنس
غير اي والمراد من الجنس ما لا يكون بالالف واللام اي ما كان نكرة قبل النداء
لان نداءهم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انه منادى فيلتبس المنادى بغيره ولان المعروف للجنس هو حرف النداء
فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يافيه نائبة عن اللام في التعريف فلو
حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان
لا يجوز حذف حرف النداء فيها يجوز حذف حرف النداء نائب منصوب
فاذا حذف حرف النداء لزم حذف النائب والمنوب اللهم الا ان يقال ان
حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والمنوب بل من باب التقدير
كما في الستثنى المفرغ نحو ما جاء في الازيد والامع اسم الاشارة لانه كاسم
الجنس في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يارب رجل ويا هذا والامع
الاستغاثة والندبة لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لاطهار الاستغاثة

والتفجع والحذف ينافيه وأعلم ان حرف النداء يجوز حذفها من العلم واتي
 والمضاف ومن الموصولة مثل قوله تعالى يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا اي يا
 يوسف بقريته المقام ومثل ايها الرجل اي يا ايها الرجل لان صودة ايها
 يختص بالنداء ومثل من لا يزال مُحْسِنًا اَحْسِنَ الي اي يا من لا يزال ومثل قوله
 تعالى رَبَّنَا اِنْتَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وفي الآخرة حَسَنَةٌ يا ربنا وشذ قولهم
 اصبح ليل وقولهم افتد مختوق وقولهم اطرق كرا ان النعام في القرى
 هذا جواب سوال يرد وهو ان ليل في قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا
 منه حرف النداء وكذا مختوق وكذا كرا وجوابه انه شاذ لا يقاس عليه ومعنى
 اصبح ليل ادخل في الصباح يا ليل او صر صبا حيا ليل فلهمة للدخول
 وللصيرورة هذا في الاصل قول المرأة التي طرقها امرء القيس مستغيثة
 الى الليل بالاقصناء لتخلص منه ثم صار مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء
 ومعنى افتد مختوق افتد نفسك يا مختوق اي اعط الفداء وخلص نفسك
 يا مختوق اي يا من عسر حطقه الغم هذا مثل في التحريض على تخلص النفس
 من الشدائد ومعنى اطرق كرا اخفض عنقك يا كروان لتصاد فان من هو
 اكبر منك وهو النعام قد صيد وحمل من البدن الى القرى وقيل معناه اسكت
 وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد وحمل
 من البدن الى القرى يقال اطرق الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكروان
 طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب يصاد به الكروان
 وذلك لان الكروان يخاف من النعام اذا لم ير النعامتة يمشي على هيته يمد
 عنقه ويرفع راسه فاذا رآه يلتصق بالارض كيلا تراه فصار مثلاً يضرب
 فيما اذا امر شخصاً ضعيفاً بالانقياد اذا انقاد من هو اعلى واقوى منه
 وفي كراشد وذبثلة اوجه حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير
 العلم وجعل المرخم اسماً براسه على ما سبق ببيان وفد ي حذف النادى لقيام
 قرينة دالة على حذفه وتعيينه جواز اي حذف جائز امثل قراءة الكسائي
 الا يا اسجد وا فانه يخفف الاعلى انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء
 ويبتدى اسجد وابضم الهزمة فعلى هذه القراءة كان المنادى محذوفاً اي
 الا يا قوم اسجد وابقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قراءة

من قرأ الأيسجد وابتشديد الأويسجد وأعلى صيغة المضارع فإنه ليس من هذا
 الباب والباب الثالث من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
 للمفعول به ما اضمر عامله على شريطة التفسير أي اسم الذي اضمراى قدر
 عامله اضمراوا واقعاً على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده أو بمعنى لفظ
 ما بعده أو يلزم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر
 والمفسر وآضافة الشريطة إلى التفسير بيانية على شرط هو تفسيره بما بعده
 وهو أي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم منصوب ثبت بعده فعل
 مبتدأ وقوله بعده خبراً وفاعل قوله بعده وأجملة صفة اسم أو شبهة عطف
 على قوله فعل أي شبه الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول دون المصدر وصفة
 المشبهة وأفعل التفضيل والتشبيه بمعنى التشابه كالمثل بمعنى المماثل وقوله
مشتغل عنه صفة فعل بدليل أفراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لأن الاشتغال
في شبه الفعل شرط أيضاً فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب
أنه صفة فعل أو شبهة وإنما أفراد الضمير لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف
عليه باو يجب أفراده لأن الواحد الأمرين غير معين فيكون صفة لأحد
المذكورين أيهما كان أي مفرض كل واحد منهما عن ذلك الاسم بضميره
أي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم نحو زيداً ضربته فان زيداً اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم أو بسبب نصبه في متعلقه الضمير عائد
إلى الاسم أي متعلق ذلك الاسم نحو زيداً ضربته غلامه فان زيداً اسم بعده
فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عائد إلى
الضمير وهو أولى لقربه أي متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف
إلى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد يكون
مضافاً إليه أي إلى ذلك الضمير كما في هذا المثال أو موصوفاً بعامله أي بعامل
ذلك الضمير نحو زيداً ضربت رجلاً يحبه أو موصوفاً بعامله أي بعامل ذلك الضمير
نحو زيداً رجلاً ضربت الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات لوسط الجملة
الشرطية صفة ثانية لفعل أو شبهة أي لوسط نفس ذلك الفعل أو شبهة
لفظاً عليه أي على ذلك الاسم هو تأكيد للضمير وسطاً وإنما الكه ليصير أن
يعطف عليه قوله أو مناسبة أي لوسط مناسب ذلك الفعل أو شبهة في

في موضعه لنصبه أي نصب ذلك الفعل أو شبهه ذلك الاسم ومناسبة ما هو
 بمعناه ولازمة ~~يبد~~ خل نحو زيداً ضربت غلامه وزيداً ضربت به وزيداً حبست
 عليه فان كل واحد منهما لم ينصب زيداً بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبة
 وهو اهنت وجاوزت ولا يست وأما قيدنا بقولنا اللفظ لأن كلمة لو يقتضي
 انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديره فلا بد من تقييده وفي قوله
 لو سطر عليه هو ومناسبة لنصبه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليطاً
 للفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين
 الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كمالنافية وحرف الاستفهام واحد
 الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشرط والتخفيض ولأم الابتداء و
 نحوها مثل قولك زيداً ما ضربته وزيداً أضربتني وما زيداً فاني أكرمه وكذا
 البواقي فان زيداً اسم بعد فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يصح تسليط
 الفعل ولا مناسبة عليه لئلا يتقدم ما في حيز هذه الحروف عليها واحتراز
 عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث المعنى
 كقوله تم وكل شيء فعلوه في الزبر كما سجي مثل زيداً ضربته نظير ما اشتغل
 عنه بضميره لو سطر عليه نفسه لنصبه وزيداً ضربت غلامه نظير ما
 اشتغل عنه بمتعلقه لو سطر عليه لازمه وهو اهنت لنصبه وزيداً ضربت
 نظير ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سطر عليه معناه وهو جاوزت
 لنصبه وزيداً حبست عليه أي انتظرت لأجله نظير ما اشتغل عنه بضميره
 لو سطر عليه لازم معناه وهو لا يست لنصبه ينصب تعليل لقوله مثل
 زيداً ضربته إلى آخره أي لأنه ينصب بفعل محذوف يفسره صفة أي
 يفسر ذلك الفعل ما بعد من فعل أو شبهه أو مناسبة المشتغل بضميره
 أو متعلقه أي يفسره ما بعد يعني المراد بما بعد ضربت في زيداً ضربته
 لا مكان تقديره واهنت في زيداً أضربت غلامه أي اهنت زيداً ضربت
 غلامه لأنه لازم معناه لأن اهانة المولى من لوازم هرب غلامه وإن قدرت
 ضربت كذبت لأنك ضربت غلامه لازماً وجاوزت في زيداً ضربت به
 لأنه بمعناه لأن معنى ضربت المتعدي بالباء جاوزت أي جاوزت زيداً
 ضربت به وإن قدرت ضربت لا ينصب لأنه لا يتعدي بنفسه ولا يست

في زيد اجبت عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه
 ملابسا وملازمه فالخاص ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قد
 وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى الفعل المفسر قد وان لم يكن قد
 لازم معنى الفعل المفسر ويختار الرفع فيه اشارة الى جواز النصب اے
 يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل
 او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء اي بكونها مبتداء عند عدم
 اي عند انتفاء قرينة خلافه اي خلاف الرفع وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف
 الرفع يجب الرفع لانه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم
 قرينة خلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواته
 الرفع وجوب الرفع لانه اذا عدم قرائن خلاف اختيار الرفع كان الرفع واجبا
 نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل
 واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتفئة وقرينة اختيار الرفع
 متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب
 والاصل عدم الحذف او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة
 خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من
 قرينة خلافه كما في المقارن مع غير الطلب نظير قوله عند وجود اقوى
 منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمه فان الجملة الفعلية السابقة
 قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على
 الفعلية فيناسب الجملة التي تضمنت معنى الابتداء وقرينة الرفع
 لانها تتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يلزمها لفظ الاسم
 لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذي يلزم في النصب فكان
 الرفع مختارا واما قيد بقوله بغير الطلب احتراز عن امام مع الطلب
 نحو رايت القوم فاما زيد فلا تكرمه فان في هذه الصورة يختار
 النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضته لزوم
 كون الانشاء خبرا لان الحذف كثير شايع ووقوع الانشاء خبرا بعيد
 جدا حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان قرينة
 النصب اقوى منها فاختير النصب لان من ابتلى ببليتين يختار اموها

م لا يفر عن الحذف لان الحذف هو من لزوم كون الانشاء خبرا

فإن قيل ذكر الطلب يتناول الأمر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء
وغيرها وأحكام مخصوص بالأمر والنهي والدعاء فقط فكيف أطلق الطلب
قيل بشرط ما اضمرا عاملة على شريطة التفسير ان يعنى تسليط المقصر على ما
قبله وغير الأمر والنهي والدعاء مما يمنع تسليطها على ما قبلها تتضمنها صفة
الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فإن قيل
لو قال كما تأمع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطلاق قيل لان في قوله غير
الطلب إشارة الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في
اختيار النصب بعد انما هو الطلب حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبرا
كما بينا وهذا المعنى منتف هنا اي في غير الطلب فاختر الرفع وإذا
للمفاجأة عطف على ما اي وكذا للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد لقيت فان
الجملة الفعلية السابقة للنصب واذا المفاجأة التي تقع بعدها الجملة
الاسمية غالباً قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف
فاختير الرفع فإن قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان اذا المفاجأة يلزم
بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجاءها لا لزومها وهذا تناقض قيل
اداه بالزوم الغلبة او اللزوم الاستعالي الاعتباري المبني على الترجيح لا اللزوم
الحقيقي فلا تناقض أو يقال ان القياس يقتضي وجوب الرفع بعد اذا
للمفاجأة للزوم الجملة الاسمية بعد هاء في غير هذا الموضع لكن النصب في
هذا الموضع انما جاز بناء على السماع ويختار النصب مع جواز الرفع في
الاسم المذكور بالعطف اي يعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده
فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره على جملة فعلية للتناسب بين
الجملتين اي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها نحو خرجت
فزيد لقيت فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية
قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلافا لاصل
لكنه كثير شائع بخلاف المخالفة بين الجمل في الاسمية والفعلية فانها قليلة
جدا فاختر النصب ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع
بعده حرف الاستفهام نحو ازيد ضربته وبعد حرف النهي نحو ما زيد ضربته
وبعد اذا الشرطية اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيد ضربته يضربك

وبعد حيث نحو حيث زيد تجدد فأتى اختص إذا رُميت من بين
 سائر أدوات الشرط لأن سائر أدوات الشرط يجب النصب بعد هـا لو
 دخلت على مثل هذا الاسم كما يأتي والمبرد أوجب النصب بعد إذا الشرطية
 أيضاً لأن الشرطية وفي الأمر عطف على قوله بعد أي يختار النصب في وقت
 وقوع الأمر والنهي بعد الاسم المذكور نحو زيداً ضربه ونحو زيداً لا تضربه
 أذهي أي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل
 الأمر والنهي مواقع الفعل أي مواضع وقوع الفعل لأن النفي والتردد الداعي
 إلى الاستفهام في الغالب يلحقان الأفعال دون الذوات وكذا معنى الشرط
 الذي تضمنه إذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الأمر و
 النهي موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء خبراً فلا جرم يختار النصب بتقد
 الفعل بخلاف سائر الأدوات فإنها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعده
 فلا جرم يجب النصب بعد هـا بتقدير الفعل إذا دخلت على مثل هذا الاسم
 كحط رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند عطف على
 قوله في الأمر أي ويختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
 بالصفة يعني ما يكون مفسراً على تقدير النصب يلتبس بالصفة على
 تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود نحو قوله تعالى أنا كل شيء خلقناه
 بقدر ينصب كل شيء على أنه مفعول لخلقنا المحذوف الذي يفسره
 المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من الأعراب والمعنى أنا خلقنا كل
 شيء حال كونه كائناً بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عمومية القدر
 في جميع المخلوقات أما الرفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبراً لقوله
 كل شيء وبقدر حالاً والمجموع خبران فيفيد الآية المعنى المقصود أيضاً حيث
 يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه كائناً بقدر وهو المقصود لكنه
 يحتمل أن يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شيء على ما هو
 الظاهر في الصفة وبقدر خبراً لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو
 مخلوقنا كائن بقدر وهذا ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقناه حينئذ
 قيداً على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير
 مخلوقة لله تعالى كما هو مذاهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية فالحاصل

انه على تقدير الرفع محتمل ان يكون قوله خلقناه خبر الكل شيء فلا يفتى
المقصود ويحتمل ان يكون صفة له فيفتى المقصود فلم يكن الرفع اولى
لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولى لما فيه من النص
على المقصود وهذا حصل الجواب عن الاشكال الذي اورد صاحب
الرضي في هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة
المعنى سواء جعلت خلقناه خبراً او صفة وذلك لان مراده تعالى بكل شيء
كل مخلوق نصبت كلا او رفعتهم وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع
او خبراً عنه وذلك لان قوله خلقناه كل شيء بقدره لا يريد به خلقناه
كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا
تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فمعناه على تقدير ان
يجعل خلقناه خبراً لـ كل مخلوق فيكون بقدره وعلى تقدير ان يجعل
صفة له كل شيء في مخلوق كائن بقدره والمعنيان واحد الى هنا حاصل
كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هنا الوجهان على سبيل التساوي
اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير و
الرفع على انه مبتدأ وخلقناه خبره وقد حال كما جاز الوجهان
في اقائم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع اختلاف بين المقصود وغيره
فان قيل ينبغي ان يجب النصب اذا تحرز عن اللبس واجب قيل هذا
وهم اللبس لا لابس ولذا سماه خوف اللبس ويستوى الامر ان اى الرفع
والنصب في الاختيار اى ايا قصد منهما يكون مختاراً في مثل زيد
قام وعمر والكرمة اى فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها ذلك
الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية التي خبرها الجملة
الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة
الكبرى اعني المبتدأ والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الخبر اعني
الفعل والفاعل فيصم رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير بالفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما بين الجملتين في الاسمية و
الفعلية ففي الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى و
هي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية

فإن قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل
وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحاً
لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب
المعطوف عليه على تقدير النصب فاستو الوجهان كذا في الشروح وفيه
نظر لأنها إذا عطف على الكبرى فهي أيضاً قريبة غير مفصولة بين الجملة
المعطوفة والمعطوفة عليها بشيء آخر فلا يتفاوتان قرباً وبعداً أجيب بأننا
سلمنا أنهما لا يتفاوتان قرباً وبعداً باعتبار عدم الفاصل لكن معنى
العطف إعادة الكلام على كلام سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام
السابق لا انتهاءه فمساقة ابتداء المعطوف عليه إن كان قريباً قريب
وإن كان بعيداً بعيداً وإن كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير
منفصل في كلا الصورتين والأولى أن يقال إن قصد العطف على
الكبرى اختيار الرفع بلا معارض له وإن قصد العطف على الصغرى
فحينئذ لا يخلو ما إن رفع على انزعاف اسمية على فعلية أو نصب على انزعاف
فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين خلاف الأصل إذ في عطف الاسمية على
الفعلية لزوم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية على الفعلية
لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل أهون من عدم التناسب لأن الحذف
كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب والحذف
الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود
فاختير النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم
فإن قيل لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لأشتراط صلاحية
المعطوف على الخبر أن يكون خبراً وهنا ليس كذلك لأن الجملة إذا وقعت
خبراً وجب فيه ضمير العائد إلى المبتدأ وليس في المعطوف هنا ضمير
يعود إليه إذ التقدير وأكرمت عمر وأقبل هذا بعض التركيب وتماه
أن يقال زيد قام وعمر وأكرمت عمر عند أو في دارة أو نحو ذلك وإنما ذكر
بعض التركيب ولم يذكر الضمير لأن غرضه تعيين جملة اسمية خبرها
جملة فعلية وتصحيح المثال إنما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه
على علم السامع على أن المناقشة في المثال ليس من داب المحصلين

ويجب النصب في الاسم المذكور بعد حرف الشرط سواء كان صريحا
كما في ان ولو غيرا متاوتفهما كما في متى وايها وحيثما اذ لم يكن راسخا
في الشرط كاذ الشرطية وحيث وانما يجب النصب بعد هـ لان الشرط
يستلزم الفعل وذلك لان الشرط لا يدخل فيما كان فيه احتمال وتردد
وما ذ لك الا في الافعال بخلاف ما فانها وان كان حرف الشرط الا ان
الرفع مختار بعد هـ على ما تقدم وبعد حرف التحضيض وهي هـ لا
والاولى ولو ما وانما يجب النصب بعد هـ الاختصاص بها بالفعل لانها
وضعت للثبوت والتوحيج على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى
الحث والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها
اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له يفسره ما بعد هـ لا يخرج عن
وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو ان زيداً اضربته ضربك مثال
حرف الشرط اي ان ضربت زيداً اضربك والا زيداً ضربته مثال
حرف التحضيض اي الا ضربت زيداً ضربته وكثير مثل ازيد ذهب
به منه خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اضمرا عليه على
شريطة التفسير لان شرطه لو سلط الفعل الواقع بعده او مناسبة عليه
لنصبه وهما ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي المجهول لو
سلط على زيد لم ينصب هو ليدل وكذا لو سلط مناسبه واذا كان كذلك
فالرفع مبتدأ محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب
او فيجب الرفع على الابتداء وكذلك اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله
تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في الزبر ليس من باب ما اضمرا عليه
على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسلط
لان لو سلط عليه قوله فعلوا فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا
كل شيء في الزبر اي في كتب الحفظ وهي صحف اعمالنا وهم لم يفعلوا
فيها شيئا فيكون كل شيء مبتدأ وفعلوا صفة لشيء وفي الزبر خبرا
والمعنى وكل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر وهو المقصود ونحو
عطف على قوله وكل شيء اي وكذلك نحو قوله تعالى الزانية والزانية
في وجوب الرفع فاجلها وكل واحد منهما الفاء بمعنى الشرط عند

ابى العباس المبرد يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدء وقوله الفاء مبتدء
 ثانى وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدء والثانى والجملة خبر المبتدء الاول
 وعند ظرف لقوله بمعنى الشرط لان ظرف مستقل ويحتمل ان يكون
 قوله ونحو عطف على قوله كل شئ فعلوه وقوله الفاء مبتدء وقوله
 بمعنى الشرط خبر والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية و
 الزانية اى ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانية
 فاجلدوا فى انة ليس من هذا الباب اى من باب ما اضر عامله
 على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه
 فيه لانه اسم بعد فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله منهما
 صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء
 قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وَرَبِّكَ فَكَيْفَ فينبغى ان يختار فيه النصب
 لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا
 فيه على الرفع ولم يقرء بالنصب الا اذا تحمل النخاة لاجرة عن الضابطة
 المذكورة اى ضابطة ما اضر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق
 القراء على غير المختار من حيث ان الرفع فى الطلب غير مختار على ما تقدم
 والا يلزم كون الطلب خبرا بلا تاويل فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى
 الشرط وليست بزايدة لان اللام فى قوله الزانية والزانية بمعنى التى والذى
 والمبتدء اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا
 الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على
 انه مبتدء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلد واخبره بتاويل مقول اى
 التى زنت والذى زنى مقول فى حقهما اجلد واكل واحد منهما مائة
 جلدة بخلاف الفاء فى نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعد ها يعمل فيما
 قبلها والكلام جملتان عند سيبويه ظرف المفهوم الكلام اى
 حكم يكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدء و
 قوله والزانية عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانية فيما
 سيتلى عليكم او خبر مبتدء محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير
 هذا بيان حكم الزانية والزانية وقوله فاجلدوا بيان حكمها وهو ابتداء

كلام والفاء فيه عند زائدة او للتفسير فيمتنع التسليط لان جزء جملة
 لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لان
 حل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير
 ظاهر لانه غير محتاج اليه والا فاختار النصب أي وان لم يحمل على ما حل
 المبرد وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان
 النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب
 لكنه ليس بمختار ولا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل
 الكلام على ما حل من كون الفاء بمعنى الشرط او كون الكلام جملتين ليمتنع
 التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا جزء جملة
 لا يعمل في جزء جملة اخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثناء
 والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو
 كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر
 وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس
 طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان
 الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو
 وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس اثباته الباب
 الرابع من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به
 التحذير وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في
 ذكره واقتضاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة
 والوقت ضيق والقائل يخاف ان اشتغل بانظار الفعل يقع المحذوف
 في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذوف منه ثم الرابع اسم فاعل
 لبيان الحال أي رابع الاربعة المذكورة التحذير او للتصدير ان اريد بالنسبة
 الى الثلاثة السابقة رابع الثلاثة المذكورة اي مصير الثلاثة المذكورة
 اربعة التحذير وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما للنوع
 من انواع المفعول به وهو مفعول أي مفعول به بتقدير اتي ونحوه
 من احد ووباعد وجانب واجتنب وفي تقدير اتي سماجة اذ لا
 يقال اقيت زيدا من الاسد بمعنى تحيته ولو قال بتقدير ثم او بتقدير كان

ما
 في
 باب
 ما
 في
 باب
 ما

اولى اتخاذ ما بعده انتصاب تحتها على انه مفعول مطلق و
 كلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة والجملة صفة
 لقوله معمول اي حذر ذلك المعمول تحتها من الاسم الذي او
 من اسم ثبت بعد ذلك المعمول واما مفعول له للتقدير او لقوله
 ذكر المحذر وفي اي ذكر ذلك المعمول المحذر تحتها ما بعده واما
 ظرف اذا المصدر قد يجعل حينها اي قدر وقت تحتها المعمول ما
 بعده وفي قوله بتقدير يراعى احتراز عن المعمول الذي لم يمكن
 بتقدير يراعى نحو زيد في جواب من قال من اضرب فانه ليس من
 هذا الباب يجوز ذكر فعله وفي قوله ما بعده احتراز عن المعمول
 الذي بتقدير يراعى لكن لا للتخذ يرها بعد نحو اياك في جواب من
 قال من اتقى فانه ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله او ذكر المحذر
 منه مكررا وروى قوله ذكر على لفظ المصدر الماضى المجهول وفي
 كلتا الروايتين نظرا لما الاولى فلان التخذ يرسم لنوع من انواع المفعول
 به والذي ليس بمفعول به هو المحذر منه المذكور مكررا واما الثانية
 فلانه ليس فاما ما يعطف عليه الفعل ولان المعطوف باو اذا كان
 مخالفا للمعطوف عليه في الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قد رخصة العطف
 يكون او اخترا بية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او امشي فانه بمعنى بل
 امشي ونظير الثاني ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطعم منهم امثا او
 كفورا اذ لو قيل او لا تطعم كفورا لتغير المعنى او بمعنى بل لان اظهار الفعل
 في المعطوف زائد على قد رخصة العطف وههنا الوعطف قوله او ذكر على
 قوله معمول لخالف المعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل و
 حينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا
 الروايتين اما الاولى فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر المرفوع كان
 الذكر بمعنى المفعول اي او مذكور المحذر منه مكررا وهذه الاضافة من
 باب جرد قطيعة اذ الاصل او محذر منه مذكور مكررا فكان عطفا على
 قوله معمول فان قيل لو كان عطفا على قوله معمول لزم ان لا يكون
 القسم الثاني معمول لا بتقدير اتقى على قضية كلمة او التي توجب التقابل بين

في
 قوله
 لا

المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول
 بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد
 وهو قوله تحذير مما بعده فان التحذير في القسم الثاني وان كان معمولاً
 بتقدير اتق لكنه ليس بمحذو مما بعده وان كان على لفظ المصدر
 المنصوب كان عطفاً على قوله تحذير بجعل كل واحد من المصدرين
 حيناً أي قدر وقت تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذو منه
 مكرراً وأما الثانية فلان الماضي المجهول يمكن ان يكون عطفاً على
 فعل ناصب لقوله تحذير وهو ذكر المحذوف ان كان ذلك مفعولاً له
 او حذو المحذوف ان كان ذلك مفعولاً مطلقاً أي سواء ذكر ذلك
 المعمول محذوراً تحذيراً مما بعده او ذكر المحذو منه مكرراً او حذو ذلك
 المعمول تحذيراً مما بعده او ذكر المحذو منه من نوعيه مكرراً أو الجملتان
 أعني حذو و ذكر مع معمولهما في محل الصفة لقوله معمول فان
 قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون
 صفة له قيل الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من
 البيانية وهو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون عطفاً على قوله تحذير على
 جعل المصدر حيناً وتنزيل الفعل منزلة المصدر بحيثني أي قدر وقت
 تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذو منه مكرراً ويمكن ان يكون
 عطفاً على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق أي
 ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار
 القيد وهو قوله تحذير مما بعده والالزم ان لا يكون القسم الثاني بتقدير
 اتق وفي قوله او ذكر المحذو منه مكرراً احتراز عن قوله الطريق من
 غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد هذا انظير
 القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضميري الفاعل والمفعول
 اذا كانا شيئا واحداً وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب
 فصارت اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذفت
 النفس لذوال ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فابدل
 المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف على

اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اى اتق
 نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان قيل لفظ
 الاسد فى اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغى ان لا يكون
 تحذيراً وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع للتحذير والتابع
 خارجة عن هذه المحذورات بل ذكرها بعد فاعرف واياك و
 ان تحذف هذا ايضا نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض
 للمحذوف واتق المحذوف ان يتعرض لنفسك ثم التحذير فى القسم الاول
 اما ان يكون ظاهراً او مضمراً والظاهر لا يكون الامهناً فالى ضمير
 المخاطب نحو راسك والسيف والمضمر لا يجرى فى الاغلب الا مخاطباً
 قد يجرى متكلماً كقول عمر رضى الله عنه ايتاني وان يحذف احدكم
 الارنب المحذوف الرمي بالعصا كما ان المحذوف بالجاء والذال المعجمتين
 الرمي بالحصى اى ايتاني وان يرمي احدكم العصا الى الارنب اى يحثي
 عن مشاهدته حذف الارنب ونحو حذفها عن مشاهدتي وانما لم يجر
 عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل والطريق الطريق
 نظير المحذوف منه مكرراً اى اتق الطريق او بعد ها وكذا الصبي الصبي
 والجدار الجدار والاسد الاسد اى اتق الصبي ان تطأه واتق
 الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذوف منه
 للتأكيد وتقول اى ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهى اياك من
 الاسد اى بقدر نفسك من الاسد وتقول اياك ان تحذف بتقدير
 من الجار والمجرور حال اى متلبساً اياك من ان تحذف او حذف حرق
 الجرم من ان وان كثير شائع ولا تقول اياك الاسد بتقدير اياك من الاسد
 لامتناع تقدير من فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول
 الشاعر اياك اياك المراء فانه الى الشرذعة والشر جالب + بتقدير
 اياك من المراء فشاذا او محمول على ضرورة الشعر والكلام فى السعة
 او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق
 نفسك واترك المراء الى الجدار وهذا قول سيويروا الخليل او جار
 مجرى ان تبارى لان المراء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان

ج
 تنبيه

تقدير العجبي ضرب زيد العجبي ان ضرب زيد وهذا قول ابي اسحاق
الزجاج وفيه نظر لان على هذا يلزم ان يجوز ذلك في سائر المصادر نحو
اياك الضرب لا شراك العلة لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان و
ليس بوجه قياسي اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس
بوجه قياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل
ان يقول ان المراد معرف باللام فلا يصح ان يقدر بان والفعل ولهذا
لا يعمل المصدر المعروف باللام على الاكثر لا متناع تقديره بان والفعل
ثم لما فرغ عن بحث المفتول به شرع في بحث المفعول فيه فقال المفعول
فيه الجار والمجرور في الاصل مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد
الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتدء محذوف الخبر اي
ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتدء محذوف اي هذا
بيان المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه جملة
مستأنفة واما مبتدء خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له
من الاعراب والمضاف محذوف اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه
اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي سماه شيء فعل فيه
فعل مذكور المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدوث لا الفعل الاصطلاحي
هو قسم الاسم والحرف فتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول و
المصدر وفي قوله مذكور الاحتراز عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان
كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وقوله من زمان او مكان
بيان ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين و
المراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقتين او اعتباريين
فالحقيقتان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلقتك فان يوم الجمعة زمان
حقيقي وخلقتك مكان حقيقي والاعتباريان نحو قولك جلست قدوم
زيد مكان الشمس بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتباري
اذ المصدر قد يجعل حينا والشمس مكان اعتباري اذ العين قد يجعل
مكانا اي جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس فان
قيل يدخل في هذا الحد نحو اغتتم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم

فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وليس هو مفعولا فيه لفعل الصوم
 قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية لأنها منظورة في جميع الحدود ولأسماء
 الحدود والنحوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور و
 اليوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم أو يقال
 معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لأن فعل الصوم ليس
 بعامل فيه كذا قيل ولقائل أن يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر
 قوله مذكور مستغنى عنه إلا أن يحمل على التأكيد ثم لما فرغ عن
 تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرط نصبه فقال وشرط نصبه
 أي نصب المفعول فيه تقديره في لأنها إذا ظهرت لزم الجرح لأن في حرف
 الجرح والفاء حرف الجر غير شائع وفيه إشارة إلى أنه إذا ظهرت نحو قولك
 خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند
 المصنف حيث عرق المفعول فيه على نمط يدخل ذلك فيه وذهب
 الجمهور إلى أن تقديره في شرط المفعول فيه وإذا ظهرت كان مفعولا
 به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه إذا المفعول فيه عند من هو المقدر
 وبقي من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور وظروف الزمان كلها
 سواء كان مبهما ومحدودا وسواء كانت معرفة أو نكرة تقبل ذلك أي
 تقدير في أو النصب بتقدير في نحو سرت حيناً أو حين فعودك وخرجت
 يوماً أو يوم الجمعة إضافة الظروف إلى الزمان من باب أبواب السباح
 وأسورة الذهب بمعنى من أي الظروف التي هي الزمان وكلها تأكيد
 الظروف واللام في الزمان للجنس أي ظروف هذا الجنس وكذا اللام
 في المكان وذلك مفعول تقبل وفاعله ضميره العائد إلى الظروف
 والجملة خبر لقوله وظروف الزمان وظروف المكان أي ظروف الذي
 هو المكان أن كان مبهما أي أن كان من الجهات الست وما الحق
 بها على تفسير المصنف قيل النصب بتقدير في نحو جلست خلفه
 ولا فلا أي وإن لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال
 صليت المسجد بل يقال صليت في المسجد وذلك لأن المبهمة من ظروف
 الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة

ذلك

كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لا شتر اكهما في الذات اي في
 الزمانية والمبهم من المكان محمول على البهم من الزمان ايضا لا شتر اكهما
 في الوصف اي في الابهام ولم يحل المكان المحدود على الزمان البهم
 لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم
 مع اتحادهما في الذات لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم
 فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير
 والسؤال من الفقير وفسر المبهم من ظروف المكان عند الاكثرين
 من المتقدمين وهو الذي اختاره المصنف بالجهات الست سواء
 معرفة او نكرة وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك
 لان قولك جلست خلف زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل ظهره
 الى انقطاع الارض وكذا البواقى وفسر البعض المبهم من ظروف
 المكان بما هو النكرة منها ويخرج منه خلفك واما ملك فانه منصوب
 على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور منها
 ويخرج منه مخوف رسيخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور
 لانه مقدور باثني عشر الف خطوة والبعض بما له اسم باعتبار ما لم
 يدخل في مسماه كالفوق مثلاً فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان
 بالاضافة الى تحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان تحت غير داخل
 في معنى الفوق وكذا غيره ويتدرج في هذا التفسير نحو عند ولدى لان
 اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه
 وهو ليس بداخل في مسماها فلا حاجة الى التحل وتماضر الاكثرين و
 المصنف بالجهات الست ورده عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد
 دخلت فانها قبل النصب بتقدير في على الظرفية مع انها غير الجهات
 فاجاب عن كل من ذلك بقوله وحمل على اي على المكان المبهم وهي
 الجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى نحو جلست
 عند زيد ولدى زيد واعطيت زيد دون عمرو درهما وجاء القوم
 سوى زيد لابهامهما اي لابهام عند ولدى وكذا ما هو شبههما اي
 المشابهتهما بالمكان المبهم فان قولك جلست عندك لا يتناول مكانا

معين بل يتناول جميع الامكنة التي حواليك كما يتناول قولك جلست -
 خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض وحمل عليه
 لفظ مكان وما بمعناه اذا كان الفعل موافق له في قاعدة معنى الاستقرار
 نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووضعك موضع فلان الى
 غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا الجرى لكثرة دون ابهامه
 اى لكثرة استعماله فيناسب التخفيف بحذف في فيقال جلست
 مكانك وحمل عليه ما بعد دخلت نحو دخلت الدار ونزلت الجبال
 وسكنت العرفة على الاصح اى حملا واقعا على القول الاصح لانه كثير
 الاستعمال فيطلب فيه التخفيف بالحذف وانما قال على الاصح تنبيها
 على ما قال الجري ان دخلت وما يقاربها افعال متعدية وما بعدها
 مفعول به لا مفعول فيه واجب بان كون مصادرها على صيغة الفعول
 التي هي في الغالب مصدر لازم وهي الدخول والنزول والسكون و
 كون ضدها الخروج والتحرك والارتحال التي هي لازمة اتفاقا يرجحان
 لزوم وقيل معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان
 دخلت يستعمل تارة بفي وتارة بغيره فيقول دخلت في الدار ودخلت
 الدار وعند سيبويه اظهر في شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال
 الاصح دون الشاذ وانما ترك البناء في العدد اى في لفظ الست ولم
 يقل بالجهات الستة لان الجهات مؤنثة وتانيث العدد من الثلثة
 الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء وينصب المفعول فيه
 بعامل مضمرة جوازا بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال مى سرت
 يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة ويعامل مضمرة وجوبا نصباً واقعا
 على شريطة التفسير كما ينصب المفعول وضابطة كل ظرف بعده
 فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسط عليه هو او مناسبة
 لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت في غدا ته
 او يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته وهو في كون نصبه على شريطة
 التفسير واجبا وحنثا او مساويا للرفع ومرجوحا مثل المفعول به
 في نصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص نحو ان يوم الجمعة سرت

فيه وهما يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذ الشرطية وحرف النفي و
حرف الاستفهام نحو اذ يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جملة فعلية
نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامران في
زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه ويترجم الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافة او عند وجود اقوى منها كما في المفاجاة نحو اذ يوم الجمعة
سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند ليس المفسر
بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف واما الظرف الذي يتوسط
بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف
الاستفهام ونحوهما يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه
فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا والرفع واجبا كما في المفعول به للمانع
وهو بطلان صدارة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم
تقدم ما في حيزها عليهما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث
يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره بخلاف المفعول به ثم لما فرغ عن
بحث المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال المفعول له مبتدأ
محذوف الخبر اي منه مفعول له او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان
المفعول له هو ما فعل لاجله اي اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق في
المفعول المطلق وفي هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل كسائر
المفاعيل والمحقات والمراد بقوله فعل مذكور الحدث لا الفعل الاصطلاحي
فيتناول الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا
القيد احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة
كون الفعل محذوف فانما المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من
ان يكون علة مؤثرة او علة غائية وهي اثر ولهذا اورد المثالين ليكون
مثل ضربته تاديبا نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اي غرض
للضرب حيث فعل لاجله الضرب وقعدت عن الحرب جينا نظير العلة
المؤثرة فان الجبن علة مؤثرة للقعود وكو قال في موضع قعدت جينا
خاربه شجاعة لكان احسن وقاتل ايدخل في هذا الحد كرهت التاديب

فيما

فيما

الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التاديب فإنه فعل لأجله فعل مذكور
وهو الضرب وإن قصد شرط الحيثية أو يراد فعل العامل لاستغنى عن
قيد مذكور أيضاً والحق أن يقول ما فعل لأجله مضمون عامله ليدل
الفعل وشبهه لأن مضمون العامل اعم وليخرج نحو كرهت التاديب
الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التاديب لأن ضربت ليس بعامل
في التاديب وأجيب بأن المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو
الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذي
ضربت لأجله بقصد الحيثية وفيه نظر لأن الفعل عند الإطلاق
يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فإرادة اللغوي إلهام في
التعريف فالحق أن يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين
في أول الوهلة من غير تأمل في القرائن وإن قيد لحيثية يغني عن
قيد مذكور خلافاً للزجاج أي لابي اسحاق الزجاج أي يخالف هذا
القول الزجاج خلافاً والجملة معترضة للتبشير على بيان الخلاف
فإن رأى فإن المفعول له عند أي عند الزجاج مصدر من غير لفظ
الفعل للنوع بقريظة تاديباً وجبناً مثل رجع القهقري وله وجهان
أحد هما أن قولك ضربته تاديباً بمعنى أدبته بالضرب تاديباً وقعدت
عن الحرب جبناً بمعنى جيت في القعود عن الحرب جبناً أو بمعنى
ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن
الأمجاز وفيه نظر لأن الجبن سبب للقعود وإضافة السبب إلى السبب
ليس بمجازية كصلوة الظهر وتأتيها أن المفعول له علة المصدر فيقام
مقامه كما أقيمت الت المصدر مقامه في ضربته سوطاً بمعنى ضربته
ضرباً بسوط أو بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الأول بأن
صحة تأويل نوع بنوع لا يدرجه في حقيقته الأثرى إلى صحة تأويل
الحال بالظرف وتأويل المصدر بالمفعول به من حيث أن معنى جاء
زيد ركباً جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيداً ضرباً بالحدث
ضرب زيد عن غير أن يخرج عن حقيقتهما وعن الثاني الجواب بأن
الأثر لازم للفعل من العلة لا يحتاج إليها إذا حيث لا يصور الكتابة

بدون القلم ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا النحر من غير قدوم
وكذا انما اثر الافعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج
اليها ذاتا لتحقيق العيشة لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له
مستدعي الفعل لاستلزامه فلا يلزم من اقامته ما هو لازم للفعل من
العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط
نصبه فقال وشرط نصبه اي نصب المفعول له تقدير اللام لانها اذا
ظهرت لزم الجرو وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو جئتك للتضمن كان
مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف يدل عليه حذف
لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له بالانصبوب
الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اي تقديرها فيكون قوله حذفها
من باب وضع المظهر موضع المضمرة وانما عبر عن التقدير بالحذف للتبشير
على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اي لا يجوز حذف اللام عن
المفعول له الا اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلن اي اتحد
فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا وعما اذا كان
فعلا لغير فاعل الفعل المعلن فينبذ يجب اظهار اللام نحو جئتك
للسمن او لمجيئك اياي واذا كان مقارنا له اي للفعل المعلن في الوجود
اي اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلن وفيه احتراز عما اذا لم يكن
مقارنا له في الوجود فينبذ يجب اظهار اللام نحو اكرمته اليوم لوعدي
بذلك امس وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشريطة لان المفعول
له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل لفاعل
عامله ومقارن له عامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق
المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختلف شي منها ولان اكثر علل الافعال
كذلك في وجودها يكون ظاهرا في العملية موافقا لما هو الغالب فيستغنى
عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختلف شي منها كذا ذكر المصنف في شرح
الفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عند ان يكون نكرة لانه يشبه
الحال والتميز وهما نكرتان ورد بان ادخاره في قول الشاعر واغفر عونا
الكريم ادخاره + واعرض عن شتم اللئيم تكرما + معرفة وقد حذف

عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله وإنما يجوز حذفها إشارة
 إلى جواز إظهار اللام مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي أن يظهر اللام
 مع التأكيد ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول له
 شرع في بيان المفعول معه فقال المفعول معه الظرف مفعول مالم
 يسم فاعله والضمير عائد إلى اللام الموصولة وقوله المفعول معه ما
 مبتدأ محذوف والخبر أي ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق أو خبر
 محذوف المبتدأ أي هذا بيان المفعول معه فيكون قوله هو اسم مذكور
 استئناف أو مبتدأ خبره اسم مذكور وهو ضمير فصل أي المفعول
 معه هو الذي يذكّر بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر
 المفاعيل لمصاحبة معمول فعل إضافة المصدر إلى المفعول وفيه
 احتراز عن نحو كل رجل وضيعة فإن ضيعة مذكور بعد الواو التي
 بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وإنما يقل لمصاحبة فاعل فعل
 كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيد
 درهم فإن قوله زيد مفعول معه وإنه ليس بمصاحب للفاعل بل
 مصاحب للمفعول لزمعناه كفاك وزيد درهم ومنه قول الشاعر شعر
 إذا كانت الهجاء وانشقت العصاء فحسبك والضحاك سيف مهند
 أي إذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند أي
 مطبوع من حد يد الهتد وقوله لفظاً أو معنى خبر كان المحذوف أي
 سواء كان الفعل لفظياً أو معنوياً فإن قيل يدخل في هذا الحد وعمر
 في نحو ضربت زيداً وعمر إذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على
 المفعول به اتفاقاً لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو
 لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الكيفية فيخرج ذلك لأنه
 لم يقصد فيه هذه الكيفية وإنما عدل عن المفعول معه إلى العطف في
 هذه المسئلة فإن كان الفاء التفسير وكان ناقصة أو تامة أي فازوج
 الفعل اللام للعهد أي الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه
 بمعموله لفظاً خبر كان أو حال أي لفظياً أو ملفوظاً أو تميزاً من حيث
 اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة أو حال بتقدير قد أي وقد جاز

العطف أي عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل قالوا جازان
 العطف وكونه مفعولاً معه إذ لا مانع من واحد منهما مثل خبر مبتدأ
 محذوف أي نظيره ثابت في مثل جئت أنا وزيد بالنصب والرفع
 فالنصب على أنه مفعول معه والرفع على العطف وجواز العطف فيه
 لتأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمتفصل والاعتين النصب أي و
 أن لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظاً على معمول الفعل تعين النصب
 على أنه مفعول معه حيث لا وجه سواء مثل جئت وزيد امتنع فيه
 العطف لعدم تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمتفصل فتعين
 النصب على أنه مفعول معه وإن كان تامراً أي وإن وجد الفعل معنى
 حالاً معنوياً أو تميزاً من حيث المعنى وجاز العطف عطف على
 كان أو حال أي وقد جاز العطف أي عطف ما ذكر بعد الواو على ما
 قبله بأن لم يمنع عنه مانع تعين العطف لتعذر النصب مثل ما زيد
 وعمر وكلمة ما استفهامية مبتدأ وزيد خبره أي أي شيء حصل
 لزيد وإنما تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظياً وهو اللام
 في المثال لأن العطف في حكم تكرير العامل فلا حاجة إلى جعله معمولاً
 للعامل المعنوي الذي هو عامل ضعيف فلا يصار إليه بلا حاجة
 وذهب الزمخشري إلى أن العطف مختار والاعتين النصب أي وإن لم
 يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على أنه مفعول معه
 لتعذر العطف فيجب الرجوع إلى تقدير ما يستقيم مثل مالك وزيد
 كلمة ما استفهامية مبتدأ ولك خبره أي أي شيء حصل لك مع
 زيد وما شأنك وزيد ما استفهامية وشأنك خبره أي أي شيء أملك
 مع زيد وإنما لم يجز العطف في المثالين لأن الكاف ضمير مجرور ولا
 يجوز العطف على ضمير المجرور بلا إعادة الجار وإنما تعين النصب على
 المفعول معه إذ لا وجه له سواء فإن قيل لم لا يكون قوله وزيد في المثال
 الثاني عطفاً على الشأن قيل لأنه خلاف المعنى إذ المعنى حينئذ ما شأنك
 ونفس زيد وسؤال السائل عن شأنهما إلا عن شأن أحدهما ونفس
 الآخر وقوله لأن المعنى ما تصنع دليل على كون المثال الثاني من باب

العامل المعنوي وآمننا خص هذا المثال بالدليل دون الأول لأن دلالة
 الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشان لأنه اسم لا يلزم
 تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشان لأنه بمعنى الفعل
 والمصنع فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام
 يدل أن على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان
 الملحقات بها وهي الحال والتميز والمستثنى والمنصوب بلا التي تنفي
 الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في بيان الحال فقال
 الحال ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به وفيه احتراز عما لم يبين هيئته
 وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة اولم تع الخلودون الجمع فيقع
 الحال عن الفاعل والمفعول به جمعا وتفريقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته
 مصعدا ومنحدر راى اى كان احدها مصعدا اى مرتفعا الى موضع مرتفع و
 الآخر منحدر راى نازلا من موضع مرتفع وقوله لفظا او معنى تفصيل
 للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيدا قائما اخوك لم يحجز
 لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد لا لفظا ولا معنى فان قيل قد يقع
 الحال عن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال
 عنه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبة اياها في صدور
 الفعل عنه ووقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق
 نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول لا يقع
 الا بجعله في معناها فلا يقال ضربت الضرب شديدا الابتداء حدث
 الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن
 المضاف اليه نحو قوله تعالى قل بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وقوله ايجب
 احذكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قيل **الحال عن**
 المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به بحيث لو حذف
 المضاف اليه واقيم المضاف مقامه لاستقام المعنى كما في الايتين فانه لو
 قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وان ياكل اخاه ميتا
 لان اللحم بعض اخيه فيكون المضاف اليه في مثل هذا الموضع في حكم
 المضاف فيكون فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل في الحد صفة

لا
 دونا

الفاعل والمفعول به نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب فانها ايضا
 بين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معناها تبين هيئة الفاعل وقت
 صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج
 الصفة لدلالة التما على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور
 والوقوع او يقال انها تخرج بقيد الحيثية فانها دالة على هيئة الذات
 مطلقا لا من حيث انه فاعل او مفعول به بخلاف الحال فانه دالة على
 هيئة الذات من حيث هو فاعل او مفعول به مثل ضربت زيدا قائما
 مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين لان قائما يحتمل ان يكون
 حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول
 به لفظا وزيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر
 لان قائما حال من ضمير المستكن في قوله الدار لما عرف ان ضمير الفعل
 ينتقل الى الطرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك
 زيد خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الطرف المستقر معنوي لما فيه
 معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعلا معنويا بخلاف الفعل
 فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا زيد
 قائما مثال المفعول المعنوي اذا معنى اشير الى زيد قائما ثانيا بين ان الفاعل
 والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون يشبه
 الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال وعاملها اي عامل الحال
 الفعل لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيدا قائما او شبهه اي شبه الفعل
 لمكان التشبيه ونعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو
 زيد ذاهب راكبا وزيد مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا
 يسر الطبيب منه رطبا وضربي زيد قائما او معناه اي معنى الفعل ونعني
 بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالطرف
 المستقر واسم الاشارة وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه وغير
 ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو زيد في الدار قائما وكانه اسد صائلا
 والحال من النادى مختلف فيه فاجازه البعض منهم المبرد واستقبحه

وهذا زيد قائما وعليك زيد الراكب ورايت زيدا الراكب ورايت زيدا الراكب ورايت زيدا الراكب

الآخر منهم المازني والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما
 فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها فقال وشرطها
 ان تكون نكرة أي شرط الحال كونها نكرة لئلا بالصفة في حالة النصب
 نحو ضربت زيد الراكب وحملت حالة الرفع وانجز على حالة النصب طردا
 للباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل منها والتعريف زائد على
 الغرض وصاحبها معرفة أي صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه في
 المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف
 اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لانه لزم الاتحاد بالموافقة بين
 الحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب
 بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال في جعلها صفة كذلك اذا الصفة
 على وفق الموصوف في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب
 عن المخالفة دخول في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتدأ
 وقوله معرفة مرفوع على انه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة ولا
 يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجرورا عطفا على الضمير المتصل في
 قوله وشرطها وقوله معرفة منصوبا عطفا على قوله نكرة لان تعريف صاحب
 الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله غالباً فان هذا قيد راجع الى تعريف
 صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق بمفهوم
 قوله وصاحبها معرفة أي يتعرف صاحبها معرفة أي يتعرف صاحبها في غالب
 الاستعمال او صفة مصدر محذوف او زمان محذوف أي يتعرف صاحبها
 تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالباً لان صاحبها قد يبي نكرة عند
 تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن وعند كونه نكرة موصوفة او مضافا
 الى النكرة نحو ضربت برجل عالم قائما ومرت بفلان رجل مليحا وغير ذلك
 مما يوجب تخصيص النكرة وارسلها العراك ومرت به وحده ونحوه متاولة
 جواب سوال وهو ان العراك في قول الشاعر ارسلها العراك ووحده في
 قولك مرتت به وحده حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما
 متاولة بالنكرة وفي تاويلهما وجهان احدهما انها حالان نكرتان معنى
 وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتركة ومرتت به موحدا

اى منفردا والثاني انهما مصدران اقيما مقام الحال والتقدير وارسلها يعتك
 العراك ومررت به منفردا اى ينفردا نفردا وكلمة حال وتام البيت شهر
 وارسلها العراك ولم يزد هاء ولم يشفق على نقص الدخا لـ المراد بالارسال
 هنا الايراد والضمير المستكن فى ارسلا للغير وهو الحجار والمراد هنا حجار
 الوحش والبارز لللاتن وهو جمع اتان وهو انثى الحجار والعراك مصدر
 عارك يعارك معاركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتراكا
 الا انه جاء فيه الاعراك ايضا والعراك والاعتراك الازدحام والازود هو الطرد
 يعنى راندن والاشفاق الخوف والضمير المستكن فى قوله ولم يزد ولم يشفق
 عائد الى العائر ونقص الدخا لـ عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نقص شئ
 نقصا اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه والدخا لـ يكسر الدال وهو
 ان يشرب البعير شربا من العطش الى الكوض ويدخل بين بعيرين
 عطشانين يشرب منه ماء عساه لم يكن يشرب يعنى ارسل حمار الوحش
 الاتن الى الماء معتكرا اى مزدحم مرة واحدة ولم يطردها ولم يخفان لا
 يتم شرب منه بعضها بالمزاحمة والازدحام والضمير فى قوله ونحوه راجع
 الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال التى جاءت معرقة ظاهرة
 نحو قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فانه متاؤل بالذكرة ايضا اى جاؤا كثيرون
 وذلك ان القضى المحصى الكبار والقضيض المحصى الصغار فمعنى جاؤا
 قضهم بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة
 وقيل القضى هو الكسر والتفريق وهنا بمعنى القاضى اى الكاسر والقضيض
 بمعنى المققوض اى المكسور يعنى جاؤا اكثر من مزدحمين بحيث يكسر
 بعضهم بعضا اكثر ثم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورين
 نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاؤل بالذكرة اى سائرين
 وجبر الارض لكثرتهم وذلك لان الجماء بالمد اسم بمعنى الجموع من الجم
 وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو السائر من الغفر وهو السرو
 الغفير صفة الجماء كانت قلت مررت بهم جافين غافرين اى جامعين
 اقاربهم وعشائرتهم سائرين وجبر الارض لكثرتهم فان كان صاحبها
 اى صاحب الحال نكرة مختصة وجب تقديمها اى تقديم الحال على

صاحبها ليخصص النكرة بتقديمها فيقول جاءني راكباً رجل بخلاف ما إذا
كان صاحبها نكرة مخصصة نحو جاءني رجل كريم راكباً فليخصص بتقديمها
ولئلا يلتبس بالصفة في التصيب نحو رايت رجلاً راكباً ثم قدمت في سائر
الأحوال طرد الباب وفي كلا الدليلين بحث أما الأول فإن صاحبها المنكر
قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج إلى تخصيصه بتقديم حكم آخر
الآثرى أنه وقع فاعلاً والفاعل محكوم عليه والأصل فيه التعريف فلو لم يكن
مثل هذا المنكر مخصصاً بتقديم الحكم لما صح وقوعه فاعلاً يؤيد ما ذكر
المصنف في شرحه في بيان تخصيص البتة في قوله في الدار رجل أن الخبر في
معنى الصفة لا نأخذنا عليه قبل ذكره فلم يأت إلا بعد أن صار كانه موصوفاً
الآثرى أن الفاعل لما كان الحكم عليه مفرداً ما جاز معرفة ونكرة إلى هذا لفظه
وما ذكر في العباب أن الضمير الراجع إلى نكرة غير مخصصة قبل الحكم بحكم
من الأحكام نكرة بخلاف الراجع إليها وهي مخصصة بحكم من الأحكام نحو
جاءني رجل فضربته فانه معرفة لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون
غيره إلى هذا كلامه وما ذكر في الرضي الضمير إذا عاد إلى نكرة مخصصة بوجه
فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والافه ونكرة كما ربه في رجلاً لأنه لم
يخصص المنكر الموعود إليه بحكم أو لانتى لفظه وهذا كله دليل على أن
الفاعل المنكر قد يتخصص بتقديم الحكم عليه فمن أنكر هذا التخصص فهو
متعنت وأما الثاني فلأنه إذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالاً وكونه
صفة كما جوز كونه ذاك حال ومبدلاً منه عند تقديم الحال أي في قولك رايت
راكباً رجلاً وكما جوز كونه حالاً وتميزاً في طاب زيد فارساً وأجيب عن هذا
بان الحال عن النكرة خلاف الأصل فلا يسبق الذهن إليه مع صلاح
الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم
لأن كليهما خلاف الأصل أما كونه ذاك حالاً فللتنكير وأما كونه مبدلاً منه
فلكونه في حكم التخيية والتكرار فيستويان في كونها على خلاف الأصل فلا
يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارساً لا استوائهما في كونها
على الأصل ولا يتقدم الحال على العامل الغنوي أي عامل معنوي كان
عند سيويو لكونه ضعيفاً فلا يقال قائماً في الدار ولا قائماً لك درهم إذا كان

ب
في ربه

الفاعل المعنوي وهو معنى التشبيه

الفاعل المعنوي ذا الحدثين أي ذا الأعلى الحدثين تعلق به المحالان في يلزم
 أن يلي كالواحد منهما بمتعلقه أي بحدثه نحو زيد قائما كعمر وقاعدان فان
 العامل في الحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حدثين حدث التشبيه
 وحدث المشبه به لأن التشبيه نسبة تستدعي على طرفين والقيام تعلق بحدث
 المشبه فيجب أن يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب أن
 يليه وهو عمر وفصح كون قوله كعمر وعاملا في الحالين لكن في قائما باعتبار
 حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال لا خفض يجوز تقديم
 المحال على العامل المعنوي إذا كان العامل المعنوي ظرفا أو جارا مجرورا بشرط
 أن يكون المبتدأ مقدما على المحال نحو زيد قائما في الدار وأمامه تأخير
 فوافق سيبويه في المنع فلم يجوز أيضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد
 بخلاف الظرف الذي لم يقع حالا فإنه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد
 اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب فتوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب
 على الظرفية والعامل فيه لك وإنما جاز تقديمه لأن الظرف اتسع فيه مالا
 يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتدأ
 محذوف أي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل إنها حال
 حال من فاعل لا يتقدم أي لا يتقدم المحال على العامل المعنوي حال كونها
 ملتبسا بخلاف الظرف وفيه نظر لأن المحال قيد العامل فيلزم أن يتقيد عدم
 تقدم المحال على العامل المعنوي بخالفة الظرف والمحال لا يتقدم على العامل
 المعنوي مطلقا اللهم إلا أن يقال إنه حال دائمة وهي لا يقبل التقييد ولا
 على الجور وعطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتأكيد النفي كقوله
 تعالى غير الفضل عليهم ولا الضالين أي ولا يتقدم المحال على صاحبها
 الجور فلا يقال مرت ذاكته يهند ولا ذاكته يزيد في الأصح ظرف لقوله
 لا يتقدم على الجور وإنما لا يتقدم عليه لأنه أن تقدمه فإن وقع بعد
 الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور وإن وقع قبل الجار لزم وقوع التابع
 وهو المحال حيث لا يجوز وقوع التبوع وهو المحال لأن الجور لا يتقدم
 على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لأن هذا دليل يقتضي
 أن لا يتقدم ذاكته على جاءني في جاءني ذاكته لأنه تابع لزيد وزيد لا

قوله
 المحال
 لا يتقدم
 على العامل
 المعنوي
 مطلقا
 لأنه حال
 دائمة
 وهي لا
 يقبل
 التقييد
 ولا
 على
 الجور
 وعطف
 على
 قوله
 على
 العامل
 المعنوي
 ولا
 زائدة
 لتأكيد
 النفي
 كقوله
 تعالى
 غير
 الفضل
 عليهم
 ولا
 الضالين
 أي
 ولا
 يتقدم
 المحال
 على
 صاحبها
 الجور
 فلا
 يقال
 مرت
 ذاكته
 يهند
 ولا
 ذاكته
 يزيد
 في
 الأصح
 ظرف
 لقوله
 لا
 يتقدم
 على
 الجور
 وإنما
 لا
 يتقدم
 عليه
 لأنه
 أن
 تقدمه
 فإن
 وقع
 بعد
 الجار
 لزم
 الفصل
 بين
 الجار
 والمجرور
 وإن
 وقع
 قبل
 الجار
 لزم
 وقوع
 التابع
 وهو
 المحال
 حيث
 لا
 يجوز
 وقوع
 التبوع
 وهو
 المحال
 لأن
 الجور
 لا
 يتقدم
 على
 الجار
 فكيف
 يتقدم
 تابعه
 عليه
 وفيه
 بحث
 لأن
 هذا
 دليل
 يقتضي
 أن
 لا
 يتقدم
 ذاكته
 على
 جاءني
 في
 جاءني
 ذاكته
 لأنه
 تابع
 لزيد
 وزيد
 لا

يتقدم على جاءني فكيف يتقدم بابعه عليه واجيب بان الفاعل من حيث
هو مسند اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقديمه بعارض الالتباس
بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا محل تابعه واجاز ابن
كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور متسكا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور اذ المعنى وما
ارسلناك الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف وفيه نظرون
الكاف مذكور والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه و
اجيب بان التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك
الا كافة اي مانعة للناس عن الشرك والكبائر وذكر صاحب الكشاف
ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي
عامه شاملة لهم ثم الاختلاف في تقديمها على المجرور بحرف الجر اما
المجرور بالاعضاة فلا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب
هند قائمته ثم لما كان اكثر النجاة شرطوا في الحال ان تكون مشتقة وما
وجدوا غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع في رد قولهم
وكل ما دل على هيئة كلمة كل مبتدأ وما موصوفة وما بعد صفة اي

وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق صم ان يقع حالا
الجملة خبر لقوله كل اي صم وقوعه حالا لصدق اسم الحال عليه لان
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما
ذهبوا مثل قولهم هذا يسر الطيب منه رطبا فان يسرا ورطبا وقعا
حالات لبدلتهما على هيئة البسرية والرطوبة مع انهما ليسا بمشتقين
معناه هذا التمر المشار اليه مفضل حال كونه يسرا على نفسه حال كونه
رطبا ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية
ومفضل عليه باعتبار حالة الرطوبة ولا يبعد ان يكون الشيء الواحد
مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولو لا اختلاف الاعتبارين
لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا في عامل في يسرا بعد ما اتفقوا على ان العامل
في رطبا الطيب قال بعضهم العامل فيه الطيب وهو الاصح فان قيل اسم
التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن

حد

فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة قد تكون
 اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرية بالمضارع او بالماضي وكل واحد
 منهما مثبتا او منقيا شرع في تفصيلها وبيان ان اتي جملة يجب فيها
 الواو واتي جملة يمنع فيها الواو واتي جملة يجتمع فيها الامران فقال و
 الاسمية بالواو والضمير اي الجملة الاسمية التي وقعت حالا ملتبسة
 بكلا الرابطين نحو جاءني زيد وابوه قائم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة
 من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت
 الى الواو لان الاسمية تأتي عن وقوعها حالا لانها دللتها على الثبوت والدوام
 خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فاحتاجت الى
 زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوع المرابط تكونها للجمع او بالواو وحدها
 نحو لقيته والجيش قام واتيته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف
 اذ المعنى لقيته في حال قدوم الجيش واتيته في حال طلوع الشمس فكما
 جازان تخلو الظرف عن الضمير جازان تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير
 ولقائل ان يقول الحال ما تبين هيته الفاعل او المفعول به وهي في هذين
 المثالين لم تبين هيته شئ منهما واجيب بانها تبين هيته الفاعل اذ المعنى
 لقيته مقارنا بقدوم الجيش واتيته مقارنا بطلوع الشمس او يقال انها لما
 بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته
 فهي صبيته لهيته لازم الفاعل فاعرف او بالضمير وحده على ضعف يتعلق
 بقوله او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمته فوه الى في
 ومنه قول الشاعر ولو لاجنان الليل ما آت عاثر الى جعفر سر باله لم يمزق و
 انما ضعف ذلك لان الضمير رابطة عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية
 مع تحقق ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها
 لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية
 التي تقع حالا منتقلة اما اذا وقعت حالا مؤكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب
 فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تأكيد الاخرى
 والمضارع المثبت الواقع حالا ملتبس بالضمير يعني الجملة الفعلية المصنوعة
 بالمضارع المثبت الواقعة حالا ملتبس بالضمير وحده حال بتاويل منفردا

او مفعول مطلق اى ينقذ بالضمير انفرادا والجملة حال نحو جاء في زيد
يضرب غلامه لان المضارع المثبت كأنهم الفاعل من حيث الدلالة على حصول
صفة غير ثابتة مقارنة للعامل ولما دلالة كنه على حصول صفة غير ثابتة
فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت وأما المقارنة
فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجري
هجره في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان
يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا ويتقدم به معنى فيتمتع
دخول الواو فيه مثله وأما ما جاء مع الواو من قوله تعالى أَنَا مَرُوءٌ النَّاسِ
بِأَلْبَرٍ وَتَسُونَ أَنفُسَكُمْ ومنه قول بعض اصحاب العرب قمت واصك
وجهرى افرغ واضرب وجهه فمحمول على حذف البتة اى وانتم تسون انفسكم
وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا وما سواهما
بالواو والضمير اى ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من
المضارع المنفى والماضي المثبت والمنفى ملتبس بالواو والضمير جميعا
او باحد هما بلا ضعف وقل فيه ترك الرابطين وأما جاز فيه لجمع بين
الرابطين والاقتصار على احد هما اما المضارع والماضي المنفيان فلان
فيهما جهتين جهة من غير اسم الفاعل المنفى وجهة من الفعلية فاذا اعتبرت
الجهتان جيئ بهما معا واذا استبرت جهة الاول وحده جيئ بالواو وحدها
واذا اعتبر الثاني جيئ بالضمير وحده واما الماضى المثبت فيذات بخالف
الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها فباعتبار المخالفة جيئ بهما
معا وباعتبار الموافقة جيئ باحد هما ولا بد في الماضى المثبت الواقع حالا
اى في الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت من لفظ قد سواء كانت
ظاهرة او مقدرة يعنى لا يقع الماضى المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضى
قريبا من العامل مقرونا بعلامته القرب لفظا او تقديرا لان الماضى الواقع
حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاء في زيد ركب ابوه كان الركوب
مقدما على الجيئ وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالزمت قد
المقربة الى الحال لتقريب الى زمان العامل فيحدد زمانها حكما لان القرب
من الشئ في حكم المقارن له ولذا لا يصح وقوع الماضى حالا فيما لا يصح استعماله

قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا قال فلا اليوم وقد قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحة قد اللهم الا
 بتاويل ويجوز حذف العامل اي عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية
 كانت او مقالية واضافة الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول
 كقولك للمسافر اي ان يريد السفر راشدا مهديا اي اذهب حال كونك
 مدلولاً على الطريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف اذهب بقرينة
 حال المخاطب ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي تؤكد ما في
 الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود في الحال وإنما يجب حذف
 عاملها لأن الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهار
 اذ لو ذكر لنا ذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك عطوفاً فانه
 حال مؤكدة لما في الجملة السابقة من معنى العطف لأنه من لوازم الابوة
 اي زيد ابوك احقر عطوفاً اي اثبتته والضمير راجع الى الابوة اي اثبت
 الابوة حال كونه عطوفاً قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان
 يقدر بجي عطوفاً فان قيل قائماً في قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا
 هو والملك له ما فاعل العلم قائماً بالقسط وقوله مدبرين في قوله تعالى
 ولوا مدبرين حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلف النحاة
 في ان الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور
 لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا انه لا تحذف في تلك الفعلية عاملها
 فذهب المصنف وان كان كذهب الفريق الاول كان الضمير في قوله وشرطها
 عائداً الى المؤكدة بدون حذف اي وشرط الحال المؤكدة ان تكون مقررة
 لمضمون اي لفهوم جملة اسمية فلا يرد الا تيان لان الحال فيها غير مؤكدة
 لعدم الاسمية وانما هي حال دائمة فعلى قولهم يكون الحال الدائمة واسطة
 بين المتقلة والموكدة اذ المتقلة متجددة لا تقدر مضمون ما قبلها سواء
 كانت ما قبلها مفرداً او جملة اسمية او فعلية والموكدة تقر مضمون جملة
 اسمية والدائمة تقر مضمون جملة فعلية وان كان كذهب الفريق
 الثاني كان عائداً الى المؤكدة مع حذف مصنفين منه اي وشرط وجوب
 حذف عاملها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما حذف المضافات

بدلالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الايمان
 لان الحال فيها موكدة ولم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسم
 فعلى قولهم لا واسطة بين المتقلة والموكدة ثم المراد بالجملة الاسمية الجملة
 الاسمية التي عقد لها من اسمين لا عمل لهما في الحال بل في شيء آخر ثم كما
 فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال التميز مبتدء وما بعده خبره او
 مبتدء محذوف الخبر اي من المنصوبات التميز او خبر محذوف المبتدء اي
 هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الابهام خبر مبتدء
 محذوف اي هو ما يرفع الابهام المستقر اي الثابت في الوضع وفيه احتراز
 عن الصفة التي ترفع الابهام عن المشترك بخواريت عيننا جارية فان قوله
 جارية ترفع الابهام عن قوله عيننا لانه يحتمل الجارية والباصرة وغيرهما لكنه
 غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشأ في الاستعمال
 بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع واختلافه
 عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئته لا عن الذات
 والجار والمجرور يتعلق بقوله يرفع اي يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو
 عندي رطل زيتا فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل او عن ذات مقدرة
 اي عن ذات نشأت عن جهة نسبة في جملة او شبهها او في اضافة نحو قولك
 طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ الابهام في طاب
 ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما اليهم هو الامر
 المقدر فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا
 فالليهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير
 للمنسوب اليه المجهول لا النفس النسبة لانهم قالوا بان تميز عن النسبة
 نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذلك قولك زيد طيب نفسا
 واعجبني طيبه نفسا وتقاتل ان يقول زيد خل في هذا الجذ صفة اليهم فهو
 رانيت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاء لي زيد ابو عبد الله والبدل من
 ضمير الغائب او مبهم اخر نحو ضربته زيد او ضربت هذا زيدا والمجرور
 في خاتمة فضاة وغير ذلك مع ان كلامنا ليس بتمييز وان اجيب بان
 المعنى ما يذكر بحيث يرفع الابهام المستقر وانما لم يذكر هذا الحيثية فلا

من
التواضع

يدخل في المحذ فلا نسلم ذلك في صفة المبهمة وعطف البيان والمجورور في خاتمة
فضة وأن اجيب بالتزام ان المجورور في خاتمة فضة تميز وان كان مجرورا
بالاضافة لا يلزم في التميز ان يكون ابدا منصوبا بل قد يكون مجرورا بالاضافة
وساثر ما ذكر من تواضع والمقصود هنا غير التواضع بل لالة ذكر التواضع بعد
ذلك لصناع قبل المستقر لاخراج الصفة بخروجها بما ذكر فالاول اى ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد تام بالتنوين لفظا او
تقديرا او بنون التثنية او بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد
ما يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن
مفرد قد يكون عن مفرد مقدار صفة مفرد وهو ما يعرف به قد ر الشئ و
هو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس غالباً مفعول مطلق او
ظرف اى يرفع عن مفرد مقدار رفعاً غالباً او زماناً غالباً اما في العدد
صفة لقوله مفرد اى مفرد كائن اما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكل
نحو عندي عشرون درهما تميز يرفع ابهام المستقر عن ذات مذكورة
هي مفرد مقدار وهو العدد هذا مثال العدد والتام بنون يشبه نون الجمع
وانما مثل عشرون درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا لامر بن العدد
والتام بالنون وسياتي بيان العدد او ذكر تميز العدد واما في غيره اى في
غير العدد مع كونه مقدارا نحو عندي رطل زيتا مثال الكيل والتام بالتنوين
والرطل نصف من بفتح الراء وكسر هاء والكسر هو الاصح والمراد بالرطل ما يكال
به لا النسبة الخصوصية وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه وعندي منوان
سمنامثال الموزون والتام بنون التثنية والمنوان تثنية سمناء وهو مرادف
المذ وعلى التمرة مثلها زيد مثال المقياس والتام بالاضافة وقوله مثلها
مبتد وقوله على التمرة خبر واجب التقدير لان معاد الضمير في مبتدء و
معنى هذا التركيب قد ذكرنا في الرفوعات فيفرد التميز عن المفرد وجوبا
ان كان ذلك التميز جنسا فيقال عندي رطل او رطلان او رطلان زيتا
لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع والمراد بالجلس
هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كاللواء والزيت
والتمر والضرب بخلاف رجل و فرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ

من

والمراد بالانواع ما فوق الواحد أي يفرد في جميع الاوقات الاوقات قصد الانواع
 المختلفة في يجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة
 فيقال عندي رطل زيتين او زيتونان واستثناء قصد الانواع دون قصد
 الافراد نظرا لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد
 الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد
 الانواع او الافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة
 لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان
 كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص ويجمع التميز
 يثنى جواز في غيره أي في غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا وثوبين او
 اثوابا وانما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية
 والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة يشتملها ما اولان حكم التثنية يفهم
 بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى ثم ان كان الاسم للمميز
 المفرد المقدار ملتبسا بتنوين لفظا لا تقديرا او بنون التثنية جازت
 الاضافة البيانية الى التميز لحصول الغرض بها وهو البيان مع الخفة بترك
 التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت ومنواسمن وانما الترتيب الاضافة في
 ثلثة رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والافلاحة
 وان لم يكن المميز ملتبسا بتنوين أي بنون التثنية بل بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة
 نحو عشرون درهما ومذك عسلا فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلا نون كما
 يخلو اما ان يحذف عند الاضافة او لا فان لم يحذف يلزم بقاء ا فان يشبه التثنية
 نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما ما جاء من فوعشر
 ودرهم وستوك فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنوا وجر
 فان المميز لم يكن ملتبسا بتنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب
 بان كلامنا في تميز الفرد وهو تميز النسبة واما في الثاني فانه يلزم اضافة المضاف
 فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والافلا غير مستقيمة لان المميز المفرد ان كان
 ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافة نحو ستون ووستون رجل في ستون عمرو
 وستون رجلا فان قيل هي التميز عن مفرد تام بنون الجمع قليل لان الغالب في
 التميز عن المفرد فيما كان من المقادير في غيرها قليل جدا فلا يعبا به وعن غير

مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار أي فالأول عن مفرد مقدار أو غير مقدارها
هو مفرد ليست بكيل أو وزن أو عدد أو مساحة أو مقياس مثل خاتم حديد
فإن الخاتم هو بهم باعتبار الجنس تام بالتووين فاقترضى متميزا فبين بالاضافة الى
نوعه والخفض أكثر أي خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة أكثر استعمالا
من النصب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب
التمييز لأن الأصل في المبهات المقادير في أول التميز الذي نصبه على كونه
تميزا بخلاف غير المقادير فإنه ليس بهذه المثابة لأن إبهامه ليس كإبهام المقادير
فهو أولى بالجزئية لكونه علما لاضافة ليس بنص على كون المضاف اليه متميزا والثاني
أي ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مقدرة يرفعه عن ذات نشأت عن
نسبة حاصلة في جملة فعلية أو عن نسبة حاصلة في ملحناهاها من الضاهية
وهي المشاهدة أي فيما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الخوض مثلا ماء
أو اسم المفعول نحو الأرض فجرة عيون أو الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهاً
أو اسم التفضيل نحو زيد أفضل أبا فإن هذه الصفات مع ضمائرهما ليس بجملة
لكن يشابهها لأنه منسوبة إلى فاعلها كما أن الفعل منسوب إلى فاعله نحو طاب زيد
نفسا مثال التميز الذي وقع بعد الجملة وهو منزع عن الفاعل أي طابت نفس زيد
وزيد طيب أبا وأبوة ودارا وعلما مثال التميز الذي وقع بعد ما ضاهى الجملة
أو عطف على قوله في جملة أي أو عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في اضافة
نحو أعجبني طيب أبا وأبوة ودارا وعلما مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة و
هو غير صفة وإنما أكثر أمثلة ما يضاف إلى الجملة والاضافة إشارة إلى كثرة اصناف
التمييز حيث يكون اسماً للمنتصب عنه أو متعلقة بعينا أو مرصفاً من الأمور الاضافية
أو غيرها فالأب محتمل أن يكون له ويحتمل أن يكون متعلقه وهو عين اصنافي و
الأبوة والدار والعلم متعلقات فالأبوة عرض اصنافي والدار عين غير اصنافي و
العلم عرض غير اصنافي وإنما خص مثالي الفرع أعني ما يضاف إلى الجملة والاضافة بذكر
اصناف التميز ليتدل به على ذلك في الأصل أعني الجملة لأنها أصل في النسبة والله
دره فارسا مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فأنقلها للتصنيف
ذكر هذا المثال مثالاً للتمييز عن النسبة في الاضافة ولصاحب المفصل ذكر
مثالاً للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف الوهميين في الضمير في دره فانكار مبهما

متملى

استدل

لا يعرف المقصود منه كضمير به رجلا ونحوه رجلا وساء مثلا كان التميز عن
المفتر كما ذهب اليه صاحب المفصل لان التضمين نكرة يحتمل ان يكون المراد
منه رجلا او امرأة او صبيا او حرا او عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقصود
منه برجوعه الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة في الاضافة كما ذهب
اليه المصنف ثم الدبر في اللغة اللين وفيه خير كثير للعرب اذ به معاشهم فاريد
به الخير اي الله خبره فارسي اي الله خير فرسيته وهذا القول انما يستعمل في التعبير
اي الخير الصادر من المدح وليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اي
لله ما صدر عن المدح من خير ثم ان كان التميز عن النسبة اسما اي غير صفة
يصح جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اي اسما يصح جعله اسما
لما انتصب التميز عنه وعبارة عنه وهو ما نسب اليه عامل التميز كزيد في طاب
زيد ايا وجعله منتصبا عنه من باب الجواز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان
سبب النصب حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا ويمكن
ان يحمل الكلام على حذف الاضاف من ضمير عنه اي لما انتصب التميز عن عامله
كزيد في المثال المفروض جازان يكون له الجملة جزء الشرط اي جازان يكون التميز
اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه ولتعلقه اي لتعلق ما انتصب عنه والافهوه
لتعلقه اي وان لم يصح جعل التميز اسما لما انتصب عنه فهو اي التميز اسم لتعلق
ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طاب زيد با فان قوله ايا يصح ان يجعل اسما للزيد
عبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روي که او را بد رست ومثال الشرطية الثانية
طاب زيد علما فان قوله علما لم يصح ان يجعل اسما للزيد فتعين كونه اسما لتعلقه
فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفسا في طاب زيد نفسا فانه يصح ان
يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لتعلقه قيل لا نرد ذلك
لان نفسا يجوز ان يجعل اسما لما انتصب عنه وابتدأه اي طاب زيد من حيث
انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس تعلقت به فتثبت ان كل
موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز فيه كالا من كونه له وكونه لتعلقه
وان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه تعين كونه لتعلقه قل الشيخ
الاستاذ فذاه نفسي وروحي هذا ما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن
بديع وتحمل الشارحون في تصحيح الشرطيتين بامور لا يفي كل من ذلك عن اشتباه

هذه هي زبدة الزوائد التي رويها في هذا الكتاب وهي من زوائد مجمع البحرين

فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ثمة ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه بما جاز ان يكون له ولتعلقه فلا يرد
طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لتعلقه وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط
والجزء واحدا واجيب بان اختلاف الشرط والجزء باعتماد الحيثية لان
الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التميز والجواز في
جانب الجزاء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى ثمة ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه افرادا او غير تميز جاز كونه كل واحد
منهما تركيبا او تميزا ولقائل ان يقول مع هذا التكليف والتحمل لا يستقيم كلام
الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف في الشرطية
الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه وهو
فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لتعلقه اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل
جزء يكون بنفي البعض اي بعض كان والمنفي في الشرطية شيان صلاحية له
وصلاحية لتعلقه ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع ينتفي صلاحية
لتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لتعلقه فيطابق فيهما ما قصد اي فيطابق
التمييز في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اي ان كان
المقصود الافراد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود الثني يؤتى به وان كان المقصود الجمع
يؤتى به الا ان يكون التميز جنسا استثناء مفرغ اي فيطابق التميز في الصورتين
ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا يقع على القليل والكثير
نحو طاب زيد علما ينفرد لما مر ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنية وجمعه الا ان يقصد الانواع استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع
ما فوق الواحد اي يفرد بالتمييز اذا كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد
انواع المختلفة فيطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد
علما وعلوما لقائل ان يقول لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل واحد
من هذين الاستثناءين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس و
ان قصد النوعان فالثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير
مطابق لما قصد وان كان التميز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل ومفعول
او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت له اي كانت تلك الصفة صفة لما

انتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا فالذي كونه بان يحمل الصفة عليه
 فاذا قيل طاب زيد والد كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون له والد بخلاف
 الاسم نحو طاب زيد اباقا تم يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له
 اب كما بينا وكانت طبقة عطف على له والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى
 المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابهة اي وكانت تلك الصفة
 مطابقة للمنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
 حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيد بن فارسين وطاب الزيد وبن
 فوارس واحتملت الحال عطف على قوله كانت له اي واحتملت تلك الصفة
 الحال لان المعنى كما يستقيم على التمييز يستقيم على الحالية نحو طاب زيد
 فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم التمييز على عامله
 اذا كان له العامل اسماء تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زيتا رطل ولا سمنا
 منوان ولا درهما عشرة ولا نه عامل ضعيف فلا يعمل مؤخرا ولا صرا اي صرح
 المذهب ان لا يتقدم التمييز على الفعل ايضا مع قوته في العمل وذلك لان
 التمييز بيان والبيان قبل الاجمال متمنع ولان التمييز ان كان معمولا بفعل
 فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث
 المعنى فاعل الفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه وفي كلا الدليلين بحث اما
 الاول فلان البيان قد يكون مقيد ما على الاجمال للاهتمام بشانه اول رعاية الجمع
 كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان بيان
 لقوله ما لم نعلم قد علم عليه لرعاية الجمع واجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع
 محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير واما الثاني
 فلان هذا الدليل يقتضي امتناع تقديم التمييز الذي هو فاعل من حيث المعنى
 اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى وَجَعَلْنَا الْأَرْضَ عِوْنًا فَاذْمَعْنَاهُ
 فجرا عيون الارض فلا يقتضي امتناع تقديمه واجيب بان التمييز الذي
 هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذي يعمل فيه لكنه فاعل
 لما وقع ذلك الفعل كانه قيل وفجرا عيون الارض فتجريت عيونها خلافا
 لما في المبرد اي لابي عثمان المازني وابي العباس المبرد وهو تلميذ ابي عثمان
 المازني وهو تلميذ ابي الحسن الاخفش الذي هو تلميذ سيدي وهو اسنا

البصرة فانها اجازا تقدم على العامل اذا كان فعلا او اسما الفاعل او المفعول
ووافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائي وهو استاذ كوفة واحد القراء السبع نظر الى
قوة العامل واستدل لا بقول الشاعر الفصيح بشعر التجر شلى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشأن لتذكيره
وفي تطيب ضمير سلمى لتانيته وتطيب خبر كاد اي وما كاد الشأن تطيب سلمى
نفسا بالفراق فقدم نفسا على تطيب والجواب ان الروي في تطيب لياء التثنية
فلم يكن البيت دليلا قطعيها لهم مجازا ان يكون الضمير في كاد وتطيب للحبيب
ونفسا تميزا من نسبة كاد وهو العامل فيه ويطيب خبر كاد اي وما كاد الحبيب
نفسا يطيب بالفراق اي وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فلما يحتمل
هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان الروي فيه التاء فوقانية فيحتمل
ان يحمل على هذا الوجه ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس
الحبيب عليها على ضمير الشأن في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدما على
تفسيره المذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اي وما كاد الشأن
تطيب سلمى نفسا بالفراق فلا يكون التميز مقدما على العامل فلما يحتمل هذا
الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء فوقانية ايضا فلا يصح التمسك
به ثلما فرغ عن التمييز شرع في المستثنى المنصوب وذكر سائر احكام المستثنى
استطرادا فقال المستثنى متصل ومنقطع وليسمى منفصلا ايضا وانما
قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في الاصطلاح كالشترك
بينهما واما حقيقتان مختلفتان لان احدهما يخرج عن متعدد والاخر غير يخرج
فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما ولما قل ان يقول يمكن جمعهما في تعريف
جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها واجيب بانه
وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتد بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون
الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يخفى اما ان يكون من
باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلي الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان
المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه
لا يكون لفظ المستثنى متواطيا اي كلياً يصدق على كل واحد منهما على السوية
لاشتركا وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن اثبات

التميز

التميز
التميز

يكون من الأخير ويراد بالاستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عميم الجاز
 وهو المذكور بعد إلا فيقال ما قبلها نفياً وإثباتاً ويمكن أن يراد به اللفظ الدال
 على المستثنى لا مدلوله وبالتصل والتفصل مدلوله فيكون حمل المتصل والمنقطع
 عليه من باب حمل المدلول على الدال لأن لفظ المستثنى دال على هذين
 المعنيين وفيه نظر لأن الضمير في قوله وهو منصوب عائِد إلى قوله المستثنى و
 أنت تعلم أن المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى وأجيب بأنه
 على هذا التقدير يمكن أن يراد بالاستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين
 القسمين على طريقة صنعة الاستخدام أما على التقدير الأول فلا استخدام
 في الكلام أصلاً فالتصل الفاء للتفسير وهو مبتدأ خبره قوله المخرج أي الاسم
 المخرج عن متعدد واختراز عن غير المخرج عن شيء ويرد عليه أن الإخراج لا يكون
 إلا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركاً وأجيب بأنه وإن كان مستدركاً
 لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله لفظاً وتقديراً فإنه تفصيل المتعدد
 ومثال المتعدد لفظاً نحو جاءني القوم الأزيد ومثال المتعدد نحو ما جاءني إلا
 زيداً وقرأت اليوم كذا والباء في قوله يا أبا خواتها متعلق بالمخرج أي بواسطة
 الأبا خواتها أي أخوات الأوهي غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه
 اختراز عن مخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني القوم استثنى عنهم
 زيداً ومستثنى عنهم زيداً فإنه ليس بمستثنى اصطلاحاً وإن كان مخرجاً عن
 متعدد والمراد بالغير الصفة إذا ما بعد إلا التي للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى
 لو كان فيهم ما الهمة إلا الله لفسدنا فأنقيل الاستثناء المتصل مشكلاً لأنك إذا
 قلت جاءني القوم الأزيد فزيد إلا ما أن يكون داخل في عموم القوم أم لا فإن
 كان داخلًا يكون المجمع منسوباً إليه فإخراجه بنفي المجمع عنه يكون كذباً وتناقضاً
 وهو باطل لأن هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى أن يوجد في كلامه
 الكذب والتناقض وإن لم يكن داخل فيه لم يتحقق الإخراج عن المتعدد وهو
 شرط كما ذكر المصنف قيل أنه داخل فيه من حيث الأفراد واللفظ فإخرج عنه في التوكيد
 والحكم لأن الاستثناء بيان التغير وكل كلام التحق بآخره بيان التفسير وتوقف
 حكم صدره على آخره كما في ضربت زيداً داسه وأعجبني زيد علمه فلا يلزم شيء
 مما ذكره لاختلاف الجهة والمنقطع مبتدأ خبره قوله المذكور أي الاسم المذكور

بعد ما اي بعد الا غير الصفة واخواته غير يخرج عن متعدد نحو ما جاء في القوم
 الاحرار انما كان المستثنى في اعراب مشتقلا على خمسة اضرب شرع في بيان
 كل واحد منها على التفصيل فقال وهو منصوب في عود الضمير تفصيل ان
 اريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان حل المتصل والمنقطع عليه حل المدلول
 على الدال كان الضمير عائدا الى المستثنى واريد ما هو المشترك بين المتصل والمنقطع
 على سبيل عموم المجاز لا لفظه وكان في الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام
 وان اريد به ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا
 اليه ولم يكن في الكلام الاستخدام وقد سبقت الى هذا التفصيل اشارة وقيل
 الضمير عائدا الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا وفيه
 نظرا انه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز واجيب بانه ليس من عموم قيد المشترك
 بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد بهج ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذ كان المستثنى
 واقعا بعد الا غير الصفة احتراز عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها
 اذ ما بعد ها تابع لما قبلها في الاعراب نحو جاء في رجال الازيد ورايت رجالا الا
 زيد ومررت برجال الازيد وفيه نظرا انه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله
 وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا
 يكون المذكور بعدها مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد
 واقعي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة الاستثناء في
 كلام موجب تام فيخرج نحو قرات الا يوم كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه
 وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالوجب ههنا ما ليس بنفي ولا نفي
 ولا استفهام نحو جاء في القوم الازيد وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب
 لان ليس ج واجب النصب بل يختار النصب والبدل ان كان تاما ويعرب
 على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجي او مقدا عطف على قوله بعد
 الا اي واذا كان المستثنى مقدا على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
 او غيره نحو جاء في او ما جاءني الازيد احد والجار والجرور اعني منه مفعول مالم
 يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير المحرور عائدا الى الا الموصول في المستثنى
 او منقطعا عطف على قوله مقدا ما اي او كان المستثنى منقطعا عن المستثنى
 منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب

او غيره وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستحقاقه
النصب لشبهه بالفعل في كونه فضيلة ولشبهه الخاص بالفعل معه للتعلق
بواسطة الحرف مع امتناع البديل في هذه المواضع اما في ما وقع بعد الا
في كلام موجب فلان البديل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره يلزم
الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاء في القوم الازيد
جاء في القوم الا جاء في زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود المقصود
الاخبار عن عجز القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير
اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى
منه ولان البديل منه في حكم التخيير فيكون المستثنى في حكم التفرع وهو
ممتنع في الايجاب لعدم استقامته المعنى بانه ان القوم لو سقط في جاء في
القوم الازيد بقي جاء في الازيد وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس
الازيد وهو محال وفي كلا الدليلين نظرا اما الاول فلا تالا نسلم لزوم الايجاب في
المستثنى والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل النفي بقريته ان لا بعد الاثبات
بوجوب النفي وذلك لان حكم ما بعد ما يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قرأت
الا يوم كذا فانه في تقدير ما قرأت الا يوم كذا عكس الغرض وخلاف المقصود اما الثاني
فلا يلزم بوجوب الابدال فيما يصح فيه التفرع في الايجاب كما في قولك قرى زيد يام
الاسبوع الا يوم كذا وليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدما فلا امتناع
تقدير البديل على المبدل منه لانه تابعه ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع واما
في المنقطع فلا لانه لو كان بدلا فلا يخفى اما ان يكون بديل الكل او بديل البعض او بديل
الاشتمال او بديل الغلط والكل عتيف اما الاول والثاني فلا تهما لا يتحققان
بدون اتحاد الجنس اى بدون المجانسة بين البديل والمبدل منه ولا اتحاد
بينهما في المنقطع واما الثالث فلا لانه لا يتحقق بدون الملازمة بين البديل والمبدل
منه ولا ملازمة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البديل المبدل منه ويشتمل
المبدل منه البديل واما الرابع فلعدم وقوعه في كلام الفصحاء وفيه نظر لان النحوي
يجتث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على
امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الايجاب نحو جاء في القوم الاحرار لزم الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاء في القوم

فلا يلزم
قرء

الاجاء في حار وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاء في القوم الاحمار
 لزم الغلط في العامل والمعمول جميعاً حيث بكر فيه اصل العاقل و
 يترك النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط
 في العامل والمعمول جميعاً حيث يصير مضاه ما جاء في القوم الاجاء في حار
 والغلط في هذا البديل في المعمول فقط فاعرف قوله في الاكثر ظرف منصوب
 المقدر المحل المنصب على قوله اذا كان منقطعاً بواسطة العطف اي وهو منصوب
 اذا كان منقطعاً في قول اكثر النحويين وهو خبر مبتدأ محذوف اي هو اعني
 النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما
 قيد المنقطع بقوله في الاكثر احترازاً عن قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه
 الرفع على البديل تمسكاً بقول الشاعر ^{شعير} وبلدة ليس لها انيس + الا اليها فير
 ولا العيس + فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولها لاختلاف الجنس
 والجواب ان جعل مستثنى متصلاً على وجه الاستعارة حيث شبه اليها فير
 والعيس بما يكون مونساً لهما ورتما هذا المكان فكانهما مونسان او يقل ان
 مستثنى مفرغ وغامله محذوف تقديره ليس لها انيس وليس فيها الا
 اليها فير والا العيس او كان عطف على كان الاول اي وهو منصوب اذا كان
 واقعاً بعد خلا وعد في الاكثر لكونها ناصبين عدداً بنفسه وخلا بعد
 الاتصال بحرف من والمستثنى بعد هما مفعول به نحو جاء في القوم خلا زيدا
 وعدا عمرو وانما قال في الاكثر احترازاً عن قول بعضهم فانه يجوزون الجبر
 بهما لانها حرفا جر عند من قال السيرا في لم اعلم خلا فاني جواز الجبر بهما الا ان
 النصب بهما اكثر او كان بعد ما خلا وما عدل وانما لزم النصب بهما التعيين
 فعلية هما بما المصدرية نحو جاء في اخوتك ما خلا زيدا وما عدل عمراً وهما في
 الكلام في محل النصب على الظرفية اي وقت خلويهم او خلويهم من زيد في
 وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرو وروى ابن البناء عن الاخفش الجريهما
 يجعل ما مزيداً لا مصدرية وروى ذلك عن الحسن في ايض ولعل هذا لم يثبت
 عند المصنف ولولم يعتبر خلا فحتم لم يقل في الاكثر وبعد ليس ولا يكون
 لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة نحو جاء في القوم ليس زيدك رسائي
 اهلك لا يكون بشراً وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم ضمهما

اسمها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مصناف الى ضمير المستثنى منه
 اى ليس بعضهم زيدا كما لزم اضممار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث المواضع
 التي يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البديل فقال
 ويجوز فيه اى في المستثنى بالنصب على الاستثناء ويختار البديل اى بديل
 البعض اذ البديل بعد الا لا يكون الا كذلك فيما بعد الكلمة موصوفة او
 موصولة اى في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي وقع بعد الا في
 كلام غير موجب وذكر المستثنى منه الجملة الفعلية وقعت حالا بتقدير قد
 اى وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة
 الاسمية حال ايضا مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء
 والاقليل بالرفع على البدلية من الواو في فعلوا وفي قوله بعد الا احتراز
 عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا
 او ليس او لا يكون او غيرا وسوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب
 احتراز عما

وقع في كلام موجب

فانه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر
 المستثنى منه وانما يجب على حسب العوامل كما ياتي فان قيل يدخل في
 هذه الضابطة المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع
 انه لا يجوز فيها الوجهان بل يجب النصب كما رقييل معناه ويجوز النصب
 ويختار البديل في مستثنى متصل متأخرا وفي المستثنى المتصل المتأخر
 بعد الا بدلالة تمثيل المصنف بقوله ما فعلوه الا قليلا وكلاهما مقدم وانما يجوز
 فيه النصب ويختار البديل اما النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب
 على التشبيه بالفعل واما اختيار البديل فلانه مقم في الكلام بخلاف ما اذا
 كان منصوبا حيث يكون ج فجملة فان قيل بديل البعض يجب فيه ضمير
 عائدا الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل بديل البعض اذا كان بعد الا يجب
 الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لا فادتران المستثنى بعض المستثنى منه
 كذا في العباب فان قيل المبدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دون
 المستثنى في الكلام الغير الموجب اذا كان بدلا كان كل واحد من التابعين

المتبوع مقصود والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة
 السلبية لأن حكم ما بعد الألف ما قبلها بالأجماع قيل تعريف البديل محمول
 على حذف المضاف أي تابع مقصود بأصل ما نسب إلى المتبوع ولا شك أن
 النسبة الثبوتية أصل والنسبة السلبية عارضية والبديل هنا مقم بالنسبة
 الثبوتية أو يقال التعريف بحسب الإثبات فأمّا السلب فمحمول عليه فأن قيل
 فلم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب
 وذكر المستثنى منه قيل لا نه يوهم وجهاً مستنعاً وهو لا بدل من لفظ اله وإنما
 امتنع الأبدال من اللفظ لأن المستثنى من النفي إثبات فلو ابدل من اللفظ لزم
 حمل لا في الإثبات فيكون بدلاً من محله لأن محله الرفع على الابتداء وعامله معش
 وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم كما فرغ عن بحث الموضع التي يجب
 فيه النصب ويجوز فيه الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه الا وجه الثالث فقال
 ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور يسمى
 هذا المستثنى مفرغاً لتفريغ العامل الذي قبل الألف وعدم اشتغاله بالمستثنى
 منه والحسب القدر اى ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل
 الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعنى يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعاً نحو
 ما جاءني الا زيد وينصب ان كان العامل ناصباً نحو ما رايت الا زيد ويجز اذا كان
 العامل جازاً نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير نظراً لان قوله بزيد مجرور
 بعامله لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثلاً لما يعرب على حسب عوامل
 المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله سواء كانت
 عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين او كما في المثال الاخير فان قيل البديل
 اذا كان المستثنى منه مذكور ايضاً يعرب على حسب العوامل يقال ما جاءني احد
 الا زيد وما رايت احداً الا زيد وما مررت باحداً الا بزيد فما وجه تخصيص هذا
 القسم بكونه معرباً على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل
 بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل فيما اذا كان المستثنى منه
 مذكور معرب يتبع البديل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانه لا حد للمستثنى منه
 واقيم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازاً على حسب الاختلاف واعرب
 على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل البديل
 منه حرف جر حازت في البديل كقوله تعالى الذين استضعفوا من امرئ منهم فللدل

منه حرف جر جاز تكريره في البديل ايضاً نحو ما مررت باحد الازيد فهذا النوع من
 البديل معرب بعامله بلا تبعية ايضاً كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت
 الازيد معرب بعامله بلا تبعية قليل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية
 البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل المذكور وان اعرب بعامله لكنه
 ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه
 بتبعية لان تكرير عامل البديل منه في البديل المذكور جائز لا واجب فاعرف والواف
 في قوله وهو للحال اي والحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعاً في غير الموجب
 وانما اشترط ليقيد الكلام والاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل فلان
 يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا
 عاماً من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في المنفى نحو ما ضربني الازيد
 اي ما ضربني احد الازيد اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءني الازيد
 زيد بتقدير جاءني كل واحد الازيد فانه ممتنع لانه لا يقيد المكان الاستحالة
 ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الازيد بتقدير
 ضربني كل واحد الازيد فان قيل لم يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص
 كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الابنك فان
 المعنى جاءني جميع اهل بيتك الابنك وايضاً للجواز ذلك على وجه مبالغة الغلو
 كقولك اخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق قيل لانهم
 عدم الجواز على هذين الاعتبارين لانه راجح حينئذ في صورة الاستقامة
 وفيه نظر لان منع المصنف مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح بعدم
 صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص الا ان يستقيم
 المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا يعرب على
 حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب
 بان يكون الحكم عاماً ان ثبت في العام يعرب في الموجب ايضاً مثل قرأت الا
 يوم كذا اي قرأت في جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان
 القراءة حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى
 اي قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتبار
 اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب

واستقامة المعنى في الإيجاب لم يجوز ما زال زيد الاعمالا لأنه استثناء من موجب
 لأن ما في زال للنفي وزال أيضا فيه معنى النفي والنفي إذا دخل على النفي صار معناه
 الإثبات فيكون المعنى زيد أبداً على جميع الصفات الأعلى صفة العلم ولا يستقيم
 ذلك لمكان الاستحالة فإن قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه
 في غير موجب أيضاً نحو ما مات الأزيد وما خلق إلا بشر فالنفي والإثبات
 سيان في ذلك فينبغي أن يدرك الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الإيجاب
 قيل لعله اعتبر الغالب إذا الغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على عدم
 العموم وفي النفي عكسه فإن قيل أفادة أصل المعنى متحققة في الإيجاب و
 النفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها و
 ليس ذلك من وظائيف النحو ألا ترى أنه يجوز قولك رايت بحراً من المسك و
 لقيت العنقاء والسماء تحتنا والأرض فوقنا ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع
 فينبغي أن يجوز جاءني الأزيد وضربني الأزيد كذلك ثم قوله ما زال زيد الأ
 عالماتاً ويل هذا التركيب وهذا الكلام فاعل لم يجوز وأذا عذر البديل على
 اللفظ الجار والمجرور أما متعلق بالحمل المحذوف أي وأذا عذر حمل البديل على
 اللفظ أي لفظ المستثنى منه وأما حال عن البديل أي وأذا عذر البديل بمحولا
 على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع أي يحمل أو محمول على الموضع أي على محل
 المستثنى منه عملاً بالمختار على قدر الأمكان مثل ما جاءني من أحد الأزيد فإنه
 بدل محمول على محل من أحد لأنه مرفوع المحل على أنه فاعل ولا أحد فيها أي في الدار
 الأزيد فإنه بدل محمول على محل اسم لا التي لنفي الجنس لأنه مرفوع المحل على الاستثناء
 وما زيد شيئاً الأشيء فإنه بدل محمول على محل خبر ما التي بمعنى ليس لأنه مرفوع المحل
 على أنه خبر مبتدأ أي ما زيد شيئاً الأشيء حقير لأن التكثير للتحقير وزيدني بعض
 النعم لا يعيا به أي لا يبالي به ولا يلتفت إليه وهو صفة شيء وإنما وصف المستثنى
 بقوله لا يعيا به ليكون المستثنى مغايراً للمستثنى منه وهذا أي عذر البديل
 في الأمثلة الثلاثة المذكورة لأن كلمة من لا يزداد بعد الإثبات فالمستثنى من
 النفي إثبات فلو أبدل قوله الأزيد في المثال الأول من لفظ واحد المجرور بمنزلة الأزيد
 لزم زيادة من في الإثبات لأن البديل في حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الزائدة
 لا يزداد في الإثبات على أصح المذاهب فتعين أبدله من محل واحد أذهله الرفع على

الفاعلية وعاملة الفعل دون من الزائدة وما ولا عطف على قوله من أي ولا ت
 ما المشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس لا تقدر أن أي لا تقرضان عاملتين تميز
 أو حال أو المفعول الثاني لقوله لا تقدر أن على تضمين التقدير معنى الجعل أي لا
 تجعلان عاملتين بعد أي بعد الإثبات لأنها أي لأن ما ولا المذكورتان علتان
 حيث علتان للنفي أي لاجل النفي لأنه علتان حمل لاهل أن وجزء علتان حمل ما على ليس
 لما عرف أن لا التي تنفي الجنس إنما تعمل لأنها نقيضة أن لأنها التأكيد النفي كما أن
 أن لتأكيد الإثبات فحمل عليه حمل النقيض على النقيض وما إنما تعمل لأنها
 شبيهة بليس في النفي والدخول على الإسمية فحمل عليه حمل التطير على التطير فثبت
 أن النفي علتان حمل لاهل أن وجزء علتان حمل ما على ليس وهو علتان منحصرة له وقد
 انتقض ذلك النفي بالآ في المثال الثاني والثالث لأنها بعد النفي يوجب الإثبات
 وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم فلو أبدل قوله لا زيد في المثال الثاني
 من لفظ أحد كانت عاملة في البديل النصب وإن لم تعمل في البديل منه البني فليزم
 عملها في الإثبات لما ذكرنا أن البديل في حكم تكرير العامل وكذا لو أبدل قوله لا شيء
 في المثال الثالث من لفظ شيء كانت عاملة في الإثبات فتعين أبدل من
 المحل إذ محل البديل منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على
 الخبرية وعاملها معنوي وهذا بخلاف ليس زيد شيئاً حيث يجوز أبدل
 من اللفظ لأنها أي لأن ليس عملت للفعلية أي لكونها فعلاً لا للنفي فلا اثر
 فيها النقص معنى النفي انتقض هنا مصدر مبني للمفعول أي لا انتقاض معنى النفي
 بالالبقاء الأمر العامة هي لأجلها متعلق بمفهوم قوله فلا اثر أي انتفى اثر نقص
 معنى النفي لبقاء الأمر التي عملت ليس لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية وإنما لا يبرز ضمير
 العاملة لأنها صفة جارية على غير ما هي له وهذا انتفى ومن ثم الإشارة إلى المكان
 الاعتباري أي من أجل أن ليس عملت للفعلية وأنه لا اثر لنقص معنى النفي في
 انتقاض عملها جاز ليس زيد الأقامة بالنصب على أنه خبر ليس مع انتقاض
 نفيها بالالبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الأقامة حيث لا يجوز الأقامة انتقاض
 عمل ما بانتقاض النفي الموجب لانتقاض الشبهة بليس ثم قوله ليس زيد الأقامة
 بتأويل هذا الكلام أو هذا التركيب فاعل جاز ثم لما فرغ عن ذلك شرع في
 بيان المواضع التي يجب فيها الجرف قال ومحفوظ أي المستثنى من محفوظ و

في بعض النسخ ويخفف بغير وسوى وسواء بالاضافة لان كلامها لازم الاضافة
 ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو المشهور وضمها وسواء ممدود
 بفتح السين وهما ههنا غير منونين على الحكاية وان نونتهما جازية وبعد حاشا
 لكونه حرف جوف في الاكثر اى في قول اكثر النحويين وانما قال في الاكثر احتراز عن
 قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما في الدعاء المنقول اللهم
 اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير في الاستثناء و
 هو اسم متمكن لا بد له من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال واعراب غير مستعمل
 فيه اى في الاستثناء كاعراب المستثنى بالاى مثل اعراب الاسم الذي استثنى
 بالا على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالامن وجوب النصب في
 المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البديل في غير
 الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقض بخوجاء في القوم غير زيد
 وما جاء في غير زيد احد وما جاء في القوم غير حمار بالنصب وما جاء في احد
 غير زيد بالرفع على البديل والنصب على الاستثناء وما جاء في غير زيد على التقييد
 وانما اعراب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما بعده
 مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لانه له
 وجه اخر لاجل الاضافة وغيره لوجه لاعرابه في الجري ان يؤثر اى يعود ما بعد غير على
 قريبه المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى فان قيل لم يبين غير لكونه
 بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة للبناء ثم لما ذكره في الاستثناء بين ان ذلك
 بطريق الشفاعة دون الاصله فقال وغير مبتدأ بتاويل لفظ غير وخبره قوله
 صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مررت برجل غير زيد اى مغايره حلت
 على كلمة الا الضمير للصفة ولو غير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه الجملة
 الفعلية صفة لقوله صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان سائلا قال
 فكيف يكون استثناء فقال حلت على الا في الاستثناء حال اى حال كون الواقعة
 في الاستثناء او تميزاى من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لفهوم الكلام
 اى حلت على الا وشاركتة في الاستثناء فالاستثناء محل الشكر فكان ظرفا كما
 حلت الا صفة مصدر محذوف اى حلا مثل حمل الاعلى اى على غير في الصفة
 حال او تميزا و ظرف على طريقة قوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لجمع منكور

ظرف لقوله حملت الاى كما علمت الاعليها في الصفة اذا كانت الانابعة لجمع منكور
 اى واقعة بعد جمع منكور غير محصور اى غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله
 وانما حملت الاعلى الصفة حينئذ لتعذر كلا النوعين من الاستثناء اذا اتصل يلزم
 دخوله جزما والنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور غير المحصور يتناول جملة
 غير معينة لا يجوز فيها تناول المستثنى ولا بعدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين
 من الاستثناء وفي قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعروف حيث يراد به الاستفراق
 او العهد فان اريد به الاستفراق يعلم التناول حتما وان اريد به العهد يعلم عدم
 التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفي قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو فلان
 على ماية الا واحد لانه حينئذ لم يتعذر الاستثناء مثل قوله تعالى لو كان فيهما الهة
 الا الله لفسدت اى لو كان في السماء والارض امر الهة او اثر قدرة الهة غير الله
 يخرجنا عن هذا النظام فالآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله
 الهة فحملت على الصفة بمعنى غير وفي هذه الصنابطة نظر طرذا وعكسا اذ ربما يتعذر
 الاستثناء في المحصور ايضا نحو جاءني مائة رجل الازيد فانها تابعة لجمع منكور
 محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها وربما لا يتعذر
 في منكور غير محصور نحو جاءني رجال الاحجار الصحة الاستثناء المنقطع لكون
 المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدل الحكم على تعذر الاستثناء
 الاعلى كونه جمعا منكورا غير محصور اللهم الا ان يقال انهم اعتبروا الغالب اذ
 الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء
 وضعف حمل الاعلى الصفة في غيره اى في غير الجمع المنكور المذكور نحو قول
 الشاعر وكل اخ مفارقة اخوه + لعمريك الا الفرقدين + فانه لم يتعذر ههنا
 الاستثناء لاستفراق كل اخ ومع ذلك حمل الاعلى الصفة اى غير الفرقدين اذ
 لو كان الاعلى حقيقة لقال الا الفرقدين لانه مستثنى من كلام سوجب وفي
 البيت ضعفتان آخران احدهما توصيف المضاف دون المضاف اليه والقياس
 توصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جي لا حاطة افراده والثاني الفصل بين
 الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقة اخوه ثم لما فرغ عن بحث اعراب غير
 شرع في بيان اعراب سوى وسواء فقال واعراب سوى وسواء النصب بناء
 على الظرف اى على انهما ظرفا مكان من حيث المعنى لانك اذا قلت جاءني القوم

في ما ذكره وعلم يتبين غير محصور

سوى زيد كانك قلت جاءني القوم مكان زيد أي بدله فهو ظرف صلاستثناء لأن
 البديل والمبدل منه لا يجتمعان فكان إخراجا لزيد من المحي فكذا قيل جاءني القوم ولم
 يحى زيد والذي يدل على الظرفية وقوعهما صلة للموصول تقول رايت الذي سواك
 كما تقول رايت الذي عندك وكل ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وإنما قال على
 الأصح نفي القول من يحريها مجرى غير في جواز وقوعها غير ظرف فيجيزون في
 السعة مريت بسواك وجاءني سواك ثم لما فرغ عن المستثنى شرع في خبر كان
 واخواتها فقال خبر كان مبتدأ محذوف الخبر لقرينة ما سبق أي ومنها خبر كان
 واخواتها أي واحد اخوات كان وستعرفها في قسم الفعل وقوله هو المسند بعد
 دخولها ابتداء كلام أي دخول كان واحد اخواتها وفي قوله المسند احتراز عن كل
 ما هو المسند اليه وفي قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني
 من باب علمت ونحو ذلك فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد
 يضرب أبوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة
 قيل المراد بالسند المسند إلى اسم كان فيخرج ذلك لأنه ليس بمسند اليه بل إلى
 فاعله فان قيل يدخل في الحد صلحا في نحو كان زيد رجلا صالحا وهو صفة خبر
 كان لا خبرها قيل المراد بالسند المسند إلى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع
 بعد ذلك مثل كان زيد قائما فان قائما مسند بعد دخول كان وإنما ذكر خبر
 كان واخواتها في المنصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات لأنه فاعل لا ملحق به فلم
 يذكره على حد بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حد
 وقال بعضهم إن اسمها أيضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانقضاء لازم الفاعل وهو
 تمام الكلام به وأمره أي حكم خبر كان وشأنه كما مر خبر المبتدأ في أقسامه واحكامه
 شرائطه ويتقدم معرفة ظاهرة الأعراب أي يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال
 كونه معرفة ظاهرة الأعراب لعدم اللبس لاقتزانها بالقرينة وهي النصب نحو كان
 النطلق زيد بخلاف ما إذا لم يكن ظاهرة فينبذ لا يتقدم على اسمها بدو قرينة
 للزوم اللبس نحو كان موسى عيسى وبخلاف خبر المبتدأ فانه إذا كان معرفة
 ظاهرة الأعراب فانه لا يتقدم على المبتدأ لمكان اللبس وقد يحذف عامله أي
 عامل خبر كان دون اخواتها عند قيام قرينة وإنما اختصت كان بالحد ولكنها
 ولا يحذف ذلك إلا في مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا والخير وإن شرا

لا
 في
 كان
 خبر

لا
 خبر

فشرى ان كان علمهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان علمهم شرا فجزاؤهم شر فحذف كان
واسمها الدلالة حرف الشرط التي لا يليها الا الفعل عليه وحذف مبتدأ ايضا
لدلالة الفاء التي في جواب الشرط عليه لاقتضاءها جملة اسمية ويجوز في مثلها اي
في مثل هذه الصورة او في مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يحى بعد ان الشرطية
اسم وجزاؤها بالفاء وبعد ما اسم مفرد اربعة اوجه الاول نصب الاول والثاني
يتقديران مع الاسم في الموضعين اي كان علمهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا والثاني
رفعها يتقديران مع الخبر في الاول وتقديران المبتدأ في الثاني اي ان كان في علمهم
خير فجزاؤهم خير والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان علمهم خيرا فجزاؤهم
خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في علمهم خير فيكون جزاؤهم خيرا
ويجب الحذف اي حذف كان في مثل ما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
منطلقا انطلقت اي لاجل انطلاقتك انطلقت فحذف اللام الجار لكثرة حذف حرف
المجر من ان المصدرية ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل
كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فقد راعى الناصب لوجود النصب
في منطلقا وهو كان فابدل الضمير المتصل بالضمير المنفصل لعدم ما يتصل به وهو
كان فصارت انت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان فصارت انت منطلقا
فادغمت النون في الميم لقرب مخرجهما فصارت انت منطلقا فوجب الحذف لئلا
يلزم اجتماع العوض والمعوض فبقى الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لحيثها زائدة
كما في قوله تعالى فيما ذكره من الله وبكثرة مشابقتها بما هو اخت كان وهو ليس ثم
ما ذكر من التقدير في المتن فهو على تقدير رفع الهزة في ما واما على تقدير كسرهما
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع ان
المكسورة وجوز المبرد لانها يشبه المفتوحة في السببية ثم كما فرغ من بيان خبر
كان واخواتها شرع في بيان اسم ان واخواتها فقال اسم ان مبتدأ محذوف الخبر
اي وسنها اسم ان واخواتها اي امثالها على الاستعارة المصريح بها وقوله هو المسند
اليه مستأنفة فيه احترازاهو عما ليس بمسند اليه بعد دخولها اي دخول ان
واحدى اخواتها فيه احترازاهو المسند اليه بغير دخول ان واخواتها فاقبل
يد خالف المحذوف ابوه في ان زيد ابوه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس
باسم ان قيل المراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره فخرج ذلك حيث لم يسند

فيما ذكره من الله
وبكثرة مشابقتها
بما هو اخت كان
وهو ليس ثم
ما ذكر من التقدير
في المتن فهو على
تقدير رفع الهزة
في ما واما على
تقدير كسرهما
فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت
ثم اعلم ان سيبويه
لم يجوز حذف الفعل
مع ان المكسورة
وجوز المبرد لانها
يشبه المفتوحة
في السببية ثم كما
فرغ من بيان خبر
كان واخواتها
شرع في بيان اسم
ان واخواتها فقال
اسم ان مبتدأ
محذوف الخبر
اي وسنها اسم
ان واخواتها
اي امثالها على
الاستعارة
المصريح بها
وقوله هو
المسند اليه
مستأنفة فيه
احترازاهو
عما ليس
بمسند اليه
بعد دخولها
اي دخول ان
واحدى
اخواتها
فيه
احترازاهو
المسند اليه
بغير دخول
ان واخواتها
فاقبل يد
خالف المحذوف
ابوه في ان
زيد ابوه
قائم فانه
مسند اليه
بعد دخول
ان وليس
باسم ان
قيل المراد
بالمسند اليه
الذي اسند
اليه خبره
فخرج ذلك
حيث لم يسند

اليه خبر ان فان قيل يدخل في هذا خاك في ان زيد اخاك في انذار فانه مسند اليه
 بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بدليل ذكر التوابع
 بعد فيخرج ذلك لانه تابع اي بدل من قوله زيد مثل ان زيد اقام فان زيد
 مسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول
 في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء الرفع لا في كونه فضلة حيث يشترك
 فيه الحال والتميز والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ عن اسم ان واخواتها شرع
 في المنصوب بلا التي لتفي الجنس فقال المنصوب بلا التي لتفي الجنس قوله
 لتفي الجنس صلة التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي لتفي
 الجنس اي لتفي حكم الجنس وانما لم يقل لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات
 بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب من المفعول به والمنصوب
 بكان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد
 بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا او مجالا والمبني من المفعول به
 وخبر كان واسم ان منصوب محلا فتكون من المنصوبات بخلاف المبني من اسم
 فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب
 بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني
 رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف الخبر وقوله هو مسند اليه
 استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسندا اليه وقوله بعد دخولها ظرف المسند اليه
 فيه احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول النافية للجنس
 وقوله يليها الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبارز الى لا اي يلي المسند
 اليه لا الجملة الفعلية اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها و
 حينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الوالي فعل المسند
 اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس باختلاف
 الموصوفين تانيا وثالثا كثيرا نحو هند زيد تضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على
 غير ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير نحو هند تضربه هي فالحاصل ان الضمير اذا
 اسند اليه صفة جرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في صورة اللبس وغيره
 نحو زيد عمر وضاربه هو وهند زيد ضاربه هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على
 غير من هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو وعند عدمه لا

كان المنصوب بلا التي لتفي الجنس

وان لم يكن جريضا للبر

نحو هـ ز يـ د تـ ضـ ر بـ وقوله نكرة حال من ضمير المستكن في يليها أي حال كونه ذلك
 المسند اليه نكرة وكذلك قوله مضافا أي حال كون ذلك المسند اليه مضافا أو
 مشبها بـ أي بالمضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه واحتراز بقوله يليها نكرة
 عما يكون مفصولة بينه وبين لا وعما يكون معرفة نكرة فحينئذ يجب الرفع والتكرير
 بقوله مضافا ومشبها بـ عن النكرة المفردة فإنها مبنية والمراد بالمسند اليه الذي
 اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحدابوه في لا رجل
 ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لا إذ الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاماه في لا
 غلام رجل غلاما حسنا عندك لا نـ تابع مثل لا غلام رجل خريف فيها نظير المضاف
 وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير الشبه بالمضاف
 ثم كما فرغ عن تعريف المنصوب بلا شرع في بيان فائدة القيود المذكورة في ذلك
 التعريف فقال فإن كان اسم لا التي تنفي الجنس مفردا أي غير مضاف ولا مشبها
 به ولا يجوز أن يكون الضمير عائدا إلى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل لأن المنصوب
 بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله فهو مبني لأن هذا الضمير حينئذ
 كان عائدا اليه أيضا فيفسد المعنى بل الضمير ان عائداً إلى اسم لا المذكور حكماً إذ
 المطلق المذكور بدلالة المقيد أي فاسم لا مبني على ما ينصب به الفعل مسند إلى الضمير
 أي على ما ينصب هو به أو إلى قوله به أي على ما يقع النصب به والاول أصوب لأن اسم
 لا تنصب إذا كان نكرة مضافا ومشبها بـ أي على ما تنصب هو به حالة الأعراب من
 حركة أو حرف على ما يتناهي عن أن كان نصبه بالحركة بني عليها نحو لا رجل في الدار وإن
 كان نصبه بالحرف بني عليها نحو لا غلامين ولا ناصرين في الدار والنون في الثاني و
 المجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدا ويا زيدا ون وذهب المبرد إلى إعرابها
 مستدلاً بأن النون فيهما بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم أعلم
 أن نصب اسم لا تنفي الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون
 بالالف نحو لا بأرجل فيها ولا أباله وقد يكون بالياء نحو لا غلامي رجل فيها وبناء
 اسم لا لا يكون إلا بالفتحة والياء وذلك لأن بناء ما إذا كان مفردا والأسماء الستة
 إنما يكون إعرابها بالالف نصبا إذا كانت مضافة أو مشبها بالمضاف ولما بني تضمن
 من لا استغراقية لأن نحو لا رجل في الدار مبني على سؤال كأنه قيل هل من رجل في الدار
 قيل لا رجل في الدار أي لا من رجل فيها وإن كان اسم لا معرفة أو مفصولة بينه والظرف

مفعول مالم يسم فاعله اى بين اسم لا وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل وامرأة أما الرفع في المعرفة فلا متناع ان لا فيها
لانها تنفي الجنس وذلك لا يتحقق الا في النكرة وأما الرفع في المفصلة فلضعف علمها
لكونها عاملة لجمعها على ان فلا يؤثر مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيها رجع الى اصلها
وهو الرفع على الابتداء وأما التكرير فلم يطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو
جواب من قال ان زيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل ولا امرأة جواب من قال
ان في الدار رجل ام امرأة ومثل قولهم قضية ولا ابا حسن لها متاؤل جواب سوال وهو
ان يقال ابا الحسن معرفة لكونها علما فانه كنية على ابن طالب ولا رفع فيه ولا تكرير
فاجاب بانه متاؤل بالنكرة اى بتقدير المثل اى هذه قضية ولا مثل اى حسن لها
وهو في المعنى نكرة مخدوف المضاف واقم المضاف اليه مقاصدا وتبصيرة اشهر مسمى
هذا العلم بها اى هذه قضية ولا حاكم لها وذلك لان حليا ارض كان مشهورا بالحكمة
قال ثم قضناكم على ونظيره قولهم لكل فرعون موسى اى الكا جبارا قاهر عادل قيل
هذا قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية مشككة لا يطبق
بالحكم فيها غير اى الحسن رضا ومعناه هذا حكم وليس ابو الحسن حاضرا فيه وفي مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كبر النكرة مع لا من غير فصل يجوز في المعطوف
والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحهما اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف
عليه على ان لا فيهما تنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا فيه تنفي الجنس و
نصب الثاني على ان لا فيه زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على لفظ الاول للشبهة
فتحة النصب في العروض والاطراد كضمة المنادى أما الاطراد فلا ينبغي ان
يقال كل اسم لامفرد نكرة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب وأما العروض
فلان فتحه اسم لا عرضت بدخول لا عليه عروضها في المفعول بدخول العامل
والثالث فتح الاول على ان لا فيه تنفي الجنس ورفع اى رفع الثاني على ان لا فيه
زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء والرابع
رفعهما اى رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لان
حينئذ جواب من قال احول لنا ام قوة فرفعهما في التكرار الغير المفصول للناس
السوال وان كان فيه مخالفة قياسية والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى
ليس وهذا ثابت على ضعف لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف لصورته

به على ما سبق ذكره وفتح الثاني على ابن لافيه للجنس فان قيل ماله ترك لوجه
 السادس الذي ذكره الزمخشري في الفصل وهو فتح الاول على ان لافيه
 تنفي للجنس وفتح الثاني على ان لافيه بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وجه
 سقيم لانه باعتبار الصورة حين الوجه الثالث ولو اعتبر باختلاف الوجه
 لازدادت الوجوه على الستة لان النصب فيه في الثاني محتمل ان يكون المحل
 على اللفظ ومحتمل ان يكون زائدة لتأكيد النفي او يكون لا بمعنى ليس ثم
 قيل في تفسير قولنا الاحول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى رسول الله عليه السلام
 الاحول من معصية الله تعالى الا بعصيته ولا قوة على طاعته الا بمعون الله اي
 لا رجوع لنا من معصية الله الى طاعته ولا طاقة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه و
 اذا دخلت الهمزة على التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي لم يتغير تأثير لافي المتبوع
 ولا في التابع لان الهمزة لا يبطل عمل عامل ولا رجل في الدار ولا غلام رجل
 فيها بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اذيتني بلا جرم ووجدته
 بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا
 رجل في الدار مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل
 اللغوي وهو التأثير دون الاصطلاح او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا
 كما في لا غلام رجل او شبهها كما في لا رجل فان فتح يشبه النصب في العروض
 والاطراد واما قول الشاعر لا رجلا جزاه الله خيرا فتقديره لا تروني او
 حمول على الضرورة ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على الاستفهام
 نحو الاماء فاشربيه والعرض نحو لا تنزل بنا فحسن اليك فان قيل ذكر الاندي
 ان لافي العرض يختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل ان الصنف
 لعله خالفه في ذلك والتمني نحو لا تتيان منك فتسرونا وفيه قول الشاعر
 شعور الاسبيل الى خمر فاشربها + ام لا سبيل الى نصيرين حجاج ونحوها
 كالا وكا والتقدير وغيرهما ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولدات الاستنفا
 وجعل سيبويه التمني مغيرا لحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم
 مفعول التمني والمصنف اختار قول المازني والمبرد كما اختاره الجزولي
 ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع في توابعه فقال ونفت اسم لا المبني الاول
 بالرفع على انه صفة النعت مفردا حال من ضمير قوله المبني اي حال كون النعت

مفردا يليه حال مترادفة او متداخلة اي حال كون النعت مفردا يلي المبني من
غير فصل بينهما مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما يعني لئلا يتما
على شيء واحد ولمكان الاتصال بينهما اذ الكلام في النعت الغير المفصول
ولتوجيه النفي اليه لان الصفة هي المنفية من حيث المعنى ومعرب رفعا حملا على
محملة ونصباً حملا على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد
كحركة النادى وقوله رفعا ونصباً مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان
على نزع الخافض اي معرب برفع وتنصب مثل لا رجل ظريف طريقا فقوله ظريف
بالفتح والرفع والنصب وفي قوله المبني احتراز عن نعت المعرب فانه معرب رفعا
ونصباً نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكون منعوته معربا وفي قوله الاول احتراز
عن النعت الثاني فصاعدا فانه معرب رفعا ونصباً وليس بمبني نحو لا رجل
ظريف شريف في الدار ولقائل ان يقول ان قوله يليه يعني عن قيد الاول و
في قوله مفردا احتراز عن المضاف والمشبّه به فانه معرب لا غير نحو لا رجل حسن
الوجه عندي ولا رجل احسن منك عندي لان اسم لا وهي اذا كان مضافا او مشبها
به لا يكون الا معربا فتابعه اذا كان مضافا او مشبها به كان اولى بالاعراب وفي قوله
يليه احتراز عن المفعول بينهما فانه معرب نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل
يمنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا والآي وان لم يكن النعت كذلك
بان كان نعت المعرب او غير اول او مضافا او مشبها به او مفصولة فالاعراب
مبتدء ومخذوف والخبر والجملة جزاء الشرط اي فالاعراب واجب رفعا ونصباً
لعدم علّة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار ولا رجل ظريف
كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خيرا منك في البلد ولا رجل
في الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم النعت المبني شرع في بيان حكم المعطوف
عليه فقال والمعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اي حمل المعطوف على اسم
لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعني يجوز ان يكون منصوبا حملا على لفظه
ومرفوعا حملا على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة وجب
رفعه بحمله على المحل نحو لا غلام لك والفرس لعدم تأثير النافية للجنس في
المعرفة فتوجب حمله على المحل ومحملة الرفع على الابتداء وعامله معنوي ونظير
حمل المعطف على اللفظ وعلى المحل ثابت في مثل قول الفرزدق في مدح عبد

الملك بن مروان لا اب وابنا بن مثل مروان وابنه + اذ هو بالمجد ارتدى وتاثر به
 فقول له وابن يجوز بالنصب والرفع حملا على اللفظ والمحل ولا يجوز في المعطوف البناء
 مكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعطف ولم يجعل في حكم
 المستقل كيازيد وعمر ولطنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى
 يراه فيه لا كثيرا نحو لحول ولا قوة ولا بيع فيه ولا خلة واضعف تاثيره حتى
 يجوز في اسمها الرفع عند التكرير ذلك بدون التعريف كما مر في لحول ولا قوة و
 يجب عند التعريف والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك
 ايضا عند المبرد بخلاف يافان قيل ماله ذكر حكم النعت والعطف دون حكم سائر
 التوابع قيل لان حكم سائرهما لا نص عنهما فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
 توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ياله باثبات الالف ولا غلامي له ولا
 ناصري له بحذف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشائع
 لا اب له ولا غلامين له ولا ناصرين له على البناء على ما ينصب به كما هو القياس
 تشبيهها له بالمضاف مفعول له للفعل المقوم اي اجيز تشبيهها للمثل لا اباله ولا
 غلامي له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول مطلق اي شبه تشبيهها بالجملة معللة
 اي لكونه مشبها بالمضاف لشاركته له اي لشاركته مثل لا اباله ولا غلامي له ولا ناصر
 له للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان زعموا
 لان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشابهها فكان كل منها معربا فكان اثبات الالف
 في لا اباله علامة للنصب وحذف النون في لا غلامي له ولا ناصري له لشبهه
 بالاضافة ومن ثم اي ولا جل ان جواره للتشبيه بالمضاف لشاركته في اصل معناه
 وهو الاختصاص لم يحز لا ابافيه ولا غلامي ولا ناصري فيها لعدم مشاركته
 بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص وليس نحو لا اباله ولا غلامي له ولا ناصر
 له بمضاف الى الله لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان
 معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا اباله وبين النكرة وهو لا اب له في
 المعنى وهو فاسد لا متناع الاتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا وتنكيرا
 وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة ههنا على المعين
 لعدم تعدد لا اب والاستواء بينهما في المعنى بعاد عن وقوع النكرة على المعين
 لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والمتنع الاتحاد بينهما وضمها لا استواء بينهما

بعارض الأثرى أن وجهك ووجهك متساويان في المعنى بعارض وقوع النكرة
على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب وإن كانا مختلفين وضعا وكذا رأسك
ورأسك وقلبك وقلبك وصدرك وصدرك وجاءني رجل هو زيد
ونحو ذلك على أن امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة أيضا ممنوع إذا قد يوجد
الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجهك ورأسك ورأسك
ورأسك فإن كلامها يفيد التعريف وإن كان منونا منها نكرة من حيث الوضع
نعم يمتنع الاتحاد بينهما إذا كان من كل وجه وذاهما ممنوع إذا الاتحاد ههنا
من وجه وهو أن كلامها يفيد الاختصاص خلافا للسيبويه فإنه ذهب
إلى أن كل واحد من قوله أباً وغلاماً وناصرى مضافاً إلى الياء واللام زائدة لتأكيد
الإضافة ولتأكيد اللام المقدرة ولإدعاء حق لا من صورة النكرة وهو الذي
اختاره صاحب الفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك
ووجهك ورأسك ورأسك وغير ذلك فإن قيل لو كان مضافاً يلزم عمل لا في
المعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل إنه وإن كان معرفة لكنه يشبه
النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير
ويحذف كثيراً أي يحذف اسم لأحد فأكثراً عند قيام قرينة قياساً على حذف البتة
لأنه هو البتة في الأصل كما في نحو عليك أي لا بأس عليك والقرينة ههنا دخول
الأعلى الحرف هذا الكلام يقال لمن يخاف امرأته كما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر
ما ولا بمعنى ليس فقال خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية قوله خبر ما مبتدأ محذوف الخبر أي منه خبر ما ولا وقوله هو المسند بعد
دخولها أي دخول ما ولا ابتداء كلام أو مبتدأ وخبره المسند وهو فصل وأحترز بقوله
المسند عما هو مسند إليه وبقوله بعد دخولها عما إذا كان مسنداً بغير دخولها كخبر
البتة ونحوه فأنقل يدخل في المحدث يضرب في ما زيد يضرب أبوه فإنه مسند بعد
دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذي أسند إلى اسم ما
ولا فيخرج ذلك وفيه نظر لأنه على هذا تقع قوله بعد دخولها مستدر كفاً لا أولى إن
يقال أنه يخرج بقصد الحيثية حيث لم يقصد في أسناده كونه بعد دخولها فأنقل
يدخل في المحدث يضرب في نحو ما زيد رجلاً يضرب مع أنه ليس بخبر ما بل صفة خبرها
قيل المراد بالمسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد هذا فخرج ذلك لأنه تابع وهي

كأن خبر ما ولا المشبهتين بليس

أي انتصاب خبرها ولا والتأنيث باعتبار الخبر وهو لغة أهل الجواز وعند بني تميم
 هما لا يعلان إذا القياس في العامل أن يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل
 ليكون متمكنا بثبوت في مركزه كالجواز والجواز م وما ولا لا يختصان بقبيل واحد
 بل يدخلان في الاسم والفعل وأهل الجواز اعتبروا شبههما بليس المختص بقبيل
 واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان علمها شرع في بيان ما يبطل به علمها فقال
 وإذا زيدت إن مع ما بان زيدت بين ما واسمها التأكيد النفي نحو ما إن زيد قائم
 وإنما قيد بما لأنها لا تزداد مع لا بالاستقراء وانتقض النفي بالالموجبة للآثبات
 بعد النفي أو تقدست الخبر أي خبرها على اسمها نحو ما زيد الأتائم وما قائم زيد
 بطل العمل أي عمل ما ولا وفيه نظر لأن الشرط الأول مقيد بما واحد ها فلا يترتب
 عليه حكم كليهما فالأولى أن يقال معناه بطل عمل ما حصل فيه شيء من ذلك ما
 في صورة زيادة إن فللفصل مان بين ما وممولها مع ضعفه في العمل وأما في
 صورة تقديم الخبر فلتغير الترتيب المألوف مع ضعفها في العمل وأما في صورة
 انتقاض النفي بالافلان علمها باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبني على النفي فينتفي
 بانتفاء النفي إذا الحكم ينتفي بانتفاء علته المنصورة أو جزئها ونقل عن يونس جواز الأعمال
 مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر شعروا بالدهر لا مجنونا بأهله وما صاحب
 الحاجات الإمعد باء واجب بانه ليس في البيت تنصيص على الأعمال لجواز أن يكون
 مجنونا محمولا على حذف الفعل أي وما الدهر لا يشبه مجنونا فيكون مفعولا لا خبرا
 أو محمولا على حذف المضاف أي وما الدهر لا دوران مجنون وعلى جعل معد بالمصدر
 ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الأسير أي وما الدهر لا يدور دوران مجنون
 وما صاحب الحاجات لا يعدب معد بانتم لما فرغ عن بيان ما يبطل به علمها شرع
 في بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرها فقال وإذا عطف عليه أي على خبرها ولا
 بموجب بكسر الجيم أي بحرف مثبت أي بحرف يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانها
 تفيد أن الآثبات بعد النفي فالرفع أي رفع المعطوف واجب بالحمل على محل الخبر
 إذ محله الرفع في الأصل على الخبرية لبطلان علمها لا تما علما المشابهة لليس في النفي
 وقد بطلت بانتفاء النفي فيبطل علمها نحو ما زيد قائم بل قاعد ولا رجل قائم لكن
 قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع في المجزوات فقال المجزوات مبتدأ وخبر
 مبتدأ محذوف أي هذا ذكر المجزوات وهو ما اشتمل فصل أو مبتدأ وما خبر

ما
 لا
 لا
 لا

المجزوات او خبر هو اسم او معرب اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والياء وهو اي
 المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر اي حرف كان مما لا يبرر المحل واما قال
 كل اسم تنبيهها على ان المضاف اليه لا يكون سماً ونحو قوله نعم يوم ينفع الصادقين ويوم
 ينفع في الضَّوْرِ بَيِّنَاتٍ والمصدر اي يوم نفع الصادقين ويوم النفع في الصور فيكون المراد
 بالاسم اعم من ان يكون حقيقة وحكما واما قال شيء بينهما على ان المضاف قد يكون اسماً
 وقد يكون فعلاً نحو غلام زيد وميرت زيد وانا ما زبدي واما قال بواسطة حرف الجر
 احترازاً عما نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول به بلا
 واسطة وقوله لفظاً او تقديراً خبر كان المحذوف فترى ملفوظاً كان ذلك الحرف فهو
 بنيد وانا ما زبدي او مقدراً نحو غلام زيد وخاتمة فضة او تميزاً بواسطة تلفظ
 حرف جر او تقديره وقال صاحب الرضي انه حال اي حال كون ذلك الحرف ملفوظاً
 او مقدراً وفيه نظر لان وقوع المصدر حالاً اسماعلي لا قياسي واجيب بان وقوعه حالاً
 اسماعلي عند سيبويه وعند المبرد قياسي فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك
 ليس بقياسي عنده مطلقاً بل اذا كان المصدر من انواع عاملة حتى جواز تأتي زيد
 سرعة ولم يجوزنا تأتي زيد ضحكاً وههنا ليس كذلك واجيب بان العامل ههنا
 الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكور ان من انواع التوسط
 لان توسط حرف الجر قد يكون لفظاً وقد يكون تقديراً وقوله مراداً حال اي حال كون
 ذلك المقدّر مراداً اي ظاهر اثره اي مجروراً ما بعده وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدو
 لاخذ المضاف اليه في تعريف المجرور واخذ المجرور في تعريف المضاف اليه واجيب
 بان تعريف المجرور بما ذكر لفظي لا حقيقي فلا توقف ولا دور وفي قوله مراداً احترازاً
 عن نحو صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدّر وهو في لكنه
 غير مراد اذ لو كان مراداً الظاهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان انجرار المضاف اليه
 في قوله غلام زيد وخاتمة فضة بواسطة حرف الجر المقدّر المراد كما هو مذهب الجمهور
 فان قيل يخرج من هذا الحد نحو الحسن الوجه فما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل
 ليس من مدخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها قيل ان من باب الاضافة الى
 المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن مضمرة كما قال المصنف في الصفة المشبهة
 ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والافقها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة
 الى الفاعل لزم تقدير الفاعل واما اضيف الحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل له

لانه لما احتج الى تبين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانية
 كما في خاتمة فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل
 في نحو الحسن الوجه بعد الاضافة واخما والفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا
 لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضمير في تقدير حرف الجر فيه او يقال يمكن ان يقدر
 فيه اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر اذا الاضافة الصورية تستدعي عودة اللام لا
 معناها والكانت معنوية ولا شك ان الفاعل عن مداخل حرف الجر الزائدة كقوله
 وكفى بالله شهيدا او يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من حيث
 ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة او يراى بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما
 فالتقدير الفاء للتفسير اى تقدير حرف الجر شرطه اى شرط تقديره ان يكون المضاف
 اسما لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مرت زيد
 فقوله التقدير مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتدأ
 الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول اى شرطه كون المضاف اسما مجردا تنوينه مفعول مالم
 يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول
 عند السكاكي مطلقا سواء متضمن نكرة لطيفة او لا اى مجردا هو عن تنوينه وما يقو
 مقامه من نوعى التنئية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن
 الوجه وضارب زيد وضاربوا زيد ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل
 اللام لاجل الاضافة ولتأمل ان يقول يشكلك ذلك فى نحو الحسن الوجه فانه جازا لاتفاق
 مع سقوط التنوين لاجل اللام لاجل الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل
 الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيفت اليه فاعله الذى كالجزء
 اذا اصل الحسن وجهه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف
 فكان حذف من المضاف لكان الجزئية فان قيل يشكلك ذلك فى نحو الضارب للرجل فانه
 جائز اتفاقا وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضى عدم جوازه لكنه
 انما جاز حلا على الحسن الوجه على ما ياتي فكان فى حكمه فان قيل يشكلك ذلك فى نحو كمر رجل
 وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجرد لاجل الاضافة قيل المراد
 بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديرى والمقدر كالملفوظ
 عند من وهي اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
 فى المضاف تعريف او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة فى اللفظ دون

المعنى فالعنوية اى فالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قوله
 مضافة صفة قوله فيكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف ما غير صفة
 اى اسم جامد نحو غلام زيد وقيام عمر ووصفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان
 الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس بمعمولها اذ لا يقال كريم البلد بل يقال كريم
 في البلد وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس بمعمولها
 وكذلك الاضافة في هذا ضارب زيد مس فان المضاف اليه ليس بمعمل للمضاف فكان في
 قوله غير صفة احتراز عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لا المضاف صفة وفي قوله مضافة
 الى معمولها احتراز عن خروج مصارع مصر وكريم البلد لا المضاف صفة مضافة الى غير معمولها
 فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالعنوية لا يستقيم لان الاضافة المعنوية
 هو اضافة غير الصفة والصفة الى غير معمولها لا كوز المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
 قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من البيت او الخبر اى فعلا مته المعنوية كوز المضاف كذا
 او المعنوية ذات كوز المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اقسامها
 فقال وهي اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما مد جنس المضاف وظرفه اى في المضاف
 اليه الذي عدل جنس المضاف وظرفه اعى اذ لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه
 وهو ما كان المضاف اليه مباين للمضاف نحو غلام زيد واخص منه مطلقا نحو يوم الاحد
 وعلم الفقه او بمعنى من في جنس المضاف اى في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف
 اراد يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم
 فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة قد يكون خاتما وقد لا يكون
 بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعلم من المضاف اليه
 مطلقا في حينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين
 الغلام وزيد تبين وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون
 لحد وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها
 وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا
 كاحد اليوم او مساويا له كبيت اسد فالاضافة متمتع وما ذكرناه هنا ان المراد بكوز المضاف
 اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين
 من ان المراد بكوز المضاف اليه جنسا للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى
 غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى

اللام حيث لم يصح إطلاق المضاف اليه على المضاف إذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق
 على بعضه وكذا الأضافة في ربيع القوم وتلثه زيد ووجهه والأضافة في يوم الأحد
 وعلم الفقه جميع القوم وعن زيد وطور سينا وسعيد كزبر أيضا بمعنى اللام حيث
 لم يصح إطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان أو بمعنى في
 في ظرفه أي في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان أو ظرف
 مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا وهو قليل أي كون الأضافة بمعنى في قليل في الاستعمال
 والآولى أن يجعل الأضافة إلى الظرف أيضا بمعنى اللام كما ذهب إليه بعض المحققين لأن أدنى
 ملازمة واختصاصه يكفي في الأضافة بمعنى اللام كما في سائر أضاف الأضافة بآدنى ملازمة
 فيكون معنى ضرب اليوم ضرب لاختصاصه باليوم بملازمة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء
 لهيل أي كوكب لاختصاصه بالمرأة الخرقاء بملازمة أنها تشرع التهيأ في التمني لأسباب الشتاء
 عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة التهيئة للأمور في أحيائها فاعرف انحصار
 الأضافة المعنوية على الأقسام الثلاثة المذكورة استقرائي لا عقلي والآلة لزيادة الأقسام على
 الثلاثة وقيل إنما انحصرت على هذه الأقسام الثلاثة لأن هذه الأضافة إما تخصيص المضاف
 بالمضاف اليه أو تبينه بها وظرفية المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه
 المعاني فكانت هي المعينة للتقدير مثل غلام زيد مثال الأضافة بمعنى اللام وخاتمة فضة
 مثال الأضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الأضافة بمعنى في فان قيل الأضافة اللفظية
 أيضا منحصرة على هذه الأقسام الثلاثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وصارق الليلة فواجه
 تخصيص الأضافة المعنوية بما قيل حرف الأضافة في الأضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاث
 المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول كالي في بالغ البلد و
 عند عدم اقتضاء كما في حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام للزائدة لضرورة تصحيح
 الجرم إذ كونا إن الأضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناه والكانت معنوية
 أو يقال لا نسلم أن حرف الأضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير
 اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من ونحو صارق الليلة ملحق بنحو ضرب
 اليوم في تقدير في فعلى هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف اليه حقيقة أو حكما
 زعم بعض الشارحين أن هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف أما على مذهب
 من قال إن العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة إلى تقدير حرف الجر وفيه نظر
 لأن الاسم على ما قال أبو علي لا يعمل في هذا الباب إلا نيابة عن حرف الجر فإذا لم يكن حرف الجر

مقدرا فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجذر لشابهة المضاف للحقيقة
 بتجريد عن التنوين والنون لاجل الاضافة حقيقة او حكما وتفيد الاضافة المعنوية
 سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في تعريفها مع المعرفة اى تعريف المضاف
 مع المضاف اليه المعرّف نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاتصال
 والامتزاج بينهما فاما المضاف اليه منزل منزلة تنوين المضاف الذى لا يتصور فيه الاتصال
 فيجب ان يسري اليه تعريف المضاف اليه كسراية للتانيث في قولهم سقطت بعض النمل
 فيراد بالمضاف المهود فاذا قلت غلام زيد يراد به وضع غلام له مزيد خصوصية زيد
 اما يكون اعظم غلانا واشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين فالحبك بحسب
 الخارج او الذهن ومجيبه لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانها
 لا تعرفان وان اضيقا الى المعرفة لتوغلها في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد
 واحد فقط او مثل مشتهر فيخفف يعرف لعدم الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون
 وفلان مثل حاتم والافى حسبك وشرعت وكفيك ونحوها فانها ايضا لا تعرف لكونها
 بمعنى الفعل اى بمعنى كفاك والافى واحدا منه ونسج وحده وهو عبد بطنه عند البعض
 خلافا للالكثرة بتاويل كريم ولثيم يقال فلان واحد منه اى كريم وفلان عبد بطنه
 اى لثيم فكان نكرة وعلل بعضهم بعود الظمير المضاف اليه الى المضاف وفيه نظر لان
 هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان ضد ربله وليس قبيلته كذلك ولم يقل به
 احد وتفيد تخصيصا مع النكرة اى مع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة
 الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته فاذا قلت غلام
 زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلام امرأة فحصل التخصيص
 وقل الشيوع الثابت في النكرة وشروطها اى شرط الاضافة المعنوية بتجريد
 المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من
 المعارف فان قيل التجريد يقتضى سبق الوجود ولم يكن فى نحو غلام زيد
 تعريف حتى جرد منه قيل المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه منه
 حقيقة بان كان ذالام فيحذف لامه او علما قيا قول بالنكرة او حكما كما في
 غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة التحقق كقولهم ضيق فم الكربة وسبحان الذى صغر
 جسم البعوض وكثر جسم الفيل وانما اشترط التجريد منه لئلا تنطبق الاضافة لان
 المعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل الغلام رجل لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

مع حصوله الأعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو الغلام زيد تعريف
المعرفة وتحصيل الحاصل وهو محال فلما لم تقدر الاضافة تعريفنا ولا تخصيصنا
كانت ضائعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة
المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف فيصير ذو
اللام اذا اضيف الى العلم والضمير في حكمه فلا يكون ضائعة ولا يلزم
تحصيل الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما
انتهى زيد الى المرتبة في الاضافة الى المساوي حمل عليه صورة الاضافة الى الاعراب
نحو الغلام زيد والغلامك طرف الباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة و
بين جعلها علما في نحو النجم والصعق والفرزدق وابن رالان وابن كراع في لزوم
تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف وازد ياد المرتبة اذا كان امضاف
اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان
المعرف باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن رالان اذا جعل علما لم يقصد
بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصل باللام والاضافة لان التعريف
في العلم بالقصد لا بالآلة وخلع التعريف القصد ي يمكن لانه غير وضعي فجاز
للمتكلم تغيير ما يحصل يقصده فلا يلزم تعريف المعرفة باللام فانه بالآلة
دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها الا انه وضعي فلا مجال
للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرفة باللام لانه يشترط تعريف المعرفة
ولهذا المعنى جوزوا انداء الاعلام لا مكان خلع التعريف عنها ومنعوا انداء
المعرفة باللام لامتناع ذلك ولقائل ان يقول فماذا لم يجز اضافة الاعلام
بخلع التعريف العلمي او لاكتفاء بالتعريف الاصل بالاضافة ولما اذا جوزوا
نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع التعريف الاضافي عن الاضافة مع
قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست
بموجبة للتعريف الاضافي وضعا كاللام فكانت قاصرة لم يقو قوة الآلة
الموضوعة لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لانه
يلزم التسوية بين القوي والضعيف وما اجازه الكوفيون من عدم تجريد
المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة
الاثواب وشبهه نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار متمسكين بان

المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدق عليه فان الخمسة في الدينار فلما
 كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فلم يحصل
 التعريف في المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعروف شرطه ان يكون مغايراً
 للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف في الجزء الاول لانه محل
 التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما في خمسة عشر ولم
 يخل الثاني عنه لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصل المعدود
 دون العدد وهذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدق عليه غير صحيح
 لانه يلزم جواز الخاتمة الفضة ايضا بوجود الاتحاد بينهما فيما صدق عليه
 فان الخاتمة هو الفضة ولم يقل بجوازها احد ثم قوله ما مبتدأ وخبره قوله
 ضعيف اي ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس
 وخلاف استعمال الفصحى اما خلاف القياس فلما ذكر من لزوم تحصيل
 الحاصل واما خلاف استعمال الفصحى فلما ثبت منهم من عدم استعمال
 اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق شعر لا زال منذ
عقدت يده ازاره + فما وادرك خمسة الاشياء وغير ذلك واما ما في
 الحديث قوله عليه السلام ما سلف بالالف دينار فحملوا على البدل دون
 الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة اللفظية
 والاضافة اللفظية ان يكون صفة وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة مضافة الى معمولها اراد بالمعمول ان يكون مجرد اللفظ او مرفوعا
 او منصوبا معني وفي قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام
 زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة
 مضافة الى غير معمولها نحو مضارع مصر وكريم البلد وضارب زيد امس
 فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية
 لا يستقيم الا بحذف المضاف من المبتدأ والخبر اي علامة الاضافة
 اللفظية كون المضاف صفة او اللفظية ذات كون للمضاف صفة نحو ضارب
 زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة
 الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابد لفظية لانها ابد عاملة و
 كذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى ما علمهما السببي ابد لفظية بجواز

عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او
 بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان في مشابهة الفعل يكفي
 للرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتها الى المفعول فانما يكون لفظية
 اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا تقيد الاضافة اللفظية فائدة الا
 تخفيفا في اللفظ اي في لفظ المضاف بحذف التنوين ونوني التثنية و
 الجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف
 التنوين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما
 اذا المقدر كاللفوظ ولا تقيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانقضاء
 لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه
 وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة
 لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يصح الحصر قيل انها لم تقيد
 تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغيلام رجل
 فان الاضافة تقيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ
 قيل فائدة الاشارة الى وجه التسمية وتحقيق التقابل بين الاضافة
 اللفظية والمعنوية صريحا ومن ثم اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تقيد
 الا تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه لحصول المطابقة بين الصفة و
 الموصوف تنكيرا حيث لم تقيد الاضافة اللفظية تعريفا ولوافادت التعريف
 لا تمتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل كما اشارة الى الحصر المذكور وجواز
 هذا الكلام يبنى على عدم افادة التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق
 له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من
 الحصر المذكور لاننا قال لا تقيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تقيد تعريفا
 ولا تخصيصا فهذا تفريع على انها لا تقيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية
 لا تقيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لعدم حصول
 المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة
 لان الاضافة اللفظية لا تقيد الا تخفيفا ولوافادت التعريف بجاز ذلك
 حصول المطابقة بينهما وجاز الضارب بزيد لحصول التخفيف بحذف نوني
 التثنية والضارب بزيد حصول التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع الضارب

فقد لعدم حصول التخفيف هذه الاضافة اذ السون حذف لاجل اللام
 فلم يحصل الاضافة فتخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن بالاضافة
 ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا
 فان قيل لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على
 ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فائدة في صورة مما
 خلا فاللفراء اى يخالف هذا القول خلافا للفرأفانه اجاز ذلك قوله بتقديم
 الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل ادخال اللام التعريف
 واجب بان الاضافة على هذا تكون ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء
 فيلزم بعد ادخال اللام عليه عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذى هو
 الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله ببيان ان الاصل في ضارب زيد هو
 النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف باذخال اللام
 لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتاخر اللام المتقدمة

ثم دخلت

لفظا وحشا مجرد الدوى لخافية الظاهر وضعف قول الاعشى الواهب

المائة الهجان وعبد هابى وذات رجب خلفها اطفالها يكون هذا الكلام
 باعتبار عطف قوله وعبد هابى على قوله المائة من باب الضارب زيد وجهه
 اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبد هابى وان كان قوله الواهب المائة من باب
 الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه على ما ياتي عليه فان قيل المعطوف في
 حكم المعطوف عليه فيما يجب ميتنع فيلزم امتناعه دون ضعف قيل لما كان
 التابع بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في التابع كما في رب شاة وسخلة او يا زيد
 والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلة او يا الحارث لامتناع دخول
 حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل

يحمل

الجواز كما ذهب اليه سيديون فيحكم بضعفه دون امتناعه ولقائل ان يقول
 لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المعطوف عليه لزم ان
 لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم
 بضعفه لزم ان يحكم بضعفهما ايضا لانهما مثلان في التثنية ان يحكم بضعفه
 دونهما واجب بان عدم الضعف في يا زيد والحارث باعتبار ان حرف
 النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محملا

يحمل

باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف
 عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادي لئلا يجتمع التثنية التعريف فلا يتعد
 الى ما عطف عليه وعدم الضعف في رب شاة وسخلة باعتبار ان
 الاضافة في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها
 فيجوز دخول رب عليه او باعتبار ان الضمير في سخلة مأكرة لانه عائد الى
 نكرة غير مخصوصة بحكم من الاحكام كالضمير في رب رجل لا بخلاف ما اذا كان
 عائدا الى نكرة مخصوصة بحكم من الاحكام نحو جاء رجل فضرته فانه معرفة
 لان الضمير عائد الى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا في الرضي والعباب
 ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جز وعبدها اما اذا نصب حملا على محل
 المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت هذا فلنرجع الى
 حل البيت فنقول قوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به
 اي الذي يهب المائة الهجان وهي النوق البيض وهي صفة المائة او بدل
 منه وقوله وعبدها عطف على المائة اي عبد تلك المائة والمراد بعبدها
 راعيها على الاستعارة اذ الراعي قائم بخدمة المواشي كما ان العبد قائم
 بخدمة المولى او على الحقيقة والاضافة بادنى ملازمة ككوكب الخرقاء و
 خذ طرفك وقوله عودا حال اي حال كون تلك المائة حديثا التناج قوت
 ترجى اي تساق وانما جاز الضارب الرجل جواب سوال وهو ان يقال جاز
 الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التثوين باللام دون الاضافة
 فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم مجوازه لكنه انما جاز حملا على الوجه
 المختار في الحسن الوجه وهو جز الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بخلاف
 الضمير من الفاعل الذي هو كالحجز منه اذ اصل الحسن وجهه وجه
 الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
 كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا قولا
 باستغناء الاضافة اللفظية عن التخفيف وانما قال على المختار لان وجهين
 اخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وجه
 كون الجز مختارا سيجي في الصفة المشبهة انشاء الله نعم ثم قوله حملا مفعولا
 للفعل المفهوم اي انما جوزه حملا او لقوله جاز يجعله مصدرا مجزوا والا

لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل بالفعل المعلن وفاعل المفعول له
 لان الحامل النحوي والجائز هذه المسئلة المذكورة وانما جاز الضاربك
 شبهة نحو الضارب جواب سوال الخرو هو ان يقال جاز الضاربك وشبهه
 على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة و
 هذا فمن قال اي في قول من قال وهو سيدي ومن تابعه انه اي الضاربك
 مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
 والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه حينئذ لا يحتاج جوازه الى حمل
 فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حلا على ضاربك
 واطرافه تفيد بحذف التنوين للقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير
 ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من
 التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدركا للملفوظ ووجه المحل
 مشاركة بما في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط
 التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت
 للاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحققة قيل لو سقطت
 لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال
 علم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه بحذف
 التنوين المقدرة ولا يضاف موصوف الى صفة لئلا يلزم الجمع بين
 الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف
 في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف
 في الاعراب فيؤدي الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف
 يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او ماثنا ولا
 يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره ولا يضاف صفة الى
 الى موصوفها لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها
 وتأخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما مستغان ومثل مسجد الجامع و
 جانب الغربي وعلوة الاولى وبقرة الحمقاء جواب سوال يرد على قوله و
 لا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى
 الحمقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والعلوة الاولى

ت
بالاضافة

البقلة الحمقاء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك متاويل بحذف
 الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة
 كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة
 الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وانما اضيفت البقلة الى الحبة لانها تنبت
 من الحبة وانما وصفت هذه الحبة بالحمقاء لانها تنبت في مسيل الماء فتعلق
 السيل فكان نبتها بمسيل الماء حمق منها ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
 جواب سوال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهو ان يقال ان الجرد والاخلاق
 صفتان للقطيفة والثياب حيث قال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا
 الى موصوفهما فاجاب بان ذلك متاويل بحذف الموصوف من المضاف وايراد
 المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف المحذوف لبيان المضاف وتلخيصه حيث
 يبقى معها بعد حذف موصوفها فاصلة قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف
 الموصوف فبقى الصفة مبهمه يحتمل ان يكون صفة لموصوف اخر فاضيفت
 الى ما كان موصوفا للتلخيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا وهذا كما
 قيل في قول النابغة شمر والثوم العائذات الطير مسميات ركبان مكة
 بين الغيل والسند ان الطير بيان وتلخيص العائذات بقطع النظر عن كونه
 موصوفا لا يقتدير الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة و
 اخلاق ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبيانا مثل خاتم
 فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الحواشي و
 توضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان
 كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
 استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصارت في الاستعمال كانه
 غير صفة بمنزلة خاتم ثم حصل الابهام وهو ان الجرد من اي جنس هو وان
 الاخلاق من اي جنس هي مثل خاتم في ان من اي جنس هو فاضافوا الى
 جنس الذي تبين به كما اضافوا خاتما الى فضة وهو ما كان موصوفا لها في
 الاصل تلخيصا وبيانا لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا
 جرد قطيفة واخلاق ثياب فحصل التاويل ان جردا واخلاقا بعد حذف
 موصوفهما متاويل بانهما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفهما

كانا صفتين
 جردا واخلاقا
 جردا واخلاقا
 جردا واخلاقا

جردا واخلاقا
 جردا واخلاقا
 جردا واخلاقا

فإن قلت لما كانوا محتاجين إلى امتياز الموصوف رفعا للإبهام فلم يبق
الكلام على أصله كفاية لمؤنة المحذف ثم الترد قلت هذا الاحتياج مما كان ولما عرض
بعد طول العهد المنسي للموصوف المحذوف وأما عند قرب العهد بحذف
الموصوف فأنما كانت الأذهان شاغرة بالموصوف فلم يقع الإبهام إذ ذلك
حق لو كان الإبهام أقول وهلة لما غير الكلام عن أصله فإن قلت بعد رفع الإبهام
هلا رذ الكلام إلى أصله قلت لأن الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن
كونها صفة فلم تحتج إلى الموصوف بل احتاجت إلى المبين والبيان بالاضافة
هو الأصل ثم المجرد بمعنى المجرد وهو العريان والقطيفة كساء له حمل كثير
معنى قطيفة جرد قطيفة متعربة مجردة عن الخمل أي ذهب حملها من كثرة الخلا
والاخلاق بفهم الهزئة جمع خلق بفتحين ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه
أي لما يصير مضافا إليه على تقدير الاضافة في العموم ظرف لقوله مماثل أي
مماثل به في العموم والخصوص بأن يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه
الأخر يعني لا يضاف أحد الأسماء المماثلين في العموم والخصوص إلى الآخر سواء
كانا متساويين كانسان وناطقا ومترادفين كليث واسد مثال المترادفين
من الأعيان وحبس ومنع مثال المترادفين من المعاني فلا يقال ليث الأسد
ولا منع الحبس فإن قيل قد جاء اضافة الليوث إلى الأسد بضم الهزئة وسكون السين
في قول كعب بن زهير ليوث الأسد قيل هو متاويل معناه ليوث كاملة من بين
الليوث بحيث أنها ليوث بالنسبة إلى سائر الليوث كما يقال هؤلاء خواص
الخواص واشراف الأشراف لعدم الفائدة المطلوبة من الاضافة وهو التعريف
والتخصيص لا متناع كون الشيء معرفا لنفسه وهذا القيد اعني قوله لعدم
الفائدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف أي منعت اضافة اسم مماثل للمضاف
إليه لعدم الفائدة ولا يفسد المعنى بتوجه النفي إلى القيد وبقاء أصل الفعل
بخلاف كل دراهم وعين الشيء اللام للعهد أي عين ذلك الشيء
ليل أي فإن المضاف إليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص بل
كل اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لأن الكل قبل الاضافة
إراهم أو دنانير أو غيرها والعين قبل الاضافة يحتمل الوجود و
الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالوجود لأن الشيء

شاغلة

عوضا

لا يطلق الاعلى الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون من باب
 اضافة احد المتماثلين الى الآخر وقولهم سعيد كرز ونحوه مما اضعف الاسم
 الى اللقب كزيد بطة وقيس قفه جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كرز في
 المفهوم من حيث انهما علمان شخص واحد وتقدير الجواب انه متاؤل
 بارادة المفهوم او المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني فاذا قلت جاءني
 سعيد كرز فكانك قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اي
 سعيد المسمى باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ
 غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متاؤل خبر
 وقوله سعيد كرز مقول قولهم او بدل منه واذا اضعف الاسم الصحيح المراد بالصحيح
 في كلام النحاة ما ليس في اخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان
 بحثهم يقع عن اواخر الكلام او الملحق به اي بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما
 اخره واو او ياء قبله ساكن كد لو وظي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
 بعد السكون لا يتقل فيها الحركة لمعارضته خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف
 العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا
 يتقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في ابتداء التلظ اية حركة كانت لقوة
 المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة يقع عليها بعد استراحة اللسان فيحمل
 كل حركة نحو وصول ويسير ووقاية ونحو ذلك فكذلك بعد السكون لا يتقل عليها
 الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضعف وقوله كسر اخره
 جزاء لقوله واذا اضعف اي كسر اخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل
 الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبي والياء مفتوحة الجملة الاسمية
 حال او عطفت الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو لا يالف الدائم
 المضروب صرتين لكن يمر عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو
 منطلق معطوف على الجملة الفعلية وهي يمر عليها بارادة الثبوت في الثانية ولو
 لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يمر عليها وهو يمر
 لان الانطلاق هو المرور فكذلك هنا يراد بالثانية الثبوت فيحسن عطفت الاسمية
 على الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
 لئلا يلزم الابتداء بالسكون حقيقة ككاف التشيين وواو العطف وفاء او حكما

ككاف الضمير في كرميتك والياء في غلامي ودلوي وطبي كذلك والاصل فيما
 بني على الحركة الفتح للتحفة وساكنة للتحفيع ثم كما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح
 شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره اى اخر الاسم المضاف
 الى ياء المتكلم الفا مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها تثبت تلك الالف عند
 الاضافة نحو عصاي وسرحاي وغلامي لعدم الموجب للانقلاب وهذا يل
 بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة تطلبها اى الالف التي كانت في اخر المضاف الى
 ياء المتكلم حال كونها كائنة لغير التثنية ياء وتدغم الياء المبدلة من الالف في ياء
 المتكلم فتقول عصي ورحي لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة
 الياء لم يقدر واقلبوا الالف ياء فاجتمع متجانسان فادغما احدهما في الآخر
 بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يشتونها فتقولون غلامي وذلك لان الالف
 التثنية علامة الرفع فلو قلب ياء لا تبسر الرفع بالمنصوب والمجرور وان كان
 اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء كانت الياء للتثنية او للجمع او لغيرها
 ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المشلين نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسر
 الميم وقاضي وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي
 يلزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين وان كان اى اخر الاسم المضاف الى
 ياء المتكلم واوا ساكنة قلبت ياء وادغمت تلك الياء المبدلة من الواو في ياء
 المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي والاصل مسلمو
 فاعل اعلان مرئي وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة ١
 فيما كان اخره الفا او ياء او واو ولم تسكن للساكنين اى للزوم بالتقاء الساكنين
 على تقدير السكون فيفتح تحزرا عن ذلك واختير الفتح للتحفة واما الاسماء الستة
 فاخي وابي اى فيقال في اضافة اخ و اب الى ياء المتكلم اخي و ابي بياء مخففة ولا يرد
 اللام المحذوفة وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لها بعد حذف حرف العلة
 نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودي ولقائل ان يقول ولا وجه لتقديم الآخر
 على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر
 بالنسبة الى اضافة الاب اليها واجاز ابو العباس المبرداخي و ابي بياء مشددة
 لرد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامة في ياء المتكلم وانما يرد اجراء لها مجر
 اضافة الى الظاهر والى المضمرة غير الياء نحو ابونريد وابوه واخونريد واخوتسكا

بقول الشاعر ع و ابي مالك ذو الجند بداره . فاصل ابي عنده اب فاضيف الى ابي
 المتكلم فصار ابي باثبات حرف العلة عند الاضافة الى ياء المتكلم كاتيانها عند
 الاضافة الى غيرها فاعل واجيب بان الـاب يجمع في كلامه جمع السلامة فيقال
 ابون وابين كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذاً كما قال الشاعر وقد كنا
 بالابينا فيجتمل ان يكون قوله ابي جمع سلامة مجرور بالواو والقسم ثم اضيف الى
 ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال
 يدفع التمسك به فان قيل يجمع بالواو والنون مختص باعلام العقلاء وصفاتهم
 والـاب اسم جنس قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المنقوصة
 بحذف اللام كقلوب وبنون وسنون جبر المافات منها والـاب منقوص مثلها فلا
 يستبعد جمعها لكن هذا الجهر ليس بقياسي وان كان كثيراً اذ اجزئاً كثيرة
 ثم المبرد انما يراد المحذوف في اخي و ابي فقط ولا يراد في غيرها وهو رواية جاز الله
 الزمخشري وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في اخي و ابي وهني وتقول
 في اضافة هن وجم الى ياء المتكلم حمي وهني بياء مخففة بلارذ المحذوف يعني
 ان حكمها حكم اخ و ابي وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي و ابي
 تحرز عن نسبة الهن والحم الى نفسه ولو قال ويقال حمي وهني لكان اولى للتحرز
 عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيحة لانه ابو الزوج
 فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال حمي كان محمولاً
 على حذف المضاف اى حم امراتي او يقال ان قوله وتقول على صيغة الغائبة دون
 المخاطب بقربة حمي اى وتقول قائلة ويقال في اضافة ثم الى ياء المتكلم في بكسر
 الفاء وتشديد الياء في الاكثر ولا فصم رذ الواو المحذوفة وقلها ياء وادغامها في
 ياء المتكلم وانما قلبت الواو ميماً في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فم بدلين
 فواء فحذفت الهاء لمشاكلة حرف العلة ثم قلبت الواو ميماً لقرب مخرجها ولو
 لم تقلب الواو ميماً لقلب الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف
 لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقى الاسم العرب على حرف واحد و
 هذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء
 الساكنين فرد الى الاصل ولا يقلب ميماً وقيل في قلب الواو ميماً قياساً على
 حالة الافراد في بعض النسخ وهو ليس بقصيم وان قلب الواو ميماً في الافراد

للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند الاضافة غير فصيح واذا قطعت
هذا الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفمر مثل يد ويدم بحذف
لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها او ما هو بدل من العين وجاء اخ دون اب
كدلو مطلقا فيقال هذا اخو واخوك ورايت اخوا واخوك ومررت باخو واخوك
وجاء ابا واخا كعصا مطلقا فيقال هذا ابا واخا او اباك واخاك ورايت ابا واخا
او اباك واخاك ومررت بابا واخا وباك واخاك ويقال في تشيتهما ابوان و
اخوان وفي جمعهما اباء واخوة وجاء في تشيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون و
اخون رجلا ب واخ مشدد دين وجاء اباك واخك معربين بالحركة مضافين
الى غير ياء المتكلم ثم قوله فمر يجوز فتح الفاء وضمها وكسرها وفتح الفاء افتح منها
اي من ضمها وكسرها للدلالة فتم الفاء عليها وفي بعض النسخ لم يذكر قوله منها
وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه مبنى على
الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء
اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب وجاء حم مثل يد اي حكة مثل حكم يد
في حذف اللام وجعل الاعراب على العين وخباء في كونه هموزا مع بابا بالحركات
الثلاث ودلو في كون اخره واوا خالصا وعصا في كونه مقصورا مع بابا بالحركات
التقديرية مطلقا متعلق بالكل اي في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل
يد يقال هذا حم او حمك ورايت الحم او حمك واذا كان مثل خي يقال هذا حم
او حمك ورايت حماء او حمك ومررت بحماء او حمك واذا كان مثل دلو يقال
هذا حموا وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحموا وحموك واذا كان
مثل عصا يقال هذا حماء او حماك ورايت حماء او حماك ومررت بحمء او حماك وقد
جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حماء او حموك ورايت حماء او حماك ومررت
بحمء او حمائك وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا
هن او هنك ورايت هنا وهنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد
النون مطلقا وذو لا يضاف الى مضمربل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه
وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة لاسم نحو مررت برجل ذي مال و
الضمير ليس باسم جنس ولا يقطع ذو عن الاضافة لوضعها لازمة للاضافة
الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمرب نحو اللهم صل على محمد وذويه

ل
حمي
ك
حماءك

اى اصحابه او مقطوعا عن الاضافة كقول الشاعر ويكنى اويد به الذوينا
 اى اصحابنا فشاذ وجاء في ذ والتضعيف والقصر ثم لما فرغ عن بيان المعربات
 التى اعرابها اصيل شرع في بيان المعربات التى اعرابها تتبع فقال التوابع اللام
 الجنس فلا يلزم تعريف الافراد كل ثان كلمة كل لبيان الاطراد وهو الجنس من
 حيث انه يشتمل التابع وغيره من خبر كان وان وخبر المبتدأ والمفعول الثانى
 والحال ونحو ذلك فانها ثواب وفصل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو
 المبتدأ والفاعل والمفعول الاول ونحو ذلك باعراب سابقه الجار وصفة ثان اى
 كل ثان ملتبس باعراب سابقه وفيه احتراز عن خبر كان وان فانها وان كانا
 ثابتين لكنهما ليسا باعراب سابقهما من جهة واحدة اى من مقتضى واحد
 فخرج عاقل في جاءني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية اخرى
 وكذا رايت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل فكذا ساثر التوابع فاعرف وفيه
 احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول الثانى والحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب
 السابق لا من جهة واحدة بل اعراب الثانى من جهة اخرى فان قيل المراد من
 جهة واحدة ان يكون اعراب الثانى والسابق بمقتضى واحد وخبر المبتدأ
 كذلك لانه ثان باعراب سابقه وهو المبتدأ بمقتضى واحد وهو الفاعلية وكذا
 المفعول الثانى من باب علمت واعطيت فانه ثان باعراب سابقه بمقتضى واحد
 وهو المفعولية فينبغي ان يكون كل منها تابعا قىل المراد بالجهة الواحدة وحدة
 فردية فخرج خبر المبتدأ اذ جهة رفع المبتدأ وخبر متحدة نوعا وهو الفاعلية لا فرد
 لان فاعلية خبر المبتدأ لان فاعلية المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية
 خبر المبتدأ من جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة وكذا نصب مفعولي باب علمت و
 اعطيت متحدة نوعا وهو المفعولية لا فرد لان مفعولية الثانى غير مفعولية
 الاول لان مفعولية الثانى من باب علمت من جهة كونه محكوما به ومفعولية
 الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثانى من باب اعطيت من جهة
 كونه ماعهوزا ومفعولية الاول من جهة كونه اخذا فان قيل يخرج من قوله ثان
 الصفة الثانية والثالثة فصاعدا قيل المراد بالثانى المتاخر اى كل متاخر فلا
 يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه نحو ضرب ضرب زيد وان
 ان زيد قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثانى وان الثانى

لا
 ش
 ل
 و
 الجور

بعد الح

من جهة فاعلية

والجملة الثانية تابع لانه تأكيد وليس باعراب سابقة قبل هذا تعريف التوابع من الاسماء
 اذ البحث في قسم الاسم فليخرج ذلك أو تقول المراد باعراب سابقة على تقدير ان يكون له
 اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقة جاءني هؤلاء الرجا
 قيل المراد ما هو اعراب لفظا او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب
 سابقة يا زيد يرفع العاقل ولا رجل ظرفا بنصب ظرف قبل المراد ما هو اعراب
 حقيقة او حكما وضمير يا زيد وفتح لا رجل اعرابا بحكم من حيث انهما يشبهان
 الاعراب في العروض والاطراد ثم كما فرغ عن بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي
 خمسة النعت والعطف بالحرف والتأكيد والتبديل وعطف البيان فقال النعت
 وانما قدم النعت لكثرة جهات تبعيته لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتكثير
 والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع قوله تابع جنس
 من حيث انه يدخل فيه سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج عنه غير التوابع يدل
 على معنى حاصل في متبوعه مطلقا زعم الشارحون ان في قوله يدل على معنى في
 متبوعه احتراز عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احتراز عن الحال لان معنى قوله
 مطلقا اي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال وان
 دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه
 وفي كل منهما نظرا لما الاول فلان التأكيد في مثل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون
 لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني
 فلان الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان
 يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن سائر التوابع سوى نحو
 جاءني القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احتراز عن نحو جاءني القوم اجمعون
 معناه اي غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون وان
 دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة قال
 شيخنا فاحفظ فهذا مما سمع به خاطري قال بعض الشارحين ان هذا القيد
 لرفع توهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل
 يدل على الحال في الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءني ضد يبك ان كان
 بدلا او عطف بيان وكذا يدل على الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ونحو
 ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يدل على معنى في

العاقل

جاءني

متبوعه بخلاف البذل المذكور فإنه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فإن قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاءني رجل حسن غلامه فإن حسنا لفت مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا وفائدة ترى فائدة النعت تخصيصا وتوضيحا للتخصيص عند النجاة عبارة عن تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته بعالم زالت الشيوع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعالم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفت بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون النعت لجرد التثناء اي لمحض الثناء من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره بسم الله الرحمن الرحيم او لجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لجرد التوكيد اذا دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت مؤكدة اذا الوحدة يفهم بالتثاء في نفخة وقد يكون النعت للكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت المؤكد والنعت الكاشف ان النعت المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كاسم الدار وال واحدة ونفخة واحدة وحسن لبس وعذاب شديد وشمس منيرة وبر رقيق والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت كالا مثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت المؤكد وقد يكون النعت للتعميم لا انتفاع التخصيص بنوع دون نوع نحو كان ذلك في وقت من الاوقات اي يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا رائدا على ذلك من كونه فوق الصبح او وقت الظهر وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اي يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا رائدا على ذلك من كونه عالما او شاعرا ثم لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع المصنف في رد قولهم قال ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كعالم وعاقل

٣ في يوم من الايام اى يقصد فيه حجة كونه يوم الامم اى على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة والاشهر كان ذلك

او غير داي غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا
 المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما
 كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة الاشتقا
 شرط حتى اولوا غيره بالمشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او
 او غيرهما اذا كان وضعه قيد لكونه غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى
 اى للدلالة على المعنى عموما اى وضعاً عاماً او دلالة عامة يعنى في جميع الاستعمالات
 مثل تمبي وذى مال تقول جاء رجل تمبي او ذو مال فان كل واحد منهما يدل
 على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمالات او خاصا اى وضعاً خاصا او دلالة
 خاصة يعنى في بعض الاستعمالات كائى واسم الجنس واسم الانثى فميرت
 برجل اى رجل اى رجل كامل فائى انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة
 النكرة في موضع المدح ولم يدل في قولك اى رجل عندك وميرت بهذا الرجل
 فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى
 تعين حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان
 المبهم يدل على الذات فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف
 المبهم الا باسماء الاجناس وميرت بزيد هذا وميرت بغيلام زيد هذا وميرت
 بغيلامك هذا وميرت بغيلام هؤلاء هذا فان اسم الانثى انما يدل على معنى في
 متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمرا او الى مثله ولا يقع صفة
 في قولك هذا زيد وتوصف النكرة بالجملة الخبرية وهى الجملة التى يحتمل الصدق
 والكذب نحو ميرت برجل قام ابوه وابوه قائم لان الدلالة على المعنى في متبوعه
 كما يوجد فى المفعول كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احترازاً عن الجملة
 الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبراً او
 لاصلة ولا حالاً بدون تاويل لان الانشائية لا تثبت لها فى نفسها واثبتت الشئ
 للشئ فرع ثبوته فى نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال ميرت بزيد
 قام ابوه وابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة
 نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفعول موقعها والمفعول الذى
 يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التكثير لان الاصل
 فى الحكم ان يكون مجهولاً يفيد السامع ويتبعى ان يكون هذا من قالى ان الجملة نكرة

عاماً

خصوصاً

والدعاء

كذا في الرضي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف
 بحال الموصوف أي بحال قائمة بالموصوف نحو مريت برجل حسن فالحسن حال قائمة
 بالرجل ويوصف بحال متعلقة أي بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مريت برجل
 حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم أعلم أن متعلق
 الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة إما قرينة من نسب كمررت برجل
 قائم أبوه أو ملك كمررت برجل حسن غلامه أو مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه
 أو بعيدة كمررت برجل قائم غلام أبيه فالأول أي النعت بحال الموصوف يتبعه
 أي يتبع الموصوف في الأعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتكثير والأفراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتانيث لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدق عليه
 وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب أربعة الأعراب والواحد
 من التعريف والتكثير والواحد من الأفراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير
 والتانيث والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه أي يتبع الموصوف في
 الخمسة الأولى أو جمع الأولى أراد بالخمسة الأول الرفع والنصب والجر والتعريف و
 التكثير ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب اثنان الأعراب والواحد من التعريف
 والتكثير وفي الباقي أي باقي الأمور المذكورة من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير
 والتانيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفاعل مع الفاعل الظاهر الذي بعده
 في المطابقة في التذكير والتانيث وتعين الأفراد لأن النعت في هذا القسم يشبه
 الفعل من حيث أن كلامها مسند إلى ما بعده فكما أن الفعل يجب تذكيره إذا
 كان الفاعل مذكراً ويجب تانيثه إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ويجب إفراده إذا
 كان الفاعل مظهر أمثني أو مجموعاً فكذا النعت بالنسبة إلى ما بعده بخلاف الخمسة
 الأول فقول مريت برجل قائم جاريتيه وبأمرأة قائم غلامها وبرجلين قائم أبوهما
 وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريتيه وقام غلامها وقام أبوهما وذهب
 غلامهم ومن ثم بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره أي ولاجل كون النعت في
 هذا القسم في باقي الأمور المذكورة كالفاعل حسن قام رجل قاعد غلامه بأفراد
 النعت وإن كان فاعله جمعاً كما حسن قام رجل يقعد غلامه وضعف قام رجل
 قاعدون غلامه كما ضعف قام رجل يقعدون غلامه لأن النعت مع فاعله في
 هذا القسم كالفاعل مع فاعله والفعل إذا اسند إلى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع

انما لم يمتنع كجواز كونه من باب اكلولى البراغيث ويجوز من غير حرف قامر رجل
 يعود علما انه بجمع النعت مطابقا لفاعلها لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه
 لم يجمع ولجئته على صيغة لا توازي الفعل في حركاته وسكناته بخلاف قاعدون
 فانه يوازي الفعل في حركاته وسكناته والمضمير لا يوصف بشيء لان فائدة الصفة
 في المعارف التوضيحية وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما بتحصيل
 المحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموصوف المادح والمذموم
 وغيرها طرد الباب ولا يوصف براهي لا يوصف بشيء بالمضمير لان الموصوف اعرف
 من الوصف او مساو له ولا شيء اعرف من المضمير ولا مساو له حتى يوصف به ولا ان
 المضمير اذا وقع صفة موصوفها لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غير مضمير لا يستقيم الاول
 اذ المضمير معزل من الموصوفية على ما بينا وكذا الثاني لان غير ما دونه في التعريف
 فلا يقع موصوفا له لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساو له كما
 قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرف اعرف اي اكمل تعريف
 من صفة او مساو لها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فان قيل يشكل
 هذا الاصل في نحو جاءني زيد صد يقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير
 المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مرت بزيد هذا عند ابن السراج
 لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مرت بالرجل الذي قام
 ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعرف باللام عند هم قيل اذا وجد الاعرف
 في مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة
 فصد يقك في المثال الاول بدل عند سيبويه لاصفة وكذا اسم الاشارة في المثال
 الثاني بدل عند ابن السراج لاصفة وكذا الذي في المثال الثالث عند الكوفيين
 ويمكن ان يحل الذي على المعرف باللام للموافقة في الصورة لكون الموصول مع الصلة
 بمعنى المعرف باللام فان الذي قام بمعنى القائم ويمكن ان يحمل الاخص والمساو
 على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من افراد
 ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو او يفتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر فلا
 يرد ما ذكرتم لكن يرد قولهم حيوان ناطق ان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا
 مساو بل الصفة اخص وكذا يرد قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من
 الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه اذ ليس كل حيوان

ابيض ولا كل ابيض حيوان اللهم الا ان يقال ان الموصوف انما يكون موصوفا
 بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف
 بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او كذا للواقع مساو
 اذ لا يمكن التخلّف عن هذا الاصل ومن ثم لم يوصف ذواللام الا بمثله او بالمضاف
 الى مثله اي من اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساويا لم يوصف
 ذواللام اي ما فيه لام التعريف الا بمثله اي بذى اللام نحو جاءني الرجل العالم
 او بالمضاف الى مثله اي الى ذى اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاءني الرجل
 صاحب الفرس او بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب كجام الفرس فاما لم يوصف
 بغيرهما لان غيرهما من المعارف اعرف منه البتة فلو وصف ذواللام بغيرهما
 من المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذي
 اختاره المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه
 عنده ونزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك
 وصاحب هذا وهذا بناء على ان تعريف المضاف الى اي معرفة كانت او لم يعرف
 جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف محمولة على البدل
 فان قيل ان ذواللام يوصف بالموصول بالانفاق كقوله تعالى قل ان المودة التي
 تفرون منه فكيف يصح الحصر قيل ان الموصل في حكم ذى اللام وان كان
 تعريفه بالموصلية لا باللام للاشتراك في الصورة او لكونه

مع الصلة بمعنى

ذاللام فالذي ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخص والمساوي على
 اصطلاح اهل النطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل ما
 يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فيتناول الكلام المعروف والمنكر لكن يراد عليه قولهم
 حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من للصفة ولا مساويا بل الصفة اخص منه
 فالظاهر ان المراد بالاختصاص والمساوي ما ذكرنا او لانه وكذا يرد عليه قولهم حيوان
 ابيض فان الموصوف اخص من الصفة ولا مساويا بل كلاهما اعم من وجبه
 واخص من وجبه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض
 وبعض الابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف
 فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص

من الأبيض وحينئذ يكون قوله والموصوف مأخضاً أو بيان للواقع اذ لا يمكن
 تخلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشيء موصوفاً ولتأمل ان يقول
 لو اريد الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لا يبتنى عليه قوله ومن ثم لم يوصف
 ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله فان العالم في قولك جاء الى الرجل العالم اخص
 من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاختصاص والمساوي ما ذكرنا اولاً وانما
 التزم جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في رتبة التعريف
 فالاسم الاشارة التزم وصفه بذى اللام دون المضاف الى ذي اللام وهو جواب
 ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف من ذي اللام
 فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساوياً لمن يجوز
 وصفه بالمضاف الى ذي اللام كما يجوز وصفه بذى اللام لاستوائهما في رتبة
 التعريف قياساً على وصف ذي اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف
 الى ذي اللام وتقدير الجواب انه التزم وصف باب هذا اراد بباب هذا اسماً الاشارة
 بذى اللام وبالذي والتي المحمولين على ذي اللام للصورة او لكونها مع الصلة بمعنى
 ذي اللام للابهام اى لابهامه المقتضى لبيان الجنس وذلك
 اعني بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة اخيراً لابهامه ولا بالمضاف الى شيء من
 المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب البهيم البيان منه كان
 كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل
 عن كونها وصفين لشيء لفقدان معنى الوصفية فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم يبق
 لبيان الا ذو اللام وما الحق به من الذي والتي وانما يقتضى البهيم بيان الجنس لانهم
 الذات فيقتضى صفة تعين ذاته ويدل على ذاته واسماء الدالة على الذات هي اسماء
 الجنس ومن ثم اى ومن اجل ان المقصود من صفة البهيم بيان الذات وكشف
 الجنس ضعفت مرتبة بهذا الأبيض وان كانت الصفة ذا اللام من حيث ازالة البياض
 عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الاجناس لكثيرة فلا يكون فيه بيان
 الجنس وحسن مرتبة بهذا العالم لان العلم يختص بجنس واحد وهو الانس
 فيبين برانه انسان ويبين الجنس ثم كما فرغ من النعت شرع في بيان العطف
 بالحرف ويسمى عطف النسق ايضاً فقال العطف بالحرف تابع مقصوداً بالنسبة
 مع متبوعه واحتراز بقوله تابع مقصوداً بالنسبة عن غير المبدل من التوابع لانها

في
 بيان
 الجنس
 بال
 العالم
 ٨٠

غير مقصود بل متبوعاً لها وبقوله مع متبوعه عن البدل لأن مقصود دون متبوعه
 فإن قيل من هذا الحد العطف ببل نحو جاءني زيد بل عمر وفان عمر وليس مقصود
 بالنسبة مع متبوعه لأن كلمة بل للاضراب عن الأول والأشياء للثاني والاضراب
 لا يجامع المقصد قيل المراد بكونه مقصوداً اعم من أن يكون مقصوداً ابتداءً أو
 انتهاءً والمعطوف عليه ببل مقصود ابتداءً والمعطوف به مقصود انتهاءً بتبدل
 الرأي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهذا هو الفرق بين المعطوف ببل وبين
 بدل الغلط لأن متبوعه غلط غير مقصود أصلاً أي لا ابتداءً ولا انتهاءً لأنه يمتد
 على ما سبق للسان بخلاف متبوع معطوف ببل فإنه مقصود ابتداءً فاذا قلت جاءني
 زيد بل عمر وكنت قاصداً للاخبار بجي زيد ثم تبين لك أنك غلطت في ذلك فتضرب
 عنه إلى عمر وتقول بل عمر وأما إذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصداً للاخبار بمرور
 فسبق لسانك على مرور رجل فإن قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني
 زيد لا عمر وفان العطف ليس بمقصود بالنسبة قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود
 بالنسبة الإيجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمر وفان
 المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الإيجابية قيل معناه تابع مقصود
 باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والإيجاب فلا يرد شيء ثم
 لما فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال ويتوسط بينه أي بين العطف
 وبين متبوعه أي متبوع العطف أحد الحروف العشرة وسبب في بيان الحروف
 العشرة في قسم الحروف مثل قام زيد وعمر وفان وقام مقصود بالنسبة مع متبوعه
 ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو وإذا عطف المظهر على الضمير المرفوع المتصل أكد
 بمنفصل أي بضمير منفصل نحو ضربت انا وزيد عطف على تأء الضمير بعد تأكيد
 بمنفصل وإنما أكد بمنفصل لأن الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه إذ هو
 بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف يستقل بنفسه والمستقل أقوى وغير المستقل
 أضعف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع من التابع
 ومزية التابع على المتبوع وهو قبح فأكد بمنفصل ليحدث فيه جهة من الانفصال
 فيكون عطفاً على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل
 وجه وكقائل أن يقول هذا منقوض في البدل والتأكيد وعطف البيان حيث
 جاز أن يكون كلامها مستقلاً ومتبوعاتها مضمرة مرفوعة متصلاً كالتأكيد في المثال

المذكور في المتن والبدل في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا علم قول من قاله
ان الذين ظلموا ابدل من الضمير البارز في اسروا واعطف البيان في قوله زيد جاء
ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن في جاءني فيلزم مزية التابع على المتبوع
وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التأكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين
لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير
المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه
مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما
كالعطف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه في حكم التخييف فهو متبوع لفظا لا معنى فلا
ضير في انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئية بخلاف
العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يصوغ انحطاطه عن التابع او يقال لا ضير
في استقلال التأكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانها لما كانا غير مقصودين
بالنسبة كانا منخطين عن متبوعهما وانحطاطهما في عدم القصد بعارض
استقلالهما وكذا لا ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه
وان كان متبوعا لكنه منخط في حكم التخييف فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية
فلا يستقيم انحطاطه بجزئيته مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع
مقصودان او يقال انما جاز تأكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون
العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه وبين تأكيد البدل منه اذ التأكيد
وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغاثرين لمتبوعهما والبدل وان كان
مقصودا لكنه غير مغاثر لمتبوعه فيتأتى انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضير في
استقلالهما مع جزئية متبوعاتهما بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاثر للمتبوع
فاستقيم استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التأكيد غير مقصود ولا مغاثرا
للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تأكيد
بمنفصل اذ لا ضمير في استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تأكيد الضمير
المرفوع المتصل بالعين والنفس لابعاد التأكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة
لخوف اللبس بالفاعل لانها يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر
جاء عينه فلو جعلنا تأكيد بن المتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لا للبس
التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل و

اجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وإنما قال
 على المرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل
 فانه يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك ونزهدا وما جاء في الا انت
 ونزهد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان
 يقع فصل استثناء مفرغ اي اكد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل
 بين المعطوف وبين المعطوف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد بمنفصل مثل ضربت
 اليوم ونزهد فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التاكيد
 بالمنفصل لمكان الفصل انما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطريقتان
 حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية
 التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع
 لمعارضة هذا الفتور واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض سواء كان الخافض
 حرف جر او مضافا نحو مرت بك وبزيد ومرت بعلامك وعلام زيد وانما وجب إعادة
 الخافض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار
 لشدة اتصاله بالجار من حيث انه لا ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون
 اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم لم يؤكد بضمير المنفصل لئلا
 يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلتم في العطف على المرفوع المتصل قيا تأكيد
 الضمير المجرور غير ظاهر لا احتياجا الى استعارة الضمير المرفوع للضمير المجرور بان
 يقال مرت بك انت ونزهد اذ لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع
 المتصل واما قراءة حمزة تَسَاء لَوْنٌ بِهِ وَالْأَرْحَامُ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الضمير المجرور
 في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله والارحام لنقسم دون العطف فان قيل فاقول
 بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور اتقول الجار وعطف
 على المجرور قيا للمجرور عطف على المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف
 فقيل جره بالجار الاول والجار الثاني كالمعدوم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك
 فان ضمير المخاطب لما عطف على ضمير المتكلم المجرور اعيد الجار وهو بين وجعل كالمعدوم
 معنى ليتحقق انفاق بين اليتعد لما عرف انه لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر
 المعطوف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار المقم والحرف الزائدة في نحو ثم اسلم
 السلام وكفى بالله فانها لا تكفي مع زيادتها وهو الاصح والمعطوف في حكم

المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبد هاو
كذا الضارب الرجل وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل
يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير في الاول عائد الى المائة وهي معرفة
باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف زيد
في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا الاصل من المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ينقض في كثير من المواضع مثل لا رجل و
زيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه واغرب المعطوف فلو كان المعطوف
في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها اعرابا وبناء ومثل يا زيد والحارث صم دخول
يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن
اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها
في المعطوف باللام ومثل نريد شجاع وغلالم حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير
وخلا عنه المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص
بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غير كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله فان
البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمن معني من الاستغراقية وذا يختص باسم لا
المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف
ادعوك وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف
اذا الاضافة تمنع البناء وكما التجرد عن اللام في نحو يا زيد والحارث فان التجرد عنها
لرفع اجتماع التي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه وكاشما
الضمير في زيد شجاع وغلالم ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون
الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه بان يوجد سبب
البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون
المعطوف فحينئذ لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان
المعطوف في حكم المعطوف عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلة لا امتناع
دخل رب على المعارف قيل الاضافة في سخلتها في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين
اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير على سبيل الشك وذا في مثل
ربه رجلا ونعم رجلا وفيه نظر لان نكارة الضمير شاذ ليس بقياسي وما ثبت

خلافا للقياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا ومن ثم
 اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع له مجز في ما زيد
 بقائه ولا ذاهب عمره والا الرفع اي رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمر وهو مبتدأ فيكون
 فيكون عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معمولي عامل واحد
 اي يعطف ذاهب على قائما او قائم وعطف عمر على زيد لاستثناء عمل لاني خبرها
 المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجز النصب والجر لانه لو نصب او جر
 عطفا على الخبر المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف عليه
 وهو الضمير العائد الى اسم ما يكون خبرا مشتقا مثله وفيه نظر لانه يحتمل ان
 يكون هذا بعض التركيب كما قلتم في زيد قام وعمر واكرمه على تقدير العطف على
 الصغرى وتامان يقال ولا ذاهب عمر وعنده او في داره فلا يلزم ما ذكرتم
 وجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما
 على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازها وانما جاز الذي يطير في غضب
 زيد الذي باب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي
 وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله في غضب زيد فاجاب باننا
 جاز هذا الكلام لانها اي لان الفاء في قوله في غضب فاء السببية لا العاطفة
 كما قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقولك اطعمته فاشبعته سقته
 فاروته فيكون في غضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف
 فكيف يصح نفي كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية وكفى لها رابطا لانها توجب
 سببية الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط
 فكيف يكفي بها رابطا هنا والاولى ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت للسببية في
 عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفي بالربط في احديهما عن لزوم
 في الاخرى نظير الرابط في الاول الذي يطير في غضب زيد الذي باب فالفني الذي
 يطير في غضب زيد الذي يغضب زيد يطير ان الذي باب وتظهر الرابط
 في الثانية يقال الذي يطير الذي باب في غضب زيد في زيد خبر الذي وفاعل يغضب
 الضمير المستكن فيه اي في غضب هو زيد واذا عطفت على معمولي عاملين مختلفين
 لم يجز في صورة ما نحو زيد في الدار وعمر وان الحجرة وان زيد في الدار وعمر وان الحجرة
 لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملها ولان الواو

مما

مما جاز هذا الكلام

مما جاز هذا الكلام

في ان زيد في الدار وعمر وان الحجرة اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في وبين
 مجرورهم فاصل اجنبي اذ التقدير في عمر وان الحجرة وانما قال عاملين مختلفين
 احترانرا عما اذا عطف على عامل واحد فانه جائز اتفاقا فانحوضب زيد وعمر وابشر
 خالدا لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف الاستعمال اذا والماضي جهة حسن
 لان استعمالها يدل على وجود العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف يترتب
 على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يحجز العطف على معمولي
 عاملين مختلفين قيل في استعمال اذا والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاشارة
 الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جواز ان ادعى المحقق
 غلبة وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة و
 لم يقل ولم يحجز العطف خلافا للقرآن فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على
 معمولي عامل واحد الامستثنى مفرغ اى لم يحجز في صورة ما الا في صورة تقدير
 المجرور على المرفوع والمنصوب كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمر فانه جائز وهو
 مذهب الا علم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف فالحجرة
 عطف على الدار والعامل فيه في وعمر وعطف على زيد والعامل فيه لا ابتداء والمجرور
 مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة
 لانه مسموع من العرب كما في قول الشاعر **شعر** **أكل امرأ تحسبين امرأ**
ونار توقد بالليل نارا فان قوله ونار عطف على امرأ المجرور والعامل فيه
 كل وقوله ونار عطف على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في مثل وما
 كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور و
 العامل فيه كل وقوله شحمة عطف على ثمرة والعامل فيه ما فاقصر الجواز على صورة
 السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقدير
 المجرور خلافا للسيبويه فانه منعه مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون و
 حمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير
 اكل نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءات **تفيد**
عرض الدنيا واليومي الاخرة بالجر اى عرض الاخرة ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه
 وان كان شاذ لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف
 المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء اخر قياسا على انما فرغ من العطف بالحواف

لا
ت
ك
ال
ك
ل

عن

شرع في بيان التأكيد فقال التأكيد تابع يقرر امر المتبوع أي شأنه في النسبة أي
نسبة الحكم إلى المتبوع فجو جاءني زيد نفسه معينة فان قولك جاءني زيد قبل ذكر
نفسه موجبة نسبة الفعل إلى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبه إلى غيره مجازا و
هو متعلق وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفس زيد
في نسبة الفعل اليها والشمول أي شمول نسبة الفعل إلى المتبوع لموجبه في القوم
كلهم فان قولك جاءني القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة إلى جميع
القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد أكثر القوم مجازا بطريق اطلاق اسم الكل على
البعض فاذا قلت كلهم فثبت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تميز عن
نسبة في اضافة الامر إلى المتبوع أي يقرر امر النسبة المتبوع او شموله او تميز عن الذات
المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التابع ويقول يقرر
امر المتبوع من سائر التوابع سوى الصفة المؤكدة فانها تقر امر المتبوع ايضا وذلك
في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهرة وكذا في البدالات
متبوعه من غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقوله من ان الابدال للتقرير معناه
انه لتقرير ما صدق عليه البديل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة
المؤكدة فانها ايضا تقر امر المتبوع لمخوفاة واحدة والواحد وامر لا يخرج
بهذا القيد ويقول في النسبة والشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى
الافرادي لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التأكيد وبين الصفة المؤكدة
وفرقت المصنف بينهما بان تقرير الصفة للمؤكدة بالتضمن وتقرير التأكيد بالمطابقة
وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاءني القوم كلهم اجمعون ايضا يقرر امر
المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا
يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تأكيدا على ان الصفة الكاشفة ايضا تقر
امر المتبوع بالمطابقة فينبغي ان يكون تأكيدا فالفرق الصحيح هو ما ذكرناه ولا فان
قل قد ذهب الزجاج والمبرد إلى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو مختار
فمعنى قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا المريد
الكلام الاول لان الكلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تأكيدا عند
بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعا قيل كونه دالا على
صفة الاجتماع لاينا في كونه دالا على الشمول مقررا له وتقرير الشمول بكلهم

لاينا في تقايره باجمعون واتباعه لانه قد تقرر الشئ مرارا ولئن سلمنا انه يدل
 على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع في
 نفس الشمول او صفة واجمعون تقرير امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل
 يخرج من هذا التعريف ان ان زيدا قائم لعدم التقرير في النسبة او الشمول قيل
 هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي فلا ضير في خروج التاكيد
 الحرفي وفيه نظر لان قوله يجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف
 لجنس التاكيد سواء كان اسما او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير
 امر المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكررة مقررة صفة نسبة الجملة
 وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي ينكرها
 السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها والابتدائية هي التي
 لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خال الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف
 نوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي
 يرجع الى جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ
 كلها على دخول التاكيد الحرفي في الحد فان قيل يصدق هذا الحد على نحو
 يا زيد زيدا وقد ذكر صاحب المفصل انه يدل قيل لو كان ذكر زيدا الثاني بحيث
 يقرر امر زيدا الاول في النسبة فلا شك انه تاكيد وان كان ذكر زيدا الاول بحيث يكون
 توطيئة لذكر غير ثم يدال ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضير
 في كون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان فافهم فان قيل
 ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيدا ولا جعل رايت زيدا تاكيدا
 قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامح والتجاوز فيجوز فيه التاكيد للايدان بانه
 لا تسامح فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامح فيه لان المنادى لا ينادى
 شخصا الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امر ايدعو الى ندائه فلا يتسامح في ندائه
 لملاقات غرضه ثم لما فرغ من تعريف التاكيد شرعا في تقسيمه فقال وهو لفظي و
 معنوي فان قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي
 بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل
 لمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاراد بلفظ التاكيد المذكور المعنى الاول
 وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صنعة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله والمعنى

بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى
 التاكيد المذكور ويحل قوله تكرير لفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول ويحل قوله
 بالفاظ محصورة على حقيقة اي التاكيد المعنوي كائن بالفاظ مخصوصة فاعرف
 فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او فالتاكيد اللفظي ما
 به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير اللفظ الاول
 بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربت اياك وجائع ونايع وليث واسد
 اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلاهما تاكيد لفظي وان اريد تكرير
 اللفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل البصعون و
 الكتون ولبتعون لترادفها وهو تاكيد معنوي لا لفظي قيل المراد الاخير وترادف هذه
 الالفاظ ممنوع على ما سنبينه ولتقابل ان يقول كما لا ترادف بين ابصع وابتع كذلك
 لا ترادف بين خبيث ونبيث لان نبيثا ما اخوذ من نبشت الشرى استخرجه فكون
 ابصع وابتع تاكيد معنويا وكون خبيث ونبيث تاكيد لفظيا مشكل اللهم الا ان يمنع
 كون نبيثا تاكيدا بل يجعل نبيثا صفة اخرى لموصوف خبيث فليتام قيل ان
 الضمير المرفوع المنفصل في ضربت اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل
 نحو ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير المتصل منصوبا او محذورا لا يوكد لان
 مرفوع كضربت انت ومرت بك انت ولو قلت ضربت اياك ومرت بك اياك
 كان بدلا لا تاكيدا كذا في المفتاح قال صاحب الرضي وهو عيب لهم الفرق بين
 الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل
 في نيته استيناف التعلق كذا في المستوفى شرح المفتاح ويجري التاكيد اللفظي
 في الالفاظ كلها اوفي الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقيدية
 وغيرها نحو جاءني زيد زيد وضرب زيد وان زيد قائم وهذا رجل
 ظريف رجل ظريف وهذا غلام زيد غلام زيد وقد ترادف في التاكيد اللفظي حرف عطف
 نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون
 بما آتوا ويحبون ان يمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله
 فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة
 وجاء ربك والملك صفا صفا وبيت له حسابا يا اوجله القوم ثلاثة ثلاثة ليس
 من باب التاكيد ولا من شيء من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى

ونبيثا قائم
 ونبيثا قائم

٢٩١

والثاني غير الاول معنى واعراب الاول والثاني اعرابا لثنا ويلها بلفظ واحد اية
 قرأت الكتاب مسورا وجاء بك والملك مصنفين وبنيت له حسابا مبوبا و
 مفصلا وجاء القوم مثلثين وانما ظهر الاعراب في موضعين تحريزا عن الترجيح بلا
 مرجح والمعنوي بالفاظ محصورة اى والتقريب المعنوي كل ملتبس بجزئيات معدودة
 او على حقيقة اى التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وفي بعض النسخ وقع مخصوصة
 مكان محصورة وهي اى تلك الفاظ المحصورة تفسر وعينه وكلاهما معناه اثنان وكلاهما
 واجمع واكتع وابتع وابضع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة كذا في الرضي ثم الثلاثة
 الاخيرة موكدات لا جمع وقيل لا معنى لها مفردة كحسن بسن فان قوله بسن لا معنى لها
 مفردة بل يضم الى حسن لتزيين الكلام لفظا والتقوية معنى وقيل اكتع من حولا كتيع
 اى تام وابضع من بصيع العرق اى سالد وابتع من البتع بفتحين وهو طول العنق
 مع شدة مقرب والجامع بينهما الوكاد وهو الظهور فالاولان اى النفس والعين
 يعنان اى يقعان على الواحد والثني والجمع والمذكر والمؤنث اى يوكد بهما كل واحد
 منها ملتبسين باختلاف صيغتهما وضميرها بحسب الموكد نحو قولك في المذكر
 الواحد جاء زيد نفسه وفي المؤنث الواحد جاءتنى المرأة نفسها وفي تشية المذكر
 والمؤنث جاءنى الزيدان والمرأتان انفسهما وانما قيل في التشية بصيغة الجمع لاحاقها
 بالجمع لكونها اقل الجمع وبعض العرب يقول في التشية نفساها وعيناها والاولى
 وفي جمع المذكر العاقل جاءنى الزيدون انفسهم وفي جمع المؤنث وفي غير العاقل من المذكر
 جاءتنى النساء والافراس انفسهن والثاني اى كلاهما لما سمي النفس والعين اولين
 سمي الثالث ثانيا فقال والثاني للثني تقول في المذكر المشي نحو جاءنى الرجلان كلاهما
 المؤنث المشي جاءتنى المرأتان كلاهما والباقي بعد الثلاثة المذكورة وهو الكل واجمع
 الى ابضع لغير المشي مما هو جمع حقيقة نحو جاءنى القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان
 مفردا اذا جزاء يصح اقترانها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله
 باختلاف الضمير دون الصيغة في الكل تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها
 واشتريت العبد كله وتزوجت النساء كلهن وباختلاف الصيغة دون الضمير
 في الكلمات الباقى تقول في المذكر الواحد اجمع واكتع وابتع وابضع وفي المؤنث
 الواحد والجمع بتاويل الجماعة جمعاء كغناء نساء بضعاء وفي جمع المذكر اجمعون
 اكتعون ابتعون ابصعون وفي جمع المؤنث بجمع وكتع وبتع وبضع وبتضع

البواقي

نحو

اجمعان وجمعاً ووات وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الاشياء ذواجزاء مفردا
 كان او جمعاً فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اي ذوا امور
 متعددة يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حساً نحو الرجال والقوم او حكماً نحو العبد
 فانه يصح افتراق اجزائه حكماً بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع ولا يفترق
 اجزائه حكماً بالنسبة الى بعضها كالجمع والذهاب نحو اكرمت القوم كلهم تأكيد
 القوم هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حساً فان القوم يصح افتراق اجزائه اي افراده
 في الحسن وهي زيد وعمر وبكر وغيرهم واشتريت العبد كله تأكيد العبد هذا نظير
 ذي اجزاء يصح حكماً لان العبد يصح افتراق اجزائه في حكم الشراء لانه يجوز شراء نصفه
 او ثلثه او ربعه بخلاف جاءني زيد كله فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزاء زيد
 حساً وهو ظاهر ولا حكماً في حكم المجيء لانه لا يمكن مجيء زيد نصفه او ثلثه او ربعه
 انما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يصح افتراقها
 حساً او حكماً وهما متميزان لان من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كضربت سوطاً
 اي يصح افتراقها حساً او حكماً او خبر كان المحذوف اي سواء كان افتراقها حسياً
 او حكماً او حالان بحذف مضاف اي يصح افتراقها اذا حساً وحكم او غير ذلك واذا
 اكد الضمير المرفوع المتصل اي واذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان
 مستكناً او بارزاً بالنفس والعين اكد او لا بمنفصل اي بضمير منفصل ثم اكد
 بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته مثل ضربت انت نفسك تأكيد لتاء
 الضمير بعد تأكيده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لما مر من
 قبل ان النفس والعين يقعان فاعلين كثيراً نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه
 فلو جعلنا تأكيداً للمتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لزم التباس التأكيد
 بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلما لزم في هذه الصورة اي فيما
 اكد الضمير المتصل المستكن بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضاً اي فيما اذا اكد
 المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضرباها انفسهما وضربواهم
 انفسهم طرد الباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعها فاعلين فلا حاجة الى
 التأكيد لعدم اللبس والكتمة واخواته اي اخواته اي مثله ونظيره وهما ابغع وابصع
 اتباع لا يجمع استعمالاً فلا يتقدم عليه الفاء للنتيجة اي فلا يتقدم اكتب وابتع و
 ابصع على اجمع لكونها اتباعاً له ثم يتقدم اكتب على اخويه في الفصيح ثم ابتع على ابصع

عند الزمخشري وتبعه المصنف فيقال جاء في القوم كلهم اجمعون اكتبوا بعتون
 ابصعون وعند البغدادى والجزولى يقدم ابصع على ابتع وقال ابن كيسان
 ابتداء بايتين شئت بعد اجمع وذكرها دونه ضعيف اي ذكر اكتب وابتع وابتع
 دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون ذكر الاصل نظرا لفرغ عن التاكيد شرع
 في بيان البديل فقال البديل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع ودون اى من المتبوع
 وهو ظرف احوال اى متجا وزاع عن المتبوع احتراز بقوله تابع مقصود بما نسب
 الى المتبوع عن سائر التوابع سوى العطف بالحرف وبقوله دونه عز العطف بالحرف
 فان قيل يصدق هذا الحد على المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع
 دونه قيل معناه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دون ابتداء وبقاء فلا يصدق
 الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف
 فكلاهما مقصودان بهذه الطريق نظرا لفرغ عن تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال
 وهو اى البديل اربعة انواع احدها بديل الكل من الكل وثانيها بديل البعض من
 الكل وثالثها بديل الاشتمال ورابعها بديل الغلط الاضافة في بديل الكل والبعض
 بمعنى من اى بديل هو كل المبدال منه وبديل هو بعض المبدال منه وفي بديل
 الاشتمال بمعنى اللام اى بديل يختص غالبا باشتمال البديل على المبدال منه نحو
 سلب زيد ثوبه او باشتمال البديل منه على البديل نحو يسا كونك عن الشهر
 الحرام قتال فيه قل قتال فيه الآية وفي بديل الغلط اضافة السبب الى السبب
 لان الغلط سبب لذكر البديل اى بديل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف
 كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة
 المسبب الى السبب وبعضها الى غيرهم وفيه نظران المضاف ههنا واحدا مضافا
 اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمره وبكر وخالد وكالاضافة في خاتم
 ذهب وفضة ورصاص وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في
 الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف تكون بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال
 المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدر كالمفوض فيكون
 الاضافة متعددة تقديرها وحكما فالظاهر ان الاضافة في الجميع مطردة بمعنى
 اللام ليكن بادنى ملا يستراى بديل يختص بان ينصب الى الكل والى البعض
 الى الاشتمال والى الغلط فاعرفت في النوع الاول مدلوله اى بديل الكل مدلوله

لا
 ٢٩٢

الأول أي مدلول المبدل منه نحو جاءني زيد أبوك أو أخوك فإن قيل إن قولك
 أخوك يدل على أخوة المخاطبة ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول أخيك عين
 مدلول زيد ولأن مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيداً لا بدلاً فيلزم مراده
 أنهما متحدان فما صدق عليهما يطلقان على ذات واحدة والنوع الثاني أي بدل البعض
 جزءه أي جزء مدلول الأول أي جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والنوع
 الثالث أي بدل الاشتغال بين أي بين المبدل وبين الأول أي بين المبدل منه
 ملازمة له تعلق بغيرهما أي بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه وأعجبني
 زيد علمه ولقائل أن يقول في إطلاق قوله ملازمة بغيرهما يدخل بعض أفراد بدل
 الغلط نحو ضربت زيدا غلامه أو حماره لوجود الملازمة بين المبدل منه والمبدل
 بغير الكلية والجزئية فالأولى أن يقال المراد بالملازمة بين المبدل والمبدل منه
 بحيث توجب النسبة إلى المبدل منه النسبة إلى المبدل أجمالاً فيبقى النفس عند
 ذكر المبدل منه منتظرة لبسان ذكر المبدل نحو أعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابتداءً
 أن يكون زيد معجباً باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار
 ذاته فتضمن نسبة الأعمام إلى زيد نسبة إلى صفة من صفاته أجمالاً وكذا في
 سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا حماره أو ضربت زيدا غلامه لأن نسبة
 الضرب إلى زيد تأتينا غير محتملة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من
 باب بدل الغلط فافهم والنوع الرابع أي بدل الغلط أن تقصد إليه بكسر
 الصاد من باب ضرب يضرب أي أن تقصد إلى المبدل بعد أن غلطت أي بعد
 غلطك بغير أي بغير المبدل وهو المبدل منه نحو أعجبني زيد حماره أو غلامه إنما
 قال بعد أن غلطت بغيره ولم يقل بعد أن غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لأن
 المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلاً منه ولا متبوعاً بل بحيثية كونه
 غلطاً فلم يذكر باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقائل أن يقول لا يستقيم
 حمل القصد إليه على بدل الغلط لأن بدل الغلط ليس عبارة عن القصد إليه
 بعد غلطك بغيره وأجيب بأن في العبارة تسامحاً والمعنى الرابع يحصل بالتقصير
 إليه الإحلاف حروف الجر من أن وإن كثيراً شائع ويكون أن أي يكون المبدل للمبدل
 منه في الأنواع المذكورة أدبعت أنواع معرفتين نحو ضربت زيدا أخوك ونكرتين
 نحو جاء رجل غلاماً للملك ومختلفين نحو بالناسية ناصية كاذبة وجاء رجل غلاماً

زيد فهذه اربعة اقسام والبدال ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فتسير هذه الاربعة
 الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة فيها ستة عشر قسما واذا كان البديل نكرة
 بالنصب على انه خبر كان اي واذا كان البديل نكرة مبدلة من معرفة وفي بعض النسخ
 هو مرفوع على انه فاعل كانت قامة اي واذا وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اني
 تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا وحسن كما
 قال البعض واليه ذهب الزمخشري مثل قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ كَاذِبَةٌ فان
 قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان
 البديل هو المقصود بالنسبة فلولا نعت تلك النكرة لكان المقصود منخطا عن غير
 المقصود من كلوجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة وتقرب من المعرفة لان النكرة
 بعد المعرفة ابهام بعد البيان من كلوجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة ويقلل الابهام
 وليفيد البديل بواسطة النعت ما لم يفد البديل منه المعرفة فلا يكون المقصود
 انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فان قوله
 احد بديل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشيء وبقوله تعالى حَمْرٌ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ
 من الله العزيز العليم الى قوله يَدُ الْعِقَابِ فان قوله شديد العقاب بديل من
 الله وهو نكرة لان الاضافه لفظية ولم يوصف بشيء ونحو قولهم مررت بزيد ضارب
 ابوه فان ضارب بديل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بديل على التسامح
 وبالحقيقة هو صفة البديل والتقدير قل هو الله وال واحد وال شديد العقاب مررت
 بزيد رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد
 لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لَمْ يَلِدْ صفة قوله احد وقوله اللَّهُ الصَّمَدُ
 اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانه يجوز ترك الوصف اذا
 استفيد بالبدال ما لم يستفد بالمبدال منه نحو مررت بالانسان رجل ونحو الوادي
الْمُقَدَّسِ طَوًى اسما للوادي بل بمعنى المكرر فقد يسهل لانه قدس مرتين وان لم يكن
 كذلك لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل ثم النعت انما يجب
 اذا ابدلت النكرة من المعرفة بديل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب النعت
 نحو مررت بزيد حمرا ونحوه ويكونان اي البديل والمبدال منه في الاقسام الاربعة
 ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثرا للاحتراس
 بنحو ضربتك اياك وفيه نظر لانا لا نسلم ان اياك بديل بل هو تأكيد لصدق حد

ولفصله من البديل صفة الفصل اي فرق عطف البيان الكائن من البدي لفظا
 انما قيد بـ لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت في الحد من ان البديل
 مقصود بالنسبة وذكر المبدال من التوطية وعطف البيان غير مقصود بها وانما
 المقصود بها المتبوع وذكره لا يضر المبدال المتبوع في مثل قول المراد ان ابن التارك
 البكري بشره عليه الطير ترقبه وقوعا اي فوق الطير في الهواء ينتظر موته فان قوله
 بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البديل مقصود في حكم تكرير
 العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضاد زيدا والمراد بقوله
 في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرفة باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
 باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشر وكما يظهر الفرق في هذه الصورة
 يظهر في النداء ايضا نحو يا غلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضم لان البديل
 في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت
 النداء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البديل انه لو قال رجل زونا
 بنى فاطمة وكان اسمها عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما
 هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البديل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما مقصود
 بالنسبة ثم لما فرع عن المعربات شرع في المبنيات فقال المبنى ما ناسب منه الاصل
 اي ما ناسب المبنى في اصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وهو المشهور
 وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه
 لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب
 لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها تكسب اعراب
 المفرد لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبنى
 الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لفظا ولا تقديرا ولا جملة
 فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها بمبنى الاصل بل هي مبنية
 قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقضت مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب
 البناء كاذ واذا وحيث وجواز جواز البناء كالיום والليلة والحين والوقت والمراد
 بالمناسبة المناسبة المعتبرة اي ما ناسب المبنى في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي
 هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر لضعفها ومعارض كمناسبة غير
 المنصرف فعل الماضي في المفعولين ومناسبة اي الحروف مع لزوم الاضام المانعة

في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرفة باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام

هـ
 لا
 ك
 م
 ن
 هـ

انواع

للبناء وقد ذكرنا بيانها في تعريف العرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من
 ان يكون بوجه قريب اى بلا واسطة نحو نزال او بعيد اى بواسطة نحو فساق وانما
 اثرنا سب على مشابهة ليتناول ما تضمن معنى مبني الاصل كايين وما قام مقامه كصير
 غير ذلك ثم تلك المناسبة بستة اوجه على ما سبق ذكره في هذا العرب فان قيل مبني
 الاصل نوع من الانواع المبني واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب الدور قبل هذا
 تعريف المبني من الاسماء لا تعريف مطلق المبني فلا دور او ما وقع حال كونه غير مركب
 تركيبا اسناديا فالمضاف اليه على هذا قمل التركيب الاسنادي مبني فيكون السكون في
 غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اى غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قمل
 التركيب الاسنادي معرب لانه مركب مع عامله هو المضاف او حروف المضافة المقد
 وسكونه سكون وقف لا سكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف العرب نحو باب ت
 ونحو التعداد نحو زيد عمر ويكرخالد ونحو الاصوات التي لا تركيب فيها وكلمة او مانعة
 الخلودون الشك فلا ينافي التعريف فان قيل في اتي حد يدخل نحو عاق في قولهم
 غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل
 في الحد الثاني والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما
 بناء على قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير المركب حقيقة وحكمة اى حكم المبني ان
 لا يختلف آخره اى هيئة آخر المبني لاختلاف العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثاني
 بذلك الشيء وعدم اختلاف آخر المبني اثر مناسبة مبني لاسل الاثر المبني قيل ارا بالحق
 الخاصة اى خاصة عدم اختلاف هيئة آخره لاختلاف العوامل فان قيل قوله لاختلاف
 العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف والفعل المنفي وهو
 لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم
 اختلاف آخره واما الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي
 الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا ولو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا لقصد المعنى
 حيث يلزم منه ثبوت اختلاف آخر المبني عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان
 يتعلق بالفعل المنفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائزا لثبوت لا
 واجب الثبوت وثبوت اختلاف آخر المبني عند عدم العامل في المبني جائز لثبوت
 نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت اختلاف العوامل
 فيصير ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد والقاب اى لقاب العن

ضم وفتح وكسر ووقف فهذا عند البصريين والكوفيين يطلقون القاب الأعراب
على البناء وبالعكس وإنما ذكر التيمم في الأعراب الأنواع حيث قال وأنواعه رفع و
نصب وجر وفي البناء القاب إذا أعراب ما به الاختلاف فيكون كل من الرفع و
انخاؤه نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبنى وهي عدم الاختلاف لأعن الحركات
والسكون بل الحركات والسكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم وانخاؤه نوعاً منه
بل يكون لقبا واسما لما في آخره من الحركات والسكون فلو قال أنواع البناء لسبق للذهن
إلى كون كل من الضم وانخاؤه بناء كما في أنواع الأعراب وليس الأمر كذلك بل هي القاب
لما في آخره من الحركة والسكون فيكون المعنى والقاب أي القاب حركات وأخره و
سكونه ضم وانخاؤه وإنما سمي الضم ضمّا لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحاً لانتفاع
الفم في التلفظ به والكسر كسراً لأنكسار الشفة السفلى في التلفظ به والكوفيت وقفنا
لتوقف النفس فيه عن الجري وهي أي المبنى سبعة أبواب كذا في بعض الشروح
وقد نظر لأن المصنف لم يذكر الأصوات في باب أسماء الأفعال كالزنجشري بل ذكرها
في باب علوية فيكون المبنيات عنده ثمانية أبواب بخلاف الزنجشري فإنه ذكر الأصوات
في باب أسماء الأفعال فيصم قوله وأنا أسوق إليك ما بينة عامة العرب في سبعة أبواب
وأنما انت الضمير مع كونه مرجعاً إلى المبنى لتأنيث الخبر وهي المضمات وأسماء الإشارة
والموصولات وأسماء الأفعال والأصوات بالرفع عطفت على أسماء الأفعال وبالجذر
عطفت على الأفعال والمعنى وأسماء الأصوات وفي كلا الوجهين نظراً ما الجرفلان
المذكور من بخر وغاق ونحوهما صوت لا اسم صوت إلا أن يقال الأضافة بيانية وإنما
الرفع فلان الصوت ليس باسم لأنه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر
في الأسماء المبنية إلا أن يقال أن الأصوات ملحقة بالأسماء لأنها يحصل بها فائدة
كالأسماء فعولت معاملةً وأجريت مجراها في البناء وإن لم يكن اسماً على الحقيقة
لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الأسماء المبنية والمركبات والكنايات وبعض
الظروف وإنما قال بعض الظروف لأن جميع الظروف ليست بمبنية بل المبنى بعضها
وقد نظر لأن المركبات والكنايات أيضاً كذلك فينبغي أن يقول وبعض المركبات و
الكنايات والظروف كما قال صاحب اللب وإنما بنى المضمير لأنه يحتاج إلى الكناية عنه
فأشبهت الحرف في الاحتياج وهو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره
فيل فيه احتراز عن الأسماء الظاهرة فإنها غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ

في باب علوية فيكون المبنيات عنده ثمانية أبواب بخلاف الزنجشري فإنه ذكر الأصوات في باب أسماء الأفعال فيصم قوله وأنا أسوق إليك ما بينة عامة العرب في سبعة أبواب

الغائب فانه وضع لغائب مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها
 غيبا كسائر الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيها
 ما وضع لتكلم او مخاطب على وجه الكناية فيخرجان لانها وان وضعنا المتكلم او مخاطب
 لكن لا على وجه الكناية او يراى ما وضع لتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فيخرجان
 لان فيهما جهة الغيبة لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراى ما وضع لتكلم او مخاطب
 مادة فيخرجان لانها موضوعان لتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراى بالمتكلم او
 المخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان لانها لا يسميان متكلم او مخاطب
 في الاصطلاح او يراى بالمتكلم ما هو في اوان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب ما هو في اوان
 توجه الخطاب فيخرجان لانها اعم ولا يدخل في الحد نحو امير المؤمنين يأمر بكذا
 في قول الامير مریدا انا امرتك بكذا لانه وان كان مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له
 فيخرج عن الحد بقيد الوضع وقيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم للغائب غير
 داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فاعلم هذا يراى بالوضع
 على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء الاشارة ولقائل
 ان يقول ان هذا القيد لو لم يكن داخل في الحد يدخل فيه نحوكم وكذا فانه وضع
 لغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقيد به فكيف يكون
 غير داخل في الحد والمراد بقوله لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او
 تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه نظر لان داب المصنف انه
 جعل التقدير قسيما للفظ لا قسيما له والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتضمن معناه
 الضمير نحو اعد لواء هو اقرب للثقوى اي العدل لتضمن اعد لواءياه او يدل عليه سياق
 الكلام التزاما ما نحو قوله تعالى ولا يؤيئكم لأعدائهم منكم ولا يحذركم الله ولا يؤيئكم
 سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلام
 زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا او معنى وهو الحق والمراد بتقدم ذكر الفاعل
 حكما ان يعود الضمير الى ما احضر في الذهن من الشأن او القصة وغيرها ولم يصح
 به لقصد الابهام والاحمال او لانه التفسير ثانيا في مكان التخييم والتعظيم لان ذكر
 الشيء مبهماته ذكره مفسرا يوجب في المفسر تفخيما وتعظيما فهو عائد الى المذكور
 حكما كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عائد الى الشأن المحضر في الذهن ولم يصح
 به لقصد تفخييم الشأن بذكره مجحولا او لانه مفسرا ثانيا وكذا الضمير في نعم رجلا فاعائد

إلى الرجل المحضر في الذهن ولم يصرح بقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما أو لا
 مفترضا أنيا وكذا الضمير في قوله رجلا وكذا قيل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم
 التصريح لا يطرد في باب التنازع نحو اكرمني وضربت زيدا على مذهب
 البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالأولى ان يقال لم يصرح به لقصد الإبهام
 تفخيما أو للتحرز عن لزوم التكرار ثم لما فرغ عن تعريف المضمير شرع في تقسيمه فقال
 وهو أي المضمير قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه في التلفظ أي
 الذي يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح م أي مكان
 كالحزب لما قبله وبعض حروفه وإنما قيدنا بقولنا في الاصطلاح اذ يصح التلفظ بالضمير
 المتصل البارز منفصلا أيضا وإنما قال في التلفظ احترازا عن الدلالة على المعنى فإن
 المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان بنفسه في الدلالة على المعنى لانهما اسمان
 لا يكون مستقلا بنفسه في الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد في بعض النسخ وهو
 أي المضمير باعتبار أنواع الأعراب اقسام ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور فالأول ان
 أي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل لا يجوز ان يكون قوله متصل ومنفصل
 خبرا لقوله فالأول ان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان يكون مطابقا للمبتدأ أو لا مطابقة
 ههنا فحمل على انه خبر مبتدأ محذوف أي فالأول ان كل واحد منهما متصل ومنفصل
 الجملة خبر المبتدأ الأول او يبدل من الخبر المحذوف أي فالأول ان كل واحد منهما قسمان
 متصل ومنفصل او على تقديم الخبر الجامد أي ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم
 المطابقة والثالث أي المجرور متصل فقط اذ لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل و
 ذلك اما بتقديم الضمير على عامله او بالفصل بين الضمير وعامله او محذوف عامله وكل
 ذلك مستنع ههنا اما الأول فلا يلزم تقديم المجرور على الجار والمجرور واما الثالث
 فلا يلزم حذف الجار وبقاء المجرور وكل ذلك مستنع فان قيل الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه بالظرف في الشعر في الظاهر جائز كقوله ما اخواني الحرب من لا اخالته
 فلم لا يجوز ذلك في المضمير جريا على سنن الاطراد قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف
 في الشعر لكنه مستنع عند ازيد جهة اخرى بواسطة اتصال الضمير فذلك أي الضمير
 خمسة انواع المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب
 المنفصل والمجرور المتصل الأول أي مثال النوع الأول من الأنواع الخمسة وهو
 المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة الماضي المرفوع وضربت على صيغة المجهول

والمتصل غير المستقل بنفسه في التلفظ به أي الذي لا يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح

واما الثاني في قوله لا يجوز ان يكون قوله متصل ومنفصل خبرا لقوله فالأول ان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان يكون مطابقا للمبتدأ أو لا مطابقة

اى اننى اننا انك انكما انكما انكن انه انهما انهم انهما انهن الاول نظير
 المتصل بالفعل والثاني نظير المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير
 المتصل المنصوب يتصل بالفعل والحرف والرابع اى المنصوب المنفصل اياي و
 ما دونه الى اياهن يعنى اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياها اياها
 اياهم اياها اياهما اياهن والخامس اى المجرور المتصل ضمير غلامى ولي وادونا
 الى ضمير غلامهن وهن اى غلامى وغلامنا ولي ولنا وغلامك غلامكم غلامهم
 غلامها غلامهن وله لهما لهم لهما لهما هن الاول مثال المتصل بالاسم والثاني مثال
 المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المجرور المتصل بالاسم الحرف
 ثم لما فرغ من بيان اقسام الضمير شرع في بيان محل اتصال الضمير المتصل فقال
 فالرفوع اى فالضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي فقوله خاصة حال
 من فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكور والخاصة مؤنثة والحال يجب ان يكون مطابقا
 لصاحبها قيل التاء في الخاصة للباغية لا للتانيث كالتاء في علامة ويمكن ان يكون
 الخاصة مصدرا على زنة فاعل بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المعافاة منصوب
 بفعل محذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره
 او حال مؤكدة وانما قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجرور المتصلين لعدم
 الاستتار فيهما وانما يستتر المرفوع لان علته الاستتار دلالة الفعل على ما هو كجزء
 وهذا انما يتحقق في المرفوع المتصل والتجار والمجرور في قوله للغائب والغائبة صفة
 الماضي اى الماضي الكائن للغائب والغائبة نحو زيد ضرب وهند ضربت وت
 المضارع عطفت على قوله في الماضي اى يستتر في المضارع الكائن للمتكلم مطلقا
 ظرف او مفعول مطلق اى يستتر في المضارع المتكلم بها مطلقا واستتار مطلقا
 اى سواء كان المتكلم واحدا او متنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب تضرب
 والمخاطب عطفت على قوله للمتكلم اى في المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا
 زيد تضرب والغائب نحو زيد يضرب والغائبة نحو هند تضرب وفي الصفة اى
 في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل مطلقا ظرفا ومفعولا
 مطلقا اى يستتر في الصفة نانا مطلقا واستتار مطلقا اى سواء كان واحدا او متنى
 او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو زيد يضرب والزيدان يضربان والزيتون يضربون

وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وكاللف والواو في ضاربان
او ضاربون حرفان زيدتا علامة للمثنى والمجموع كالالف والواو في الزيدان والزيدون
وليست بضميرين بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاءني الضاربان والضاربون ورأيت
الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين ولا يسوغ المنفصل أي
لا يجوز زائتان الضمير المنفصل إلا لتعذر المتصل مستثنى مفرغ واللام بمعنى
الوقت أي لا يسوغ المنفصل في جميع الأوقات الأوقات تعذر المتصل أو على
حقيقتها أي لا يسوغ المنفصل لأجل شيء إلا لأجل تعذر المتصل وذلك لأن وضع
الضمائر للاختصار لأنها كنايات والأصل في الكلام الصريح والكناية خلافاً للأصل
فالعَدول عنه لا يكون إلا للاختصار والمتصل خسر من المنفصل لكونه أقل حروفاً
من المنفصل فمتى أمكن المتصل لا يسوغ المنفصل إذ لا يسوغ العدول عن الأصل
إلا عند تعذره فلا يقال ضربت انت ولا ضربت أياك لعدم تعذر المتصل وذلك
بالتقدم أي تعذر المتصل كائن بسبب تعذر الضمير على عامله نحو أياك ضربت
لأنه إذا تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل بالاول إذا اتصل إنما يكون باخر العامل
إذا اتصل كالجزم منه أو بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل إلا به إذا
لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك إلا أنا وإنما تعذر المتصل
بالفصل إذا الفصل تنافى الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل
إلا به أو بالحذف أي بحذف عامله لأنه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل
به نحو أياك والشر أو يكون العامل معنوي أي يكون عامل الضمير معنوي وهو لا يتصل
نحو أنا زيد أو يكون عامله حرفاً والضمير مرفوع نحو ما انت قائماً لفوت ما يتصل به إذا
الضمير المرفوع لا يتصل إلا بالفعل وإنما قيد الضمير بكونه مرفوعاً لأنه لو كان منصوباً
أو مجروراً جاز اتصاله بالحرف نحو انني وانك ولي ذلك ثم قوله والضمير مبتدأ و
قوله مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج إلى ضمير لأن الجملة في مثل هذا المواضع أجريت
مجرى الظروف كما في قواك لقيتك والجيش قادم أي وقت قدوم الجيش أو بكونه أي
بكون الضمير مسنداً إليه أي إلى ذلك الضمير صفة أي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة
مشبهة جرت تلك الصفة على غير من هي له أي على غير الذي تلك الصفة كائنته نحو
هند زيد صار بته هي هند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضار بته خبر المبتدأ الثاني
وهي فاعل ضاربته في ضمير اسندت إليه ضاربته وهي صفة جرت على غير من

هي لرفانها جرت على زيد حيث وقعت خبر الیه وهي صفة لهند
حيث قام الضرب بها فابرز الضمير وإنما وجب ابراز الضمير حيث ان حصول اللبس في بعض
الصورة نحو زيد عمر وضارب هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والضرب عمر واو على العكس
فابرز الضمير ليدل على انفصال الذي هو خلاف الأصل على عوده الى البعيد الذي هو
خلاف الأصل ولما حصل اللبس في هذه الصورة وجب ابراز الضمير وحل صورة
عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طرف الباب كما في هند زيد ضاربة هي فانه
يعلم ان الضاربة هند والضرب زيد وهذا عند البصريين وأما الكوفية فلا يلزم ابراز
في صورة عدم اللبس قياساً على الفعل فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من
هي ثمة بين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في الصفة مطلقاً
عند البصريين وحل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابرازه على
صورة اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا يجب تضربه
هي لعدم اللبس ولم يحل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرف الباب قيل إنما
حل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون الافعال تحصيلاً للفرق
بينها وبين الافعال في تحمل الضمائر ولم يعكس لان الفعل اولى بالتحقيق وذلك
باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي له وبين
الصفة الجارية على غير ما هي له لكنه ذكر الأصل وهي من المختص بالعقلاء ثم كما فرغ عن
بيان مواضع تعذر الاقبال شرع في بيان امثله على الترتيب فقال مثلاً اياك ضربت
مثال التقديم على عامله وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض اياك والشر مثلاً
حذف العامل اذا اصله اتق نفسك والشر اى اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر
ان يهلكك على ما سبق بيان في التحذير وانا زيد مثال كون العامل معنوية وما انت
قائماً مثال كون العامل حرفاً والضمير مرفوع وهند زيد ضاربة هي مثال الضمير الذي
اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسندت اليه الضاربة الجارية على
زيد حيث وقعت خبر الیه وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وإنما اختار بالتمثيل
صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز
في المثال فاعل لا تأكيد ولا لكان داخل في صورة الفصل لغرض وقيل هو تأكيد لضمير
المستكن في ضاربه لكنه تأكيد لازم لفاعل بدليل الزيد ون العمرون الضاربون بهم
نحن حيث جمع الضاربون فلو كان نحن فاعلاً لضعف جمعاً لانه كالفعل والفعل

اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف قام رجل قاعدون علما نه على ما عرف
 من قبل وروى عن الزمخشري الزيدون العربون ضار بهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا
 يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا التوافق
 اى والحال انه ليس احد الضميرين ضميرا مرفوعا فان كان احدهما اى احد الضميرين
 اعرف من الآخر وقد متراى قدمت الاعرف فلك الخيار فى الثاني اى فى اتصال
 الضمير الثانى وانفصاله نحو الدرهم اعطيتك واعطيتك اياه وضربك وضربى اياك
 اجتمع فى المثالين ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما فى اعطيتك وحرى الاول ونصب
 الثانى فى ضربك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب فى اعطيتك ويا المتكلم فى ضربك
 وقد اعراف فيها فجاز فى الثانى الوجهان الاتصال والانفصال وانما اورد مثالين
 ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر
 مجرورا فان قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر الاتصال فهذه لا تخلو
 اما ان تعذر الاتصال او لا اذا احاد النقيضين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان
 يتعين الاتصال فما وجد الخيار قيل تعارض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة
 التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير وعامله وقد عرفت ان
 الفصل ينا فى الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لما
 ان تلك الفضلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل
 كلا فصل فلما تعذر فيه جهتان جوز الوجهان توفيقا بين الجهتين وانما قال وليس
 احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا فهو اكرم منك لانه حينئذ
 وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالحزب من الفصل فكان لم يتحقق الفصل اصلا
 اللفظا ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا
 تساوى اياهما اعطاه اياه واعطيتك اياه حيث يجب الانفصال فى الاحتمالين عن
 تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وليكون الاول راجحا لثبوت الاتصال
 ولا يستنكف الثانى عن اللحق بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول فى باب
 اعطيت راجح على الثانى معنى لان فى الاول معنى الفاعلية وفى الثانى معنى المفعولية
 فهو يستحق التقديم نظر الى الترجيح المعنوي فلا يلزم تقديم احد المتساويين على
 الآخر من غير ترجيح ولا يستنكف الثانى عن اللحق بمثله من كل وجه ولا يحتاج الى
 ترجيح بالاتصال وانما قال وقد متراى عما اذا كان الاعرف مؤخر انما اعطيتك

يتعين الاتصال وان لم يتعين وجب ان

[illegible]

۴۰ و بنام کسی ضمیر مرفوع

عساك عسا كما عسا كن عساه عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها
 عسانا لکنهم اختلفوا في هذا الضمير اي في ضمير المتصل بلولا وعسى الى اخرهما
 فذهب سيبويه الى ان الضمير في الاول مجرور ومجرر يجعل لولا جارة في الضمير خاصة
 على ان اللولا مع الضمير شأنه ليس له مع المظهر كما ان اللدت مع الغنوة شأنه ليس له
 مع غيرها وفي الثاني منصوب تشبها بعس بلعل من حيث ان عسى فيها معنى الترجي
 كما في لعل ويلزم سيبويه ان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد من متعلق ولا متعلق في لولا
 ظاهرا ويمكن ان يقال ان متعلق لولا جوابه فيكون المعنى في نحو لولا ان هلك انتفى
 هلاكي بوجودك وذهب الاخفش الى ان الضمير في الاول مرفوع على انه مبتدأ وفي
 الثاني مرفوع على انه فاعل كالضمير المنفصل بعدها باستعارة الضمير للمجرور للضمير
 المرفوع في الاول كعكسه في مررت بك انت وباستعارة الضمير المنصوب للضمير
 المرفوع في الثاني كعكسه في ضربتك انت لما ان الكاف ليس من المضمرات المرفوعة
 بل هو اما من مضمرات المنصوبة او المجرورة فلحتم الى الاستعارة ويلزم الاخفش
 تغيير اثني عشر ضميرا في كليهما ويمكن ان يقال ان التغيير المستعمل وان كان كثيرا
 اهون مما لم يستعمل وان قل ونون الوقاية مع الياء اي مع اتصال ياء الضمير المتكلم
 لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضربوني وفي المضارع اذا كان عربيا اي خاليا
 عن نون الاعراب نحو يضربني ويكرمني وازدادة النون الى الاعراب بمعنى من كخاتمة
 فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه وانما لزم النون فيهما
 لانه اذا اتصل ياء الضمير وجب كسر ما قبلها للجنانسة فلزمت النون ليصوت
 الفعل عن الكسرة التي هي اخ الجحر المختص بالاسم وانما سميت هذه النون بنون
 الوقاية اي للصيانة لانهما بقي اي تصون الفعل عن اخ الجحر ويسمى نون العماد ايضا
 لاعتماد بقاء حركة اخر الفعل وسكونه عليها فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصح
 الفعل عن اخ الجحر المختص بالاسم ينبغي ان يسان الحرف ايضا عن اخ الجحر المختص
 بالاسم لان خاصة الشئ ما يوجد فيه دون غيره قيل كسرة نون الوقاية ليست
 باخ الجحر لعدم كونها في الاخر كونها على حرف واحد والاخر انما يكون لما لا اول فان
 قيل في دعا ورعى لا يلزم الكسرة عند اتصال ياء الضمير اذ يمكن ان يقال دعائي
 ورعائي فلم لزم هذه النون فيهما قيل لزوم الكسرة قد يكون لفظا كما في ضربني
 وقد يكون تقديرا كما في دعائي ورعائي او يقال لما لزم الكسرة في ضربني حمل عليه

دعاني وهرماني طردا للباب فأن قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضربين و
 لم يكن الذين كفروا وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الآخر لزوما
 بخلاف كسرة تضربين لأنها في الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لمراد
 بانضمام كلمة مستقلة منفصلة ليكون عارضا محضاً ولهذا لا يعود المحذوف فيها
 بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولا وضربني فأن قيل كيف يستوي
 بين قولا وضربني مع أن ضمير قولا فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة
 الجزء للفعل والمفعول فضلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل قيل
 سلمنا أن ضربني دون قولا لكنه فوق لم يكن الذين وقل الحق لأن الحركة فيه حاصلة
 باتصال كلمة متصلة كما في قولا فلا يكون عارضا محضاً بخلاف الحركة في المثالين
 المضروبين حيث حصلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضاً
 فاعرف وأما تركت النون في قولهم عسا يجملا على لعل في الترجي والأكثر عسا ي مع النون
 وأما تركت النون في قول الشاعر **عندي بقوسي كعبد الطيس**
 إذ ذهب القوم الكرام ليسي جملا على لعل وأجاز الكوفيون ترك النون في فعل
 التعجب فقالوا ما احسن وما اجمل بترك النون وانت مع النون فيه أي في المضارع
 ولدن وان واخواتها مخير فانت مبتدأ ومخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير معين
 واللام في النون للعهد وفيه صفة النون أي انت مع نون الأعراب الكائنة في المضارع
 ومع لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اتيان
 النون وتركها تقول يضرباني ويضربوني ولدي بالتشديد وانني وكانني
 ولكنني ويضرباني ويضربوني ولدي بالتخفيف واني وكاني ولكنني وأما
 استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لأن التخيير يوجب استواء
 الجانبين ولا يستوي الجانبان فيهما بل الاثنيان في ليت والترك في لعل مختار كما
 قال الشيخ من بعد ويختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجهما
 عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء
 الجانبين بل جوانزهما وزججان احدهما لاينا في التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون
 صورة اختيار الاثنيان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسمين من صورة التخيير
 فلا يدل كلام الشيخ بعده على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى
 الاستثناء ههنا وإنما خير فيها بين الاثنيان والترك أما الاثنيان فللمحافظة على الحركات

عندي بقوسي

أي اجمل

البنائية في غير لادن وعلى تسكون البنائي الذي هو الاصل في البناء في لادن واما الترك
 ففي غير لادن للتحرز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهر واما في المضارع
 مع نون الاعراب فعند حقوق نون الثقيلة وفي لادن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه
 النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل
 اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون
 لقربها في المخرج ولكونه محمولا على لغاتها وهي لعن وعن وان وكما في ليت لكونه محمولا
 على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اتيانها
 وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية والحمل على الاخوات خلاف الاصل اختيار
 فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع
 اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الاحرف واحد وهو العين اختيار فيه الترك
 ويختار حقوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعمالا فيقال ليتني اذ لا يلزم
 فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا
 لضرورة الشعر نحو قول ابن الخليل كنية جارا اذا قال ليتني اصارفه وافقد بعض مالي
 وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال متي وعني بالتشديد وقدني وقطني بمعنى
 حسبي اي كفاني والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللام الذي
 هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل
 في البناء والترك فيها قياسا على حقوق الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل وعكسها
 اي عكس ليت لعل اي يختار فيها تركها فيقال لعل لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف
 وحكم تجل بنون وجيم مفتوحتين ولا م ساكنة وهو بمعنى حسب حكم لعل فيقال
 تجلي بمعنى كفاني لكرامة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين المبتداء والخبر
 قبل دخول العوامل اللفظية عليها في نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها
 من نحو ما ولا المشبهتين بليس وبعد ها اي بعد دخول العوامل اللفظية صيغة
 مرفوع منفصل نحو زيد هو القائم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلت
 زيد هو القائم وما زيد هو الكريم واما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير
 مرفوع منفصل لمكان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سنبين ولا يمكن الاختلاف
 في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتداء والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانها
 قبل دخول العوامل عليها مبتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولها مجازا من بالتسمية

البناء
 في لادن
 في لادن
 في لادن

الشئ باعتبار ما كان قيل لجمع بينهما جائز باختلاف الجهة ببيان أن عدم جواز الجمع
 بينهما للتناقض ولا تنافي عند اختلاف الجهة أي عند اختلاف القرائن كما يقال لا تنكح
 ما نكح أبوك عقداً أو وطياً فإنه أراد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطياً والمجاز بقرينة
 قوله عقداً وإن كانوا إخوة رجلاً ونساءً عند من جوز الجمع بينهما حيث أراد
 بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعدها رجلاً ونساءً فكذا ههنا يراد
 بالمبتدأ والخبر الحقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها
 ويمكن أن يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ
 المسند اليه المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالترتبة ويراد بالمبتدأ الجزء الأول من
 الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها أو نحو ذلك مما يصح أو يقال إن الاشكال
 إنما يتوجه إذا كان الظروف اعني قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ أو
 والخبر أما إذا كان متعلقاً بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال أصلاً كما أن
 الظروف في قولك رأيت الشاب في شباب بر وصباؤه متعلق بقوله رأيت وليس
 بصفة للشاب فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وإنما تعين
 صيغة المرفوع لأنها دال على الخبرية لأن مرفوعة كثيرة في كلامهم وإنما تعينت
 صيغة المرفوع المنفصل لأنه إما حرف موضوع على صورة الانفصال أو اسم مبتدأ
 والمبتدأ إذا كان ضميراً كان حقه الانفصال وقوله مطابق للمبتدأ صفة أخرى
 أي مطابق له في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب
 والغيبة نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون
 وهند هي القائمة وإن ترين أنا أقل منك وكنت أنت الرقيق وإنش
 هو الغفور الرحيم وإنما كان مطابقاً للمبتدأ لكونه عبارة عنه وقوله
 ويسمى فصلاً الجملة صفة أخرى أي يسمى تلك الصيغة فصلاً وإنما يتوسط
 هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر لتفصل تلك الصيغة بين كونه نعتاً وخبراً
 وليفيد نوعاً من التأكيد هذا علة التوسط لأعلة التسمية لأن هذا الغرض
 لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيؤ
 إنما يسمى فصلاً لأنه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان أن ما بعده ليس
 في حيز الأول وليس من صفاته ومنماتة وقال المتأخرون إنما يسمى فصلاً
 لأنه يفصل أي يفرق بين الخبر والنعت وما لا كلا الوجهين واحد وإنما الفرق

وهو قوله
 قوله

في العبارة وهذا التسمية عند البصريين والكوفيين يسمونه عماداً لأنهم
 يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير في قوله كونه
 عائداً إلى الخبر دون المبتدأ وإن كان المذكور سابقاً للمبتدأ والخبر كنعينه
 بالقرينة إذ هو المتعين لصلاحيته النعت دون المبتدأ ويمكن أن يعاد الضمير
 إلى ما بعده بمعونة المقام أي بين كون ما بعده وانصاف لغتنا على شرحان أو
 خبر لكونه فأنقل الاحتياج إلى الفصل إنما يكون إذا اتحد اعراب المبتدأ و
 الخبر وكان المبتدأ ظاهراً للحصول لللبس نحو زيد هو القاتل وما إذا اختلفت
 اعرابها نحو ان زيد هو القاتل وكان زيد هو القاتل وكان المبتدأ ضميراً نحو
 كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ وَإِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ فلا احتياج إليه لعدم اللبس
 قيل لما حصل اللبس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس
 طرد الباب وشرطه أي شرط هذا التوسط وشرط الفصل وشرط المذكور
 من الصيغة أن يكون الخبر أي خبر المبتدأ معرفة أو ملحقا بالمعرفة مثلاً
 أو أفعل من كذا وإنما شرط أن يكون الخبر معرفة لأن الفصل إنما يحتاج إليه
 إذا كان الخبر معرفة إذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج إلى
 الفصل وأفعل من كذا ملحق بالمعرفة لا متناع دخول اللام فيه لقبا من فيه
 مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد كذا أفضل من عمرو وأجاز أبو عثمان
 المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهة الأسماء المعرفة في امتناع دخول اللام فيه
 لقوله تَكُ وَتَكُ أُولَئِكَ هُوَ يَوْمُ وَاَجِبَ بِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ فِي الْآيَةِ كَوْنُهُ فَصِلَا
 لاحتمال أن يكون مبتدأ وما بعده خبره أو تأكيداً لما قبله كما في قوله تَكُ وَإِنَّ
 هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكِي وَإِنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيِي مثل كان زيد هو أفضل من عمرو
 وهذا مثال كون الخبر أفعل من وإنما ذكر مثال كون الخبر أفعل من كذا بعد
 دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع أنها
 أصلاً لأن الفصل إنما يحتاج إليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر أفعل كذا وكون
 الخبر بعد العوامل فانهما فرعان لعدم الاحتياج فيهما إلى الفصل لعدم اللبس فيهما
 غالباً فاختار بالتمثيل الفرعين ليستدل به على الأصلين بخلاف ما لو عكس ولأن
 كون الخبر معرفة وكون الخبر أفعل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرة ما بخلاف
 الفرعين فافهم يحتاجان إلى المثال لقلتهما ولا موضع لهما في الأصل لصير الفصل

موجبة عطفاً على ما مفعولي يؤول

في بيان ضمير الشان والقصة

من الأعراب عند الخليل لأنه عنده حرف على صيغة الضمير وضع للفصل بتغير
بتغير المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك ذلك كما ذكرتم وتأء الخطاب أنت
انتما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الأعراب فكذلك ههنا وعند بعضهم
اسم مفعلي ليس معمول ولا عامل واستبعد الخليل العاء الاسم وقوله عند
الخليل متعلق بقوله له لكونه ظرفاً مستقراً أي لا موضع كائن له عند الخليل ومتعلق
بمعنى النفي أي انتفى الموضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله أي ضمير الفصل
مبتدأ وما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتدأ
وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطفاً على
اول مفعولي يجعل أي بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره
فلا ينصب في كنت أنت الرقيب وعلمت زيداً هو المنطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير
تأكيداً لما قبله ويرد بأنه يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تأكيداً لما
جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تأكيداً وبعضهم يجعله تابعاً لما بعده في الأعراب
ويرد بان كون الشيء تابعاً لما بعده ليس بمعهود في كلامهم على انه ينتقض بقوله كنت
أنت الرقيب فان الرقيب منصوب وأنت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعاً
لما بعده لوجب اختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت أياه الرقيب وكذا
ينتقض بنحو كان زيداً هو القائم وعلمت زيداً هو المنطلق فانه لو كان تابعاً لما بعده
لوجب ان يقال وأياه المنطلق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضميراً منصوباً
وهذا النقض يتوجه على من يجعله تأكيداً لما قبله أيضاً لأنه لو كان تأكيداً لما قبله لوجب
ان يقال ان زيداً أياه القائم وعلمت زيداً أياه المنطلق لان التأكيد ابداء يتبع المؤكّد
للخضم ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك
أنت وإنما عينت الاستعارة لما مر ان الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة
في كلامهم ثم لما فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشان والقصة فقال
ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب مرفوع على انه صفة ضمير يسمى ضمير الشان والقصة
يفسر الجملة صفة أخرى لقوله ضمير أي يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكراً
كقوله تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثاً كقوله تعالى أو لم تكن لهم آية
أن يعلم علماء بني إسرائيل أي أو لم تكن القصة وإنما يتقدم هذا الضمير للتعظيم و
الاجلال لان ذكر الشيء مبهماً ذكره مفصلاً يوجب في النفس تعظيماً واجلالاً

لثلايفوت الكلام من السامع عند غفلته وإنما يسمى هذا الضمير ضمير الشأن و
القصة لأنه عائد إلى ما هو العهد في الذهن من شأن أو قصة وقيل إنما سمي
ضمير الشأن لأن هذا الضمير لا يجوز دخوله إلا في كلام له شأن عظيم فلا يقال هو
زيد قائم إلا إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً له وقع في قلوب الناس ويختار تانيث
هذا الضمير لرجوعه إلى القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لقصد المنا
لا لقصد أنه راجع إلى ذلك المؤنث كقوله تعالى فَإِنهَا لَا تَعْمَى إِلَّا بِصَارِقَاتٍ قِيلَ قَوْلُهُ قَبْلَ
حشوا فائدة في إذا الغرض يحصل بأن يقول ويتقدم بالجملة ضمير غائب قيل يمكن أن
يراد بقوله يتقدم بعض معناه لأن معنى التقدم الوقوع مقدماً وأريد هنا مجرد
الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله تعالى سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا
حيث أريد بالأسرى مجرد الأذهاب لا الأذهاب بالليل بدلاً لقوله ليلاً أي
ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويمكن أن يقال القبلية أن استفيد بقوله يتقدم لكنه
صرح به لتأكيد التقدم لأن تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فبالبحري أن يؤكد
وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب أي يفسر ذلك الضمير لا بها بالجملة
بعده الطرف صفة الجملة أي بالجملة الكائنة أو الواقعة بعد أي بعد ذلك الضمير
وأنما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لأنه عائد إلى الشأن والقصة وذلك لا
يكون إلا جملة والقراء يجوز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قائماً الزيدان و
أنما قال بالجملة دون بهما مع أن الموضع موضع الضمير لتقدم المعاد لزيادة التمكن
في الذهن لأن عود ضمير الشأن إلى الجملة خلاف ما عليه شأن الضمير فكان من
مضات التأكيد وإنما ذكر قوله بعده مع أنه مستدرك بقوله ويتقدم الجملة
لمكان التأكيد لما مر ويكون منفصلاً ومتصلاً ومستتراً وبارزاً فقوله يكون
منفصلاً ومتصلاً تقسيم ضمير الشأن والقصة وقوله مستتراً وبارزاً تقسيم
المتصل أي يكون ذلك الضمير منفصلاً ومتصلاً مستتراً كان ذلك المتصل أو
بارزاً على حسب العوامل أي انفصاله واتصاله مستتراً كان أو بارزاً على حسب
العوامل فإن كان عاملاً معنوياً بأن كان الضمير مبتدأ كان منفصلاً لفوات ما
يتصل به نحو هو زيد قائم وإن كان عاملاً لفظياً فإن كان صالحاً لاستتار الضمير
كان مستتراً نحو كان زيد قائماً والبارز أي أن كان الضمير منصوباً وعاملاً
فعل أو حرف كان الضمير بارزاً نحو ظننته زيد قائماً وانه زيد منطلق فقوله

الشيخ نحو هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستقر
 وان زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه اى حذف ضمير الشان حال كونه
 منصوباً ضعيف لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس
 فيه رابط وان يجوز لكونه على صورة الفضلات ولقائل ان يقول قد يقوم
 الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد في ان زيد قائم وانما قال منصوباً لان
 حذفه مرفوعاً لا يجوز اصلاً لانه ان كان فاعلاً فظاهر وان كان مبتدأ
 فعدم الدليل عليه بعد حذفه على ما ترمع كونه ركناً الامع ان مستثنى
 مفرغ اى ضعيف مع كل عامل الامع ان المفتوحة اذا خففت ظرفاً لقوله
 الامع ان لمعنى المقارنة اول معنى الاستثناء اى الامقرونا بان وقت تخفيفها
 واستثنى وقت تخفيفها فانه اى فان حذفه لازم اما القول بوجوده هذا
 الضمير فلان ان المكسورة والمفتوحة كل واحد منهما يعملان لمشا بهتتهما
 الفعل على ما عرفت لكن المفتوحة اقوى شبهها من المكسورة بانه صيغته
 مثل صيغة مدّ وشدّ فقلنا بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة عاملة
 اعتباراً بالقوة شبهها بالفعل واما امتناع التلفظ بهذا الضمير فلكون ان
 ملغاة صورة عملاً بتخفيفها وتغير صورتها مثال قوله تعالى واخر دعوانهم
 ان الحمد لله رب العالمين اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه كلمة ما جنس
 وقوله لمشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان اريد بقوله لمشار اليه
 الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشي بما يساويه في المعرفة والجهالة اذا الاشارة
 في المحدود اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث
 يدخل فيه ضمير الغائب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي وهو
 تعريف لفظ بلفظ اجل منه او يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صارت
 هي جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج
 ضمير الغائب وان وضع للاشارة الى شي بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه
 ذلك بل يقصد كونه كناية عن غائب متقدمة الذكر او يقال المراد به الاشارة
 الحسية وهو الاشارة بالجوارح اى ما وضع لمشار اليه اشارة حسية فلا يراد ضمير
 الغائب ونحوه فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ويرد عليه نحو ذلكم الله فان
 الله تعالى منزّه عن الاشارة الحسية واجيب بانه محمول على التجويز وهي ذاء

للمذكر ولقائل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر القوله وهي اذ لم يعطف على
 ذا غيره من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء الاشارة
 ويمكن ان يحل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجه احدها ان قوله هي
 مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة بعده مبنية والثاني ان قوله وهي
 مبتدأ او ذا خبره محذوف المعطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ
 محذوف اي وهو للمذكر ولمشناه كذا والثالث ان قوله هي مبتدأ او قوله ذا مبتدأ
 ثان محذوف الخبر اي وهي منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله للمذكر صفة ذا
 والرابع ان قوله هي مبتدأ او ذا مبتدأ ثان وللمذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول
 محذوف الضمير اي وهي ذامنها للمذكر ومحذوف الموصول فيما عطف اي وهي للمذكر
 والذي لمشناه وقوله ذان وذين بدل من الموصول المحذوف فافهم ثم اختلف في
 ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهي ومن وما فلا يحتاج الى
 بيان اصله وقد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبية في هذه الكلمة حيث يختلف
 صيغته تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعاً حيث يقال في المذكر ذا وفي المؤنث
 ذي وفي المثني ذان وفي الجمع اولاء وهذا اية التصرف والتمكن وغلبة احكام الاسماء
 المتمكنة والمتصرفية يمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتمكن لا يكون اقل من القدر
 الصالح فلا بد من بيان اصل وقيل اصله ذَوُّ بالواو وين محذوف الثانية اعتبارا
 اي بخير علة موحدة وقلت الواو الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني لشابهة
 الحروف في الافتقار فذهب التنوين للبناء فصارت ذا وفيه نظرا لانه لو كان اصله
 ذَوُّ لوجب ان يكون تثنيته ذَوَّان كعَصَوَانِ تثنية عصا واجيب بانه انما لم يقل
 تثنيته ذَوَّان فرقابين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثني في غير المتمكن صيغة
 مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذَيَّي بالياءين محذوفت
 الياء الاخيرة اعتبارا وقلت الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه نظرا لانه
 لو كان اصله ذَيَّي لوجب ان يكون تثنيته ذَيَّيَّان كرحيان تثنية رحي وقيل اصله
 ذَوِّي بفتح العين محذوفت الياء وقلب الواو الفاء وقيل اسم الاشارة الذي واحد
 والالف زائدة ومشناه اي مثني ذان رفعا وذين نصبا وجزا واختلف النحاة
 في مشناه فذهب الاكثر الى بناءه لقيام علة البناء وهي مشابهة الحروف في الاختصاص
 وقيل معرب لان اخره يختلف باختلاف العوامل والاول اصله لان بناء الواحد و

ن
ف
ك
اختلاف

الجمع اعني ذاو هو لاء شاهد صدق على بناء المثني وعلى ان اختلاف صيغتي وضعي
غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل انا واياي فيكون ذان صيغة
مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب كانا
واياي وكذا الخلاف في اللذان والذين وقد سبق ذكره في حكم المعرب والمؤنث تا
وتى وتو وذى وذو وذهي وتحي بقلب ذال ذاتاء في تا وبقلب الالف ياء في ذى
وهاء في ذو وبالجمع بين القلبين في تى وتو يعنى ان ذال قلبت تاء والفاء قلب
ياء في تى وهاء في تو وبالجمع بين البديلين في ذهي وتحي يعنى ان الفاء قلبت هاء
وياء ولتشاء اى لمثنى المؤنث تان رفعا وتين نصباً وجزاً على الخلاف المذكور في
ذان وذين وجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث عاقلاً كان او غير عاقل اولاء مثنى و
قصر اى سواء كان ممدوداً او مقصوراً والمقصور يكتب بالياء وقد ينوز الممدود
المكسور كصير وان كان اولاء معرفة وصير منونا نكرة لا فائدة البعد وتنزيله
بالبعد منزلة النكرة ويلحقها او يدخل في اول اسماء الاشارة حرف التنبيه وهي
الهاء لان الاشارة يلايم تنبيه المخاطب او لا يقال هذا وهذا وان وهاتان وهاتان
هؤلاء ويتصل بهما اى يتصل باو اخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على
احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ذانك ذانكما
ذاك وذاك تاكما تاكن واو لك والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه
فيه نظراً لان ضمير الفعل ايضا يمتنع وقوع الظاهر في موقعه لان استتار ضمير الفاعل
فيه لازم واجيب بان وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل الاسمية وهو الاستناد
اليه فيحكم باسميته وهي خمسة في خمسة اى حرف الخطاب خمسة وهي ك كما كرك
كما كن في خمسة اسماء الاشارة وهي ذ او ذان وتا وتان واو لاء فيكون الجمع بغير
اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة خمسة وعشرين لفظاً والقياس
يقضى ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة
ثم لفظ الحرف يذكروا يؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا انشأ العدد لما عرف ان تانيث
العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس تانيث جمع الاشياء وهي اى تلك الخمسة
والعشرون ذاك الى ذاك كمن كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه ذاك وما سواه الى
ذاكن فلا يخرج ما بعد هاء عن حكم ما قبلها وذاك وما سواه الى ذاك كن تخفيف النون
وتشديد ما قال الله تعالى فذانك برهانان من ذانك وجه التشديد سند كره بعد

ن
ف
ك
اختلاف

أسطر وكذلك البواقي أي تانك إلى تانك وكذلك سائر لغاتها وتانك إلى تانك
 وأولئك إلى أولئك ويقال ذلك للقريب أي للمشار إليه القريب وذلك للبعيد
 أي للمشار إليه البعيد وذلك للمتوسط أي للمشار إليه المتوسط أي الذي بين
 القريب والبعيد وإنما قال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة
 المسافة وكثرة الحروف وإنما أخرج ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر أن يذكر
 في الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين وإنما أحال المصنف الفرق إلى غيره
 حيث قال ويقال ذلك للقريب اه ولم يقل ذلك للقريب أه لأنه لما رأى كثرة تخلف هذا
 الفرق باستعمال دامكان أخويه وبالعكس لم يتخذ مذهباً واحداً إلى غيره فقال
 ويقال وتلك وذاتك وتانك مشددتين وأولئك مثل ذلك خبر لقوله وتلك
 وما عطف عليه أي لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك في أفادة البعد وقال
 الأندلسي لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قرباً وبعداً والنحاة فرقوا
 ذلك مذهب المبرد وجه التشديد أن أحدى النونين فيهما نون التثنية و
 الأخرى بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند المبرد وعوض من الألف
 المحذوفة عند غيره لأن الألف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب
 قوله مشددتين على أنه خبر كان المحذوفة أي أن كانتا مشددتين وفيه نظر
 لأن حذف كان بدون حرف الشرط سماعي وقيل أنه حال من ذاتك و
 تانك المحكوم عليهما بماثلة لذلك فيكونان فاعلين معنًى وفيه أيضاً نظر لأن
 معنًى المماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
 وأما ثم بفتح التاء وتشديد الميم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح
 الهاء وتشديد النون وهو الأكثر وجاء بكسر الهاء أيضاً فللمكان أي فلا تشاء
 إلى المكان خاصة أي انحصه خاصة أي خصوصاً والجملة مؤكدة يعني أن
 هذه الأسماء الثلاثة للإشارة إلى مكان خاصة أي لا يشار إليها إلى غير المكان
 لكن هنا يشار إليها إلى المكان القريب وههنا وهناك إلى المتوسط وثمر وههنا
 مشددة وههنا إلى البعيد وأما قولهم قال كذا فلا إشارة إلى المكان الاعتبار
 الموصول ببنى الموصول لأنه يقتصر إلى الصلة فاشبه الحرف في الأفقار إلى غير
 ما لا يتم جزء من الكلام أي مبتدأ وخبر أو فاعلاً ونحو ذلك وانتصابه على التمييز
 أي لا يتم جزئية أو حال أو لا يتم حال كونه جزء من الكلام إلا بصلة وعائد مستثنى

ومن ثم قلنا
 لا

مفترغ أي لا يتم بشيء إلا بصلة وعائد فان قيل ان اريد بالصلة الماخوذة في
تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد وان اريد
الاصطلاحية فاما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية
المبنية للموصول اولم يؤخذ بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الدقة
اذ المراد بالموصول الاصطلاحى وعلى الثانى يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس
كذلك قيل المراد به الاصطلاحى وليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه
من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى الحد ودحتى
يلزم الدوك كما يقيم العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمزقات
هي به فكذا همنا قال الموصول ما لا يتم جزءه الا بصلة ثم فسر الصلة بقوله وصلته
جملة خبرية ائلا يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة
خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا منها وبها بدلالة التفسير
فافهم وقال المصنف اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه
اذ المراد بالموصول الاصطلاحى وفيه نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لا يتم الحد
ويلزم الاجمال والاشكال في الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم
اقل بجملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيتناقل الكلام فان قيل
الموصول كما لا يتم جزء من الكلام الا بصلة وعائد نحو جاءني الذي قام ابو ك
لا يتم فضلة في الكلام الا بهما نحو ضربت الذي قام ابوه فواجه تخصيص الجزئية
قيل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن
ركنا يفوت الكلام بفوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزءه الا بجملة خبرية وضمير له
لكان انحصرا ووضح قيل انه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب
البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة وان ذلك المضمين
وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التي يتم جزء من الكلام بدون صلة نحو
زيد ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة كحيث
واذا واذا هذه الاسماء مما لم يتم جزءه الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى عائد
وليست بموصول في الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية
لا يحتاج الى اخراجها الى قيد اخر لان جملة لا تسمى صلة اصطلاحاً ولا يريد
بكلمة ما كلمة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول المحرف وهو ان وما و

كي المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلا لزمورد التقسيم كان ذلك خارجا عنها
 وصلته اى صلة الموصول جملة خبرية معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب
 ان يكون صلته جملة لان وضع الذي والتي ومثناها ومجموعها لغرض وصف
 المعارف بالجهل فحمل اخواتها عليهما وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان
 الانشائية لا تثبت لها في نفسها واثبتت الشيء للشيء وثبوتها في نفسه وانما وجب
 ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون
 معلومة للمخاطب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاءني الذي قام الا لمن عرفت
 قيامه وجهل عجيبة فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على
 ما عرفت قيل لا ضمير فيه اذ قد تفيد النكرة ما لا تفيد المعرفة والعائد ضمير له
 اى للموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا لكانت اجنبية غير
 مفيدة وصلة الالف واللام وهما المختصران من الذي والتي صارتا بمعناهما
 للتخفيف اسم فاعل او مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا يرفعون جملة وان
 لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل و
 المفعول لان اللام الموصولة بالحققة اسم موصول وهو انما يدخل في الجملة لكنها
 يشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل المفرد فجعلت صلتها
 ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحققة والشبه جميعا لاصفة مشبهة لنقص
 مشابقتها بالفعل ولا اسم تفضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر
 لانه لا يقدر بالفعل لا يتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان
 يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف
 لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها تحاكي الا لكائنة بمعنى الغير
 هو على ما مر في باب الاستثناء ف قيل جاءني الضارب ورايت الضارب ومرت
 بالضارب وهي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث والذات لشي
 المذكر واللتان لشي المؤنث مطلقا بالالف رفعاً والياء نصباً وجرا والاولى على وزن
 انغلي والهدى والذين كلاهما لجمع المذكر واللائي واللاء واللائي واللاتي واللاتي
 كلاهما لجمع المؤنث ومن وما وهما بمعنى الذي يستوي فيهما المفرد والثنى والجمع و
 المذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوى العلوم وما غيرها بطريق الحقيقة وقد يستعمل
 احدُهما مكان الاخرى مجازا واتى للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى اِيَهُمَّ اشَدُّ

عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا وَآيَةُ الْمُؤْنَتِ بِمَعْنَى الَّتِي نَحْوَاتَيْنِ لِحَسَنِ مَنْ هُنْدَ عِنْدِي وَذَوِ الطَّائِفَةِ
 أَيْ ذَوِ النِّسْبَةِ إِلَى بَنِي طِي أَيْ ذَوِ الَّتِي لِيَسْتَعْمِلَهَا بِنُطْقِي بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي ثُمَّ أَعْلَمُ
 أَنَّ ذَوِي بَحْيٍ لِمَعْنِيَيْنِ بِمَعْنَى صَاحِبِ كَهَامَةٍ فِي الْأَسْمَاءِ السُّتَةِ وَبِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي فِي
 لُغَةِ بَنِي طِي وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَى مَعْرَبَةٌ وَهَذِهِ مَبْنِيَةٌ لَا يَتَغَيَّرُ تَقْوِيلُ
 جَاءَنِي ذُو قَامٍ وَرَأَيْتُ ذُو قَامٍ وَبَرَرْتُ بِذُو قَامٍ وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤْنَتُ وَالْوَحْدُ
 وَالْمُثْنَى وَالْجُمُوعُ وَالْغَائِبُ وَالْحَاضِرُ كَقَوْلِهِ مُحَمَّدٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ بَعْضُ مَا صَنَعْتُمُوهُ لِيَتَّخِذَ
 لِلْعَظَمِ ذُو أَعَاذَةٍ أَيْ لِلْعَظَمِ الَّذِي أَنَا عَارِفُهُ وَكَقَوْلِهِ الْآخَرُ **شَعْرٌ** فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءً أَيْ
 وَبِئْسَ دِي وَبِئْسَ دِي وَحَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتَ أَيْ الَّتِي حَفَرْتُهَا وَالَّتِي طَوَيْتُهَا وَذُو أَبْعَدَ
 الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ نَحْوَمَا ذَا صَنَعْتُ أَيْ أَيْ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتُهَا وَكَذَا بَعْدَ مَنْ لَا اسْتَفْهَامِيَّةَ
 نَحْوَمَنْ ذَا أَكْرَمْتُ وَقِيلَ أَنَّ ذَا مِنْ الْمَوْصُولَاتِ مُطْلَقًا وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ عَطْفٌ عَلَى مَا
 ذَكَرَ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ فَإِنَّ قِيلَ قَوْلُهُ وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ يُوْهَمُ أَنَّ كَلَامَهُمَا مَوْصُولٌ وَلَيْسَ
 الْأَمْرُ كَذَلِكَ بَلْ مَجْمُوعُهُمَا مَوْصُولٌ قِيلَ الْجَمْعُ بِحُرْفِ الْجَمْعِ كَالْجَمْعِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ
 كَأَنَّهُ قَالَ وَمَجْمُوعُهُمَا وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ بِمَجْزُوعٍ حَذَفَ إِذَا كَانَ مَفْعُولًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى هَذَا
 الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا أَيْ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا وَأَنَّمَا جَازَ حَذْفُ مِثْلِ هَذَا الضَّمِيرِ
 بِحَصُولِ الْعِلْمِ بِهِ لَكُونِهِ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ حَيْثُ يَحْتَاجُ الْمَوْصُولُ إِلَيْهِ فَيُدَلُّ عَلَى الْحَذْفِ وَعَلَى
 أَنَّ الْحَذْفَ وَفِ ضَمِيرٍ لَا ظَاهِرَ مَعَهُ كَوْنُهُ فَضْلَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ
 حَيْثُ لَا دَلِيلَ جِنْدُ عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ بِحَصُولِ الْغَرَضِ وَهُوَ الْأَخْتِصَارُ بِحَذْفِ
 الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ
 وَذَلِكَ بَانَ لَا يَكُونُ عَائِدًا إِلَى الْمَوْصُولِ نَحْوِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ أَوْ عَادَ إِلَيْهِ ضَمِيرُ
 آخَرٍ أَيْضًا كَمَا عَرَفْتُ نَحْوَ الَّذِي ضَرِبْتُ عَنْدهُ غَلَامٌ وَبِخِلَافِ صَلَوةِ اللَّامِ الْمَوْصُولَةِ
 لِعَدَمِ ظُهُورِ الْمَوْصُولِيَّةِ فِيهَا فَالضَّمِيرُ أَحَدٌ لَا تَلُّ مَوْصُولِيَّتُهَا وَبِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ
 فِي الصَّلَةِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ إِذَا الْفَاعِلُ لَا يَحْذَفُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعَائِدَ إِلَى الْمَوْصُولِ غَيْرُ اللَّامِ
 إِذَا كَانَ فَضْلَةً وَلَا يَكُونُ ضَمِيرُ سَوَاءٍ بِمَجْزُوعٍ حَذَفَ لِذَلِكَ الْمَوْصُولِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا
 إِذَا كَانَ ضَمِيرُ سَوَاءٍ نَحْوَ الَّذِي ضَرِبْتُ عَنْدهُ غَلَامٌ وَبِخِلَافِ الْعَائِدِ إِلَى غَيْرِ الْمَوْصُولِ
 نَحْوِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ فَإِنَّ الضَّمِيرَ عَائِدًا إِلَى غَيْرِ الْمَوْصُولِ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنْوِيًا حَيْثُ لَا يَدُلُّ
 الْمَوْصُولُ عَلَى الْحَذْفِ وَلَا اسْتِغْنَاءُهُ عَنْهُ فَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ قَاصِدًا قَوْلَهُ مِنْ
 حَمْدِهِ عَلَى مَا هُوَ شَانُ مَنْ يَقْصِدُ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ كَانَ هَذَا غَيْرَ جَائِزٍ مِنْ جِهَةِ النُّحُولِ لَزُومِ

حذف الضمير المستغنى عنه مراداً فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي ان يفسد
الصلوة كما جاز في بعض الروايات وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولة
فيها والضمير احد دلائل موصوليتها فان قيل اتي حاجته الى دلالة الموصول عليه
فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير عائداً
الى غير الموصول قيل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار بخلاف الاصل
وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر والضمير فلا حاجة
الى ارتكاب مخالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار
يحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا احتج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى
الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف
فعلى هذا التحقيق ظهران اللام في العائد للعهد اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به
فيخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه المتعدد وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج
عنه العائد الذي هو فاعل يخرج العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان
خبره غير جملة في صلة اي مطلقاً نحو قوله تعالى اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّجْمِ عُنْيًا اي هو
اشد وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ
إِلَهُ أَي الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ الحذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها
فأفائدة قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد
ضميراً منفصلاً واقعاً بعد الألف والهمزة الذي ما ضربت الاياه فحينئذ لا يجوز حذفه
اذ لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الألف وان كان يكون المحذوف ضميراً
متصلاً قبل الألف حينئذ يفوت الغرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف
ههنا للمانع واذا اخبرت عن شيء هو جزء جملة بالذي او بالقي الباء للاستعانة اي
باستعانة كلمة الذي وليست بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها الجملة الفعلية مع ما عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون
متأخر عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن شيء
باستعانة الذي وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة اي اوقعت كلمة الذي في
صدر الجملة وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع الذي قصد الاخبار عنه ضميرها
اي لكلمة الذي واخرته خبراً عنه اي اخوت المخبر عنه حال كونه خبراً عنه اي عن
الذي فاذا اخبرت الفاء للتفسير والتعليل اي فاذا اردت الاخبار عن زيد من

الاصول

م وفيه نظر لان ما يخرج العائد
الذي هو فاعل

الذي هو فاعل

مورد باستعانة الذي

ضربت زيدا بالذي الحمار والمجروح صفة زيد اي عن زيد الكائن من ضربت زيدا او كلمة
من تبعية اي عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب قلت الذي ضربته زيد بقصد
الذي وجعل الضمير في موضع زيد وتأخير زيد خبر بالذي وكذلك اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية المتصرفه خاصة اي خصت الالف واللام بالجملة الفعلية
خاصة اي خصوصا ليصم بناء صلتها وهي اسم الفاعل والمفعول من الفعل الذي في
الجملة الفعلية ان لا يصم بناءهما من جملة اسمية فاذا اخبرت عن زيد من ضربت
زيدا بالالف واللام قلت الضارب انا زيد واذا اخبرت عن زيد من قام زيد بهما
قلت القائم زيد واذا تعذر امر منها اي من الامور المذكورة اي شرط من الشروط
المذكورة وهي تضدير الذي وجعل الضمير موضع المخبر عنه وتأخير المخبر عنه
خبر لها تعذر الاخبار المذكور وهو الاخبار بالذي ومن ثم اي من اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشأن نحو هو
زيد قائم حق العبارة ان يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشأن لان ضمير الشأن
مخبر عنه لا مخبر فيه الا ان جعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع على نحو النجا في الصدق
وانا في حاجتك وانما امتنع الاخبار بالذي عن ضمير الشأن لامتناع تأخير خبرا
عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لا نه يستلزم التقدم على الجملة
المفسرة وانما بدأ بالتفريع من الاخير لا الاول اخذافيه عن القريب وفي الموصوف
والصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل
لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما لانه لو جعل في موضع الموصوف
بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفا ولو جعل في
موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة
وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمتنع
اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير ممتنع نحو الذي ضربته
زيد العاقل وفي المصدر العامل فلا يجوز في عجب من دق القصار الثوب
ان يخبر بالذي عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل الضمير
في موضعه بان يقال الذي عجب منه القصار الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو
ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المفعول اما اذا
كان مع المفعول فلا يمتنع نحو الذي عجب من دق القصار الثوب وفي الحال

فلا يجوز في نحو جاءني زيد ركباً ان يخبر بالذي عن قوله ركباً لامتناع جعل الضمير
 في موضعه لانه لو جعل في موضعه بان يقال الذي جاءني زيد هو ركب لزم
 وقوع الضمير حالاً وهو مستع لما عرفت ان الحال لا يكون معرفة وفي الضمير المستحق
 لغيرها اي لغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العائد
 الى المبتدأ لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو فذلك
 الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ لزم خلو
 الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع وفي الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق
 لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه ان تخبر بالذي عن غلامه لامتناع تصدير الذي
 لا لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو
 المبتدأ عن العائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية انواع فيه احتراز عن ما الحرفية كما
 النافية والمصدرية والكافة اي ما النسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي
 والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحروف انواعه ستة موصولة
 بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي الذي صنعت واستفهامية نحو وما تملك بمينك
 يا موسى وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو هربت بما يعجبك
 اي شيء معجب لك واما بجملة كقول الشاعر **شعر** ربما يكره النفوس من الامر
 له فرجة كحل العقال وما في البيت يحتمل ان يكون كافة اي ما نفع عن العمل
 مبنية لدخول رب على الفعل كقوله تعالى **رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ آَلَا الْخِطَاةَ اخْتَارًا** وكونها
 موصوفة بجمع شيء والعائد محذوف اي رب شيء تكرهه النفوس لانها لو كانت كافة
 لا بد لها من حذف مفعول يكره حينئذ وكان تقدير الكلام وربما يكره النفوس
 شيئاً من الامر حينئذ يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور
 من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكره
 المصنف في شرحه وفيه نظر لانه لا يمتنع ان يكون من متعلقة بقوله يكره وهي التبعيض
 كما في اخذت من الدراهم شيئاً فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
 مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافة والمثال
 يصلح محتملاً لكن يرد عليه ان المثال وان صلح محتملاً لكن غير المقصود اذا كان مساوياً
 للمقصود كان قبيحاً وان كان راجحاً كان اقبحاً ويدفع بان جعلها موصوفة راجحة هنا حمل
 رب على بابها الكثير وهو كونه غير مكفوفة وغير داخلة على الفعل وتامة بمعنى الشيء

انواع الاسماء

وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد

منكر عند أبي علي الفارسي ومعنى الشيء معرفا عند سيبويه نحو قوله تعالى لك شهداء
 الصدقات قبيحا هي وإنما سميت تامة لأنها لا يحتاج إلى صلة وصفة وصفة نحو
 أكرمته بوجه ما أي بوجه أي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الإيهام وتأكيد
 التنكير تعظيما نحو لا مرما غلبت أو تحقيرا نحو أعطيت عطيتها أو تنويعا نحو ضربه
 ضربا ما وإنما ذكر أنواع ما في الموصولات لأنها ليس لها باب على ما وافقت
 لما الموصولة لفظا فبقيتها في ضمن ما الموصولة ومن ذلك أي مثل ما في وجهها
 إلا في التامة والصفة فإن من لا يكون تامة ولا صفة خلافا لابي علي فالموصولة
 نحو أكرمت من جاءك أي الذي جاءك والشرطية نحو من تضرب تضربا
 والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا
 فضلا على من غيرنا تحت النبي محمد أي أنا أي على شخص غيرنا وبالجمله نحو مرت من
 جاءك قد أكرمته وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الاتفاق وبناء الاستفهامية
 والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة لمشابهتهما
 الموصولة لفظا واتي للمذكر بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي كمن في وجهها أي
 تكونان موصولتين نحو اضرب أيهم وابتعن لقيت واستفهاميتين نحو ابتعن اخوك
 وابتعن اختك وشرطيتين نحو أيما ثاذا عوافل الأسماء الحسنة واية طريقة سلكت
 سلكت وموصوفتين نحو يا أيها الرجل ويا انتها المرأة ولا يعرف كونها موصوفتين
 في غير هذا المقام وأجاز الألف في كونها موصوفتين في غير هذا المقام أيضا نحو مرت
 بآي محسن اليك فإن قيل قوله كمن يشير إلى عدم كونها صفتين لعدمه في من لكنه
 ثابت بالاتفاق نحو مرت برجل أي رجل وامرأة أي رجل كامل وامرأة كاملة
 قيل لعل الشيخ أدرج في الاستفهام لأن أصلها صفتين هو الاستفهام لأنه إذا
 قيل مرت برجل أي رجل فكانه قيل مرت برجل عظيم لهيئة فيسأل عن شأنه
 ويقال أي رجل فنقل إلى الصفة وجعل بمعنى عظيم فأعرب بأعراب الموصوف فعل
 هذا كان شبيها بمن في حق ثبوت الوجه الأربعة وانتفاء التامة والصفة فيكون
 التشبيه تاما ويحتمل أن يكون التشبيه في ضمن ثبوت ما ثبت فيه دون انتفاء ما نفي
 عنه فيكون التشبيه قاصرا فلا يرد مجيها صفتين دون من فإن قيل اللفظ إذا روي
 به مجرد اللفظ يكون علما فيكون أية ههنا علما فينبغي أن يكون غير منصرف ولو جاز
 العملية والتبانيث وقد نقل ههنا منونا قيل هو غير منصرف وتنوينها لثباتها

أي فنفذتني هي ونفذتني هي
 ج

والممنوع في غير المنصرف تبيين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام في
قوليه واما فراغته فنصرف وهي معرفة اي كلمة اي الموصولة معرفة وحادها حابتا ويل
النكرة اي منفرد او مصدر قائم مقام الحال اي منفرد انفرادها والجملة حال فان قيل
سائر انواع اي واية سوى كونها موصوفتين ايضا معرفة فلا وجه لتخصيص كونها
موصولتين قيل انفرادها في الاعراب بالنسبة الى انواع الموصولات لا مطلقا اي وفي
معرفة من بين الموصولات وحدها اي لا يشار كها من الموصولات في الاعراب غيرها
وذلك للزوم اضافة المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنا في البناء لكونها
ذالة على امكانية الاسم فكذلك ما هو نازلة منزلته وهو الاضافة ولا يرد نحو حيث فانها
لازم الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة اعتبرت مانعة لا رافعة ووجهه
قد سبق في بحث غلامي ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفع الصادقين ويوم ينفع في الصور
فان الاضافة داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها
اضافة الى الجملة والى اذ المضاف الى الجملة داعية لما عرفت ان الجملة يشبه مبني الاصل
كما انها من حيث انها قائمة مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين جهتي كونها
داعية ومانعة الا اذا حذف صدر رصالتها اي صلة اي فيجوز ان يجوز ان يبني على
الضم ان كانت مضافة نحو قوله تع لنزع عن من كل شيعة اثم شدي على الكرمي
اي لنزع عن من كل طائفة من طوائف البغي الفساد الذي هو اشد على الرحمن في
الطغيان والعلو في الكفر فعند به اي في ادخاله في النكرو ذهب الكوفية الى انها معرفة
مبتدأ استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة متعلقة بالنزع ومن للتبعية والجملة
صفة شيعة بتاويل مقول فيهم لان الجملة الانشائية لا تقع صفة وحده يونس على
التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصائصها
وفيه اختصاص التعليق بما ليس به يونس فلا يلزم عليه ذلك وحله الاخفش
على زيادة من في الانشآت كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل اثم مستا
وانما بنيت بعد حذف صدر رصالتها لان البناء كان صفة اشباهها وامثالها اعني
سائر الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار وهذا انما منع عن صفة اشباهه
للاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر رصالتها ازداد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره
بحذف صدر رصلة التي هي مبنية وموضحة له فعارض هذا الجملة جهة اضافتها
فعارض مبنيا لان ما هو صفة الاشياء يميل اليه كل شيء باذني سبب فيه وفيما

منقوض بما اذا كان غير مضاف وقد حذف صدر صلة نحو ضرب ايتا افضل اے
هو افضل حيث وجد ان ديا دافتقاره بحذف صدر صلتها ولم يبين لانه لم يسمع الا
منصوبا وانما بني على الضم لانه لما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو
الصلة فانها المبنيّة للموصول جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات
كما قيل في قبل وبعد لكن لما تمكن فيها نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان
بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه للاعراب بعد حذف صدر صلتها ايض
لغة جيدة قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب
ايهم الا فضل الا منصوبا وفي ما ذا صنعت كذا من ذا اكرمت وجهان احدهما اے
احد الوجهين ما الذي اى افادة معنى الذي يكون ذا موصولا وما استفها ما بمعنى اى
شيء اى اى شيء الذي صنعت وجوابه اى جواب ما ذا صنعت على هذا الوجه رفع
اى مرفوع او ذو ورفع على انه خبر المبتدأ المحذوف والتقدير في قوله الاكرام في جواب من
قال ما ذا صنعت اى الذي صنعت الاكرام والوجه الاخر اى شيء اى افادة معنى اى
شيء يكون ما ذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اى شيء كان قيل اى شيء صنعت فيكون ما
ذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت وجوابه اى جواب ما ذا صنعت على هذا
الوجه نصب اى منصوب او ذو ونصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ما
ذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قل العفو في جواب ما ذا
ينفقون بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الذي ينفقونه العفو
والنصب على المفعولية اى ينفقون العفو وعقوال ما يفضل عن النفقة اسماء
الافعال بنيت لقيامها مقام الامر ولما اضي كما اشار اليه الشيخ بقوله ما كان بمعنى
الامر والماضى كلمة كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة وهي ان يكون ناقصة على
اصلها او تامة بمعنى صار او نرائدة اى ما كان كائنا بمعنى الامر والماضى او ما وجد
بمعنى الامر والماضى او بمعنى الامر والماضى قدّم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
ويرد عليه ان اسماء الافعال قد تكون بمعنى المضارع مثل اُف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجه
فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلها ما كونها بمعنى تتضجرت وتوجعت وان عبر عنه
بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذي ضرب فينبغي
ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر والماضى وضعنا وان صدر بمعنى
الماضى بعرض حقوق امس وفيه نظر لان اسم الفعل لما كان بمعنى الامر والماضى وضعنا

الامر والماضى
الامر والماضى
الامر والماضى
الامر والماضى

صدق عليه حد الفعل لأنه دل على معنى في نفسه مقتربا بأحد الأزمته الثلاثة
وضعا وأجيب بأنها وضعت أولا أسماء لانها في الأصل اما مصدر او ظرف او جار
وتجروى ووضعها بمعنى الأفعال وضع ثان وهو وضع اعتباري استعمالى فانها
استعملت بمعنى الأفعال بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو الضارب
امس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الأسماء لتحقيق الوضع الأول فيه فافهم
فإن قيل لم تعرفت ان هذه الكلمات ليست بالأفعال قيل بالدليل وذلك
لان صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ولان بعضها ينون عند التنكير نحو منه و
سروا و واوه وبعضها تدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف
والجار والمجروى كرويد فانه منقول عن المصدر لانه في الأصل تصغيرا وادا
تصغيرا لترخيم بحذف الزوائد كقوله تع أهيا لهم ^{مرو} ويذا ووراءك فانه منقول
عن الظرف وعليك فانه منقول من الجار والمجروى وهذا دليل ظاهر على اسميتها ^{في}
يشبه ان يكون مصدر او لم يثبت استعماله مصدر او نحو شكك بمعنى سرق و
شتان بمعنى افرق وهيئات بمعنى بعد ونزال بمعنى انزل فان هذه الكلمات
يحتمل ان يكون منقولة عن المصادر لان وشكان وشتان على وزن ليتا اصله
لويان وهو مصدر لوى يلوي على حد ضرب يضرب وهيئات على وزن قوقاة
وهو مصدر قوقى ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو
منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل الكل منقولا نحو رويد
زيد اى امهله نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول عنه فيه مستعمل
وهيئات ذلك اى بعد نظير ما يكون بمعنى الماضى وهو لازم والمنقول عنه فيه
غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم أسماء الأفعال الى ما
كان بمعنى الامر والماضى والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه
فيه مستعملا ولا وقي محل هذه الأسماء من الأعراب مذ هبان احدها الرفع
على الابتداء فيكون مع فاعلها الشاهد مسند الخبر جملة كاقائم الزيدان على راي
وقية نظر لان معنى الفعل يمنع الابتداءية واجيب بان لا يسلم ان هذا النوع من
المبتدأين اى فيه معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه الا ترى ان قائما في قوله
اقائم الزيدان مبتدأ وفيه معنى الفعل لانه بمعنى يقوم الزيدان والثاني المنصب
على المصدر فريد زيدا مثلا في تقدير ارود زيدا روادا ثم حذف الفعل وصغر

ارواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد وفيه نظرا لانه ليس في تقدير الفعل
 قبلها فلا يكون حينئذ اسما الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب
 لصيرورتها بمعية الفعل واخذها حكمه وفعال مبتدأ اي ما يوازى بفعال
 بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثي الجار
 والمجرور اما صفة الامر اي بمعنى الامر الكائن من الثلاثي او حال من ضمير ثبت
 قياس وهو خبر لقوله فعال اي قياسى او ذوقياس ومجمع فعال بمعنى الامر من كل
 ثلاثي قياسى عند سيبويه يعنى ان كل فعل ثلاثي يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى
 الامر كنزال الكائن بمعنى انزل وضرب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكذا بمعنى
 اكتب وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي سماع لمريات الاقرقار وعرعار وعند
 المبرد مجمع فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش مجيئه مطلقا قياسى ثم اعلم
 ان فعال التى بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها وفعال مبتدأ
 مصدرا حاله عن ضمير قوله مبني ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس
 بفاعل ولا مفعول به معرفة اي علما للمعاني كفجار علم للجرة والفجور وهما
 من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى
 فيكون معنا المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار القبيحة
 واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة صفة عطف
 على قوله مصدر اي صفة مختصة بالنداء مثل يا فاساق ويا خبات او غير
 مختصة مثل جنار للشمس وحلاق للمنية وقوله مبني خبر لقوله وفعال
 اي فعال مصدرا وصفة مبني وانما بنى فعال التى هي مصدر معرفة او صفة
 لشابهة لاي لشابهة فعال التى هي مصدر معرفة او صفة لفعال التى بمعنى
 الامر عدلا وزنة تميزان اي لشابهة عدله وزنته لعدل فعال بمعنى الامر و
 زنته او حال اي حال كونه معد ولا صاحب زنته فعال يعنى كما ان فعال بمعنى
 الامر معد ول عن الامر فكذا فعال مصدر معد ول عن المصدر المعرفة وصفة
 معد ول عن فاعله وعلما للاعيان الجار والمجرور صفة قوله علما وقوله مؤنثا
 صفة اخرى لقوله علما اي علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان
 للجنس يبطل معنى الجمع اي علما للعين المؤنثة المعنوي فلا يرد ما قيل ان قطام
 ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يصح التمثيل وفيه احتراز عما اذا كان علما

للمعنى كجاءوا أو في قوله وعلما إذا خلت على قول مبني نلاحظ من على قوله مبني السابق الواقع
 خبر المبتدأ وهو قوله فعال ولا يجوز أن يكون قوله علما حال عن فعال المقدم بواسطة
 العطف لأنه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني في الجواز و
 معرب في تميم يجعلها بمعنى خبر واحد أي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وإن
 تعلق بكل من قوله مبني في الجواز ومعرب في تميم لزم تواردها على العاملين على معول واحد
 وإن تعلق بأحد هما لزم خلوا الآخر عن التعلق بهذا الحال كقظام وغلاب مبني في
 الجواز لما تر في فجاء وفساق أي لما شابهته بفعال التي بمعنى الأمر عد لا وترنت ومعرب
 في تميم أي في استعمال بني تميم لمجيئ في استعمالهم معربا على حكوا ولأن العد التقديري
 لا يؤثر في البناء لضعفه إلا ما كان في آخره راء في الأكثر اسم كان وقوله في آخره خبره
 والجملة صلة أو صفة ما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجب لأنه مستثنى
 من قوله وفعال علما للاعيان لأنه بمعنى كل ما يوازن بفعال فيكون علما فيستثنى
 منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بناءه وأعرابه بين أهل الجواز وجميع بني تميم
 وفي بعض النسخ إلا ما آخره راء بدون كان وفي فانه مبني باتفاق أكثر بني تميم
 لأنه لم يعرف إلا مبنيًا ولعل ذلك بناء على ثقل الراء التي هي من حروف التكرير
 فوجب التخفيف فيه بالألمة وهي لا تحصل بدون البناء على الكسر نحو حضار علم
 كوكب وطما راسم للمكان المرتفع وكرا راسم كخرقة تسحرها النساء أزواجهن ونحو
 ذلك الأصوات وهي ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الأسماء
 المبنية لأجرائها مجراها وأخذها حكمها وبنيته بحرفها مجرى ما لا تركيب فيه من
 الأسماء نحو زيد عمرو وعدد دان وإنما قال الأصوات ولم يقل أسماء الأصوات
 لأن المطلوب بيان الأصوات بما يصوت به الإنسان بهيمة كنع عند أناخه البعير
 أو تشبه بغيره كالنسيب بصوت الغراب وغيره لا بيان الأسماء الدالة على الأصوات
 من نحو نغ صوت أناخه البعير ونغاق صوت الغراب كل لفظ حكمي به صوت وليس
 المراد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لأنه اسم لأصوت ولاستواء القسمين
 فيه حيث يقال أيضا نغ صوت أناخه البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما
 يشبه به إنسان بصوت غير من بهيمة أو طائر أو غيرها أي لفظ صوت به مثل صوت
 بهيمة أو طائر أو غيرها كما يفعل بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد
 الصوت والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشيء يصوت صوتا وكذلك

(ب)
 حكاية
 الأصوات

الصيادين
 الصائدين

صوت الانسان تصويتا او صوت به الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اے
كل لفظ صوت بذلك اللفظ للبهائم لزجرها او دعائها او خشيتها او حبسها او غير
ذلك مثل عدس زجر للبهائم ودعاء للغنم وهي خشية للكلب اي طرده وتجمع جثا
للابل والغرض بهذا التصويت انقياد البهائم عند سماع هذه الاصوات وذلك
لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم يرد كرهنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوني صوت للتعجب يقال وني ما اغفلة اي
اتعجب من كمال غفلته قال الله تعالى وني كانه لا يفقه الكفر ون اي ما اشبه
الحال بان الكافرين ينالون الفلاح وكاوه صوت المتوجع اي اتوجع ونحو
ذلك قيل لان حكمه يعلم بالدلالة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين
لما كانا ملحقين بالاسماء المبينة لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كانت
كون ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
او يقال في الكلام حذف معطوف اي او صوت به للبهائم او غيرها فلا يخرج
ما صوت به لتعجب كوني او توجع كاوه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى
الاقسام فالاول اي ما حكمي به صوت كغاق حكاية عن صوت الغراب بان صوت
به انسان تشبيها بالغراب والثاني اي ما صوت به البهائم كخن مشددة او
مخففة صوت عند اناخه البعير المركبات اللام للعهد اي المركبات المذكورة
من قبل اي في حصر الاسماء المبينة كل اسم ركب من كلمتين اي مركب من
كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلها كلمة واحدة بالامتزاج وفي حمل
كل اسم على المركبات نوع تسامح اي المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين
ولم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثاني الجزئين فعل لا اسم لكنه
يخرج منه علم مركب من مهملتين نحو جسق فسق علما لان المهمل ليس بكلمة لعدم
الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان ثاني الجزئين صفة
لا اسم وفيه نظر لانه لو لم يكن اسما فما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به
احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه اياها بالوضع بل قسم
رابع فيخرج من كلمتين ايضا اذا الكلمة لا يكون الاسما او فعلا او حرفا فلو قال من
لفظين لكان اولى ليتناول نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمتين
اللفظان على طريق ذكر الاخص وامرارة الاعرف يمكن ان يقال كلامنا في المركب

تأني
كلام
تأني

ركب

الذي سبب بناء التركيب وسيبويه ليس كذلك فزان شازحاً عن البحث فلاحاً
 الى اخراجه عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اي ليس بين
 تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة
 افادة معنى فيخرج منه تائب شرا وعبد الله ويزيد والنجم انلاما فان قيل شرا
 مبني فكيف يحترز عنه قيل الكلام ههنا في المركب الذي سبب بناء التركيب هو
 ليس كذلك فان تضمن الجزء الثاني من المركب حرفاً بنياً اي بني الجزء ان على الفتح
 الاول لكونه صار وسطاً بالتركيب والوسط ليس يحمل للاعراب والثاني لكونه متضمناً
 للحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو قصد التخرج الاسمين
 وتركيبها واحادي عشر بفتح الياء لبناء صد ويرا عدد المركبة على الفتح كخمسة وهو
 الا فصح وجاز سكون الياء تخفيفاً وكذلك الحكم في ياء ثمانى عشر على ما ياتي واخواتها
 اي اخوات حادي عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادي عشر واخواتها
 مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا
 المعنى لا يستقيم بتقدير حادي عشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادي عشر بمعنى
 وعشر ثم اذا اريد بيان حاله ومرتبه في التعداد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب
 الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد وعشر بتغير الجزء الاول وهو
 الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادي فانه مقلوب من
 الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فاخرت الواو عن الدال وقد مت الحاء على
 الالف فصار الحاد وثم قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر الى
 التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم اشتقاقه معنى الواحد والعطف بعد التغير اذ
 الاعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه
 ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد بني للحمل على الذي
 لبيان ذلك المتعدد فحادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات
 هذا الا اثني عشر مستثنى من قوله بنياً لان اخواتها لان اثني عشر ليس من اخوات
 حادي عشر اي بني الجزان الا اثني عشر فانه لا يبني فيه الجزان بل يبني الثاني ويحزب
 الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطي
 لحكم المضاف والاعراب الثاني اي وان لم يتضمن الثاني حرفاً اعراب الجزء الثاني
 لعدم سبب بناءه مع امتناعه عن الصرف لونهود السببين اي العملية والتركيب

كعربك وبني الجزء الأول على الفتح في الأصحة أي اصح الوجه لتوسط المانع عن الاعراب
 وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الأول مضافا إلى الثاني مع
 امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انصراف الكنايات أي بعض
 الكنايات اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلانة كنايتين عن الاعلاء
 وهن وهنت كنايتين عن الاجناس فانها معربات ثم الكنايات الفاظ مبنية تعتبرها
 عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما يجعله مبهما على المخاطب أو لنسيانه هذا
 حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا التعريف كم وكذا لانه
 غير معتبر بهما عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وإنما لم يعرف الكنايات في المتن و
 اكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة إلى تعريفها و
 من جزئياتها كم وكذا للعدد صفة كذا أي كذا الكائن للعدد اوصفة كم وكذا الكائن
 للعدد وجاز كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت والحد
 ونحوها وكبت وذيت للحديث والقصة ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان بيني و
 بين فلان كيت وكيت او ذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة
 واصلها كيت وذيت بالتشديد فحققا وإنما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنين
 الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التي هي
 نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل او على الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ
 وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بهما وهي تشبه مبنى الاصل على ما عرف فكم الاستفهامية
 أي دالة على الاستفهام مميزها أي ميز كم الاستفهامية منصوب على التميز مفرد
 نحو كم درهما عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتدأ ومميزها مبتدأ ثان ومنصوب
 خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول والخبرية أي ميز كم الخبرية مجزأ المضاف
 والا لم يصح الجمل مجرور على الاضافة مفرد مرة ومجموع اخرى نحو كم رجلا او رجلا عندكم
 وإنما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا ومميز الخبرية مجرورا ومجموعا لانها لما
 حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما
 المضاف إلى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كم الخبرية والاستفهامية حيث
 اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطى الخبرية حكم
 العدد المضاف إلى المميز فنحذف مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد
 المضاف وهو نوعان مضاف إلى الجمع وهو من الثلاثة إلى العشرة مضافا إلى الواحد

لا
 ك
 ن

أي كم وكذا

وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حلت على العدد وحلت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لان خيرا لا مورا وسطها ولانه كثير والخبرية لما حلت على العدد المضاف لانها نقيضة رتب فكان الجزء بعد ما يليق واخرى ثم الجزء بعد الخبرية انما يجب اذ لم يفصل بينهما وبين مميزها بشي فان فصل بينهما فالخبرية والنصب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول كم في الدار مر جلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لا انشاء التكثير فموجه الجمع بين كون كم خبرية وكون حملتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجري التصديق والتكذيب في الخبر دون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة نحو كم رجل ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لا استكثار الضرب ولهذا يقال له كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثرهم صبح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا تنافي مع اختلاف الجهة وتدخل كلمة من البيانية فيهما اي في مميز كم الاستفهامية ومميز كم الخبرية كقوله تعالى وكم من قرية واذ كان الفصل بينهما وبين مميزها بفعل متعد وجب دخولها لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم اتيهم من آية بينة ولها اي لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام اي لا يعلم فيهما ما قبلها من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفيتين لان الفاعل والصفة واجب التأخير وانما استحققتا الصدارة لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية يتضمن معنى الانشاء في التكثير كما ان رتب يتضمن الانشاء في التقليل او للحمل على الاستفهامية وكلاهما الضمير عائدا الى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قالوا كلاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليها بتاويل التذكير اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا فشرع في تفسير كونها مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال فكل ما بعد الفاء للتفسير و كلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجراء دون الافراد وحيد لا يستقيم المعنى وذلك ظاهر فيكون

موصوفته والضمير في بعده عائد الى ماى كل لفظ من كراهية او الاستفهامية وقع بعده
 فعل غير مشتغل عنراى غير معرض عن كسبب تعلقه بضميره او متعلقه كان منصوبا
 ضمير كان عائد الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبا خبره والجملة خبر المبتدأ وهو كل ما
 بعده وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه وعمله فيه معمولا على حسب اى حسب العامل
 وذاته اى على حسب ما يقتضيه العامل يعنى ان اقتضى العامل مفعولا به كان منصوبا
 على ذلك نحو كمر رجلا لقيت وكمر غلام اشتريت فان كان ظرفا كان منصوبا على ذلك
 نحو كمر يوم اسرت وكمر يوم صمت وان اقتضى خبرا كان منصوبا على ذلك نحو كمر رجلا
 كان من جاءك وكمر رجل كان من حضرتي وان اقتضى مصدرا كان منصوبا على ذلك
 نحو كمر غريبا ضربت وكمر ضربة ضربت وفي قوله غير مشتغل عنه نظرا لان اشتغال الفعل
 عن كسبب تعلقه بضميره او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسلط
 مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في جواز النصب في نحو كمر رجلا او رجل ضربته على شريطة
 التفسير بتقدير كمر رجلا او رجلا ضربت ضربة وكذا في نحو كمر رجلا او رجلا ضربت غلاما
 لان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر يقدر مؤخرافلا فائدة
 في اشتراط هذا القيد الانتصاب اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد الانتصاب على
 سبيل الوجوب والنصب في نحو كمر رجلا او رجل ضربته جائز لا واجب بل الرفع على
 الابتداء اولى لسلامة عن الحذف فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب
 ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضيه وجوب الرفع فيما اذا كان بعد فعل مشتغل عنه
 بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوبا
 الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل
 في قوله والا فهو مرفوع نحو كمر رجلا او رجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل
 عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كمر رجلا او رجل ضربته لان التقدير كمر رجلا ضربت
 ضربة لما ذكرنا ان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر
 تقدر مؤخرافعل هذا يراد بقوله منصوبا وبقوله والا فمرفوع الوجوب في كلا الوجهين علم
 معنى وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع او يقال انما قيد به احترازا عن نحو
 كمر رجل او رجلا ضربته اذا جعل كمر مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه
 كل ما قبله مما موصوفته لا موصولة لما تراى كل لفظ من كراهية او الاستفهامية والخبرية حروف
 جزاء ومضاف فمجرور بالاضافة الحاصلة بواسطة الحروف الجار اللفظي والتقدير ي نحو

بكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل مررت و غلام كمر رجلا ضربت وعبد كمر رجلا اشتريت
فان قيل كمر يد نخل على الصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف لا يكون داخل في الصدر
قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل الصدر منها الى الجار والمضاف انكاز الاتحاد
والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه والا فرفع اي وان لم يكن بعده
فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه ولا قبله جار ومضاف فرفع لانه اذا
لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار ومضافا كان مجردا عن
العوامل اللفظية فيكون مبتدأ وخبر فان قيل يمكن ان لا يكون بعد فعل غير مشتغل عنه
بضميره او متعلقه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كمر مجردا عن العوامل
اللفظية بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كمر رجلا او رجل ضربته
فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فرفع ان يرفع على الوجوب
مرة كما في كمر رجلا او رجل غلامك وعلى الاولوية اخرى كما في كمر رجلا او كمر رجل ضربته
او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى بسلامته عن الحذف وقوله فرفع
خبر مبتدأ محذوف اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن كمر الاستفهامية والخبرية ظرفا
نحو كمر رجلا قام او قائم لصدق حد المبتدأ عليه وخبر ان كان كمر الاستفهامية و
الخبرية ظرفا نحو كمر يوما سيرك وكمر يوم سيري لصدق حد الخبر عليه ويعلم كونه
ظرفا بالمميزان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتدأ
ان لم يكن مميزا كمر الاستفهامية والخبرية ظرفا وخبر ان كان مميزا ظرفا فان قيل هذا
الاصل منقوض بنحو كمر يوم او كمر يوما مدة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا قيل المراد
بالظرف الظروف المستقر فلا يرد ذلك لانه ظرف ملغى او يقال معناه مبتدأ ان لم يكن ظرفا
وليس ما بعده ما يصلح للابتدائية فلا يرد ذلك وان كان ظرفا لكن ما بعده صالح للابتدائية
وفيه نظر لانه على هذا ينقض بمثل كمر رجل او كمر رجلا غلامك فان ما بعده صالح للابتدائية
وليس بمبتدأ بل هو خبر له وكمر مبتدأ واجيب بان ما بعده وان صلح للابتدائية لغة
لكن كمر متعين للابتدائية اصطلاحا لان المبتدأ اذا تضمن صدر الكلام تعين
للابتدائية اصطلاحا على ما عرف في من ابوك عند سيبويه وكذلك اي مثل كمر في
محل الاعراب اسماء الاستفهام والشرط نحو من وما واين ومتى فان كان بعدها
فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو من ضربت وما
صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جزاء ومضاف

ان كان
الظرف
المتعلق
بالمبتدأ
فلا يرد
ذلك
لان
الظرف
ملغى
او
يقال
معناه
مبتدأ
ان
لم
يكن
ظرفا

فجعلها الجرحون من مررت و غلام من ضربت و بمن تزامرت به و غلام من تضرب اضربه
وان لم يكن بعد ما فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جارا ومضاف فحل اسماء الاستفهام
الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال
واين قيامك وحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتي فهو مكرم وما نقد مؤا
لا نفسيكم من خير تجدوه وعنه الله ولا ياتي فيها الخبرية اذ لا يقع بعد ها الا الفعل
وهو لا يصلح الابتداء وهذا علم ان الشبر في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي
اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي تميزكم عمة لك يا جبر و خالة قد حلت
علي عشاري ثلاثة اوجه البيت للفردق يهجو جري اى جاء في تميزكم الذي احتمل
الاستفهام والخبر واحتمل حذف الميز ثلاثة اوجه النصب على ان كم استفهامية والخبر
على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم مبتدأ أولك ظرف مستقر صفة لقوله
عمة وقد حلت علي عشاري خبره والرفع على ان عمة مبتدأ أولك ظرف مستقر صفة
لها فيكون المبتدأ أنكرة مخصصة بالصفة وحذف مميزكم وقد حلت علي عشاري
خبرها وعلى هذا الوجه تكون كم استفهاما ما وخبرها وقع مصدرا لكان المميز المحذوف
حلت او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرة اى كم حلبة او كم مرة عمة لك يا جبر و خالة
قد عاء قد حلت علي عشاري وبهذا ظهران تسمية عمة تميزا ليس باعتبار الوجه الثلاثة
بل باعتبار نصبها وجرها فقط ثم ان نصبت عمة نصبت خالة وقد عاء وان رفعتها
رفعتها وان جهرتها جهرتها لكونها تابعا لها لكون خالة عطفها عليها وقد عاء صفة
لها ويحتمل ان يكون صفة خالة وان يكون صفة عمة وخالة تباويل كل واحدة منهما
لكن جرها في صورة النصب لانه غير منصوب ويمكن رفعها على انه خبر المبتدأ او حينئذ
يكون قد حلت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضميرك والقد عاء المرأة التي
انعوجت راسها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشاء على وزن
علماء وهو التي اتي على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على عماته وخالاته المحالين
عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عددها من علمه واحتاج الى
الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التكرير وهو محل الخطاب على الاقرار
بما يعرفه كقوله تعالى ألم نشرح لك صدرك ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر
بحيث يقتربه الخصم عند الاستفهام عنه وتكثير عمة اما للتحقير والتكثير والتفخيم
وفي ذكر اللام في لك تخصيص الشاعرة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة والجملة

نصب
الوجه

٣٠٩

غير حيث لا تعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال في حسب تقول جاءني زيد لا غير او
ليس غيرا وحسب ومنها اى من الظروف المبينة حيث وانما بنى حيث للزوم
اضافتها الى الجملة وهي تناسب مبني الاصل ولا يضاف الا الى جملة مستثنى مفرغ
اى لا يضاف حيث الى شئ الا الى جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى
جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ما لا يتم الا به لانها موضوعة لمكان
يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد او حيث جالس اى مكان جلوس
زيد وانما قيد بقوله في الاكثر استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى مفرغ كقول شعبي
اما ترى حيث سهيل طالعا: نجما يضئ كالشهاب ساطعا ومنها اى من
الظروف المبينة اذ للمستقبل اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة
اى اذ الكائن للمستقبل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى وهي للمستقبل
نحو اذ يقوم زيد واذا دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل نحو اذ قام زيد و
قد استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حتى اذ اسأوى بين الصدد فين قال انفخوا
حتى اذ ابلغ مغرب الشمس وله نظائر كثيرة وفيها اى في اذ معنى الشرط فلذلك
اى لاستعمال اذ فى الشرط اختيار بعدها الفعل اى بعد اذ فعل ماضى مجهول
من الاختيار اى ولذلك قيل باولوية الفعل بعدها اذ الشرط يقتضى الفعل
لكن لما كان غير وضعى فى الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا ونقل عن
المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية وقت يكون اذ المفاجاة اى لوجود الشئ فجاءة
اى بغتة اى يكايك المفاجاة والفجاء مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة معناه
كسى را ناگاه گرفت و الفجاء بالضم ناگاه سيدن من باب فتح وسمع فيلزم
المبتدأ بعدها اى بعد اذ المفاجاة فى الاستعمال غالباً نحو خرجت فاذا زيد
بالباب ومنها اى من الظروف المبينة اذ للماضى الجار والمجرور اما صفة اذ
او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى اذ الكائن للماضى اى وهي كائن للماضى
اى للزمان الماضى نحو جئت اذ قام زيد واذا دخلت على المستقبل تجعله بمعنى
الماضى نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام وقد يقع بعدها اى بعد اذ الجملتان اى الجملة
الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد واذا زيد قائما لان اذ للزمان الماضى والماضى مستقر
ثابت والمستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لشباتها والفعلية لكونها
بمعنى الماضى فصحت اضافتها اليها ومنها اى من الظروف المبينة اين واني للمكان

صفة او خبر مبتدأ أي الكائنتان للكان اوها كائنتان للكان استفهاما وشرطا
 ان تصاب استفهاما اما على انه تميز اي من حيث الاستفهام اي الاستفهام عن المكان
 او حال اي حال كون المكان ذا استفهام او ظرف اي وقت استفهام وانما بينا المتضمن
 حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد و اين تكن اكن وا لى يكون لى ولد و انى تذهب
 اذهب و يتجى انى بمعنى كيف كقوله تعالى فاتوا اخرتكم انى شئتم ولا يحى بمعنى كيف
 الا بعد فعل الامر كذا فى الرضى و اذا جوزى بها كانت بمعنى اين لا غير ومتى
 للزمان فيها اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما
 بنى لتضمن معنى حرف الشرط او الاستفهام وايات للزمان الجار والمجرور صفة
 ايان اى ايان الكائنة للزمان او خبر مبتدأ محذوف اى هو للزمان استفهاما
 عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم واجازت المجازاة به بعض المتأخرين
 وهو غير مسموع من العرب وانصاب استفهاما على انه تميز اي ايان للزمان من
 حيث الاستفهام اى للاستفهام عن الزمان او ظرف اي وقت استفهام
 او حال اي حال كون الزمان ذا استفهام و

يختص بالامور العظام كقوله تعالى يسئلونك عن الساعة ايان هرسها وايات
 يوم الدين وايات يوم القيمة ثم قيل اصله اى او ان فحذفت الهزة مع الياء
 الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى ان فحذفت بحذف
 الهزة التي قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظران الا ان غير مستعمل بل لام
 بل هو موضوع من اول احواله مع اللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بنى
 لتضمنها حرف التعريف واجيب بان عدم استعماله مع اللام لا يمنع تقدير الاصل
 كذلك وقيل زيد فى اين تشديد و الف فونزه فعال وفيه نظران ايز للمكان
 وايان للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا واجيب بانه يحتمل التغير معنى بعد
 التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها بعد تغير الفاظها
 وكيف للحال اى الكائنة للحال او هي كائنة للحال استفهاما وقت استفهام او
 من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات استفهام وانما عد كيف في الظن
 بناء على مذهب الاخفش واما عند سيبويه ففي اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم
 منها نحو كيف انت اصحرام سقيم ولو كان ظرفا لا بدلت منها الظروف نحو متى
 جئت ايوم احد ام يوم السبت والاخفش يقول معناه كيف انت اى حال

و انما بنى لتضمن حرف الاستفهام

الصحة أو في حال السقم بإبدال الظرف أو يقال إنما عده في الظروف لأنه بمعنى على
 أي حال هو من السقم أو الصحة أو غيرم والحال والظرف متقاربان وإنما بنى لتضمن
 حرف الاستفهام ومذ ومند أي ومنها مذ ومند وإنما قدم مذ مع كونه فرعاً للمند
 لأن مذ مقصور منه لكونه أخف من مند وإنما بنى لتضمن معنى الإضافة لأن معنى
 مذ يوم الجمعة أول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة أو للتشبيه بالغايات في
 القطع عن الإضافة النوية إلا أنها لم تحيياً الابتدائيين لأنها أبداً مقطوعتان عن
 الإضافة النوية بخلاف الغايات أو للحمل على مذ ومند حرفين وقوله بمعنى قول المدة
 أما صفة أي مذ ومند الكائنتان بمعنى أول المدة أو خبر مبتدأ محذوف أي وهما
 كائنتان بمعنى قول المدة يعني أنهما بمعنى أحدهما بمعنى أول المدة فليهما المفرد
 المعرفة أي يقترن بهما أو يتصل بهما أو يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبراً عنهما
 لا المثني ولا المجموع ولا النكرة نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة بالرفع أي أول مدة لا
 عدم رؤيتي يوم الجمعة وأما المفرد فلأن أول المدة امر واحد لا يكون شيئاً أو
 شيئاً وأما المعرفة فلأن الوقت المجهول لا يتبدل كل امر معلوم لأن كل واحد يعلم أن
 انتقاء رؤيتي كان من وقت ما لا محالة ولا فائدة في ذكره فلا بد من التعين والمعرفة
 هو الأصل في التعين والمعرفة هو الأصل في التعين فلا يجوز العدول عنه إلى النكرة
 المختصة وقول المثني نحو ما رأيت مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما وكذا النكرة المختصة
 نحو ما رأيت مذ يوم لقيتني الحصول التعين وهو المقصود وثانيهما بمعنى جميع أي
 جميع المدة فليهما الزمان المقصود بالعدد معرفة كانت أو نكرة أي يقع بعدهما
 الزمان الذي قصد هو مع عدد أي المدة التي قصدت هي مع عدد فالباء بمعنى
 مع حتى لو كان مقصوداً أن جميع المدة التي انتقلت فيها الرؤية يومان قبل ما رأيت
 مذ يومان أي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وذلك لأنه لما قصد بيان جميع المدة
 لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد وتقايل أن يقول أن
 المقصود بيان جميع المدة وذلك لا يستلزم العدد لصحة ما رأيت مذ يومنا هذا
 أو شهرنا وأجيب بأن المراد عدد الأفراد وعدد الأجزاء إذ الجميع يستلزم ذلك
 فلا يرد ما ذكرتم وقد يقع المصدر أو الفعل أو ات المتفلة بعدهما نحو ما فرحت مذ
 ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت مذ أنك ذاهب فيقدر زمان مضاف
 لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى أول

مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت منذ ذهبت منذ زمان ذهبت
 باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم تنفخ في الصور وفي ما فرحت منذ انك ذاهب منذ
 زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل لمزيد كالمخففة نحو ما فرحت
 منذ ان ذهبت قيل لعله ادرجها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معاً
 او ادرجها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا وان مع المصدرية وهو اي
 كل واحد من منذ ومنذ مبتدأ خبره ما بعده وصحة وقوعها مبتدأ ان
 لتاويلها بالمعرفة اي بالاضافة لكونها بمعنى اول المدة او جميعها خلافاً
 للزجاج فانه يجعل ما بعدهما مبتدأ وهما خبران مقدمان اي يوم الجمعة اول
 المدة ويومان جميع المدة لانها نكرتان وما بعدهما معرفة او نكرة مختصة بتقدم
 الحكم والجواب ما ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلافاً على انه مصدر اي
 يخالف هذا القول خلافاً للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اي من
 الظروف المبينة لذى ولذن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها الغاء
 غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لذن بفتح اللام وسكون النون ولذت
 بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذن بضم اللام وسكون الدال وكسر
 النون ولذت بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولذ بفتح اللام وسكون الدال
 ولذ بضم اللام وسكون الدال ولذ بفتح اللام واصل اللغات لذت بفتح اللام
 وضم الدال وسكون النون كما ان عضداً بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته
 فاسكن العين بلا نقل ضمة الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتجاو كسراً
 او حركت النون كسراً او حذف النون واسكن العين بنقل ضمة الى الفاء فحركت
 النون كسراً او حذف النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ
 وقع هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا لذ بفتح اللام وضم الدال ولذ بفتح
 اللام وسكون الدال ولذ بضم اللام وسكون الدال ولذت بفتح اللام والدال و
 سكون النون ولذت بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذت بضم اللام و
 سكون الدال وكسر النون ولذت بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غيّر
 بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او
 بنقل او بتحريك العين فتجاو كسر اللسانين بعد اسكانها بغير نقل او كسراً
 بعد اسكانها بنقل او تحريك النون كسراً بعد اسكان العين بلا نقل فتأمل

ن
 محضنة

ضميتها

ثم اعلم ان لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبناء الا ان يقال بني لدن وانحوته
سوى لدى لتشبهها بالحرف وهي من في لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من
عند ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل لدى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليه
طرد الباب وقيل بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء
لانها بمعنى من عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طرد الباب وفيه نظر لانه
يوجب ان لا يبني عند اظهار من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بني لدى
بالحمل على الد الموضوعه وضع الحرف وكذا سائر لغاته وفيه نظر لان وضع بعض اللغات
وضع الحرف مبني على بناء وعدم التصرف فيه فلو بني بناءه على وضعه وضع الحرف
لزم الدور واجيب باننا سلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم
ان وضعه وضع الحرف مبني على بناءه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه بمن في
لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور
والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل بحضور حقيقة او حكما فتقول عندي
مال سواء كان المال حاضرا قريبا عندك او بعيد عندك لكن في حيز الحفظ
فكانه حاضرا قريب عندك بخلاف لدى فانه يستعمل للحضرة الحقيقية فلا تقول
لدى مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك ومنها اى من الظروف المبينة قط بفتح
القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي قُط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة
وقُط بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقُط بضم القاف وفتح التاء المشددة وقُط
بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقُط بضم القاف والطاء المخففة المضمومة وهي للماضي
المنفي عموما فعنى ما رأيت قط اى ما رأيت في جميع الازمنة الماضية والمراد بالمنفي اعم
من ان يكون لفظا او معنى كقولك الشاعر جاء بمدق هل رايت الذئب قط وقد
يستعمل في الاثبات نحو كنت ارا قط اى دائما ثم الماضي ان كان صفة الزمان اى
الزمان الماضي فاسناد المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظروف اى للزمان
الماضي الذي نفى شيء فيه وان كان صفة العامل اى العامل الماضي اى عامله فاضمه
منفي نحو ما رأيت قط فاسناد المنفي اليه ظاهرا وكذا الكلام في قوله وعوض للمستقبل
المنفي اى عامله يكون امرا مستقبلا منفيًا عموما لا اراه عوض اى لا اراه في جميع
الازمنة المستقبلية في عوض لتضمن معنى حرف الاضافة وتشبه الحرف في الاحتياج
الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين بدليل استعماله

الحقيقية
التي
في
الاستقبال
المنفي
وهي
ما
للمزمان

كذلك واعرابه حينئذ مثل قبل وبعد ولذلك بنى على الضم كقبل وبعد والعائض
 الباقي على وجه الأرض أى وقت بقاء الباقيين وبناء قط لتضمن معنى لام الاستغراق
 واختيار الضم للحمل على عوض وأوقال ومنها قط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين
 على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجه المحسنة وسلامته عن
 تكرير لفظ المنفي لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما عدل
 عنه الى التكرار والظروف المضافة الى الجملة واذا يجوز بناءها أى يجوز بناء تلك
 الظروف على الفتح نحو يوم يفتح في الصور ويوم يفتح الصادقين صيد قهم ويومئذ
 وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وإنما جاز بناءها لان الجملة
 مبنية من حيث هي هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان
 المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا و
 لا مضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا تقع فاعلة
 ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساءها الاعراب لقيامها مقام
 المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبنى الاصل كالحرف والماضي والامر
 بغير اللام لا يكون لها الاعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب
 مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج
 عن شبهها بمبنى الاصل لانها تشبه مبنى الاصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة
 ومضافا اليها بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقبضى مناسبتها
 بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذ المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح
 للتحفة ثم اعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافة الى الجملة جوازا كيوم و
 ليلة وحين ووقت ونهان اما الظروف المنسقة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحين
 ولما كان بناءها واجبا واجبا على ما عرف وكذلك أى مثل الظروف المذكورة في
 جواز البناء على الفتح مثل وغير مع ما أى مقرونا مع ما وان وان يعنى اذا اضيف
 مثل وغير الى ما والى ان المخففة او الى ان المثقلة يجوز بناءها على الفتح مثل الظروف
 المذكورة كقوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وكقول الشاعر **شعر** لم يمنع
 الشرب منها غير ان نطقت الحاممة في غصون ذات اوقال بجمع وقل وهو شجر
 المقل وهو شجر معروف وفي الكلام قلب أى في اوقال ذات غصون وانما قلب
 لضرورة الشعر والحاممة عند العرب ذات طوق كالفاخنة والقمري ونحوهما

وكقولك لم يمنعني من الجلوس غير انك قائم بني مثل في المثال الاول لاضافته الى ما
انك وغير في المثال الثاني لاضافته الى ان نطقت وفي المثال الثالث لاضافته الى
انك قائم وانما بنينا لاضافتهما الى الجملة صورة وشبههما بالظرف للابهام والاحتياج
الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر بناءهما في بحث بناء الظروف وان لم يكن من
الظروف ضمنا لكونهما متشابهتين بالظروف ثم لما قسم الاسم اولا الى المعرب والمبني
وبين احكام قسميه شرعا في تقسيم الآخر للاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين
فقال المعرفة ما وضع لشيء بعينه الجار والمجرور صفة شيء اى شيء ملتبس بعينه اى
لشيء معين قيد به احترازا عن النكرة فانها لم يوضع لشيء معين اعم من ان يكون
فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجي وانا وانت وهو اوجنسا معينا كاسامة
فانه علم بجنس الاسد وكالاسد محلي بلام الجنس وجماعة معينة من كل افراد جنس
او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا
الحكم المضمرات والبهيمات لانها ما وضع لشيء معين لانها كليات الوضع لان انا
مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل
شيء قيل معناه ما وضع للوقوع على شيء معين في التركيب اى في الاستعمال فتدخل
المضمرات والبهيمات لانها وان كانت كليات الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فان انا
في التركيب لا يستعمل الا المتكلم متعين وانت لا يستعمل الا المخاطب معين وهذا لا
يستعمل الا لشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام
والمضمرات والبهيمات او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد
نحو وجبتك ورأسك فانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب
ورأسه لان وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين بعارض توجد وجه المخاطب
ورأسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معربا باللام العهد الذهني فانه معرفة مع انه
يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالجملة
نحو ولقد امر على اللثيم بسبني لما تران المراد بشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا
كزيد والرجل المعهود خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلي بلام
الحقيقة ولا شك ان المعرفة بلام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل
اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هي المعهود بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال
انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف بالجملة فليكن خارج من الحد

لا
ت
م
ر

خارجا

وفيه نظرا لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه مبتدأ أو ذا
 حال ووضعاً للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك وذلك لان المعروف بلام العهد الذي
 موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اي الماهية المعينة و
 وقوعه على فرد غير معين يعارض بحقوق القرينة كالدخل مثلان فان الدخول في ماهية
 السوق من حيث هي غير ممكن ويؤيده ما ذكر في الهروي وغيره ان الفرق بين النكرة
 وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعروف
 باللام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
 من القرينة كالدخل مثلا وهي اي المعرفة والمعارف ستة بالاستقراء المضمرة
 نحو انا وانت والاعلام نحو زيد وعمرو والبهائم اي الموصولات واسماء الاشارة
 نحو الذي وهذا وانما سميأ مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى
 مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة التكلم اشياء يحتمل ان
 يكون مشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا المضمرة
 الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به
 وكذا انا واللام العهدية كذا في الرضي وما عرف باللام العهدية او الجنسية او
 الاستغراقية نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيدي و
 على مذهب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال وما عرف باللام و
 لم يقل ما دخل اللام ليخرج ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم وبالنداء
 نحو يا رجل لفضل التعيين بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة وفي ذكر المعروف
 بالنداء نظر لرجوعه الى المعروف باللام اذا صل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكر
 المتقدمون وانما لم يذكر المعروف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امير
 امصبيام في مستقر لان الميم بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما اخر من
 المعارف والمضاف الى احد ها اي احد الاربع المذكورة معنى مفعول مطلق
 بجذوف مضاف اي اضافة مفيدة معنى او مفعول له بجذوف مضاف اي اضافة
 اي الذي اضيف الى احد ها لاجل افادة معنى او مفعول فيه لقوله والمضاف
 بجذوف مضافين اي وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد المعارف
 الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تقيد تعريفا ثم الشئ ذكر هذه المعارف
 على احد المعارف على حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيدي وجمهور

النحاة وأشار بالترتيب في الذكر إلى الترتيب في المرتبة العلم ما وضع لشيء بعينه عن غيره
 شيء أي شيء ملتبس بشيء بعينه أي بشيء معين وإنما خص العلم بذكر التعريف من
 بين سائر المعارف لأن المضمرة والمبهمة والمضاف بين تعريفاتها قبل والمعر باللام
 مستغنى عن التعريف فلا جرم خص العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة أو موصوفة
 عبارة عن اسم أو لفظ والمراد بشيء بعينه أعم من أن يكون فردا كزيد أو جنسا كاسماء
 وكذا أعم من أن يكون عينا كزيد أو معنى كنجار وخبث انسانا كحمار أو غير انسان ذلك
 مما يتخذ يولف كاعوج علم فرس لبني هلال أو كاسامة علم الجنس غير متناول غيره
 انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على أنه مفعول به لقوله متناول فإن قيل يدخل
 في هذا الحد المضمرة والمبهمة لأنها وضعت لشيء معين غير متناول غير في تركيب
 واحد قيل معناه غير متناول غم في شيء من التراكيب فيخرج المضمرة والمبهمة و
 المعارف باللام والمضافات لتناولها فردا آخر في تركيب آخر ولا يرد عليه علم الجنس
 مثل اسامة حيث يقع على أفراد غير معينة لأنها وضعت لأن يقع على حقيقة معينة
 غير متناولة غيرها وإن كان ما صدقت عليه من الأفراد غير معين وفيه نظر لأنه على
 هذا ينبغي أن يكون الرجعي والذي كرى علم جنس لأنه وضع لأن يقع على حقيقة
 معينة مثل اسامة وإنما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف
 نحو زيد إذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر لأنه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره
 أيضا لكنه يتناول غيره بأوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه أنه غير متناول
 غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشيء واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء
 كان منقولا أو مرمحا كعمران مفردا نحو زيد أو مركبا نحو عبد الله وبرق نحو اسماء
 نحو زيد أو لقبا نحو الصديق أو كنية نحو أبو بكر موضوعا لعين كزيد أو معنى حداثا
 كسبحان الله علم التسبيح أو وقتا كغداة أو لفظا يوزن به نحو فعلان الذي مؤنث
 فعلى أو مراد محض لفظه كسعيد كزنا أو محض عدد كستة تضعف ثلاثة وإنما قال
 غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما أشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله
 لأنه لا يشبه شيئا حتى يحكم أنه لا يتناول ما أشبهه وللمخشي أن يقول في جوابه
 أن السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود
 فلا يشترط لنفي تناول ما أشبهه وجود ما أشبهه وللصنف أن يرد ذلك بأن
 نفي تناول وأن كان سلبا لكن الصلته وهي قوله أشبهه موجبة فيوجب ثبوت

لا
 لا
 لا

شك

نحو
 زيدا

أشبهه

وذلك باطل وللزمخشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق
وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة
ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او بنفي التناول مع عدم ما اشبهه
وعدم ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف واعرفها اي اعرف
المعارف اي اكملها تعريفا المضمير المتكلم نحو انا ثم الخطاب نحو انت لاستحالة الاشتباه
في المضمير المتكلم وقلته في المضمير الخطاب اذا الخطاب في الغالب لمعين اما الخطأ لغير
معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ثم المضمير الغائب ثم العلم ثم الاشياء
ثم الموصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها يعتبر بحسب المضاف
اليه وهو مذ هب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها
بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اي لشيء غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للمعين بوضع جزئي نحو رجل فرس
فيه احتراز عن المعينة فلا يرد وجه لك وراس لك فانه نكرة مع انه يقع على شيء
معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فقط
لتوحد وجه المخاطب وراسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على
فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد
غير معين بعارض كالدخل مثلاً فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي
ممتنع ولا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع
لفرد غير معين بل لما هيته معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا
في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه
لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار دلالة على الكمية وعدمه
فقال اسماء العدد فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر
اسماء العدد واثار الى ان كل ما سواه من القسم الاخر طلباً للاختصار
او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلزم اكثرها التفسير
بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها ببحث التذكير والتانيث
ايضاً ما وضع لكمية احاد الاشياء والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اي اسماء العدد
اسماء وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدودات خرج
بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار

الشيء

الاسماء
العدد
الاسماء
العدد

سياق الاثبات لان النكرة في سياق الاثبات يخص لكن لا بالوضع وكذا خرج رجلا
 لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتأتى في رجل ايضا
 وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضي انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلا لان لهما
 وضعاً لكمة الشيء وان كان وضعاً مع ذلك الماهية ذلك الشيء ايضا الى هذا عبارة
 لا يقال انهما يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول لو خرجا بهذا القيد يخرج واحد
 واثنان به ايضا وهما لم يخرجاه على ما نبيّن ههنا فلم يخرجاه فلا بد مما ذكرنا فافهم
 وخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشيء عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع
 للعدد المعين فيخرج الجمع لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة
 المنسوبة الى كرم اي الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه
 التعيين فانما يلزم التعيين في الجواب فافهم بن خروج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية
 خرج بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية المسافة دون الاحاد كالفرس والميل وكذا
 خرج به الخط والسطح والجسم التعليمي لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط
 في اصطلاح اهل الهندسة ماله طول فقط والسطح ماله طول وعرض والجسم التعليمي
 ماله طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر لان الذراع وضع
 لما وضع لكمية ما يذرع به وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يذرع به فيخرج
 بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء واجيب بان وان لم يوضع
 لكمية ما يذرع به لكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه وضع خشبة متصفة
 بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء
 فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاشياء لا خلاف عند
 النحاة في انهما من اسماء العدد لصحة وقوعهما جوابا لمن قال كرم عندك من كذا ولهذا
 عد هما من اصول الاعداد حيث قال اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والالف
 قيل انما يدان على الاحاد بالدفعات وان لم يدان عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله
 احاد الاشياء في مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام
 الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شيء من المعد
 فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ما وضع لبيان مقدار المعد ودات فيندرج
 فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بها كذا في الشامل وقال بعض الشارحين
 لو قال ما وضع لكمية لكان أولى لئلا يخرج الواحد والاثنان فانما من اسماء العدد

مخرج

مخرج

عند النفاة ولا يدلان على كمية احاد الاشياء فقولنا احاد الاشياء مانفع الا ما ضرب به
وقية نظرا لان حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكمية المساندة كالفرسخ والميل وكذا يدخل
الذراع على ما يتنا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات
وثلاثة جموع فانه يدل على الجماعات دون الاحاد قيل لا نسلم ذلك بل يدل على احاد
الجماعات والجموع فلا يرد نقضا واصولها اي اصول اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة
فقولنا اصولها مبتدأ وقولنا اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة مستأنفة كأنه لما ذكر تعريف
اسماء العدد وحرك الشامع ان يسأل ما هي فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى
عشرة ومائة والفت يعني ان الفاظ العدد التي يرجع جميع اسماء العدد اليها اثنتا
عشرة كلمة وما عدت تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفيان او يجمع
كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او تعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة
وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف او باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف كذا
في الرضي وارتقاء قوله واحد على انه خبر مبتدأ محذوف اي احدها واحدا وعلى
انه يدل من بعض من اثنتا عشرة وفيه نظر لان الضمير لازم في بدل البعض وليس
هنا ضمير واجب بان المراد بالضرورة في الغلبة والضرورة الاستعالي فلا ضمير في تركه
في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوف والحصول العلم به كما في
قولهم البر الكثر بستين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست
استقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيكون امتدادية فيلزم ان لا يدخل
العشرة في حكم ما قبلها عملا بالغائية قيل معناه واحد وغيره فيكون استقاطية فيدخل
ما بعدها في ما قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وتقول على صيغة
المخاطب دون الغائب والغائبة اي تقول انت في الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة واحد
اثنتان للمذكر واحدة اثنتان او ثنتان للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير
المذكور وتانيث المؤنث وهذه الاعداد وما بعدها موقوفة لانها مذكورة على طريق
التعداد وثلثة الى عشرة للمذكر وثلث الى عشر للمؤنث وهو غير جار على الاصل والقياس
بالتاء في المؤنث وانما الحق في المذكر لتا وبله بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها
جماعة فبالحرى ان يؤول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث للفرق بينه
وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتجيم الى تانيثه اولا وكلمة الى في كلا
الموضعين استقاطية معناه ثلثة وما ناد عليها الى عشرة هو ثلث وما زاد عليه الى عشر

أوصلة لا امتدادية ولا اسقاطية أى قولاً منتهى إلى عشرة وقولنا قولاً مفعول مطلق
لقلوبه تقول ثم كما فرغ عن بيان العدد المفرد شرع في بيان المحدد المركب فقال أحد
عشر اثنا عشر للمذكر إحدى عشرة اثنتا عشرة أو ثنتا عشرة للمؤنث وهذا جار
على الأصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكر وتانيتهما في المؤنث ثلاثة عشر وما زاد
عليها إلى تسعة عشر للمذكر ثلاث عشرة وما زاد عليها إلى تسع عشرة للمؤنث يعنى
باسقاط التاء من العشرة واشباتها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث أى
أى بتأنيث الجزء الأول وتذكير الثاني في المذكر وتذكير الجزء الأول وتأنيث الثاني
وعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون النيف ثقتلاً بخلاف
الأصل والنيف بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف
حتى يبلغ العقد الثاني وتميم تكسر الشين إلى شين العشرة المركبة مع غيره في المؤنث
فقوله وتميم مبتدأ وتكسر الشين خبر والجملته معترضة لبيان الخلاف وفي المؤنث
ظرف تكسر وإنما تكسر تحزناً عن توالي أربع فتحات فيما هو كاللغة الواحدة في
أحدى عشرة وثننا عشرة وخمسة فتحات في ثلاث عشرة إلى تسع عشرة أحدها
فتحة الآخر من الجزء الأول والباقي فتحات العشرة لأن اللفظين بالتركيب والامتزاج
صارا بمنزلة لفظ واحد والحجاجة تسكنها تحزناً عن أربع متحركات مع ثقل التركيب
وما ذهب إليه تميم ضعيف لأنه عدول عن الفتح الذي هو الألف إلى الكسر الذي
هو الألف ثقل وهذا الخلاف في المؤنث وأما في المذكر فالشين مفتوحة بلا خلاف
وعشرون وأخواتها أى أخوات عشرون أى نظائرها وأشباهها فيهما أى في
المذكر والمؤنث وضعا وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في الفصل
فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية وأخواتها
منصوبة بكسر التاء نحو رأيت هذات عطفت على قوله عشرون وفيها ظرف تقول
وان رفع أخواتها فهو مبتدأ محذوف الخبر أى وأخواتها مثلها والجملته معترضة و
جعل عشرون مبتدأ وأخواتها عطفا عليه وفيها خبرا يقطع سلسلة التعداد
فيشكل قوله أحد وعشرون حيث لا خبر ههنا فلا بد من جعل هذا الأعداد مقول
تقول والرفع في عشرون على الحكاية يعنى إذا زاد على عشرون تقول بالعطف في
المذكر أحد وعشرون وفي المؤنث إحدى وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظها
أقدم ذكره أى بعطفت عشرون وأخواتها على النيف حال كون النيف ملتبساً بلفظ

تقليلاً

هنا

ما تقدم ذكره من ثلاثة مع التاء في المذكر وثلاث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلاثة و
عشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلاث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في
سائر العقود تقول ثلاثة وتسعون الى تسعة وتسعين رجلا وثلاث وتسعون الى
تسع وتسعين امرأة فتقوله ثم بالعطف عطف على قوله تقول اي تقول كذا ثم تقول
بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم ما حال عن المعطوف عليه
المفهوم وهو النيف اي ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون ذلك
النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره او صفة للعطف اي العطف الملصق بما
تقدم فان قيل الملصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعني النيف دون العطف
فكيف يكون صفة العطف قيل ان التصاق المعطوف عليه بشيء يوجب التصاق
العطف بذلك الشيء مائة والاف مائتان والالفان فيهما اي في المذكر والمؤنث
وضعا فتقوله مائة الى اخره من مقولات تقول على وجه التعداد وفيها ظرف تقول اي
تقول كذا وكذا فيهما ثم تقول بالعطف على ما تقدم اي ثم تقول قولا ملتبسا بعطف
النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اي بعطف المائة والالف
تثنيتهما وجمعهما على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث
في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة
واحد او واحدة واثنان او اثنتان وفي الاضافة مائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة
وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحد عشر امرأة ومائتان وثلاثة عشر
رجلا او ثلاث عشرة امرأة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحد
وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة الى مائة
وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول مائتان وكذا او ثلاثمائة
وكذا الى تسع مائة وكذا والالف وكذا الفان وكذا وثلاثة الاف وكذا الى عشر الاف
وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا
من الالفاظ وعلى هذا فقس وزد ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد
ومائة واحدة ومائة واثنان ومائة واثنان الى اخر ما ذكرنا وفي ثمانية عشرة
فتبالياء مبتدأ متقدم الخبر اي فتح الياء كاش في ثمانية عشرة وهو الكثير الشائم قياسا
على اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبني على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها
اي اسكان ياء ثمانية عشر تحقيها وحذفها بفتح النون شاذ خبر لقوله وحذفها اي

حذف الياء مع فتح النون شاذ وإنما جاز حذفها قولاً بكمال التخفيف وإنما فتحت النون
 جعلاً لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح الصدود ويجوز حذف
 الياء مع كسر النون للدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء افراداً اي غير مركب مع
 العشرة ولو جعل النون معتقب الأعراب اي موضع اعتقاب الأعراب اي موضع نحو
 الأعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله لها ثانياً اربع
 حسان واربع فتغرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الأعداد شرع في بيان
 حال المميزات اعني المعدودات فقال ومميز الثلاثة وما زاد عليها الى عشرة مخفوض
 بالاضافة اي باضافة الأعداد الى المميزات مجموع لفظاً كثلة رجال او معنى كسعة رهط
 وثلاثة زود وخمسة نفر وإنما ابتدأ ببيان مميز الثلاثة لعدم مجيء الميز دون الثلاثة وإنما
 كان مميزها مخفوضاً على الاضافة ولم يكن منصوباً على التميز كميز ما زاد على العشر لان مميز
 الأعداد موصوف مقصود معني لان ثلاثة رجال في الاصل رجال ثلاثة لان هذه الاضافة
 مثل اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا التميز يصير على صورة الفضلات فوجب
 خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات وأما النصب فيما زاد على العشرة لضرراً وامتناع
 الاضافة كما ستعرف وإنما كان مميزها مجموعاً ولم يكن مفرداً كميز ما فوق العشر لان
 مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة فباكري ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود
 لان العدد هو المعدود في المعنى فان الثلاثة هي الرجال في المعنى وأما افراد مميز ما فوق
 العشرة فلدليل ستعرف وقد جاء ثلاثة اثوابا بتنوين ثلاثة ونصب اثوابا في الشعر
 على الشذوذ ثم ذلك المجموع يجب ان يكون مكسراً او سالماً بالالف والتاء اذا لم يوجد
 غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجمع الاضافة الى الجمع السالم بالواو
 والنون اصلاً فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع
 سواء كان جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلاثة ارجل ورجالاً اذا لم يوجد
 لواحد هما جمع غيرهما فيكون هنا مشتركاً بين القلة والكثرة وأن وجد جمع كثرة و
 قلة جمع رجل غلبت الاضافة الى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لان الثلاثة الى
 العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع وجود القلة لنكتة فيكون
 جمع الكثرة مستعاضاً عن الجمع القلة كالاضافة في قوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود قرأ
 وليس بقياس وقال المترقياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة
 التنبيه على ان الثلاثة في التربص في حق النساء لغاية شهوتهن الى الاذول وكثيرة الآتي

على

ثلث مائة مستثنى مفرغ أي مخفوض مجموع في جميع المواضع إلى في ثلث مائة وما زاد على ذلك إلى تسع مائة فإن ميز الثلث إلى التسع في ثلث مائة إلى تسع مائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الف وكان قياسها أي قياس المائة المضاف إليها ثلث إلى تسع مئات للمؤنث أو مائتين للمذكر لكنه ترك هذا القياس لكراهتهم أن يرجعوا بعد التزام المفرد في أحد عشر إلى تسعة وتسعين فهتفوا إلى الجمع الذي طال عهد في ثلاثة إلى عشرة فاستحسن الحمل على المقرب وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين أو على ما يليه من تسعة وتسعين رجل في ازوم أفراد التميز وإنما رجعوا إلى الخفض تحريزا عن إهدار حكم الثلاثة إلى تسعة من كل وجه فإن قيل إضافة العدد إلى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلاثة مسلمين ولا ثلاثة سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئتين قيل سماء قياسا من حيث هو جمع يقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لا كفى بنظير واحد فإن قيل الجمع بالواو والنون يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ بحبر النقصان الواقع في مائة بحذف اللام فيجوز أن يجمع بالالف والتاء كشبات جمع ثبت وبالياء والنون كشبين جمع ثين وإن لم يكن العقلاء وفي كلا التقديرين الميم مكسورة وبعضهم يقول مئون رفعا ومئين نصبا وجرا بضم الميم وقال الأخفش ولو ضمت ميم مئات كميم مئين جاز ومميزا أحد عشر وما زاد عليه إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد نحو أحد عشر رجلا قال الله تعالى تَسْعُ وَتَسْعُونَ نَجْمَةً أما النصب فلا متناع إلاضافة ما في أحد عشر إلى تسعة عشر فلا متناع تركيب ثلاثة أشياء مع الألف المعنوي الناشئ من الإضافة إلى المفسر بخلاف المفسر نحو أحد عشر ك فانه تركيب ثلاثة أشياء وحادي عشر أحد عشر فانه تركيب أربعة أشياء لعدم الأمتزاج المعنوي الناشئ من الإضافة إلى المفسر وأما في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين فلا متناع حذف النون وإبقائها عند الإضافة لأنها لو اضيفت مع حذف النون لزم حذف نون أصلي وضعت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقاءها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع وكلاهما مستكره وأما الأفراد فلان المفرد أصل فهو أخف من الجمع والغرض من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة وميز المائة والألف وتثنيتهما أي ثنية المائة والألف وهي مائتان والالفان

وجمع اى جمع الالف وهو الالف والوف مخفوض مفرد وانما قل وجمعة لم يقل و
 جمعها كما قال وتثنية لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث ثلثمائة ولا يقال
 مئون او مئاة وانما كان ميمز المائة والالف مخفوضا مفردا لانها يشبهان الثلاثة
 الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة
 ولا عطف وكذا يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلا منهما عدد
 الكثرة مع انهما يقربان بهذا القسم فاعطي ميمزهما احد حكمي ميمز الثلاثة الى العشرة
 وهو الخفض على الاضافة واحدا حكمي ميمز احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الاخر
 توفيقا بين الشبهين ولم يعكس في التميز اصله الا افراد مع حصول غرض التفسير به
 واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق على المرأة او كان
 الامر بالعكس اى بعكس ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا
 كالنفس المطلق على الرجل فوجهان اى في العدد وجهان اعتبارا والثاني واعتبار
 التذكير عملا باعتبارين فتقول عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ
 وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندي ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا
 بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى لان نظر النحوي
 الى اللفظ ولقائل ان يقول هذا الحكم ينبغي ان يذكر عند الاعداد التي تفتقر وتذكير
 وتانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنان وثلثة وثلث لا بعد بيان المائة والالف
 حيث يستوى فيهما التذكير والتانيث ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر للواحد
 والاثنين ميمز بعدهما استغناء بلفظ التميز اى تميز كل منهما مثل رجل ورجلان
 مثلا عنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز بعدهما يستغنى عن ذلك التميز
 عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما مستغنى عن ذكرهما لا فائدة
 اى لا فائدة مما هو تميزها اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا النص
 المقصود بالعدد اى التصريح الذي قصد بالعدد وهو بيان الكمية اى بيان
 الفرد الواحد في ميمز واحد والاثنين في ميمز اثنين فلا يصح ان يقع تميزا اذا التميز
 لا يصح ان يكون مغنيا عن الميمز لان حكم التميز قصد الامر من اى التميز والميمز ليحصل
 الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر فان قيل الاستغناء
 عن شيء لا يمنع ذكره على وجه تأكيد او تشويق او نحوها كما في الواحد ولا تتخذ
 الهين اثنين ونعم رجلا ورجلا قيل لما كان تميزها بلفظ يدل على خصوصية

العدد وهي بيان العدد أي الواحد والاثنين فان رجلا مثالا يدل على الواحد و
رجلين على الاثنين امتنع ايقاعها تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه
باب التميز بل باب التميز على افادة النسبتين أي النسبة الاجالية والنسبة التفصيلية
معاً وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف منوان سمناء وقفيران برا وعشرون
درهما ومائة عسلا واما نعم رجلا وسر به رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ
فلا يتوجه بهما النقص واما قوله تعالى الواحد وقوله تعالى ولا تتخذوا الهين
اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر المعد ودال على تلك العدد تأكيد وتوضيح
أي صفة مؤكدة وموضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التأكيد
لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود بالعدد وفيه نظر لانه ينبغي ان يجوز عكس
ذلك ايضا بحمل المعد ود على كونه بدلا لا تأكيداً وفي بعض الشروح لا فائدة النص
المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد أي الى ذكر الواحد والاثنين مع تميزها
وهو رجل ورجلان مثلاً بحصول المقصود بلفظ التميز وفيه نظر لان حصول المقصود
بلفظ التميز لا يمنع ذكره على وجه التأكيد والتشويق وفي بعض الشروح لا فائدة
النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه أي فلو ذكر العدد داعي الواحد والاثنين مع
التميز أي مع رجل ورجلين مثلاً لكان ضائعا وفيه ايضا نظر لان ذكره مع تعريف
التأكيد والتشويق مثل نعم رجلا وسر به رجلا فلا يكون ضائعا واجيب بما مر ان
التميز لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعه تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز
خلاف ما عليه باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد النص المقصود
بالعدد لعدم دلالة على العدد المعين فلم يجز الا كفاء به فاحتج الى ذكر العدد
ليبين الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفي
الى هذا القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لنفي الفعل
بحذف مضاف لا للفعل المنفي أي ترك تميز واحد واثنين خوف استغناء أي
مخافة استغناء أي لزوم استغناء او هو مفعول له لفعل محذوف أي لا يميزان
والا يلزم تركها استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بيننا أي لا فائدة
التصريح الذي قصد بالعدد او متعلق النص أي التصريح بالعدد المقصود وهو
التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد أي التثنية وتقول على صيغة المخاطب
دون الغائب والغائبة أي تقول انت في المفرد أي في استعمال العدد في واحد المعد

من التعدد الجار والمجرور اما صلة الافراد اي الذي افرد من المتعدد او ظهر مستقر
 وقع صفة المفرد اي الواحد الكائن من التعدد باعتبار اي قولا ملتبسا باعتبار
 تصديره اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اي باعتبار تصدير
 ذلك المفرد عدد انقصر من عدده عددان ائدا عليه بواحد الثاني مقول تقول اي
 تقول الثاني في المذكر اي الثاني الاول اي مصير الاول اثنين يعني دكتنه يكن الثانية
 في المؤنث اي تائيشه الاولى اي مصيرة الاولى اثنين الى العاشر في الذكر اي عشر التسعة
 اي مصير التسعة عشرة يعني ده كنده نه والعاشر في المؤنث اي عشرة التسع اس
 مصير التسع عشر وانما بدأ بالثاني والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد
 انقصر من الواحد حتى يصير واحدا وكلمة الى اما اسقاطية اي الثاني والثانية
 وما زاد عليهما الى العاشر والعاشر او صلة اي منتهى الى العاشر والعاشر لا غير
 صبي على الضم وكلمة لا عاطفة اي لا تقول غير ذلك مما قبل الثاني والثانية وهو الاول
 والاولى وما بعد العاشر والعاشر وهو احد عشر فصاعدا بهذا المعنى اي بمعنى
 التصدير اما ما قبل الثاني والثانية فلما تر من انه لا عدد انقصر من الواحد حتى يصير
 واحدا واما ما بعد العاشر والعاشر فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصدير في ذلك
 حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلثت اثني عشر ورُبعت ثلاثة عشر
 ولا ثالث اثني عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر والعاشر
 فان لكل منها فعلا ومصدرا فانهم يقولون ثلثت الاحد ثنيا وثلثت الا شين ثلثا
 وكذا ربعت الثلاثة الى عشرة وهو مذ هب كثير من النحاة وهذا هو القياس و اجاز
 بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشر ايضا في العقود تسمك بما روي عنهم
 بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم اي صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين
 فربعتهم اي صيرتهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك مما بعد العاشر والعاشر في
 النيف فيقول انا ثالث اثني عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر
 واربعة عشر قلنا لا نسلم صحته ولئن سلمنا صحته كان محمولا على ثلث عقودهم
 ورُبعت عقودهم وثالث نيف اثني عشرهم ورابع نيف ثلثة عشرهم بتقدير
 المضاف اي انا مصير نيف اثني عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير نيف ثلثة
 عشرهم وهو الثلثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وباعتبار حاله اي وتقول في
 المفرد من التعدد باعتبار حاله مرتبة في التعدد اي باعتبار انه واحد من

المتعدد مستصفاً بانه ثبات اربثا او غير ذلك الاول والثاني في المذكر والاولى والثانية
 في المؤنث يعني كيم وودوم الى العاشر في المذكر والعاشر في المؤنث يعني ديم وكلمة مستصفاً
 معناه وما زاد عليها من المفردات الى العاشر والعاشر والحادي عشر عطف على
 الاول لا على العاشر ولا يلزم تعدد الغاية اي وتقول باعتبار حاله فيها زاد على
 العشرة من المركبات الحادي عشر في المذكر بتذكير الجزئين يعني يزد ديم والحادية
 عشر في المؤنث بتاتيت الجزئين والثاني عشر في المذكر والثانية عشرة في المؤنث
 وما زاد على ذلك الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث وانما قال
 الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا اي في اعتبار
 التصيير وبيان الحال اسم العدد ذيل المراد الاسم المشتق منه اغني الصفة فغير لفظ
 الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني واختلفت في وزن اول فليل ووزنه اقل و
 قيل ووزنه فوعل ويؤيد الاول مجيء الاولى في مؤنثه ولو كان ووزنه فوعل لكان مؤنثه
 فوعلته وهو المختار ويؤيد الثاني صرفه نحو اتيت او لا ولو كان ووزنه فاعل لكان غير منصرف
 للصفة ووزن الفعل واجب بانه لما كان مشتقاً مما لا فعل له كان معنى الوصفية
 فيه خفياً فلم يؤثر وصفيته في منع الصرف الا مع ذكر الموصوف قبله تقول اتيت
 عا قاً اول اومع ذكر من التقضيلية بعده فانها علامة الوصفية واذا اخل بينهما
 صرف ويكون منصوباً على الظروف نحو جئتك اولاً واحداً اولاً وانما جاز هذا الاعتبار
 فيما زاد على العاشر والعاشر لجواز كون الشيء واحداً من احد عشر وافوقه
 انما ذكره في صورة التصيير الى العاشر والعاشر لا غير ولم يذكر في صورة بيان
 الحال الى التاسع عشرة والتاسعة عشرة لا غير اشارة الى انها غاية المركب لا غاية
 بيان الحال فان بيان الحال شائع فيما فوق ذلك لجواز كون الشيء واحداً فيما فوق
 ذلك فتقول الرجل العشرون والمرأة العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية
 والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة والالف
 والمرأة المائة والالف والحادية والمائة والالف فصاعداً الى ما لا يتناهى وانما
 ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلاثين الى
 التسعين ودون المائة والالف لعدم التغير فيها الى بناء اسم الفاعل حيث يقا
 باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة والالف بخلاف المركب حيث يتغير
 فيه اسم الفاعل دون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغيره بحسب تغير

المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة الى ذكر ذلك وإنما ذكره في المركب مع انه ذكر
 عدد المفرد لان تغير المركب ينافي في تغير المفرد فتغير المفرد في اول المفردات الى الاول و
 تغير المركب الى الحادي دون الاول فلا بد من ذكره واذا لم يذكر لتبادله في الذهن
 الى ان تغيره الى الاول ايضا ومن ثم اى لاجل انه يجري في الواحد من المتعدد الاعتبار
 اى اعتبار التصيير واعتبار بيان الحال قيل في الاول اى في اعتبار الاول وهو
 اعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجة اضافة لفظية و
 لا يجوز اضافة ما يصح للتصيير الى عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا ولا الى عدد
 يساوى عدده ولا الى عدد فوقه اى مصيرها تفسير معنى ثالث اثنين اى مصير
 الاثنين ثلثة يعنى سيوم كنده دو وهو اسم فاعل من ثلثتهما اى صيرت الاثنين
 ثلثة كروم دورا وهو من الثلث بفتح التاء وهو تصيير الاثنين ثلثة يعنى
 گردانیدن وفي الثاني اى في الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال ثالث ثلثة
 الى عدد يساوى عدده اضافة معنوية اى احدها تفسير معنى ثالث ثلثة اى
 احد الثلثة المتأخر بدرجتين يعنى سيوم كنده وهو ايضا من الثلث بفتح التاء ومعناه
 شدن ويجوز اضافة ما يصح لبيان الحال الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او
 خمسة فصاعدا اى احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافة الى عدد انقص
 منه وتقول في اضافة ما زاد على العشر ما يصح لبيان الحال حادي عشر احد عشر
 اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات يعنى يازدهم يازده على الثاني الجار و
 المحرور حال اى واقعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال عن
 الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف اى خصل الاعتبار الثاني
 خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة وان شئت فتعوله محذوف بقرينة جواب
 الشرط اى وان شئت ان تقول قلت حادي عشر مجذوف الجزء الاخير من المضارع
 تخفيفا الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لانقاء التركيب الموجب للبناء و
 بنى الثاني لبقاء التركيب المقتضى للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزاء او
 استيناف على معنى فانت تعرب الاول على نحو قول الشاعر
 الم تسأل الزجج القواء فينطق اى لم تسأل المنزل الخالي فينطق اخره وهل يجزيك
 اليوم بيد اسهل اى المغازاة الخالية ثم كما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه
 لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخر له باعتبار التذكير والتانيث فقال المذكور

٢٠
 ٢١

٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لحيوان اي ذكر
 كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا ولم يوجد وإنما قال في
 الحيوان احترازا عن الانثى من النخل لان بازائه ذكر منها وتانيثه غير حقيقي والمراد
 بالذكر ههنا خلاف الانثى لا قبل الرجل كامرأة في الاناسي وناقته في البهائم اذ
 بازائهما رجل وبغير وكذا نفساء وحبل واثان وعناق وتقاتل ان يقول لو فرض
 ليس بازائهما ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ما له فرج لا ذكر لكان
 اشمل واجيب بانه حينئذ يدخل الخنثى المذكور في الحد لوجود الفرج فيه على ان
 التلفظ بالفرج ^{سبح} واللفظي اي المؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث
 في لفظه حقيقة او تقدير او حكما بل تانيث خلقي في مهدة بخلافه اي ملتبس بمخالفة
 المؤنث الحقيقي اي ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد
 كظلمة وعين واخواتها من المؤنثات السماعية وطلحة وحرمة وكالجمع المكسر والمصحح
 بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان واحدا مؤنثا حقيقيا ثم اعلم ان المؤنث
 اللفظي اما ان لا يكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم او مفهوم علم كطلحة علما لا
 مذكرا مسمى صفة كعلامة صفة للمذكرا ومسمى جنس اسم كملة ذكر او لا يكون مذكرا
 حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناه ليس بمذكر حقيقي ولا مؤنثا
 حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثان لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة و
 تقدير في عين والاول لا يؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمنع
 طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسري تانيثه الى غير من فعل او صفة او خبر او حا
 فيقال قام طلحة او طلحة القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما وإنما اعتبر التانيث في منع
 صرفه لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره
 وليسري اليه واما منع الصرف فحال مختص به لا بغیره وذهب بعض الكوفيين الى
 ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث عقرب علما للمذكر
 فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيث نحوملة ذكر اكتانيث ظلمة وعين لان
 التاء فيها فارقة بين الجنس وواحدة لا بين التذكير والتانيث كالتاء في جملة
 فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قالت نملة في قوله
 تعالى قالت نملة على ان نملة انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما
 لمذكر فلا يجوز التاء في فعله وعلى هذا يدل تانيث قالت نملة على ان النملة انثى كما

في
 التانيث

ان تانيثت طلمحة يدل على ان طلمحة علم مؤنث وعلى هذا القول بني ابو حنيفة رضي
الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة في قالت نملة اني ادنو من ذكر الما جاز
التاء في فعل طلمحة وذلك ان ابا حنيفة كان صاحب رأي في علم الشريعة بكنه
اشتغل بعلم الشريعة ولم يشتغل باللغة بخلاف محمد ابن الحسن والشافعي
رحمهما الله تعالى فانهما اشتغلا بكليهما حتى عدا من علماء الشريعة واللغة
فيحتمل ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا لراي ابن السكيت في الاستدلال على
هذا وقصة استدلاله ما روي ان قتادة رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة
فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو
شاب فسئل من نملة سليمان صلوات الله على نبينا وعليه اكان ذكرا ام انثى
فاحم فقال رضي الله تعالى عنه كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب
الله وهو قوله نعم قالت نملة ولو كانت ذكر القيل قال نملة كما يقال قال طلمحة
ثم اعلم انه اراد باللفظي هنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل ههنا
مقابل الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد فلم يتبنا ولا الحقيقي
وجعل من باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فهو سلمي
وسلمة علمين للمؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي على ما اريد في
باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية
على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا نقس واذا اسند اليه الضمير عما على
الى المؤنث اذا كان حقيقيا او لفظيا مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اذا اسند الى المؤنث الحقيقي مظهرا او مضمرا
والى اللفظي مضمرا ما لم يكن علم مذكرا نحو طلمحة الفحل فالتاء مبتدأ محذوف الخبر
فالتاء واجبة في فعله المسند اليه نحو حضرت المرأة والمرأة حضرت والشمس
طلعت وآما قد رنا واجبة لاجلثة بقرينة مقابلة التخيير والجملة الاسمية جزاء
الشرط فلذا وجب الفاء ولا يسوغ ان يكون التاء فاعلا محذوف الفعل اي فوجب
التاء لا نر يلزم حينئذ امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا
متصرفا بغير قد امتنع فيه الفاء وآما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يسري
الى تانيث الفعل اما في الضمير مطلقا فلا كما لا امتزاج واما في ظاهر المؤنث الحقيقي
فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في

في علم اللغة كما انه كان صاحب رأي

التاء في فعل طلمحة

التانيث لعدم كونه حقيقيا فبالحري ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصو الامتزاج
 باعتبار الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث
 باعتبار المعنى ثم التاء انما تجب اذا كان الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم
 يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي اما اذا كان الفعل غير متصرف نحو نعم المرأة او كان
 المؤنث من البهائم نحو سارا الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضرا القاضي امرأة لا يجب
 سراية التانيث الى الفعل بجمود الفعل وتكون تانيث البهائم دون تانيث الاناسي
 ولمكان الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذا القيود فلم اطلق الشيخ
 قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي
 من البهائم بالدليل وتختلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شائع مستفيض
 فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانت
 في ظاهر المؤنث غير الحقيقي ما لم يكن علما للمذكور نحو طلحة اي انت في اسناد الفعل
 الى ظاهر المؤنث اللفظي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسارا الناقة بالخيار خبر لقوله
 انت اي متلبس بخيارك بين التاء وعدمه اي بين تانيث الفعل وتذكيره لانه مؤنث
 باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالجمتين وكذا المؤنث
 من البهائم مؤنث حقيقية غير مؤنث حكما لانه كما لم يذكر في عامة الاغراض غالبا فجاز
 فيه الوجهان فيقال طلع الشمس وطلعت الشمس وانما قال في ظاهر غير الحقيقي
 احترازا عن مضمرة نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة لكما لا امتزاج كما مر
 وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكور السالم لسواء كان مكسرا او سالما بالالف و
 التاء مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات او مذكرا
 حقيقيا كالرجال والرجال حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل وتانيثه
 نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقالن نسوة
 وقالت الاعراب وانما جاز فيه الوجهان لانه ما قول بالجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير
 مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين ولم ياؤل بها جمع المذكور
 السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكور الا نحو بنين فان حكمه
 حكم الابناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكور السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن
 قال الله تعالى اصبنت به بنوا اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحده
 مؤنث كسنتين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت

سنون لأن حق هذا الجمع أن يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من
الالف والتاء وإنما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقي ولم يطلق حيث
لم يقل وحكم الجمع غير المذكور السالم مطلقاً حكم المؤنث غير الحقيقي لأن مضمراً
الجمع غير المذكور السالم ليس كمضمراً المؤنث غير الحقيقي لأن مضمراً هذا يستلزم
التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمراً ذلك يستلزم التاء والواو في المذكور العقلاء
نحو الرجال جاءت وجاءوا ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي والأيام
مضت ومضين فكان حكم مضمراً ذلك كحكم مضمراً هذا في الحاق العلاقة لا في الحقوق
التاء وإضافة ظاهر إلى الجمع من باب جرد قطيفة وإخلاق ثياب فإن قيل لفظ غير
لا يتعرف بالاضافة إلى المعرف فكيف يقع صفة الجمع قيل أنه يدل لاصفة أو صفة
الجمع يجعل الالام زائدة أو على القول بتعرف غير بأشهاد به مغايرة المضاً إليه
لأنه نقيضاً فإن جمع المذكور السالم مشهور بأن نقيضه الجمع المكسر والجمع
السالم بالالف والتاء على نحو قولك أعجبتني الحركة غير السكون وقوله مطلقاً
ما في المعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم فانه قال وحكم ظاهر الجمع غير المذكور
السالم مثل حكم ظاهر المؤنث الحقيقي في جميع الأحوال فيكون معنى التشبيه عاماً
في الطرفين المستقر وضمير جمع العاقلين غير المذكور السالم أي ضمير جمع المذكور
العاقلين أي الضمير العائد إلى المذكور العاقلين من جموع التكسير فعلت و
فعلوا أي ضمير ما يؤنر ن بفعلت وفعلوا وهو ضمير فعلت وهو هي المستكن فيه
المقرون بالتاء الساكنة التي هي كتاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو ونحو الرجال
جاءت وجاءوا بالتاء الساكنة للتانيث بتأويل الجماعة أو بالواو لكونها موصوطة
لهذا النوع من الجمع وموجهم العاقلين وفي بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكور
السالم فعلت وفعلوا فقوله غير المذكور السالم صفة جمع العاقلين وإنما قد جمع
العاقلين بغير المذكور السالم احترازاً عن العاقلين إذا جمعوا سالماً فإن ضميرهم
الواو فحسب يقال الزيدون أو المسلمون جاءوا لأن الواو وضعت لهذا النوع من الجمع
ولا يقال الزيدون أو المسلمون جاءت بتأويل الجماعة كراهة اعتبار التانيث مع
صيغة المذكور وضمير نحو النساء من جموع المؤنثات وما في حكمها عن مؤنثات اللفظية
والمعنوية وضمير نحو الأيام من جموع غير العقلاء فعلت وفعلن أي ضمير فعلت و
هو هي المستكن فيه المقرون بالتاء الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الأيام

مضت او مضين بتاء التانيث بتاويل الجماعة او بالنون اما في نحو الايام فليكون جمعها غير
 العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في
 نحو النساء فللمحمل على جمع غير العقلاء اذ الالف لقلته عقولهن يجربن مجرى غير العقلاء
 ويمكن ان يباد بالنساء المؤنثات على طريق عموم الجواز وجمع المؤنث على اربعة الصفة
 المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فرعون موسى ثم لما فرغ من التقسيم المذكور
 للاسم شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع فقال المثنى فالاسم على
 ثلاثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان سواهما
 المفرد وما للاختصار وقد تم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقرينه
 بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرت لعلهم اختصاصه بشريطة بخلاف
 الجمع لاختصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذكر العقلاء وبان يكون
 الفعل فعلا ولا فعلا نفعلي ولا مستويا معه المؤنث ولا بتاء تانيث كعلامة واختصاص
 القسم الاخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر كسر نحو سادات قامت
 او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الراسخات او خماسيا نحو سفر جلات وان
 لا يكون فعلا فاعل ولا فعلا نفعلي ولا مستويا معه المذكر ولا مجردا عن التاء من
 الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسباع الصيغة
 وتوفيق الوضع ما حقق اخره الف نحو المسلمين والزيدان وقوله اخره مفعول بحق و
 الالف فاعله والحق در رسيدن او ياء مفتوح ما قبلها اي قبل الياء نحو المسلمين
 والزيدان وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمته مامفعول ما لم يسم فاعله
 لقوله مفتوح عبارة عن حرف اي ياء فتحة حرف جعل قبلها الوقت ما قبل الالف ونون
 مكسورة لان الاصل في البناء السكون وانما عدل تحذرا عن اجتماع الساكنين و
 الاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولما لا يتقل اللفظ بتوالي الامثال هو
 فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحين وفتحة النون ولتعاذل ثقل الكسرة
 خفة الالف والفتحة وانما اخير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة
 دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهي الحركات الثلاث فخص
 بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع قليلا للاشتراك وخضت الالف بالتثنية
 نكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولو فوق اخر ضميرها في الفعل
 وهوها وانما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع في الفعل ولكونها للجمع

١٠١
 ١٠٢

في العطف لأنها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه وخصوصاً لما يجمع الشفتين
 ولوفق آخر ضميره في الفعل وهو هـ وواو أنتما ضمير يدت الياء بكثيراً لا بنية
 التثنية والجمع السالم ليتوصل به إلى تقليل الاشتراك في الأحوال الثلاث و
 الألف كان الألف والواو فيهما في الأحوال الثلاث وقرى بينهما بحركة ما قبل الياء
 ففتح في التثنية لوفق ما قبل الألف وكسر في الجمع لوفق الياء وفتح في التثنية لوفق
 ما قبل الياء وكسر في الجمع فرقاً بينهما أو كسر في الجمع لوفق الياء وفتح في التثنية
 فرقاً بينهما وقوله ليدل متعلق بحق والضمير عائد إلى كل واحد من الألف و
 الياء وفيه نظر لأنه قد سبق لحق الألف والياء والنون ولا قرينة على تعيين
 الألف والياء قيل أنه عائد إلى ما لحق آخره ذلك وفيه نظر أيضاً لأنه على هذا
 لا يستقيم ثعلب قوله ليدل بقوله بحق قيل أنه عائد إلى اللحق وفيه أيضاً نظر
 لأنه حينئذ يشمل لحق النون أيضاً ولا دلالة لها على ما ذكر في المتن فالحق أن
 يؤخر النون عن قوله ليدل أو يتقدم قوله ليدل على النون لأن النون عوض
 على الحركة والتثنية الثابتين في الواحد ولا تأثير لها في هذه الدلالة أي في
 الدلالة على أن معه الضمير عائد إلى ما وهو عبارة عن اسم أي ليدل على أن مع ذلك
 الاسم مثله أي مثل ذلك الاسم في اللفظ فرداً كالزبدان أو جماعة كجمالين و
 قومين من جنس أي من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنس إشارة
 إلى اشتراط جنسية المعنى وإنما اشترط جنسية المعنى احترازاً عن المشترك فإنه
 لا يثنى لا يقال العينان للشمس والباصرة والقرآن للحيض والظهر خلافاً للاندلسي
 وفي اشتراط جنسية اللفظ نظر لأنه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر و
 القمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو
 العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذاهب الأندلسي وأجيب
 عن النقض الأول بان ذلك من باب اطلاق أحد اللفظين على الآخر تغليباً
 للمذكور على المؤنث كما في القمرين والابوين والمفرد على المركب كما في القمرين
 وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز أي المسميان بالعين وهذا الجواب يتأتى
 في التغليب أيضاً بان يراد بالقمرين نيراً كوكب السماء وبالعينين أفضل من إمر
 محمد صلى الله عليه وسلم من أفضل الصلوات وأكمل التحيات وبالأبوين
 المنتسبين بالولادة وعلى هذا فقس سائر النظائر أو يقال المراد بقوله مثله

ما يماثله في الوحدة بقريته قوله في الجمع ليدل ان معه اكثر منه فلا يريد
 شيء من ذلك فعلى هذا معنى قوله من جنس اى ولا واحد من خلاف جنسه
 ولو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
 لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط الجنسية المعنى ايضا نظر
 لان مشترك المثنى فرد من افراد المثنى وان كان هذا الفرد متمتعا وامتناع فرد
 لاينا في كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد المتمتع
 الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو
 مقاصد ولم يحترزوا عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني من باب علمت
 والمفعول الثالث من باب اعلمت في الحذف وعرفوا الترخيم بانه حذف في اخوه تخفيفا
 ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل
 على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضمائر ونحوه من المتمتعات الى غير ذلك والحق ما
 ذكره الزمخشري في المفضل قائل المثنى وهو ما لحقت اخره زيادتان الف
 او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاولى علما للضم وواحد الى واحد
 والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا
 المشبهة عبارة الشريفة حيث جعل الالف والياء علما على ضم واحد الى واحد من
 غير تقييد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير المتمتع فان قيل
 لو كان الجنسية في المعنى شرطاً للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو زيد
 قيل المراد بالجنسية في المعنى ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر
 الزيدان كذلك فالمقصود اى فالاسم المقصور وهو الذي في اخره الف مقصود
 وسمى مقصورا للامتناع عن المد والفاء لتفسير الاقسام استفادة عن عموم قوله
 ما الحق اخره كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والمقصور والمدود لكنه ترك ذكر
 الصحيح والمنقوص لظهور حكمها لعدم جريان تغير في تثنيتهما وبين حكم المقصور
 والمدود فقال المقصورا كانت الفه كائنة عن واو حقيقة كعصا او حكما بان
 كان مجهولا الاصل ولم يميل الى الياء كما يسمى بالي ولدى وهولائي الواو للحال
 والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اى الثلاثي المجرد اى ذو ثلاثة احرف لا الثلاثي
 الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو محلى ومصطفى فليست
 الفه واو فليل عصوان في عصا والوان ولد وان في المسمى بالي ولدى اعتبارا

مع
بلى

للأصل ما في أصله الياء حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على
 أربعة أحرف فصاعدا حيث لم يرد فيه إلى الأصل لمكان الثقل كمعلى ومصطفى
 وآلية أشار بقوله والآية وإن لم يكن كذلك بان كان الفرع عن ياء حقيقة كرحى
 أو حكما بان مجهول الأصل أو عد يمه وقد أميل كالمسمى متى والى أو كان على
 أربعة أحرف فصاعدا أصلية كانت الألف كمعلى ومصطفى أو زائدة كمجلى
 وأرطى ونحجي وحبارى فبالياء أى فالفرع مقلوبة بالياء فيقال رحيان في رحي
 ومتيان وبديان في المسمى متى وبلى ومعلبان ومصطفيان وحبليان وأرطبان
 وإنما قلبت ياء اعتبارا للأصل فيما أصله الياء حقيقة أو حكما وتخفيفا فيما زاد
 على ثلاثة أحرف ولتقابل أن يقول لم قال والآية لأن أوفق بقوله قلبت واوا
 وانحصر الآن يقال إنما عدل عنه لقصد الثبوت بإيراد الجملة الاسمية في الجزاء
 لكثرة صورته وغلبة وجوده والمدود أى الاسم المدودان كانت همزة أى همزة
 المدودة أصلية أى غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة كقراء جمع قارئ
 ثبت الهمزة لمكان الأصل فيقال قراءان وحكى أبو علي الفارسي عن بعض العرب
 قلبها واوا ونحو قراءان حملا على أخواته من الحمراء والصفراء وان كانت الهمزة للتانيث
 كحمراء وصفراء قلبت واوا نقول حمراوان وصحراوان وإنما لم يثبت كراهة وقوع صورة
 علامة التانيث في الوسط فإن قيل ان التاء في نحو مسلمة أيضا علامة التانيث و
 قد وقع صورة علامة في الوسط في التثنية حيث يقال مسلمتان فينبغي ان
 لا يثبت قيل ان التاء إنما يثبت لثلاثي لتبس بتثنية المذكر وإنما قلبت واوا والآية
 تحذر عن اجتماع اليائين في النصب والجر ولكون الواو أقرب إلى الهمزة من الياء
 مماثلة آياه في تعويضها عنها في اقتت ووقئت والآية وإن لم يكن أصلية ولا للتانيث
 بل كانت منقلبة عن أصلية واوا ككساء أصله كسا واو ياء كدأ أصله رداي
 أو كانت زائدة للحاق كعلباء فانه ملحق بسرواج والعلباء رگ کردن والشرواج
 كجاده شتر بزرگ وجائى نرم که در و گیاه بروید فالوجهان أى فقيها الوجهان أى فقه
 الألف وجهان أو فقيه الوجهان أى في الاسم المدود والوجهان الثبوت والقلب
 أما الثبوت فلكونها في مكان الأصلية باعتبار الحاق بها أو الانقلاب عنها و
 أما القلب فلشبهها بالهمزة التانيث في عدم كونها أصلية فيقال كسان و
 روا ان وكسان وان وهدايات ويحدث نون أى نون التثنية للاضافة أى وقت

الاضافة اذا النون لقيامها مقام التنوين الثابتة في الواحد توجب تمام الكلمة
 وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيقتضيان فان قيل لو كان نون
 التنشيت قائما مقام التنوين الثابت في الواحد لوجب ان يسقط بدخول اللام نحو
 الغلامان لعدم التنوين في الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبر معها
 عوضيتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما في
 رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه
 ذهب علي بن عيسى وابن جني وهو يختار بعض المتأخرين واما عند سيبويه
 فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرفت في المظولات وحذفت تاء
 التانيث الثابتة في الواحد عند التنشيت على خلاف القياس والشدوذ في
 خصيان واليان دون غيرها تنشيت خصية والية والخصيان المجلدان التان
 فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء لالتباس تنشيت المؤنث بالذكر لكن
 هذا الالتباس مرفوع فيهما فلذا خصا بالذكر قيل انما خصا بالذكر لانهما
 لا لتصاقهما صاراكشي واحد فنزلت لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع
 وسط المفرد واما نحو قوله ونحو مشرق اللون ثدياه حقان اي حقان وقوله
 شعر هذه المناقب لا قصعان من لبن شيئا بما وفساد بعد الولا اي
 قصعتان فمن ضرورة الشعر اي لم يجز في السعة بخلاف خصيان واليان حيث
 يحذف عنهما التاء بدون ضرورة لكن جواز الا وجوباً للجمع قوله فمتما تلقني فدين
 ترجف روانق اليتك وتستطارا وقوله ايلي اير الكمار وخصيتاه احب الي
 فرزانه من فرازي وقيل هي ايضا من ضرورة الشعر كما في قوله كاز خصية
 من التذلل ظرف عجوز فيه ثلثا حنظل وقوله ترج الياه ارجاج الوطب وقيل
 جاء خصي والي وهما لغتان في خصية والية فخصيان واليان تنشيتهما لا تنشيت
 خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء ثم لما فرغ من بيان المثني شرع
 في بيان المجموع فقال المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغير
 ما الاحاد جمع احد وهو المفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة وقوله بتغير صفة
 لقوله مفردة اي ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة ملتبس بتغير ما
 لا في صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير اما بزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح
 وكما في نحو رجال في رجل واجبار في جمع حجر ونقصان ككتب في جمع كتاب

شعر

شعر

شعر

شعر

او تغيير هيئة اى حركة كاسد في اسد فان قيل هذا يشكل في نحو فلك و
 هجان حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع
 حروفا وهيئة قيل قوله بتغيير ما يشير الى ان التغيير التقديري كاف لان
 لان معناه اى التغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة المجموع او تقدير اى كما
 في فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة
 في اسد ورجال وفي الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة في قفل وجمار
 فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقدير او فرضا وفي قوله على الاحاد مقصودة احتراز
 عن اسم الجنس نحو نخل وتمرد لا لئلا على الاحاد غير مقصود اذ المقصود بهما
 وضعها هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال
 فيها قاعرون ويمكن ان يكون قوله بحروف متعلق بقوله دل اى دل بحرف ومفرد
 على احاد مقصودة فلا يرد نخل وتمرا صلا لعدم دلالتها على الاحاد بحروف
 المفرد اذ ليس لهما مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام
 المفرد فيهما وكذا التمر والتمرة وفي قوله بحروف مفردة احتراز عن اسم الجمع نحو
 رطب وقوم وابل وغنم وخيل فانها ليست بجمع حيث لم يؤت فيها بحروف
 مفرداتها فيقصد احادها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء المجموع
 التي لها احاد من تركيبها نحو مركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب في
 الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو مركب وصحب
 وان وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفرد
 بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بل ارد الى الاصل مع كونه على غير
 صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد
 بحروف مفردة كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به الفرد الواحد فيصدق
 عليه قصد الاحاد بحروف مفردة وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا يكون
 موقوفا على كونه جمعا لانه يلزم الدور فان قيل يرد على الحد المجموع التي على غير
 لفظ الواحد مثل نسوة في جمع امرأة وعبا ديد وعبا بيد بمعنى الفرق لعن حروف
 المفرد فيهما قيل المراد بحروف المفرد حروف حقيقة كرجال او اعتبارا فرضا كما
 في المجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على وزن المجموع واستعمالها
 في التانيث والرد في التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع الصرف عند

تحقق منتهى المجموع اعتبر له واحد فرضا كعدل عمر من نحو عباد وعبد ود
ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل و
غنم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم جريان احكام الجمع
فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل مانع فرض
الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله
حروف مفردة كل حروف مفردة يرد سفارج جمع سفرجل وفرازد جمع فرزد
وان اريد به الجنس مجمل الاضافة على الجنس يكفي الحرف الواحد فوجبان
يكون نساء ونسوة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهزة والتاء في
كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراد به
جميع حروف مفردة كرجال وجعافرا وبعضها كسفارج وفرازد ونحو تيمور
ركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجما عتروطا
وهو قول سيبويه بجريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم الجنس
واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع
فانه يقع على الثلاثة فصاعدا فان قيل الكلمة لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون
الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جميع اسماء الجمع
التي لها احاد من تراكيبها كجامل وياقرو ركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة
على الاحاد فجامل عنده جمع جمال وياقرو جمع بقار وركب جمع راكب وصحب جمع
صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء الاجناس
لها احاد من تركيبها كتمر وتمرّة ونخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس واحد
له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس لا
واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس
مما يفرق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ونحو ذلك جمع
لتحقق التغير تقديره على ما يتناو هو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
المذكر ومؤنث المذكر اي جمع المذكر الصحيح والمذكر المجموع صحيحا والجملة مستأنفة
لان لما قال فالصحيح لمذكر ومؤنث كانت سائلا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع
المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ

العلم الذي

الحروف والاحاد

نحو ابل وغنم

فالذكر فالفاء للبيان ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها أي قبل تلك الواو
 لوفوق الواو فقوله آخره مفعول لحق وواو فاعله وكلمته ما موصولة او موصوفة
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتدأ أمقدم الخبر والجمله الاسمية صفة
 واو اي واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله اوباء مكسورة ما قبلها أي قبل
 الياء لوفوق الياء ونون مفتوحة عطف على قوله واو اوباء أي ما لحق اخره
 احدهما ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل
 متعلق بحق والضمير عائد الى حقوق الواو والياء وفيه نظرا لانه قد سبق لحق الواو
 والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء وقيل انه عائد الى الحقوق وفيه
 نظرا لان حقوق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين
 فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم الا ان يحل الكلام على حذف العطف
 ويكون المعنى بحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين
 فيستقيم الكلام على اللفظ والنشر والضمير في قوله معه عائد الى ما وهو عبارة
 عن الاسم أي مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب
 ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
 ان ما يكون محققا او على سبيل الفرض وهما كاش على سبيل الفرض يعني لو فرض
 الكثرة في الواحد كان ذلك في الجموع اكثر منه كما يقال فلان افقر من الحمار واعلم
 من الجدار يعني لو فرض الفقاهة في الحمار والعلم في الجدار كان فلان افقر واعلم منها
 ومنه بيت حماسة **شعر** اللوم اكرم من وبرو والده .. واللوم اكبر من وبرو ما
 ولداه والوبر اسم رجل فان قيل لم يقل ههنا على ان معه اكثر من جنسه ليخرج
 المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية
 ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد ههنا تعريف ماهية الجموع مطلقا
 بقطع النظر عن كونه صحيحا وممتنعا فلم يحتمل الى هذا القيد لاخراج الجموع الممتنع
 فان كان الفاء لتفسير احكام الاستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لا شتماله
 على المنقوص والمقصود والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم او
 سلامته عن التغير وبين حكم المنقوص والمقصود فقال فان كان اخره اسم كان
 أي اخر الاسم ياء خبر كان قبلها أي قبل تلك الياء كسرة فاعل الظرف او مبتدأ
 متقدم الخبر والجمله صفة ياء أي ياء حصل قبلها كسرة

كقاضي حذف الياء لا لتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال
 مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى ما قبلها للاستثقال
 الحركة على الياء ثم حذف لتقاء الساكنين وان كان اي الاسم مقصورا الى
 اسماء اخره الف مقصورة نحو مصطفى حذف الف المقصورة لا لتقاء الساكنين
 وبقي ما قبلها اي قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتحه على الالف المحذوفه
 مثل مصطفىون جمع مصطفى اصله مصطفىون فقلبت الياء الفاء ثم حذف
 لا لتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا للالف على الالف ثم قوله مثل خبر
 مبتدأ محذوف ومضاف ومضافون مضاف اليه والرفع على الحكاية اي نظيره
 مثل مصطفىون وشرطه اي شرط الاسم الذي جمع بالواو والياء والنون ان كان
 الاسم الذي اريد جمعه اسما اي غير صفة فمذكور علم يعقل اي شرطه الامور الثلاثة
 المذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجميع لسلامة بناء الواحد
 فيه والمذكر العاقل اشرف من غير فاختصر الاشرف بالاشرف ثم اعلم ان قوله و
 شرطه مبتدأ وقوله فمذكور خبر بمعنى حصول مذكور والفاء زائدة والشرط معترض
 وفي هذا الوجه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر
 ولم يوجد في السعة ونزايادة الفاء في الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف
 اما فيكون الفاء في جواب اما ومينع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر
 بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتدأ والجملة الشرطية خبر والضمير العائد الى
 المبتدأ مقدر بعد الفاء اي وشرطه ان كان اسما فهو مذكور وفيه نظر لانه
 على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح
 الشارح في بحث المبتدأ ولاجل هذا الاشكال في هذه العبارة قال الشارح
 الرضي هذه عبارة ركيكة قال شيخنا واستاذي طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه
 احدها ان يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطا اي شرطه
 ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالنون اسما فذلك الشرط حصوم مذكور
 والثاني ان قوله وشرطه مبتدأ خبره محذوف اي وشرطه ما يذكرو قوله ان كان
 الى اخره استيناف اي ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية والزاني فاجلدوا ان
 التقدير الزانية والزاني حكمهما ما يذكرو قوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه
 مبتدأ محذوف الخبر اي وشرطه على التفصيل وحذف وحذف هذا الخبر بقرينة

ما بعده من الجملتين اعني ان كان اسما فكلما وان كان صفة فكلما والرابع انه
 مبتدأ أو الجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتدأ
 بجذوف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون اي بيان شرطه هذا
 الكلام ان كان اسما فذكر علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذي جمع
 بالواو والنون او الى المذكر في هذا الجمع اي شرط ذلك المذكر في هذا النوع
 من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذي اريد جمعه بالواو والياء والنون
 او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدارا فادة قوله فهو مذكرو قوله علم
 يعقل هو الصفة او ارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكر
 خبر مبتدأ محذوف اي فذلك الشرط حصول مذكرو فذلك المذكر علم يعقل
 وقوله علم خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ
 العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة
 يعني المذكر الحقيقي يراد بقوله علم مسمى العلم دون لان المذكر الحقيقي هو مسمى
 العلم فيه ويكون حمل المذكر على الضمير الذي هو عائد الى الاسم الذي اريد
 جمعه بالواو والنون من التسامح بجذوف مضاف اي فهو اسم مذكرو ولا
 تسامح في يعقل اذ المذكر الحقيقي هو الموصوف بالعقل فان اريد للفظ المذكر
 يعني المذكر اللفظي فلا تسامح في حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه
 مذكر لفظي ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ
 العاقل المذكر الحقيقي دون اللفظي ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل
 علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظي واجيب بان ذكره لدفع وهم
 من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ فيجوز جمع علامة
 بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا ولتقابل ان يقول لو قال يعلم مكان
 يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو قوله تعالى نعم الملائكة
 بخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه
 تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمعه بالواو
 والنون بالتاويل نحو بلغت من البالغين بضم الياء جمع بلغة وهي الذاهية
 اي بلغت من الداهي وانما جمع بالواو والنون لان الداهي لما صدر منها
 فعل العقلاء وهو اصابة المحال والكتابة اي العقوبة نزلت منزلة العقلاء

م يكون اسما لله تعالى

فجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما
لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه وتعالى لتوقيته ومنع الشرع لاينا في اطلاق اللغة
كذا في بعض شروح المنار وان كان صفة ضمير كان عائدا الى الاسم الذي قصد
جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار
افادة قوله فمذكر هو الصفة او ارادة المسمى اي ان كان المذكر المجموع بذلك
مسمى صفة فحصول مذكر اي مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر يعقل او فهو
مذكر يعقل لكن اذا قدر فذلك المذكر مذكرا وهو مذكر كان قوله وان لا يكون
افعل فعلاء محمولا على حذف مضاف اي ذو عدم كونه افعلا فعلاء واذا قدر
فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا والمراد
بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكروا وان ارد
به اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بقاء تانيث مثل علامة ضائعا نحو وباشتر
التذكير اللفظي وان لا يكون افعلا فعلاء عطفا على قوله فمذكر اي فمذكر واذ
لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة اي ذو عدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة
وان كان تقدير قوله فمذكر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله
افعل خبر لا يكون واصافته الى فعلاء باني ملازمة اي افعلا الذي مؤنثه فعلاء
لكن يرد عليه ان افعلا ههنا علم لما يوزن به من نحو اضمروا سمر وغيرهما والعلم
لا يضاف واجيب باننا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بنكرات
به احد من جنسه وههنا كذلك وكذا الحكم في فعلا نفعلي مثل احمر فانه لا يقال
فيه احمر للفرق بين افعلا هذا وبين افعلا التفضيل حيث يضم جمع افعلا
التفضيل كامل ولا يشكل هذا با جمع جمعاء حيث يحى جمعه بالواو والنون
نحو اجمعون لان مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس اذ هو في الاصل افعلا
التفضيل لا افعلا فعلاء لعدم كونه من الالوان والعيوب والحلي افعلا فعلاء
يختص بذلك وحيدون يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه
الاشكال اصلا ولا فعلا نفعلي عطفا على افعلا ولا زائدة لتأكيد النفي واصافته
فعلا نفعلي باني ملازمة كافعلا فعلاء اي ولا فعلا نفعلي الذي مؤنثه فعلا
مثل سكران فانه لا يقال فيه سكران للفرق بين فعلا نفعلي هذا وبين فعلا فعلا نفعلي
حيث يضم جمعه هذا الجمع كندسانون ولا مستويا عطفا على افعلا ولا زائدة

م التفضيل هذا الجمع كافعلا نفعلي لا يفرق

للتأكيد النفي أي وإن لا يكون المذكور مستويا فيه أي في ذلك الوصف مع المؤنث
نحو جريح إذا كان بمعنى مفعول وصبور فإن المذكور فيهما مستوي مع المؤنث يقال
رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون
لأنه لو جمع مذكرا بالواو والنون كجمع مؤنثه بالالف والتاء حينئذ يرتفع
الاستواء المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة استخف أي أراك و
اضعفت من الأولى لأن ضمير ان لا يكون عائد إلى الوصف المذكور فيكون المعنى
وإن لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا
الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره وكو قال ولا مستويا فيه المذكور مع
المؤنث لكان شيئا إلى هذا عبارته وقال شيخنا واستأدي تغذاه الله نعم بالرحمة
والعطف أن ضمير ان لا يكون عائد إلى المذكور لا إلى الوصف فلا يلزم ما ذكر
من وجه السخافة ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد إلى المذكور دون الاسم
بدل لانه ان البحث في المذكور لان صدر البحث المذكور ما كحق آخره فلا اشكال
اصلا ولم يحتج في الربط إلى تقدير فيه في قوله وإن لا يكون أفعـل فعلاء ويكو المعنى
شرطه ان كان صفة حصول مذكرو عدم كون المذكور مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث وكذا ان عاد إلى الاسم لكن حينئذ يحتاج في الربط إلى تقدير فيه في قوله
وإن لا يكون أفعـل فعلاء فيكون المعنى شرطه ان كان صفة فهو مذكور بعقل وذو
عدم كون المذكور فيه مسمى أفعـل فعلاء وعدم كون ذلك المذكور مستويا فيه مع
المؤنث فلا يكون في هذه العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح فانظر فيه بعين
الانصاف ولا تاء التانيث عطفت على قوله أفعـل فعلاء أي وإن لا يكون كائنا
بتاء تانيث او عطفت على قوله مستويا أي وإن لا يكون ذلك المذكور كائنا بتاء تانيث
مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لأنه لو جمع بذلك فأمّا أن تبقى التاء وتترك
فان بقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكور وتاء التانيث وهو مستكره وإن ترك
لفات الغرض وهو المبالغة ولزم التباس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه
كعلام ويحذف نونه أي نون الجمع للاضافة لأنه نون عوض عن التنوين المنافي
للاضافة لان الاضافة يقتضي الاتصال والتنوين الانقطاع وقد شد نحو آبرضين
بفتح الراء كارضات وتمرّات وسنين وبثين وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال
مفدروه وإن يقال ان الارض والسنة والثبة والقلّة ونحو ذلك جمعت بالواو

والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية
فاجاب بقوله وقد شد نحو ارضين وسنين وارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين
وارضين كجبر النقصان الواقع في واحده وهو حذف العجز كالتاء المقدرة في
ارض لانها في التقدير ارضة بدليل تصغيرها على ارضية وكاللام في سنة فان
اصلها سنة فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبر لما دخل عليهما
من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات
كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقل على غيرهم لانهم اشرف
الموجودات فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اي الدواهي ونحو
قوله تعالى رَأَيْتُمْ لِي سَاجِدِينَ متاؤل لان لما صدر فعل العقل وهو اوصاف
المحال والنكابة من الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقل
فجمع لهم هذا الجمع المؤنث اي جمع المؤنث الصحيح او المؤنث لجمع صحيحا
ما لحق اخره الف وتاء نحو هندات ومسلمات وشرطه اي شرط الاسم الذي
جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا الجمع من النوع ان كان الاسم
الذي جمع سالما بالالف والتاء وان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر او الواو
للمحال اي لذلك المؤنث اول ذلك الاسم مذكرفان يكون مذكرا اي مذكرا ذلك الاسم
او ذلك المؤنث جمع بالواو والنون لان المذكر اصل والجمع السالم سواء كان بالواو
والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع و
جمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف
والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لاجمع التكسير ليكون
الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد ولا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم
ان هذه العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فان يكون الى
اخره خبر والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتدأ والخبر كما مر وفيه ان اعتراض
الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتدأ قبل الفاء
اسم الاشارة ويكون المبتدأ المقدر وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر
لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اريد جمعه
بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكرا كذا ويقال قوله وشرطه مبتدأ
مخذوف الخبر اي وشرطه باين كروا الجملة الشرطية بيان كقوله تعالى الزانية والزاني

فاجلدوا كما تراو يقال ان لمبتدأ خبره محذوف اي وشرطه على التخصيص وحذف
 هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما تراو يقال ان لمبتدأ محذوف مضاف والجملة
 الشرطية خبر بتاويل هذا الكلام كما تراو ان لم يكن له اي لذلك المؤنث اول ذلك
 الاسم مذكور مجموع بالواو والنون فان لا يكون اي فالشرط عدم كونه مجردا عن التاء
 اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بذى التاء كحائض حيث يقال
 في جمع حائضة التي اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي
 اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لان
 ما فيه التاكيد صريحا اليق بالجمع والالف والتاء ما فيه التاكيد تقديرا والآي وان لم يكن
 المؤنث صفة بل كان اسما نحو هند ورمعد وتمر وكسرة وغرفة جمع مطلقا ظرف
 او مصدر اي زمانا مطلقا او جمعا مطلقا او غير مقيد بشرط فيقال هندات
 رمعات وتمرات بفتح الفاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات
 بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان
 الجمع المكسر فقال والمكسر اي المجموع المكسرو في بعض النسخ جمع التكسير
 ما تغير كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع اي مجموع
 او جمع تغير فيه بناء واحد المحقق كرجال في جمع رجل وافراس جمع الفرس او
 المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون اراد بالتغيير اعم من ان يكون حقيقة
 كعامية المجموع المكسرة او تقديرا كما مر في فلك وهجان فان قيل هذا الحد
 ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وتمرات بفتح الميم وكسرات
 بفتح السين وكسرها جمع كسرة يسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة
 يسكون الراء فانها مجموع سلامة مع وقوع التغيرات قيل الاعتبار بالتغير هنا يكون
 في اوان الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون
 مصطفين واصل معلون معلبون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم الى جمع
 القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلاثة الى العشرة والحد
 داخلان اي حد الابتداء وهو الثلاثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في
 القلة وبنية جميع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف على
 قوله فعلة اي الجمع السالم يعني ابنية جمع القلة هذه الاربعة وكلانوعي جمع
 السلامة ونراد الفراء فعلة ككلمة جمعها كل ونراد بعضهم افعلاء كاصل فاء جمع

صديق وقال الشارح الرضوي الظاهري ان جمعي السلاطة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة ويصلحان لهما ثم اعلم ان الامثلة الاربع المذكورة ثلثها غير
منصرفات افعل للعلمية ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والثانيث وافعا
منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس
على ما عرف وما عدا ذلك اى ما عدا المذكور من الاوزان الاربعه وجمعي الصحيح
جمع كثره اى واقع على فوق العشرة فاذا لم تجع للاسم الابداء جمع القلة كرجل
فى الرجل او جمع الكثرة كرجال فى الرجل وهو مشترك بين القلة والكثرة وقد
يستعمل احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر لنكتة كقوله تعالى ثلثة قروء مع
وجود اقرآء ثم شرع فى تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل
به فقال المصدر وانما اخر هذا التقسيم عن جمع تقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتصلة
بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلخيص ايضا من لطائف هذا الكتاب ثم
الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف والالة والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل
دالتها على معانى الافعال ولذا لم يذكر الظرف والالة لانها لا يعملان وانما قدم
المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل فى الاشتقاق عند
البصريين او يقال انما قدم لكونه مظنة للاصالة لمكان الاختلاف بخلاف غيره
من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث الجارى على الفعل
وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر فى الاصطلاح هو اللفظ الدال على
الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث بالجارى على الفعل احترازا عن اسماء
المصادر نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على
الحدث ولتقابل ان يقول يخرج بهذا القيد المصادر التى لا فعل لها من لفظها نحو
وفراو بحرا وافتة وثقة ويحك ويبك ويملك الا ان يراد الجارى على الفعل حقيقة
او فرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر
لامكان فرض الفعل فى كل منهما ثم اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل
لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا او ذا حال او موصولا او
متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اى موازنة اياه فى حركاته وسكناته و
جريان المصدر على الفعل اى تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشمل

الاسماء المتصلة بالفعل

على مذهب البصريين والكوفيين ولكل واحد من هذه المعاني اصطلاح
 مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لأن المذكور هنا جريان اسم الحدث
 على الفعل مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم
 الابهام وهو أي المصدر من الثلاثي أي من الفعل الثلاثي أو من بناء الثلاثي
 سماع أي مسموع أو سماعي أو ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه
 ويرتقى إلى اثنين وثلثين بناء والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد أو على ثلاثة أحرف
 لا الثلاثي الاصطلاحي والألّا دخل نحو أكرم وكرم فان مصدره قياسي لا
 سماعي وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام أي قصر المصدر
 على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي أو ابتدائية أي حال كونه
 مأخوذاً من البناء الثلاثي وهذا الوجه إنما يتأتى على مذهب الكوفيين وفيه
 جعل هذا الحال متعلقاً بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لأنه ليس بقوله سماع
 فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمحل لأنه مصدر وليس في المصدر ضمير ومن غيره
 أي غير الثلاثي قياس أي مقيس أو قياسي أو ذو قياس أي من شأنه أن يثبت
 من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف أي وهو من
 غيره قياس وحذف هذا المبتدأ بقريته السياق فيكون الكلام من باب
 عطفت الجملة على الجملة ولا يضر أن يكون من باب العطفت على معمولي عاملين
 مختلفين يعاطف واحد بأن يكون قوله من غيره عطفت على قوله من الثلاثي
 وقوله قياس عطفت على سماع لعدم تقدم المجرور لأن قوله من الثلاثي منصوب
 المحل على الحال كما مرّ اللهم إلا أن يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع الجار
 ويقال الجواز في الدار زيد وفي الحجرة عمرو فكيف لم يثبت أو يحل الكلام على قوله
 الفراء فإنه يجوز العطفت على معمولي عاملين مطلقاً على ما عرفت من قبل ويزيد
 في بعض النسخ مثل أخرج أخرج واستخرج استخرجاً وأخرج تخريجاً واستغفر
 استغفاراً وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنباً وبعث بعثة ويعمل المصدر عمل
 فعلة لمناسبة بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما ماضياً أو غيره حال من فاعل يعمل
 أي حال كونه ماضياً أو غير ماضٍ أي سواء كان بمعنى الماضي نحو أذكر ضربي أمس
 زيداً أو غير الماضي أي الحال والاستقبال نحو ضربي زيداً الآن أو غداً شديد
 ولم يشترط لأعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال كما اشترط لأعمال اسمي

سماع
 الجواز
 في الدار

الفاعل والمفعول لأن عمله باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه
 الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فإنه
 يعمل لمشاكلة الفعل لفظاً ومعنى وهذا لا يتحقق إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال
 إذا لو كان بمعنى الماضي كان مشابهاً له معنى ومخالفاً له لفظاً ومشاياً للمضارع لفظاً
 ومخالفاً له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الأصح وقيل
 إذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيداً شديداً لأن العمل
 لكونه في تقديران مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير إذا كان بمعنى الحال لأن أن
 المصدرية إذا دخلت على المضارع خلص الاستقبال ثم المصدر إنما يعمل إذا
 لم يكن المصدر مفعولاً مطلقاً أما إذا كان مفعولاً مطلقاً فلا يصح أن يعمل بل العمل
 حينئذ للفعل لأنه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف ^{موجداً}
 القوي ولأن عمله لكونه بتقدير الفعل مع أن وإذا كان مفعولاً مطلقاً تعذر
 تقديره بان مع الفعل إذ لا يصح تقدير ضربت ضرباً بضربت أن ضربت وإذا
 سُدَّ مسدِّ الفعل يصح أن لا يعمل للمصدرية بل لنيا بته متاب مفعول كما سيجي
 ولا يتقدم معموله أي معمول المصدر عليه أي على المصدر لأنه ضعيف العمل
 ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر ولا مضمراً بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصاً
 مشابهة الفعل لفظاً ومعنى أما لفظاً فلعدم موازنة في حركاته وسكناته وأما معنى
 فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه يوازن لفظاً ومعنى وكذا اسم
 المفعول على ما سنبينه في موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع أن وشي مما في خبر أن
 لا يتقدمها لأن حرف أن موصولة والفعل التي بعدها صلة بها وشي مما في خبر
 الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم ولا يضمرفيه أي ولا يضم معموله أي فاعله
 مستتر فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضربني زيداً وأنا لا يضم
 الفاعل فيه لأنه لو انضم فيه لأضمرفيه في مشاء ومجموعه لثلا يلتبس المشي والمجموع ^{بالواحد}
 ولا يجوز ضمارة في المشي والمجموع لأنه يستلزم التثنية في المشي وهما تثنية المصدر
 وتثنية الفاعل المضمرة واجتماع الجمع في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل
 المضمرة وهو مستقل ولو لم يثن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمع يلزم
 التلبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لا اتحاده مع فاعله فيما صدقاً عليه فتثنية أحدهما
 وجمع تثنية وجمع الآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ولقائل

ان يقول يجوز ان يحتمل المصدر ضمير المثنى والمجموع لا يثنى ولا يجمع كالظن المستقر
واسم الفعل فانها يتحملان ضمير المثنى والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا
زيد رويد عمرو او يا زيدان رويد عمرو او يا زيدون رويد عمرو وهذا حاصل ما ذكر
في الرضي واجيب بان الاضمار في المظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامها مقام ما
اضمر فيه وهو الفعل لاحقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافترقا
ولا يلزم اى المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيد ومنه قوله تعالى او اطعمهم
في يوم ذي مشغبة يتبعها لضعف عمله لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية هذا
عند المتأخرين واما عند المتقدمين فاضافة تعاقبه ولان التزامه يؤدي الى
الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الغائب والا لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل
لا يضم فيه ويجوز اضافة اى المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القصاص
الثوب وهو الاكثر من اضافة الى المفعول ويبدل عليه قوله وقد يضاف المصدر
الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون
مفعولا به او ظرفا او علتة نحو اعجبني ضرب اللص بالجلاد وضرب يوم الجمعة
وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قد رالمصدر بفعل
معروف مع ان او مرفوعة ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى المظرف
جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصباً على كونه فاعلا ومفعولا به نحو اعجبني ضرب
اليوم زيد عمرو او اعماله اى اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال اى حال كونه
مقرونا باللام او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا
كان باللام لا يصح تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه
صح على قلته لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه بحال القرارة اخرج
الاجل والمبرد منعه وجعله بتقدير في اعداءه او بتقدير مصدر منكر عالما فيه
اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقيل لم يأت في القرآن شئ من المصادر المعرفة
باللام عالما في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عالما بحرف الجر نحو قوله تعالى
لا يحب الله الجحيم بالشؤم من القول فان كان مطلقا نتيجة التقيد بقوله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسط معترضات لبيان بعض احكام اعمال
المصدر عند ذكر عمله اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للمفعول
دون اذ المفعول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان المفعول المطلق

بدل منه أي من الفعل بعد حذف نحو حمد الله وشكر الله لا كأننا بمعنى الفعل كاسم
 الفعل لتعين عمله دون الفعل فوجهان فاعل فعل محذوف أي فيجوز الوجهان أو
 مبتدأ محذوف الخبر أي ففيه الوجهان والفاء جائزة على الوجه الأول وواجبة على
 الثاني كما ستعرف أن الجزاء إذا كان مضارعاً مثبتاً يجوز الفاء وإذا كان جملة اسمية
 يجب يعني جازان يكون الفعل عاملاً للأصل وجازان يكون المصدر عاملاً للنيابة
 لا للمصدرية ولأن المصدر قوي من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرعية والفعل
 قوي من حيث الأصل وضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف في المصدر
 حتى تمنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل
 ما اشتق من فعل وإنما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع أن الصفات كلها
 منشتقة من المصدر إشارة إلى جريان الاصطلاح بالقول بأن اشتقاق الصفات
 من المصدر بواسطة الفعل لمن قام به متعلق اشتق أي اشتق لمن قام الفعل به
 وفيه احتراز عن اسم المفعول فإنه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى الحدث
 والجار والمجرور حال أي حال كونه كأننا بمعنى الحدث أي بمعنى الدلالة على صفة
 حادثه لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لأنها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث
 نحو حسن وكرير ثبت له الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد
 أن لم يكن وإذا أريد الحدث قيل حاسن وكارم الآن أو غداً وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت
 الجنبية لا بمعنى حدوثها وكذا احتراز عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت
 نحو احسن واکرم لكنه يدخل في الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل
 بمعنى الحدث نحو أضرب وأقتل فإنه مشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث
 لكنه مع زيادة فيعتبر الحثية فإنها منظورة في جميع الحد ودلالة الحد ودلالية
 فيكون للمعنى المشتق من فعل لمن قام به الفعل أي من حيث أنه قام به الفعل لا من
 حيث أنه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث أنه قام به زيادة الفعل
 على الغير ويخرج من الحد نحو حاض وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع أنها
 أسماء فاعلين إلا أن يقال إن مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيز وطمث و
 طلاق وليست باسم فاعل أو يقال إن معنى الثبوت فيها بعارض الاستعمال لا
 بالوضع ويخرج من الحد نحو خالد وآثر وثابت ورأسخ ومستمر مما يدل على الدوام
 والثبوت مع أنها أسماء فاعلين وأجيب بأنها تدل على حدوث الخلود والدوام الرسوخ

الوجهان

الوجهان

والاستمرار واجب بان الدوام والاستمرار فيها ليس بصيغي بل واقعي باعتبار
الموصوف القديم المنزه عن التعبير والحدوث ويدخل في الحد الناهق والصاهل
والعاري وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقولهم
لمن قام لان كلمة من يختص بالعقلاء واجب بانها تدخل في الحد على سبيل التغليب
حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات
نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات
بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا
بالقرب في قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا ان يراد
بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به و
لم يقل لمن فعل لئلا يخرج نحو منكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كاد وحاس
اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بمحادث بفعله وصيغته وهذا
مطرد في كل صفة مشبهة عن ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير
ذلك وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي الاضافة من باب جرد
قطيعة اذ الاصل من الثلاثي الجرد على فاعل الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته
اى واقعة على وزنت فاعل اراد بصيغته صيغته الكثيرة المشهورة والانفعال و
فعول وحذر ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي الجرد وانما
بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحوي
وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صفة الصيغة اى صيغة الكاشة من
كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على
معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم الجروهر والجواب عنه باق بعد اسطرو
الحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل و
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم
فان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الظرف وهولك والعامل فيه هو الظرف
ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على جملة والتقدير صيغته عن غير
المجرد الثلاثي يعنى الثلاثي المزيد في الرباعي الجرد والمزيد على صيغة المضارع
ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معولي عاملين مختلفين بتقديم
المجرور مع الجار على وجوه ان يثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله

من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب
 الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة
 المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف
 المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على المعنوي الا اذا كان
 ظرفا كما ترى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي بميم
 مضمومة الباء بمعنى مع اي مع سيم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان
 حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج وكسر ما قبل الآخر كلمة موصولة
 او موصوفة والظرف صلة او صفة اي وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او
 حصل قبل الاخران لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل و
 يتفعل فان ما قبل هذه فتحة نحو تدخل ومستخرج مثل بمثابة اجد ههنا على
 صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها
 بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر ايضا
 نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير مجرد الثلاثي بكسر الميم لثاني
 ما قبل الآخر ويضم ما قبل الآخر لتابعة الميم كما في مبنين من انتن يبنان
 فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بين على الاصل
 فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير مجرد الثلاثي بفتحة ما قبل الآخر نحو لخصن
 فهو مخصص واشتهب فهو مشتهب بالفتحة قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول
 كسيل منع لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل ويعمل اي اسم
 الفاعل عمل فعله اي الفعل الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازما
 او متعديا مقدما او مؤخرا بشرط معنى الحال او الاستقبال لان عمله لشبه
 المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه فسقطت قوة المشابهة
 لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما قوي شبه اعمالهم بالمر يقو قوته وقيل هذا
 الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع
 لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المفعولات
 القوية كالمفعول فلماذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على سببته فيهم التفضيل
 ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل
 مطلقا ايضا لشبهه بالفعل في الدلالة على الحدث ولشبه الخاص بفعل التعجب

في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال
 اي متلبسا بشرط او خبر مبتدأ محذوف اي هو متلبس بشرط والجملة حال او
 معترضة وازضافة الشرط الى المعنى اضافة المصادر الى المفعول بمعنى اللام اي
 بشرطنا معنى الحال او الاستقبال او بيانية اي بوجود شرط هو معنى الحال او
 الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطية معنى كذا او باشد تراط معنى كذا و
 اضافة المعنى الى الحال بيانية او بادية ملازمة اي معنى يحصل عند اقتران الحال
 او الاستقبال وقال الكسائي انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال
 او الاستقبال والاعتماد عطف على معنى اي بشرط معنى الحال او الاستقبال
 وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على المتصفت به اي على صاحبه وهو
 المبتدأ او الموصول او ذو الحال نحو زيد قائم ابوه وجاءني رجل قائم ابوه
 وجاءني زيد راكبا غلامه او الهمة اي همزة الاستفهام نحو قائم زيد او النا
 نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه اي في اسم الفاعل
 جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او ملتصقا بما هو بالفعل اولي وهو
 الاستفهام او النفي وانما شرط قوة جهة الفعل فيه بينهما على فرعية في العمل و
 انخطاطه عن الاصل فلم يجز ابتداء ضارب زيد عمروا وهذا عند سيبويه و
 سائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعمالا غير معتمدة على شيء مما
 ذكرنا فكانهم اعتبروا نفس الشبه لاعماله فان كان الفاء للتعقيب في الاخبار اي
 ان كان اسم الفاعل للماضي اي بمعنى الماضي والاستمرار المتضمن للماضي وجبت
 الاضافة اي اضافة معنى تميز من حيث المعنى من الزاكن عن الفاعل اي وجبت
 معنى الاضافة او ظرفي وجبت الاضافة في المعنى او حال اي ذات معنى ومعنوية
 لقوات شرط اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل
 حينئذ لا تنفك شرط عمله هذا اي وجوب الاضافة اذا كان بعد معمول والاجاز
 ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ولا يعمل حينئذ الا في الظرف او الجار والمجرور
 نحو زيد ضارب امس بالسوط لان كيفية اراحة الفعل خلافا للكسائي فانه
 اعلم اسم الفاعل مطلقا كما مر ولم يوجب اضافة فترو لو اضيف لا يكون الاضافة
 عنده معنوية بل لفظية لانه يقول ان اصله الحال او الاستقبال واما الماضي
 فعارض لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر ولا يقيس على ذي اللام فانه

يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن ولا يتمسك بجواز زيد معطى بكلامه درهما
 بالاتفاق ولا يتمسك به لانه بتقدير فعله لول عليه باسم الفاعل اي اعطاه
 درهما كما ذكر في المتن والجملة مستأنفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه وقال
 الاندلسي هذا عني تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من افعال القلوب هو
 انا ظان زيدا مس ذاهبا لانه لو قدر هذا فعل اخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين
 اللهم الا ان يمنع جواز ذلك المذموم الاقتصار او يجعل عاملا مع الماضي ويجعل ذلك
 من خصائص افعال القلوب كسائر الخصائص التي سندها وان كان معمول
 اخر لفظ كان هذه اما تامتا اي ان وجد معمول اخر لاسم الفاعل غير ما اضيف اليه
 بعد كونه بمعنى الماضي او ناقصة اي ان كان له اي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
 معمول اخر غير ما اضيف اليه معنى بان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد
 معطى عمرو وامرهما ففعل مقدراى فهو متلبس بتقدير فعل مقدراى عليه
 اسم الفاعل اي اعطاه درهما والجملة مستأنفة لانه لما قال زيد معطى عمرو وامر
 فكان سائلا سال ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقائل ان يقول هذا اي تقدير
 الفعل لا يثبت في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان
 زيدا مس ذاهبا للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع الماضي ويجعل
 ذلك من افعال القلوب ولقائل ان يقول ان قوله معمول اخر يقتضي ان يكون
 المضاف اليه ايضا معمول لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وليس كذلك
 واجيب باننا لانسلم انه يقتضي ذلك حيث لم يقل معمول اخر لاسم الفاعل وعلى
 تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول اخر اي صالح لعمله فيه على تقدير
 ان لا يكون بمعنى الماضي او يحمل على تقدير من التقادير لا على كل تقدير
 على تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك ان درهما في زيد معطى عمرو وامرهما و
 المضاف اليه هو عمرو وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو
 بتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او تحمل على معمول له من حيث المعنى
 لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونها معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله
 تعالى وجاء على الليل سكنا لان الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت ولقائل ان
 يقول ان في اطلاق قوله وان كان معمول اخر لا يترتب عليه جزاء المذكور مطلقا
 لانه لو كان بعد معمول تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه او غيره

خص
 فصل

س
 جعل

لا يصدق عليه كونه بفعل مقدرفان دخلت اللام لتقاء التعقيب في الاخبار اى
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة في
جواز الاعمال اوجميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال او الماضي
لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير معنى الفعل حتى كان بمرفوعة جملة
ولولم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوع صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما
ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا هذا فيجبوز
الضارب امس غلام زيد قائم كما يجبوز عند حقوق غدا والآن وما وضع عنه
اى من اسم الفاعل للمبالغة في الفعل نحو ضارب وضروب ومضارب معناه
كثير الضرب وعليم معناه كثير العلم وحذم معناه كثير الحذر مثله خبر لقوله
وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل
الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضارب ابوه عمروا
الآن او غدا ونريد الضارب ابوه عمروا الآن او غدا او امس فان قيل لم يعمل هذا
مع انه لا يجري على المفعول المضارع اى لا يوازنه في حركاته وسكناته فلم يسم
المشابهة اللفظية قيل انما جعل اعتبار الالصل وعدم اعتبار العارض اللفظية
او تقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة
فان الضارب ضارب وكذا الضروب والمضارب والعليم عالم والحذر حاذر فكا
مما يوازنه في حركاته وسكناته حكما باعتبار ملازمتها له ولتضمنها اياه كذا
في جواشي المصباح والمثنى والجمع مثله خبر لقوله والمثنى اى مثنى اسم الفاعل
ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وانما
كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المثنى والجمع
بعد الفراغ عن حكم كلانوعى الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة و
الموحد الموضوع للمبالغة ويجوز حذف النون اى نون التثنية والجمع
السا لم من اسمى الفاعل والمفعول مع العمل وعدم الاضافة اى مع كون
اسم الفاعل عائلا وغير مضاف اى مع نصب ما بعدها والتعريف اى ومع
التعريف باللام تخفيفا نحو قوله تعالى وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وذلك لان الالام موصولة
وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت
من الموصول ثم كما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول

فقال اسم المفعول ما اشتق من فعل فهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين
وأما على قول الكوفيين فيخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما يخرج به اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقي اسم
التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو أشهر وأعرف إلا أن يعتبر الحثية أي
من حيث أنه وقع عليه الفعل بخلاف أشهر والكرف فانه ليس بهذا الحثية
لأنه من حيث أنه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل في
الحد أسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب
تبعاً على سبيل التغليب والأمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وإنما قال
ما اشتق من فعل مع أن الصفات كلها مشتقة من المصدر إشارة إلى جريان
الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل و
صيغته أي صيغة المفعول من الثلاثي المجرد بدلالة لام العهد على مفعول غالباً
والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته أي كائنة على مفعول كمضروب وقوله من
الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفاً وإنما قلنا غالباً
لأن صيغته قد يحى على فاعيل نحو قاتل وجريح لا يقال أنه صفة مشبهة لاسم
مفعول لأننا نقول أن الصفة المشبهة تكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل
وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لأنها بمعنى مقتول ومجروح ومن
غيره أي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كخفة الفتحة وكثرة
المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذي يعمل عمله أي
المضارع المبني للمفعول كمستخرج وقد شذأ ضعفت الشيء فهو مضعوف
بمعنى المضاعف أي جعلت مضاعفاً وقوله على صيغة اسم الفاعل عطفت على
قوله مفعول بالواو الداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على
صيغة اسم الفاعل وورد فاصلاً بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة
ما موصولة أو موصوفة أي بفتح الحرف الذي أو حرف حصل قبل الآخر وأمره
أي أمر اسم المفعول أي شأنه في العمل أي في كونه عاملاً على فعله الذي هو
مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول والاشتراط أي اشتراط أحد الزمانين
إلا إذا كان ذا لام واشتراط الاعتماد على صاحبه أو الهمة أو ما النافية لعلم في
المنصوب كاسم الفاعل وكذا في وجوب الإضافة معنى إلى المفعول أن كان

بمعنى الماضي نحو نريد معطي درهم أمس وذلك لأنه عمل عمل فعله وهو
 الفعل المبني المفعول لمشابهة مع احتياجه إلى ما يحتاج إليه اسم الفاعل
 فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج إلى الشروط فتعمل بتلك الشروط مثله
 وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول
 لكن المتأخرين كابن علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في
 الفاعل مثل زيد معطي غلامه درهما الآن أو غدا حيث عمل عمل يعطي ثم لما فرغ
 من بيان اسم المفعول شرع في بيان صفة المشبهة فقال الصفة المشبهة باسم
 الفاعل وشبهت به في أنها ثني وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل
 فإنه في بعض استعمالاته وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما
 ستعرف ما اشتق من فعل لازم أصلا أو زادا فقد ذكر في بعض شروح
 الكشاف في بحث الترخيم أن الفعل المتعدي قد يجعل لازما وينقل إلى
 فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والحرفيع والمعلم و
 السميع ونحو ذلك لمن قام به الفعل وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل ونحو
 المفعول المتعديين على معنى الثبوت أي على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة فمعنى
 زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد أن لم يكن وإذا اريد ذلك
 قيل كريم الآن أو غدا وكذا معنى نريد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز
 عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدث
 فإنه اسم فاعل لصفة مشبهة ولكن يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي
 صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشرف فإنه ما اشتق
 من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم إلا أن
 يقصد الكينية أي من حيث أنه قام به الفعل فيخرج ذلك لأنه من حيث أنه قام
 به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارئ عرف
 الجواب عن إيراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل قياسية أو من حيث إن صيغتها ليست على وزن
 صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الأول كان قوله على حسب السماع أي على قدر السماع
 ووفق من الواضع خبرا بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الخبر الأول أي
 صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث إن صيغتها اسمية وصيغته

الصفة المشبهة
 بالفاعل

اسم الفاعل قياسية وعلى وجه الثاني كان خبرا بعد خبر فيضمن حكما على حدة
لأن الخبر الأول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها
ليست على زنة صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقصورة على السماع
من الواضع كحسن وصعب وشديد وكذا احمر وسكران وتعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لشابهتها
باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن الزمان اى من غير اشتراط الزمان وآما
الاعتماد على صاحبها او الهزمة او ما فشرط كما في اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل
انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم
الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم مزية الفرع على الاصل قيل
المزية يكون اعمالها من غير اشتراط الزمان متحملة ضرورة لان اشتراط الزمان فيها
يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانهما موضوعا للثبوت والزمان يستلزم الحدوث
على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل عمله في المفعول به ولا عمل فيه ههنا لانها ابد
مشتقة من فعل لازم وتقسيم مسائلها اى مسائل الصفة المشبهة ان يكون
الصفة اى الصفة المشبهة باللام اى كائنة او متلبسة او مقرونة باللام اى
بلام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن وتكون معمولها
اى معمول الصفة المشبهة على التقديرين مضافا نحو وجهه هذا من باب العطف
على معمولي عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام اى متلبسا او مقرونا
باللام نحو الوجه او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فلهذه ستة اى فهذه
الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في
كل واحد منها اى من الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت
الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلث من اقسام المعمول في الستة من الاقسام
الحاصلة بضرب صيغتي الصفة في صفات المعمول الثلث فتكون ثمانية
عشر جملة مستأنفة كانت سائلا قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية
عشر قسما ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها اعتبارات
اخرى يرتقى مسائلها الى الوف وتنقسم الى حسنة التاليف وقيحة وممتعة و
هي صعب تعدادها وقد ذكرها شيخنا واستاذي طاب الله ثراه وجعل الجنة
مشواه في رسالته له على التفصيل فان رغبت فعليك بها فالرفع اى رفع المعمول

في معمولاتها المرفوعة على التثنية أي حال كون المفعول فاعلا نحو حسن وجهه و
 النصب أي نصب المفعول في معمولاتها المنصوبة على التشبيه أي تشبيه مفعول
 الصفة بالمفعول أي بمفعول اسم الفاعل في المعرفة أي في المفعول المعرفة نحو الحسن
 الوجه بالنصب فإنه مشبها بالمفعول به وليست بمفعول لأن فعل الصفة المشبهة
 غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم
 الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما أن الجحر في نحو الضارب الرجل
 مشبهة بالجحر في نحو الحسن الوجه فيهما أعني الضارب الرجل والحسن الوجه يتعاضدا
 ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل أصله النصب ويجر بالاضافة لتشبيهه
 بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه عطف الرفع على الفاعلية والجحر
 على الاضافة لخصول التخفيف بخلاف الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الاضافة
 وينصب التشبيه بالضارب الرجل في كون الصفة والمفعول معرفين باللام ثم
 قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه وأعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور
 صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجحيم بالسوء من القول وعلى التميز عطف على قوله على
 التشبيه بالمفعول أي والنصب على التميز في النكرة أي في المفعول النكرة في نحو
 الحسن وجهها والجحر أي جز المفعول في معمولاتها المجرورة على الاضافة أي مبني على
 كونه مضافا اليه وتفصيلها أي مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشرة حسن وجهه
 الصفة مجردة عن اللام والمفعول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلاثة
 فقوله تفصيلها مبتدأ محذوف الخبر أي تفصيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن
 وجهه مبتدأ أو قوله ثلاثة بمعنى في ثلاثة أوجه خبره والجملة مبنية للتفصيل أو
 يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلاثة خبر مبتدأ محذوف
 أي هذه ثلاثة وفيه نظر إذ لا يستقيم أن يجعل قوله حسن وجهه خبرا إذ تفصيل
 مسائلها الثمانية عشرة لا يتم بهذا الخبر ولا يعطى على هذا الخبر غيره حتى يتم
 به فلا يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه أي
 مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا البواقي في كون كل ذات ثلاثة أوجه فالصفة
 في حسن الوجه مجردة عن اللام والمفعول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
 فهذه ثلاثة فإن قيل أي حرف يقدر في اضافة حسن الوجه ولا يصح دخوله في
 الفاعل قيل تقدير الحرف في الاضافة المعنوية وأما الجحر في الاضافة اللفظية

فمحمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الأضافة بواسطة
 حرف الجر لفظا أو تقديرا محمول على كونه تعريفا للأضافة المعنوية وفيه نظيران
 تقسيم الأضافة إلى معنوية ولفظية يابى هذا الحمل ولأن الاسم في باب الأضافة
 لا يعمل إلا لنيابة عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه أو
 محمول على رادة التقدير حقيقة أو حكما فيتناول الأضافة اللفظية على القول بالتقدير
 الحكمي على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريفا للأضافة لهما أو يقال ضارب زيد ملحق بنحو
 غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من
 لأن الحسن هو الوجه كما أن الخاتمة هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو
 ضرب اليوم في تقدير في ولا ضير في تقدير من البيانية في نحو حسن الوجه بعد
 خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالأضافة والقول باضمار الفاعل إذ لو لم يخرج عن
 الفاعلية لفظا بالأضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن إلى
 الوجه من باب الأضافة إلى المشبه بالمفعول لفظا وإلى الفاعل معنى أو يقال
 حروف الجر في الأضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاثة المذكورة بل حروفها ما
 يتعدى بها أصل الفعل المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فانه بمعنى إلى
 أي راغب إلى زيد إذا جعل اضافة إلى المفعول وكذا بالغ البلد وإذا لم يتعد
 ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح
 الجر لما قلنا أن المضاف لا يجر إلا لنيابة عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة
 في حكم العدم إذ الأضافة الصورية يستدعي صورة اللام لا معناها والالفاظ
 معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة
 مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وهذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة ذات لأم والمعمول
 مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الحسن وجهه معطوف بحذف العاطف
 لعله حذفه تحريرا عن كثرة التكرار وإنما غير السنن السابق ليشير إلى أنه
 شروع في تقسيم الآخر من الصفة المشبهة لأن الأمثلة السابقة كانت للصفة
 المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام
 والمعمول أيضا ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة
 مرفوعة باللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
 هذه ثلاثة اثبات منها ممتنعان فالأشأن مبتدأ ومنها صفة وممتنعان خبره

اي اثنان كائنان من الاقسام الثماني عشرة ممتنعان وهما الحسن وجهه تكون الصفة
 ذات لام والمعمول مجرور مجردا عن اللام والاضافة وامتناعهما ظاهر لعدم افادة
 الاضافة التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع
 الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية مجرى المعنوية فكما لا يجوز في المعنوية
 اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز في اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله
 الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اي هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجهه
 عطفت بمحذوف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد واختلفت في جوار واحد منها
 وهو حسن وجهه تكون الصفة مجردا عن اللام والمعمول مجرور مضافا قال
 بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة تستلزم اضافة الشيء الى نفسه قال بعضهم
 انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو
 الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريبا والجاء للمجروح
 اعنى قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلفوا في البواقي من الثماني
 عشرة بعد اسقاط مسألتين منها او ثلث على حسب الاختلاف ما كان فيه
 ضمير واحد وهو فيما اذا كان المعمول مضافا مرفوعا او مفردا منصوبا او مجرورا
 احسن خبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اي البواقي ما كان
 منها فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع
 قلت الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل ومسائل تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن
 الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجهها وحسن وجهه وحسن الوجه
 بالجر وحسن الوجه بتكوين حسن وينصب اليه وحسن وجهه بالاضافة و
 حسن وجهها فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من باب
 الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
 والافيهما ضمير الموصوف قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن حيث يكونه فاعلا لفظا
 لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يتبعه متابعة بعد
 الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على الحمل
 باعتبار المعنى وبهذا الاعتبار فاعل وما كان منها فيه ضميران وهو فيما اذا كان
 المعمول مضافا وهو منصوب او مجرور حسن لحصول المقصود فاما عدم
 احسنيته فلو جرد الزائد على المقصود ومسائل ثلث او اثنان على حسب

مجرور مضافا للحسن وجهه تكون الصفة ذات لام والمعمول

الاختلاف نريد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجز الوجه هو الذي
 اختلف فيه بنصب الوجه وما لا ضمير منها فيه وهو فيما اذا كان المفعول مرفوعا
 غير مضاف قبيح لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا ومسائلها
 ربح الحسن وجهه برفع وجهه وحسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بتكوين
 حسن ورفع الوجه والحسن الوجه برفع الوجه ومتى رفعت بها أى بالصفة
 المشبهة^١ ولا يلزم تعدد الفاعل في كالفعل الفاء للتعليل لأن الصفة المشبهة
 حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذلك هذه ويحتمل ان
 يكون قوله وهي كالفعل نتيجة أى حينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل في انها
 لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر والآ أن حرف
 الشرط والشرط محذوف أى وان لم يكن يرفع بها بل يجر بالاضافة وينصب
 على التشبيه بالمفعول فيهما أى ففي الصفة ضمير الموصوف لأن الفاعل لما جرت
 بالاضافة ونصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم
 يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع أى اذا تحقق وجود
 الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع على
 حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضميره تقول هند حسنة
 وجه او حسنة وجهها والزيدان حسنا وجه او حسنان وجهها والزيدون حسنا
 وجه والزيدون حسنون وجهها واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان فسقطت
 النون بالاضافة أى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين
 أى غير المتجاورين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثل الصفة المشبهة فيما
 ذكرنا من الصور أى ما جاز في الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز في اسم
 الفاعل والمفعول غير المتعديين لأن جواز هذه الصور في الصفة المشبهة انما
 هي لما يشابهتها باسم الفاعل فجوازها فيه أولى فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا
 وجرا وكذا القائم غلامه وكذا الصور التسعة لتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب
 الغلام او غلامه او غلام بالحرركات الثلاث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا
 اسم المنسوب لأنه ملحق بالصفة المشبهة نحو التميمي لأب إلى آخر الصور وان قيل اسم
 المفعول لا يثنى من غير المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد
 المضروب مثال الاسم المفعول غير المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل غير المتعدي

١ والحسن وجهه

٢ ما بعد هاء فلا ضمير فيها أى في الصفة المشبهة

٣ والقائم غلام

غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول
 ما لم يسم فاعله الى المفعول الثاني وإنما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين
 احترازاً عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيد ومعهطي درهمها حيث لا يجري فيهما
 مع ما تعدى اليه ما ذكر من الأقسام بل يجري فيهما أما نصب المفعول على المفعولية
 او جرة على الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيهما تلك الأقسام لزم الالتباس حتى لو
 قيل زيد ضارب ابيه مثلاً لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول ضارب فاعل
 اضيفت اليه وان اياه في المثال الثاني مفعول المعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول
 ثاني اضيفت اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللانزمين فانه
 لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس ولا يشبه المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بيان
 الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال اسم التفضيل اسم يدل
 على تفضيل شيء على شيء وهو في الاصطلاح ما اشتق من فعل فيه احتراز عن
 الجوامد لموصوف بزيادة على غيره اى على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اما صلة
 موصوف اى لما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل أو بمعنى مع وحينئذ صلة
 محذوفة اى لا موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وإنما قال لموصوف و
 لم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه ليشمل على كل نوعي اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل
 الفاعل والذي صيغ لتفضيل المفعول نحو أضرب وأشهر فان الاول لتفضيل
 الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه في ذلك
 الفعل اى في الفعل الذي اشتق هو منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد
 فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال
 مثلاً بل في امر اخر بخلاف نحو أضرب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق
 هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل في الحد اسماء الفاعلين التي وضعت
 للمبالغة كضرب وضروب ونحوها لانهما وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد
 فيها الزيادة على الغير وهو افعلى صيغة افعلى ونحو خير وشر اصلها خير
 وشر وشرطه اى اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد احتراز بقوله من
 ثلاثي عن الرباعي نحو بعث وبقوله مجرد عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتل استخرج
 يمكن بناء افعلى منه اى من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء
 افعلى لانه لو نقص لاختل لفظاً وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل أخرج من استخرج

الاسم
 الذي
 يدل
 على
 تفضيل
 شيء
 على
 شيء
 آخر

لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولولم يحذف لزيد على بناء افعل وقوله يمكن
 محرم مبتدأ محذوف اي هذا الاشتراط يمكن بناء افعل منه والجملة معترضة وقوله
 قيل انه علة لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعل منه ليس بعلة لبنائه بل علة
 بنائه الالة تفضيل شيء على شيء في الفعل الذي اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب
 الجملة صفة اخرى لثلاثي اي من ثلاثي ليس بلون ولا عيب واحترز بقوله ليس
 بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمر وعمر لان منهما خبر مبتدأ
 محذوف اي وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة اي لان من اللون والعيب
 افعل لغيره صفة افعل اي افعل الكائن لغير التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة
 نحو احمر واسمر واعمر واعمر فاو بني منهما افعل التفضيل لزم اللبس واشتبه
 افعل التفضيل بما ليس للتفضيل ألا ترى انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد
 ذو حمرة او زائدة في الحمرة مثل زيد افضل الناس فان قيل قد بني افعل التفضيل
 من العيوب بنحو اجمل وابلد قيل المراد بالعيوب هو العيوب الظاهرة والجهل و
 البلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه على
 هذا يصح نحو احمق على معنى التفضيل اذا كانت الحاجة ايضا من العيوب الباطنة وقد
 حكوا بشذوذ في احمق من هبنقة اللهم الا ان يراذ بالحاجة ما يبدو في الظاهر
 من اثر البلادة كما حكى عن هبنقة من تعليق خزنات وخيوط على عنقه وصد
 مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجي منه
 اسم التفضيل الا شاذ وفيه نظر لان الحاجة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة
 للحقيقة وظهور اثر الحاجة في بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير
 معتبرة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشذوذ ولو اعتبرت العوارض لوجب
 ان يحكم بشذوذ وذا جهل وابلد لو اريد بهما ما يبدو في الظاهر من اثر الجهل و
 البلادة في احد ولم يحكم بشذوذ وذهما احد فان قصد غيره اي تفضيل غير
 الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه والرابعي مجرد او مزيد فيه
 او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل اليه اي الى تفضيل غير بمثل هو اشد منه
 اي باتيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا
 له واتباع مصدر ما امتنع بناؤه منه تميزا ابانة المقصود على وجه يمكن تقوله
 هو اشد منه استخراجا وبياضا وغيبا المثال الاول لغير الثلاثي المجرد والثاني

للون والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن من استغفار او بياضا واقبح منه
 وخرجة وعميا وقياسه اى اسم التفضيل للفاعل اى لتفضيل الفاعل لانه
 يدل على زيادة الموصوف على الغير في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما
 بني للفاعل اى ما كان معروفا فيصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من
 المصدر المبني للفاعل اى من المصدر المعروف والراد بالفاعل من قام به
 الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما
 جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو ضرب واحسن واكرم وان اريد
 به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على حذف المعطوف اى قياسه
 للفاعل والصفة المشبهة نحو ضرب واحسن وقوله وقياسه مبتدأ محذوف
 الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضربى زيدا قائما اى قياس
 اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ
 وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف اى وقياسه مجيء للفاعل
 بقرينة قوله وقد جاء للمفعول كلمة قد للتقليل اى قلما يحى اسم التفضيل
 لتفضيل المفعول سماعا نحو اعدروا اليوم واشغلوا شهر ونريد في بعض النسخ
 واعرفناى اكثر معدو رية واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية ويستعمل
 اسم التفضيل في كلام العرب على احد الجار والمجرور حال اى واقعا على احد
 ثلاثة اوجه فقط وفي بعض النسخ على ثلاثة اشياء مضافا بدل من قوله على احد
 ثلاثة اوجه نحو نريد افضل القوم او بمن اى كائنا بمن نحو نريد افضل من عمرو
 او معروفا باللام نحو نريد الافضل وهذا اللام للعهد ليس الا اى باللام العهدية
 ليكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم الافضل
 الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثالا وكلمة او مانعة الخلو والجمع
 فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل
 من عمرو باستعماله مع اثنين منها ولا زيد افضل باستعماله بدون واحد منها
 الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في اخرو جمع
 فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد الثلاثة
 او جلا ان استعماله باحدها لبيان التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل
 استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احد هذه الامور الثلاثة الا ليدل

على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره اى
المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلاثة
المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك في من والاضافة ظاهرة لانك اذا قلت
زيد افضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو في الفضل فاذا قلت من عمرو وافضل
الناس فهم ذلك وكذا في اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا
منوياً لان اللام العهدية تشير الى فعل المذكور مع المفضل عليه على ما بينا لان
معنى قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه لفضل من زيد مثلاً ولا يجتمع اثنان
منها لحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضائعاً فلا يجتمعان
الا نادراً فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلاثة المذكورة نحو الله اكبر
قيل معناه وتستعمل على احدها حقيقة نحو زيد الافضل واشرف الناس و
اكبر من عمرو وتقديراً فلا يرد ذلك لانه في تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما
تقول في الدنيا والجليل فانهما من اسماء التفضيل لان الدنيا ثابت الادنى والجليل
ثابت الاجل من الدنيا والجلال وقد جاء تجردهما عن احد الامور الثلاثة في قوله
فما سعى دنيا ظالمات مدت وفي قوله وان دعوت الى جلي ومكرمة قيل جواز تجردهما
عن احد الثلاثة المذكورة بصيرورتها اسمين وانحاء معنى التفضيل عنهما فان الدنيا
صار اسم الزمان المتقدم على الآخرة والجليل اسم للخطبة العظيمة فيجوز استعمالها بدون
احدها فان قيل فما تقول في نحو الحسن في قوله تعالى وقولوا للناس حسناً و
في نحو السوى في قول الشاعر شاعر ولا يخرجون من حسن بسوى ولا
يخرجون عن غلط بيتين فانهما من اسماء التفضيل لانها تانيث احسن واسوء
قيل لانسلم انهما تانيث احسن واسوأ بل هما مصدران كالرجعي والبشري فلا
يرد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها في قول الشاعر لست بالاكثير
منهم حصني وانما الخبرة للكاثر اى لمن اكثر عدد اقل كلمة من في البيت لست بنجدي
بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم كانه قال لست
بالاكثير من بينهم حصي فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف اى
لست كائناً منهم بالاكثير حصي لوهو تفضيلية متعلقة بفعل اخر محذوف عاير من
اللام اى لست بالاكثير اكثر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد الا ان يعلم المفضل عليه
مستغنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات والوقت معلومية

ث
صلة

المفضل عليه فيقد ربناء على القرينة نحو الله أكبر أي أكبر من كل كبير ونحو زيد كريم
 وعمر وكرم أي أكرم منه والمعطوف هنا محذوف أي إلا أن يعلم أو يخرج اسم التفضيل
 عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله بأحد ثلاثة أشياء فإذا أضيف اسم
 التفضيل فله أي فلا سم التفضيل معنيان أحدهما أي أحد المعنيين وهو
 الأكثر أي وهذا المعنى أكثر من المعنى الثاني والجملة معترضة والواو اعتراضية إن
 تقصد به أي باسم التفضيل الزيادة أي زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل
 المشتق هو منه على من أضيف اسم التفضيل إليه ضمير الية عائد إلى من وكلمة
 من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعاً على سبيل التغليب فلا يخرج نحو أعد
 الخيول وأجسم الفيول ونحو ذلك وإذا عرفت هذا فاعلم أنه لو أريد بالمعنى في قوله
 معنيان المصدر أي العناية فحمل القصد على أحد هما صحيح حيث يصير المعنى
 أحد العنايةتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لأنه حمل القصد على القصد ولو
 أريد المفعول أي معنى ففي الحمل اشكال حيث يصير المعنى أحد المقصودين قصدك
 الزيادة وهو معنى غير صحيح لأنه حمل القصد على المقصود إلا أن يكون المعنى أحدهما
 حاصل بأن تقصد به كذا وحذف الجار من أن وإن كثير شائع أو يكون المعنى قصد
 أحدهما قصدك كذا أو أحدهما ذوق قصدك كذا فيشترط أن يكون موصوفه
 بعضاً منهم أي ممن أضيف إليهم وذلك بحكم الوزن والاستعمال مثل زيد أفضل
 الناس فزيد بعض الناس ولتقابل أن يقول يلزم من اشتراط كون موصوف بعضاً
 ممن أضيف إليهم تفضيل الشيء على نفسه واجب بأن موصوفه داخل في المضى
 إليهم أفراداً خارج عنهم تركيباً أو داخلهم واقعاً خارج عنهم إرادةً يعني داخل
 فيهم في الأفراد والواقع ثم خرج عنهم في الإرادة وقت التركيب والاضافة فلا
 يلزم تفضيل الشيء على نفسه فلا يجوز يوسف أحسن أخوته أي فلاجل أن
 يشترط في هذا المعنى أن يكون موصوفه داخل في المضى إليهم لم يجز أن يقر
 يوسف أحسن أخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني لخروجه عنهم على
 الجواز أي لخروج يوسف عن الأخوة أي عن عمومهم باضافتهم إليه أي باضافة
 الأخوة إلى يوسف لأنه إذا أضيف الأخوة إلى ضمير العائد إلى يوسف خرج
 يوسف عن عموم لفظ الأخوة إذ ليس يوسف بعضاً من أخوته لأنه ليس باخ
 لنفسه فكان أحسن مضافاً إلى من ليس موصوفه بعضاً منهم ولو قيل يوسف

احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام لكان من ذلك لان يوسف ع
 بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب ع وان لم يكن بعض اخوته والثاني اى والمعنى
 الثاني ان تقصد زيادة مطلقة اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو
 منه زيادة مطلقة اى غير مقيد بكونها زيادة على من اضيف اليه اى تقصد تفضيل
 على كل من سواء مطلقا لا على المضاف اليه وحده ويضاف بالنصب عطفا على تقصد
 اى المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على
 الابتداء والاستئناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة لا لتفضيل
 له فلا يشترط ان يكون موصوف من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا
 الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو
 افضل قریش اى افضل الناس من بين قریش ولم تقصد التفضيل على قریش و
 ان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم
 بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته
 وكذا نحو فلان اكرم بني ابيه فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من
 غيره له ولا يستر باخوته وكذا نحو الناقص والاشبه اعدا بني مروان كانه قيل عادلا بني
 مروان اى هما اعدل من غيرهما لهما ملازمة ببني مروان والمراد بالناقص يزيد بن
 الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من يأخذ من بيت المال
 اكثر مما له حق في الشرع وورده الى القدر المستحق في الشرع والمراد بالاشبه عمر بن
 عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما في داسه شجته واما اختار لفظ التوضيح وعدا عن
 لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة
 الى النكرات يوهم التزام اضافة الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته
 والناقص والاشبه اعدا بني مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على قوله والثاني اى
 المعنى الثاني لا يصح لانه حمل المقصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني
 حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثاني
 قصدك كذا او المعنى الثاني ذو قصدك كذا ويجوز في الاول اى في اسم التفضيل
 المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع الاول من نوعي اسم
 التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى في المعنى الاول وفيه نظر
 حيث ياباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل

فلو حمل الأول والثاني على المعنى الأول والثاني لم يكن الكلام مطابقا فالحق ما ذكرنا و
يجوز في هذا النوع من اسم التفضيل الأفراد أي أفراد اسم التفضيل والتذكير مع
وجود تانيث الموصوف كذا في الفصل أي يجوز فيه الأفراد والتذكير على كل حال أي ان كان
الموصوف مشن ومجموعا ومؤنثا يجوز فيه افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيد
افضل القوم وهند افضل القوم وانما لم يذكر التذكير كفاية بقوله فيما يقابل بعد
الذي بمن مفرد مذكر لا غير لان لما كان فيما يقابل الأفراد والتذكير والمطابقة لمن هو
له أي لمن اسم التفضيل ثابت له أي مطابقة الموصوف أفرادا وتثنية وجمعاً و
تذكيراً وتانيثاً يجوز فيه افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون
افضل القوم واوا افضل القوم وهند فضل النساء وانما جازا لأفراد والتذكير
في كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابهاً للاسم التفضيل المستعمل بمن
في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعداً في كل واحد منهما فيجوز فيه الأفراد
والتذكير اعتباراً بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونه مخالفاً له في اللفظ لوجود
الاضافة هنا وعدمها فيه فيجوز المطابقة اعتباراً باللفظ واما الثاني أي النوع
الثاني أي اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة والمعروف باللام
فلا بد من مطابقته أي مطابقة الموصوف أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً و
تانيثاً للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتناع
بمن التفضيلية لفظاً ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما بخلاف النوع الأول
فانه ممتزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعداً بخلاف المستعمل
بمن فانه ممتزج بها لفظاً ثم اعلم ان قوله واما الثاني عطفت الجملة الشرطية
على الجملة الفعلية يعني قوله يجوز في الأول وقوله فلا بد جواباً أمّا والفاء
جزائية وهو خبر مبتدئين والضمير محذوف أي فلا بد لهما من المطابقة وقوله
من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلق به والقول محذوف الخبر نظر لانه
يكون حينئذ مضارعاً للمضاف على نحو لا حافظاً للقرآن فيجب نصبه والذي
بمن أي اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير أي غير المفرد المذكور
نجوزيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا لان
من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة بين افعال التفضيل
وافعالها لالصفة فكانها من تمام الكلمة ولهذا

م فقط علم ان المراد هنا افراد والتذكير

الأفراد

لا يجوز الفصل بينهما إلا بعمل اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها
 في حكم وسط الكلمة وكحقوق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص بأخر الكلمة
 دون أو وسطها فلو حقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم كحقوقها فيما هو في حكم
 وسط الكلمة وهو مستكره ولا يعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف
 جر مطلقا سواء كان مظهرا أو مضمرا وكذا لا يعمل في فاعل مظهر لأن الصفات إنما
 تعمل بمشابهة الفعل كاسم الفاعل والمفعول أو بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة
 المشبهة فانها تعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل
 من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف
 اسم الفاعل لأنه لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل استعماله وهو استعماله بمن
 فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقا مظهرا أو مضمرا أو
 لا في الفاعل مظهرا لأنهما من معمولات قوية إلا اذا وجدت الشرائط الثلاثة
 المذكورة في المتن فحينئذ يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة في أعماله حينئذ
 كما ستعرف ببيان قريب الكناية يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه
 الفعل التعجب في الزنة وفي اختصاص مجيئه بالثلاثي المجرد
 مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في معمولات الضعيفة
 وهي الفاعل المضمم المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف
 الجر وذلك لأن مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفي راحة من الفعل
 والحال والمفعول به بواسطة ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا
 يحتاج الى قوة عمل العامل وإنما يعمل في المفعول معه والمفعول له لأن العامل
 الضعيف يقوي على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في المفعول معه وتقديرا كما
 في المفعول له وفي بعض الشروح إنما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر لأنه في
 الاسم نظير فعل التعجب في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل مظهرا فكذلك في
 نظر لأن فعل التعجب لا يعمل في المفعول به مطلقا مضمرا أو مظهرا وهو لا يعمل فيه
 البتة والشرائط الثلاثة ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر أي في فاعل مظهر
 إلا اذا كان اسم التفضيل في اللفظ صفة كائنة لشيء أي إلا اذا كان اسم التفضيل
 جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور وهو في المعنى ليسبب الواو والحال والتووين
 بدل من الأضافة أي والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة كائنة لمسبب ذلك

سبب
سبب

الشيء أي لمتعلق ذلك الشيء كالحل في المثال فإنه مسبب قوله من رجلا لأنه حصل
في عينه لسببته فإن قيل المشهور في اصطلاحهم أن يطلق على متعلق الموصو اسم
السبب دون المسبب قيل لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتشبيه على صحة إطلاق
اسم المسبب وتحقيقه مفضل صفة مسبب أي لمسبب مفضل باعتبار الموصو
الأول أي باعتبار تعلقه بالموصوف الأول كرجل في المثال حيث نفي كون الحل
مفضلا باعتبار عين رجل ما على نفسه أي مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق
للتفضيل عليه أي باعتبار تعلقه بغيره أي بغير الموصوف الأول كعين زيد في المثال
حيث نفي في المثال كون الحل مفضلا عليه في عينه منفيًا حال أي حال كون اسم
التفضيل منفيًا أو صفة مصدر محذوف أي تفضيلا منفيًا مثل ما رأيت رجلا
أحسن في عينه الحل منه أي من الحل في عين زيد فأحسن في هذا المثال جرى على
رجل وقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة لمسبب أي لمتعلقه وهو الحل وهذا
المتعلق مفضل ومفضل عليه أي الحل أحسن من الحل لكن باعتبارين أما كونه
مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفي كونه مفضلا
باعتبار عين رجل ما وأما كونه مفضلا عليه فباعتبار غيره بما جرى عليه وهو كونه في
عين زيد حيث نفي كون الحل مفضلا عليه في عينه فالمقصود من هذا الكلام مدح
الحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه أما لوجعل هذا الكلام مثبتا
لأن المقصود على عكس ذلك وإذا عرفت هذا فاعلم أن كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول
ما رأيت وقوله أحسن صفة قوله رجلا وهو أعني أحسن عامل ذو الحدين أي دال
على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه أي التفضيل والتفضيل على الشيء
وتعلق به ظرفان أو حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل ظرف أو حا حدث
يعني تعلق قوله في عينه بأحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به
أيضا باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لأن جهة كون الحل مفضلا باعتبار عين
رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله
في السوق فإن معنى التشبيه عامل معنوي ذو الحدين حدث المشبه وحدث
المشبه به أي حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق
كل ظرف بحدث فان زيدا مشبه باعتبار كينونته في الدار ومشبه به باعتبار كينونته
في السوق وتظهر هذه المسئلة الحيات الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام

في
الحدتين
مثال ما
الحدتين

مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَأَمَّا اشْتَرَطَ كَوْنُهُ مَنْفِيًّا
 لِيَصِيرَ بِمَعْنَى الْفَعْلِ لِأَنَّهُ نَفْيُ صِفَةِ التَّفْضِيلِ بِجَعْلِهِ بِمَعْنَى أَصْلِ الْفَعْلِ لِأَنَّ التَّفْضِيلَ
 بِمَنْزِلَةِ الْقَيْدِ وَالنَّفْيِ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَقِيدٍ يَنْصَرِفُ ذَلِكَ النَّفْيُ إِلَى الْقَيْدِ وَيَبْقَى أَصْلُ
 الْفَعْلِ مُثَبَّتًا فَقَوْلُهُمْ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُلَّ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ بِمَعْنَى
 حَسَنِ الْكُلِّ فِي عَيْنِ كُلِّ رَجُلٍ مِثْلَ حَسَنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ أَوْ دُونَ حَسَنِهِ لَا فَوْقَهُ لِأَنَّهُ لَمَّا
 نَفَى التَّفْضِيلَ أَيْ الزِّيَادَةَ ثَبَتَ الْمَسَاوَاةَ أَوَّالًا لِنَحْطَاطِ ضَرُورَةٍ فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ أَحْسَنَ
 فِي الْمَثَالِ أَيْ أَعْمَلُ فِي الْمَفَاعِلِ الْمَظْهُرُ وَهُوَ الْكُلُّ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى حَسَنِ وَأَمَّا اشْتَرَطَ كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا
 مَفْضُولًا وَمَفْضُولًا عَلَيْهِ بِاعْتِبَارَيْنِ لِيَكُونَ التَّفْضِيلُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ بِاعْتِبَارَانِهِ
 تَفْضِيلَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ وَهُوَ فِي مَعْرِضِ الْأَمْتِنَاعِ أَذْ لَوْلَا اخْتِلَافُ الْأَعْيَانِ
 لَا مَتْنَعُ فَصَارَ التَّفْضِيلُ ضَعِيفًا وَأَمَّا اشْتَرَطَ التَّفْضِيلَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِأَنَّهُ صِيرُورَةٌ
 بِمَعْنَى الْفَعْلِ بِعَارِضِ النَّفْيِ فَلَا يَجُوزُ عِلْمُ الْمَتْنَعِ بِاعْتِبَارِهِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الدَّلَالَةُ
 عَلَى الزِّيَادَةِ فَاشْتَرَطَ ذَلِكَ لِيَكُونَ فِي مَعْرِضِ الْأَمْتِنَاعِ فَإِذَا اتَّفَقَ مِثْلُ هَذَا التَّفْضِيلِ
 وَلَوْ بِعَارِضٍ يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ التَّفْضِيلِ وَيُعْتَبَرُ الْعَارِضُ وَهُوَ صِيرُورَةٌ بِمَعْنَى
 الْفَعْلِ بِعَارِضِ النَّفْيِ لَضَعُفَ الْمَعَارِضُ وَهُوَ بِمَعْنَى التَّفْضِيلِ لَكُونُهُ فِي مَعْرِضِ الْأَمْتِنَاعِ
 بِخِلَافِ قَوْلِكَ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَفْضَلَ أَبْوَهَ مِنْ عَمْرٍو فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مَعَ صِيرُورَةٍ بِمَعْنَى
 الْفَعْلِ بِنَفْيِ التَّفْضِيلِ لِأَنَّ التَّفْضِيلَ فِيهِ لَيْسَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِعَدَمِ كَوْنِ
 تَفْضِيلِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ فَيُعْتَبَرُ نَأْيُ التَّفْضِيلِ بَعْدَ الزَّوَالِ بِعَارِضِ النَّفْيِ وَأَمَّا
 اشْتَرَطَ كَوْنَهُ صِفَةً سَبَبِيَّةً لِتَحَقُّقِ مَحَلِّ عَمَلِهِ وَهُوَ الْفَاعِلُ الْمَظْهُرُ لِأَنَّ الْمَدْعَى أَنَّهُ
 بِاسْتِجْمَاعِ هَذِهِ الشَّرَاطِ يَعْمَلُ فِي الْفَاعِلِ الْمَظْهُرِ وَذَلِكَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِكَوْنِهِ صِفَةً
 سَبَبِيَّةً فَالْحَاصِلُ أَنَّ اشْتِرَاطَ كَوْنِهِ صِفَةً سَبَبِيَّةً لِتَحَقُّقِ مَحَلِّ عَمَلِهِ وَاشْتِرَاطَ كَوْنِهِ
 مَنْفِيًّا لِيَصِيرُ وَرَقَةً بِمَعْنَى الْفَعْلِ بِعَارِضِ النَّفْيِ وَاشْتِرَاطَ كَوْنِ الْمُتَعَلِّقِ مَفْضُولًا
 وَمَفْضُولًا عَلَيْهِ بِاعْتِبَارَيْنِ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْعَارِضِ لَضَعْفِ الْمَعَارِضِ فَافْهَمْ فَإِنَّهُ مِنْ
 مَوَاضِعِ الْأَشْكَالِ وَذَهَبَ بَعْضُ الْفَاضِلِ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا صَارَ بِمَعْنَى حَسَنِ عِنْدَ اسْتِجْمَاعِ
 هَذِهِ الشَّرَاطِ لِأَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ يَسْتَعْمَلُ فِي مَقَامِ الْمَدْحِ وَمَقَامِ الْمَدْحِ لَا يَسْتَعْمَلُ
 أَنَّهُ يَكُونُ بِمَعْنَى حَسَنِ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَقَامَ الْمَدْحِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُلَّ فِي عَيْنِ رَجُلٍ
 لَيْسَ مَسَاوِيًّا لِلْكُلِّ فِي عَيْنِ زَيْدٍ بَلْ دُونَهِ فَيَدُلُّ هَذَا الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ أَحْسَنَ بِمَعْنَى
 حَسَنِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى جَالِهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكُلُّ فِي عَيْنِ رَجُلٍ مَسَاوِيًّا لِلْكُلِّ فِي عَيْنِ

زيد ذنب في الاحسنية نحو ان يصير الكحل في عين رجل مسباويا للكحل في عين زيد و
 هذا بنا في مقام المدح فاما بنفي اصل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في
 عين رجل وهو المقصود مع انهم اى مع ان النجاة لو رفعوا الحسن على ان خبر الكحل
 مبتدأ اذا لا وجه يمكن سواء اذ لا رفع لفظيا وامتنع بكارة المبتدأ لاسيما اذا كان
 الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتدأ واحسن خبرا فصلوا
 بينه اى بين احسن وبين معموله وهو منه باجنبي وهو الكحل اذا المبتدأ اجنبى
 من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معمول له فدعت الضرورة الى اعماله فان قيل
 فليقدم منه على المبتدأ حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي قيل لا يمكن
 تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل ذى الحدين اى دال على الحدين طرفان او حالان
 يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه اى بحدته ولا شك ان اسم التفضيل عام ذو الحدين اى دال
 على الحدين حدث المفضل وحدث المفضل عيه اى التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق
 به طرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق به قوله في عينه باعتبار حدث
 المفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فلزم ان يلي كل واحد
 منهما بمتعلقه وجهه كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في
 عين رجل وجهه كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاء منه المتضمن
 لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله في عين
 زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه وهذا حاصل ذكر صاحب الرضي في بحث هذا سرا
 اطيب منه رطباً على انه اذا كان المسموع تاخير منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع
 التأخير لا يبقى التقدير فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لم تقدم منه
 لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ
 التقدير وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان يجعل
 داره هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتأخر في نحو هذا
 المثال مستمع لا باشتراط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه
 فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل
 كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول باجنبي امتنع عمل اسم التفضيل فلينجز
 الفصل بالضرورة كما يجوز العمل بالضرورة قيل من ابتلى ببليتين يختار
 اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع

الفصل باعتبار كونه عاملا والوجه الأول اخض والثاني اعم فاستناع العلم اقوى
 فان قيل هذه الضرورة لا يتأتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول مثل
 منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه و
 بين معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقدير اعم ما سنبينه فان قيل
 هذه الضرورة يتأتى في الاثبات ايضا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
 في عين زيد فينبغي ان يجوز اعمال القيام بالضرورة قيل صحة غير متحققة لعدم
 الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي لمحيث في الاحاديث
 وكلام العرب العرباء ولك ان تقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخضر من
 الاولى مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
 من عين زيد فاختصاره به بحذف المضاف من مجرور من وهو العين اذ التقدير
 من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل
 الكحل على العين وتظير هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي
 الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة و
 السلام ولا احدا حبا اليه المدح من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة
 ذكر العين على اسم التفضيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني العيان
 تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فاعل
 احسن فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون
 احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول
 باجنبي في هذه العبارة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن
 عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل تقدير اذ التقدير
 ما رأيت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها والتقدير ما رأيت
 عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول
 لرأيت قوله احسن لان لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واقصر
 احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما
 اذ المفعول الاول من باب علمت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا
 اذا كان رأيت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله
 احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رأيت او معنى التشبيه

او من الظرف المستقراى ساريت عنما مثل عيديد في حال كون الكل احسن
 فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكل مفعول رأيت ويكون
 قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها
 الكل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رأيت متصفة بهاتين الصفتين فنظير هذه
 العبارة مثل ما انشد سيدي من قوله **شهر** مررت على وادى السباع
 ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل بركب اتوه تايته وانحو الاما وقي الله ساريا
 انما اوهر المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكان لا يدخل الضمير وكان
 التهديد بذكر المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى لا ارى
 واديا كوادى السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان
 قوله واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدمة عنه او كان قوله كوادى
 السباع مفعولا و واديا عطف بيان او بدلا او حالا موطاة او تميزا على نحو عند
 مثل نريد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او تميزا وحال من قوله
 واديا بتقطيع شان الوادى بالتكثير حتى لا يلزم كونه حالا من النكرة المحضة مؤخر
 اى واديا منقطععا شأنه حال كون ذلك الوادى اقل بركب وقوله حين يظلم ظرف
 لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه
 والباء في قوله به بمعنى في اى اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل
 عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمعمول فتقدم
 اذ التقديم اقل بركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع بل اسم
 جمع كما مر اى اقل في ذلك الوادى جماعة الركبان فما ظنك بالرجال وقوله اتوه
 الجملة صفة ركب اى اتى الركب في ذلك الوادى تايته اى تثبتا وتوفقا وتلبشا و
 هو تفعلة من تركيب اتي كجي يقال تاتي تلبشا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له
 اى اتوه اتيانا لاجل التايته والمكث او مفعول مطلق اى اتيان تايته او حا اى
 اتوه ذوي تايته او ظرف اى اتوه في زمان التايته والنزول وقوله واخوف عطف
 على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كما شهر كان صفة
 لواديا غير سببية فلا يكون حينئذ من هذا الباب وقوله الاما وقي الله ساريا

مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اي اقل به ركب واخوف في جميع الاوقات الا
 وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ما ذهابا الى الصفة كما
 عرف في قوله تعالى فَاَتَكُونُ امَّا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ او مستثنى منقطع اي لكن وقاية
 الله تاتية او من وقاه الله تاييا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى او من التسمية
 وعلى الاول كان حالا من قوله ركب او مفعول وقع او صفة واديا على المجاز العقلي من
 باب الاسناد الى المكان وعلى الثاني كان صفة مصدر اخوف اي خوفا ساريا الى
 الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال الفعل ما
 دل على معنى في نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله في نفسه صفة معنى
 وكلمة في على حقيقتها او بمعنى الياء والضمير عائد الى ما اي الفعل كلمة دلت
 على معنى حاصل في نفسها اي مدلول لها لا مدلول لفظ اخر من اسم او فعل او
 حاصل بنفسها اي بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر اخر من اسم او فعل وفيه احتراز
 عن الحرف كما مر مقترا باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال وفيه
 احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه
 مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترا بزمانين قيل انما اقترا بزمانين صدق
 عليه انه مقترا باحدهما لوجود الاحد في المشي ولا نه يقترا في كل وضع بواحد
 وانما عرض الاشتراك بغفلة الواضع او بعده فان قيل هذا الحد غير منعكس لانه
 لم يصدق على عسي ونعم ويئس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطردة لانه يصدق
 على هيئات وشئان وغيرها من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب
 الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل في الحد
 لفظ الماضي والمستقبل لانها مقترا باحد الازمنة الثلاثة قيل اذا اريد بها
 الفعلان المخصوصان كان معناها غير مقترا اذ معناها اللفظ والاقتران فيه
 وانما المقترا معنى معناها وان اريد بها الزمان فقط كان معناها الزمان لا شئ
 اخر يقترا بالزمان وقد ذكر هذا في صدر الكتاب بالاستقصاء ومن خواصه
 اي ومن خواص الفعل قد عرف معنى الخاصة فلا نعيد دخول قد خوفا قد يخرج
 وانما خصت قد بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال اول تقليل الفعل
 او تحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل قوله دخول مبتدأ مضاف الى قد وهي
 مضاف اليه بتاويل اللفظ وقوله من خواص خبر لقوله دخول والسين والشوق

لا
 ر
 ق

نحو سيخرج وسوف يخرج وإنما اختصا بالفعل لأنها موضعا للدلالة على الاستقبال
 الوضعي وذاليس إلا في الفعل وفي قيد الاستقبال الوضعي احتراز عن خريد
 ضارب غدا وإنما عرف السين باللام لأن المراد سين معهود وهي سين الاستقبال
 لاسين الاستفعال ولا سين التخفيف ولا سين الكساسة نحو استغفر وسأطلب
 بعد الدار واكرمتكس وإنما قدم السين على سوف لدلالة التها على الاستقبال القريب
 ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجواز م نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب
 ولا يضرب ولن تضرب اضرب وإنما خصت الجواز م بالفعل لأنها وضعت لنفي
 الفعل كالم ولما أول طلب الفعل كلام الأمر والنهي أول تعليق شيء بالفعل كادوا
 الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل وقيل إنما اختصت به لأن أثرها
 وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر ولا يلزم تخلف الأثر من المؤثر وفيه نظره لأنه يمكن
 تخلف الأثر عن المؤثر لفوت شرطه وهو كون مجزومه فعلا مثلاً وكحقوق تاء فعلت
 أي ما هو جنس تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وإنما خص الضمير المتحرك
 البارزة لأنه ضمير فاعل فلا يلحق إلا بما له فاعل والفاعل إنما يكون للفعل أو فروع
 وحطت فروع عنه بمنع أحد نوعي الضمير وهو البارز تحريزاً عن لزوم تساوي
 الفرع والأصل ونخص البارز بالمنع لأن المستكن اخف وأخصر وهو بالتعميم
 اليق واجد رقوق تاء التانيث الساكنة نحو تاء فعلت وإنما قيد التانيث الساكنة
 احترازاً عن التاء المتحركة فإنها تختص بالاسم وإنما خصت تاء التانيث الساكنة بالفعل
 لأنها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق إلا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات
 لكن الصفات استغنت عنها بما كحقها من تاء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها
 وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تاء
 التانيث الساكنة بالفعل ولأنها إنما سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم
 فكانت أولى بالسكون من الأسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم إلى
 ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر مخاطب فقال الماضي ما دل أي فعل دل على زمان
 قبل زمانك ظرف مستقر وقع صفة زمان أي على زمان حاصل في زمان سبق
 زمانك ولا ضمير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص والكلية
 والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الأزمنة الثلاثة ووقت الظهر يوجد في يوم
 الجمعة وهذا الخطاب لغير معين وإضافة الزمان إلى كاف الخطاب بادئ لا يستمر

اى قبل زمان انت فيه مبني على الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضي او خبر مبتدأ محذوف
 اى هو مبني على الفتح والجملة مستأنفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني
 الماضي لان الاصل في الفعل البناء لفقد المعاني الموجبة للاعراب ولا مقتضى
 للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي وانما بني على الفتح لانه لما عدل فيه عن
 السكون الذي هو اصل في البناء الى الحركة اعتبارا بالنوع مشابهاة له بالاسم في
 وقوع كل واحد صفة نكرة في مرتبة رجل ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتح
 لخفتها اى لمشايتها السكون الذي هو اصل في البناء مع غير الظهير المرفوع
 المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان اخره حينئذ تحذف عن توالي اربع حركات
 فيما هو كالجملة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف الضمير المنصوب
 نحو ضربك فانه ضمير المفعول ومع غير الواو من الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث
 يضم حينئذ لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع في بيان المضارع فقال
 المضارع ما الشبه بالاسم باحد حروف نائت الباء للسببية اى بسبب زيادة واحد
 الحروف الاربعة التي مجموعها نائت او ناتي او اتين عدل من تركيب اتين لان فيه
 تفريقا بين حرفي المتكلم وتقدمهما على حرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف
 الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب والمخاطب منتهى الكلام بخلاف
 نائت ولكن تركيب اتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمن الحروف
 الاربعة واما معنى فلصلاحيه صفة الحروف المذكورة لانها اتية في اول المضارع
 وهو تركيب ليس باجنبي عن المقام من كل وجه بخلاف نائت اذ لا خفاء في بعده
 عن هذا المقام في المعنى لانه عن النائي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن
 هذا المقام جدا ولا كما يلزم في اتين تقدم حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم
 في نائت تقدم يرنون التي هي لثني المتكلم وجمعه على الهمزة التي هي للمتكلم الواحد
 هو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والثني والجمع فرعان فلو جمع هذه الحروف
 بترتيب انيت من الاي لمكان اولي بالنسبة الى نائت ليكون على وفاق الترتيب من
 كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي لفرعية لوقوع مشترك
 حال اى لوقوع المضارع حال كونه مشتركين الحال والاستقبال كاشتراك
 العين والملاذير الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى كونه بها لاحتمال
 الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالعين وسوف

لا
 ك
 ل
 ر

عطف على وقوعه أي لتخصيص المضارع بسبب السين وسوف بأحد الزمانين
 كتخصيص النكرة بأحد الأفراد بدخول لام العهد وتخصيص لفظ العين بأحد
 المعالي بالقريظة فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم مفرداً مذكراً أو مؤنثاً نحو أفعل
 والنون لدرأي للمتكلم مع غيره حال أي حال كونه مقروناً مع غيره أي غير المتكلم واحداً
 أو اثنين أو جماعة وإذا كان معه واحد كان مثني وإذا كان معه اثنان أو جماعة
 كان جمعا نحو نفعل والتاء للمخاطب مطلقاً أي واحداً أو مثني أو مجموعاً مذكراً أو
 مؤنثاً نحو تفعل أنت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلين والمؤنث
 والمؤنثين غيبة ظرف أي في الغيبة أو حال أي حال كون المؤنث والمؤنثين ذو غيبة
 نحو تفعل هي والمهندان تفعلان والياء للغائب غيرهما أي غير الصيغتين المذكورتين
 وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وقوله غيرهما بالجر على أنه صفة للغائب وفيه نظر
 لأن غير نكرة وإن أضيف إلى المعرفة أو على أنه بدل من الغائب وفيه نظر لأن النكرة
 إذا كان بدلاً من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف ههنا مع النكارة وأجيب بأنه
 بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير غائب غيرهما فالبدل
 نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو الأول لموافقة السبق قال فالهمزة للمتكلم
 مفرداً ولم يقل للمتكلم المفرد وإنما زيدت هذه الحروف في أول المضارع لأنه لما
 وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع

معنى وجبت المخالفة لفظاً ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك إيمان
 يكون بالنقصان وهو غير ممكن لثلاثي لا يتخلل البناء ويصير انقصر عن أقل الأبنية
 وهو الثلاثي أو بالزيادة وهو ممكن فتعينت الأولى بها حروف المد واللين
 لكثرة دورها في الكلام لأن التكلم لا يتنوع عنها أو عن بعضها وهي الحركات
 الثلاث فتعينت الياء للغائب لأن مخرجها الوسط والغائب متوسط بين
 المتكلم والمخاطب فأعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبتداء الكلام
 والألف مخرجهما مبدأ المخرج وهو الخلق فأعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر
 الابتداء بالساكن والواو مخرجهما منتهى المخرج والمخاطب منتهى الكلام فأعطيت
 له لكنها قلبت تاء لثلاثي يجتمع في المثال نحو توجل في العطف ثلث واوات فيصير
 توجل الأولى واو العطف والثانية واو المضارعة والثالثة واو المتأنسب
 الصوت بنباح الكلب وهو مستكرة فقلبت الواو تاء لقرنها في المخرج وقد جاء

ابدال الواو بالتاء في تجاه وتراث وتحمته وتكلان فان قيل التاء توحيد في المؤنث
 الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما
 ابدلت بالتاء تعارض في المؤنث الغائب اعتبارا ان الغيبة والتأنيث والغيبة يناسب
 الياء لتناسبها في التوسط والتأنيث يناسب التاء لتناسبها في الفرعية لان التأنيث فرع
 التذكير والتاء فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية في الواحدة و
 المثنى والياء التحتانية في الجمع ولم يعكس لان التأنيث راجعة الى الذات لانه لا يزال
 اصلا فاعتباره في اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى ولي والغيبة صفة
 عارضة متحولة متحركة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره في لفظ
 واحد وهو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلاث التي هي الاول في باب الزيادة
 لم يبق المتكلم الذي معه غيره فزيدت حرف يشبه حرف المد واللين وهي النون لكونها
 مدة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وحروف المضارعة اي الزوائد المذكورة مضمومة
 في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيخرج او لا يخرج لانه لما فتح اول الماضي
 ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما مفتوحة فيما سواه اي في
 فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيف فعل و
 يستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استند عاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة
 الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره
 في النحوضنا واستطرادا ولا يعرب من الفعل غير اي غير المضارع فان قيل المستثنى ^{المتصل}
 ما يكون مخرجا عن متعدد وههنا ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمتعدد دحى يصح
 الاستخراج قيل اللام في الفعل اما للجنس او للاستغراق اي من جنس الفعل او من
 انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى الاعراب
 وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبه تام يخرج عن اصله وانما اعرب المضارع
 لما بهت الاسم مشابهاة تامه في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في
 العموم والخصوص كما مر وفي الاستعمال لوقوع صفة للنكرة في مررت برجل ضارب و
 وهذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر
 المضارع في الاعراب فيقطع المصنف تلك الشركة واثبت الافراد الا قصد وقوله اذا
 لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد او نون جماعة النساء ظرف لمفهوم ما سبق من
 العلم فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد

اى يقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون الجمع به لانه اذا اتصل به واحدها جمع مبنيا
 اما نون التاكيد فلا بد خولها يشبه الامر الداخلة عليه هي خواصه من لانه اصل الحو نون
 التاكيد واما نون الجمع فلا بد خولها يشبه الماضي لانه اصل في حقوق الضائر المتحركة
 ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في حقوق الضائر الساكنة
 ليس باصل واعرابه اى اعراب المضارع رفع ونصب وجزم مكان ما منع عنه من الجز
 المختص الاسم فالصحيح اى الفعل المضارع الذي في آخره حرف صحيح اى فالمضارع
 الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية سواء كان تثنية مذكر او تثنية مؤنث
 والجمع سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث
 بالضممة خبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضممة رفعا والفتحة نصبا والشكون جزما
 مثل يضرب على حسب العوامل تقول وهو يضرب وإن يضرب ولم يضرب وانما
 قال الصحيح احترازا عن نحو يدعى ويرى ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير
 بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربان
 ويضربون وتضربون والمتصل به ذلك الجار والمجرور يتعلق بالمتصل
 والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اى المضارع الذي
 اتصل به ذلك اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائبا او
 مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة بالنون خبر لقوله والمتصل اى يعرب
 بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين و
 حذفها اى حذف النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن
 تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعراب
 المضارع رفعا بالنون عند حقوق هذه الضائر لانه يستحق الاعراب بالمشابهة و
 المشابهة باقية بعد حقوق هذه الضائر وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا
 اتصل بالساكن امتزج به لتعاضد جهات الاتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا
 متصلا وحرف علة ساكنا فتوسط اخره فامتنع اعرابه بالحركة في اللام لفظا كان او
 تقديرا لان الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظي والتقديرى وفي الضمير لان الضمير
 اسم على حدة فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظا غيره ولا ناسم يستحق اعراب الاسم
 على الفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لالفاظا ولا تقديرا فلا جرم اعرابه بالحرف
 فزيدت حرف بعده واعر ب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون

من حروف العلة التي هي الأصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون
 لشبهها بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها
 جزما كما أن حذف الحركة كذلك لما أن حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وجعل المنطق
 للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب أيضا بالحذف فإن قيل الضمير اسم
 علمية فكيف يفصل بين الفعل وأعرابه قيل اعتبر في باب الفصل الجزئية الحكمية
 إذا الفاعل كالجزم فإذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئية
 فإن قيل لما اعتبر جزء لزم أن يجعل كونه محلا لتقدير الأعراب ولا يحتاج إلى مزيد حرف
 قيل هذا الضمير ذو وجهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع المحلية للأعراب كونه اسما علمية
 في جواز الفصل كونه جزءا والمعتل الآخر بالواو والباء للالصاق أي المعتل الآخر
 الملتصق بالواو السببية أي المعتل الآخر بسبب الواو والاستعانة أي المعتل الآخر
 الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو والياء نحو يرمي يعرب بالضمرة تقدير ظرف أي في
 التقدير أو حال أي حال كون الضمة مقدرة أو تميز أي ملتبس بتقدير الضمة في الرفع
 نحو هو يدعو ويرمي لتثقل الضمة على الواو والياء والفتحة لفظا في النصب نحو لن
 يدعو ولن يرمي لأصالة الأعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم
 نحو لم يدع ولم يرم لأن اجتماع السكونين محال فإن قيل لم يقدر السكون في حذف
 الساكن في مثل يدعو ويرمي كما يقدر الجزم في الحرف المكسور نحو مررت بغلامي
 قيل تقدير السكون في الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون لتحقيق
 والتقدير في الفعل إذا عراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني
 الثلاثة حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فإن عراب غلامي
 باعتبار المعنى فتحقق الافتراق بين الحركة للمقدرة والمحققة في المعنى فتزاحفت
 حرف العلة التي هي لخت الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا
 كما يكون حذف الحركة عند العامل جزما فإن قيل فلماذا جعل السكون اللفظي في مثل
 يدعو ويرمي أعرابا في الجزم كما يجعل الف مسلمات أعرابا في الرفع فاعلمية قيل يمكن
 في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الإضافية إلى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى
 بعد الإضافية بخلاف أعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لأن سكونه اللفظي صورته
 حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق معنى من المعاني الثلاثة ولا يزداد
 على الصورة شيء إلا الإضافية إلى العامل بل لا تأثيرا فافتراقا فإن قيل لا نسلم ذلك

بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التوابع قيل ظهور الاثر في التوابع متحقق في المبني
 فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف بالضمة رفعا
 والفتحة نصبا تقديرا نحو هو يرضى ونجشي لان الالف لا يقبل حركة ما والحذف جرما
 علامة للجزم كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب وبجاءم اى عن كل ناصب و
 كل جازم والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم واقع موقع
 الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يبتدأ كلامه بالاسم و
 الفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم فان قيل المضارع
 في خبر كاد غير واقع موقعا يصلح للاسم حيث يلزم في خبر كاد كونها مضارعا ويمتنع كونها
 اسما وان هجر هذا الاصل في كاد استعما لا فكان المضارع في خبره واقعا موقعا يصلح
 للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المجهور في قول الشاعر ع فابيت الى فهم و
 ما كدت ابياء وينصب اى المضارع بان المصدرية ولن واذن وكى ملفوظان و
 قيل اذن وكى ينصبان باضما وان واليه ذهب الخليل وانما عملت ان لشبهها بان
 الناصبة للاسم في المصدرية والصورة اى المادة وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا
 هذه وانما عمل غيرها اعني لن واذن وكى تشبيها بان في افادة الاستقبال ثم اعلم
 ان لن عند سيبويه حرف براسه غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله
 لا فابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر بحذف الالف والهمزة بكثرة
 الاستعمال كائش وعلماء في اى شئ وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما
 بعدها بتاويل المصدر ولو كان جازا تقدم ما في جزها عليها كما لم يحجز تقدم ما في جزان
 عليها ولا معنى لمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقدم ما في جزها عليها نحو زيد لن
 اضرب بخلاف ما في جزان وللخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
 مقتضاها معنى وحكما اذا التركيب وضع مستانف الا ترى ان لو اذركب مع لا يطل
 معناها وتحدث معنى التخصيص نحو لا اخرجني فكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده
 بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكدة وكذا كلمة اذن عند سيبويه حرف براسه
 لا اصل له وقيل اصله اذ ان فحقت وقيل اصله اذ الظرفية فحذفت الجملة المضائية
 وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعدما كان مختصا بالماضي
 فاذن ههنا هي اذن في قولك يومئذ وحينئذ الا انه كسر الدال في نحو حينئذ ويومئذ
 ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادرا

كل ما كان
 في خبر كاد
 غير واقع
 موقعا يصلح
 للاسم حيث
 يلزم في خبر
 كاد كونها
 مضارعا و
 يمتنع كونها
 اسما وان هجر
 هذا الاصل في
 كاد استعما لا
 فكان المضارع
 في خبره واقعا
 موقعا يصلح
 للاسم باعتبار
 الاصل وقد
 يستعمل الاصل
 المجهور في قول
 الشاعر ع فابيت
 الى فهم و ما
 كدت ابياء وينصب
 اى المضارع بان
 المصدرية ولن واذن
 وكى ملفوظان و
 قيل اذن وكى
 ينصبان باضما وان
 واليه ذهب الخليل
 وانما عملت ان
 لشبهها بان الناصبة
 للاسم في المصدرية
 والصورة اى المادة
 وهي ينصب ما دخلت
 عليه فكذا هذه وانما
 عمل غيرها اعني لن
 واذن وكى تشبيها بان
 في افادة الاستقبال
 ثم اعلم ان لن عند
 سيبويه حرف براسه
 غير مغيرة عن اصل
 وهو الصحيح وقال
 الفراء اصله لا فابدل
 الالف نونا وقال
 الخليل اصله لا ان
 فقصر بحذف الالف
 والهمزة بكثرة
 الاستعمال كائش
 وعلماء في اى شئ
 وعلى الماء وقال
 سيبويه لو كان
 كذلك لكان ما
 بعدها بتاويل
 المصدر ولو كان
 جازا تقدم ما في
 جزها عليها كما
 لم يحجز تقدم ما
 في جزان عليها
 ولا معنى لمصدرية
 ما بعدها ولا منع
 عن تقدم ما في
 جزها عليها نحو
 زيد لن اضرب
 بخلاف ما في
 جزان وللخليل ان
 يقول لا يبعد ان
 يتغير الكلمة
 بالتركيب عن
 مقتضاها معنى
 وحكما اذا التركيب
 وضع مستانف الا
 ترى ان لو اذركب
 مع لا يطل معناها
 وتحدث معنى
 التخصيص نحو لا
 اخرجني فكذا قال
 الفراء حيث تغير
 لا عنده بعد
 الابدال بالنون
 الى افادة النفي
 المؤكدة وكذا
 كلمة اذن عند
 سيبويه حرف
 براسه لا اصل
 له وقيل اصله
 اذ ان فحقت
 وقيل اصله اذ
 الظرفية فحذفت
 الجملة المضائية
 وعوض عنها
 التنوين لما قصد
 جعله صالحا
 لجميع الازمنة
 بعدما كان
 مختصا بالماضي
 فاذن ههنا هي
 اذن في قولك
 يومئذ وحينئذ
 الا انه كسر الدال
 في نحو حينئذ
 ويومئذ ليكون
 في صورة ما
 اضيف اليه
 الظرف المقدم
 واذا لم يكن
 قبله ظرف
 فكسره نادرا

وفتحا لذل ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف وبان عطف على قوله بان اي ينصب المضارع بان حال كونها مقدرة بعد ستة احرف وهي حتى نحو سرت حتى ادخلها ولا م كي نحو سرت لا دخلها ولا م الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعد بهم والفاء نحو لربي فاكرمك والواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى والآن نحو لا لزمك او تعطيني حتى الى ان تعطيني او الا ان وانما قد رأت بعد هذه الحروف لان الثلاثة الاول اعني حتى ولا م كي ولا م الجحود جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخيرة اعني او بمعنى الى الجار فاخذت حكم الجوار او بمعنى الافكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والارابعة والخامسة اعني الفاء والواو عاطفان واقعتان بعد الانشاء اي بعد الامر والنهي والاستقها م والتمني والعرض والنهي وان لم يكن فمحمول على النهي لما بينهما من المناسبة في الدلالة على العدم فيكون في حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل الفعل الذي بعدهما مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الانشاء فيكون المعنى نرني فاكرمك ليكن منك زياره فاكرم مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن معروفي ان بيتك فازورك ليكن منك تعريفا فزيارة مني وفي ليت لي ما لا فانفقرا تمنى حصول مال فانفقا وفي الا تنزل بنا فصيب خيرا ليكن منك نزول فاصابة خير منا فان الفاء للتفسير اي فمثال ان مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة وان تقوموا خير لكم مثال النصب بجذات النون والتي اي ان التي بعد العلم وما بمعناه من التحقق واليقين والانكشاف والشهادة والظهور ونحو ذلك هي المخففة من المتقللة المناسبة للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق خلافا للقاء وابن ابي راسم وليست ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اي ان المصدرية الناصبة التي نحن بصدد دها وحيد نذ يجب فصلها عن الفعل اما بالكسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى عليم ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو واعلم فعل المراد ينفعه ان سوف ياتي كل ما قد راو يقدر نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او بحرف نفي نحو ان علمت لم يقم وان لا يقوم قال الله تعالى فلا يرون ان لا يرجع اليهم عوضا عما ذهب عنها من حذف احدي نونيها واسمها وهو ضمير الشأن فرقا بينها وبين ان المصدرية من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشي من الحروف المذكورة

٢٠٠

نصب
واعلم الخ

لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها الضعفاء وكوتها
 للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرير
 أو التنافي وشذ علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد والتي اي ان التي تقع
 بعد الظن وما بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم المأول بالظن
 ففيها وجهان اي جازان يكون مصدريته وجازان يكون مخففة من المثقلة ولذلك
 قرئ قوله تعالى وَحَسِبُوا أَنَّ لَا يَكُونُ بِالْأَنْصَابِ وَالرَّفْعِ وَالتَّيْ تَقَعُ بَعْدَ غَيْرِهَا مِنَ الرِّجَاءِ
 وَالطَّمَعِ وَالْخَشْيَةِ وَالْخَوْفِ وَالشَّكِّ وَالْوَهْمِ وَالْأَعْجَابِ وَنَحْوِهَا فَصَدْرِيَّةٌ لَا مَخْفَفَةَ
 نَحْوِ رَجَوْتُ اَنْ تَفْعَلَ وَخَشَيْتُ اَنْ لَا تَفْعَلَ وَأَمَّا تَعَيَّنَ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الْمَثْقَلَةِ بَعْدَ الْعِلْمِ
 وَمَا بِمَعْنَاهُ لِأَنَّ بَعْدَ التَّخْفِيفِ شَأْنٌ كَلَّتْ أَيْ الْمَصْدَرِيَّةُ وَهِيَ أَنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ لِأَنَّ
 كَلَامَهُمَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْقِيقِ وَابْعَدَ مِنَ الْمَصْدَرِيَّةِ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّوَقُّعِ وَالطَّمَعِ وَالرِّجَاءِ
 الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ التَّحَقُّقُ وَكَوْنُ الْعِلْمِ دَالًّا عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ مَعْلُومٌ
 التَّحَقُّقُ فَلَوْ وَقَعَتْ اَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ بَعْدَ الْعِلْمِ لَمْ يَسْبِقِ الذِّهْنُ إِلَيْهَا بَلْ إِلَى الْمَخْفَفَةِ الْمُنَاسِبِ
 لِلْعِلْمِ فِي مَعْنَى التَّحْقِيقِ فَيَلْزِمُ اللَّبْسُ لَاسِيَمَا فِي الْفِعْلِ الْمَوْقُوفِ وَالْمَقْصُورِ الَّذِينَ لَا يَظْهَرُ
 فِيهِمَا الْأَعْرَابُ وَأَمَّا الظَّنُّ وَمَا بِمَعْنَاهُ فَفِيهِ وَجْهَانِ لِأَنَّهُ بَاعْتِبَارُ دَلَالَتِهِ عَلَى غَلْبَةِ الْوَقُوعِ
 يَنَاسِبُ اَنْ الْمَخْفَفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى التَّحَقُّقِ وَبَاعْتِبَارِ عَدَمِ الْيَقِينِ يَنَاسِبُ اَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ الدَّالَّةُ
 عَلَى التَّوَقُّعِ فَلَا يَبْعَدُ الْمَصْدَرِيَّةُ عَنْهُ أَيْ عَنِ الظَّنِّ كَمَا يَبْعَدُ عَنِ الْعِلْمِ فَيَسَاوِي الْمَصْدَرِيَّةُ
 الْمَخْفَفَةَ فِي الْمُنَاسِبَةِ فَيَصِحُّ وَقُوعُ كُلِّهَا بَعْدَهُ فَيَجُوزُ فِي أَنَّ الَّتِي بَعْدَهَا الْوَجْهَانِ وَأَمَّا
 الَّتِي لَيْسَتْ بَعْدَ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ وَمَا بِمَعْنَاهَا نَحْوُ الرِّجَاءِ وَالطَّمَعِ وَالْحُزْنِ وَالْخَشْيَةِ وَالْوَهْمِ
 وَالْأَعْجَابِ وَغَيْرِهَا فَصَدْرِيَّةٌ لَا غَيْرَ وَقَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ أَمَّا لَا يَقَعُ الْمَصْدَرِيَّةُ بَعْدَ
 الْعِلْمِ وَمَا بِمَعْنَاهُ لِمُنَافَاةٍ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْعِلْمِ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّوَقُّعِ وَالْعِلْمُ يَسْتَلْزِمُ الْيَقِينَ وَأَمَّا الَّتِي
 لِلتَّحْقِيقِ فَيَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ وَيَعْدُ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ مِنَ الظَّنِّ وَنَحْوِهِ وَيَمْتَنِعُ وَقُوعُهَا بَعْدَ الشَّكِّ
 لِمَكَانِ التَّنَافِي بَيْنَ التَّحْقِيقِ وَالشَّكِّ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَأْتِي فِي الْمَثْقَلَةِ أَيْضًا وَقَدْ جَاءَ
 شَكَّكَ اَنْكَ خَارِجٌ وَلَمْ يَلْبَثْ اَنْكَ ذَاهِبٌ وَلَيْتَ اَنْكَ عَائِدٌ وَالْحَقُّ اَنْ اَنْ مَشْدُودَةٌ أَوْ
 مَخْفَفَةٌ لَا يَدُلُّ عَلَى ثَبُوتِ الْخَبَرِ وَتَحْقِيقِهِ بَلْ عَلَى تَأْكِيدِهِ وَالْمُبَالَغَةِ كَمَا هُوَ وَمُمْكِنُ اَنْ يَجَابَ
 بِأَنَّ مَا وَقَعَ فِي الشَّرْحِ مِنْ أَنَّهَا لِلتَّحْقِيقِ أَرَادَ بِهَا بَعْضُ مَعْنَاهَا وَهُوَ التَّأْكِيدُ وَالْمُبَالَغَةُ كَمَا
 هُوَ بَقَرِيَّةٌ وَقُوعُهَا بَعْدَ الشَّكِّ وَفِي بَعْضِ الشَّرْحِ نَزَاعٌ اَنْ اَنْ بَعْدَ التَّخْفِيفِ تَقَاصُرَتْ
 خَطَاهَا فَلَا تَقَعُ مَجْرُورَةٌ الْحُلُّ فَلَا يَقَالُ مَحْبَبٌ مِنْ اَنْ سَيَقُومُ وَلَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ فِعْلِ التَّحْقِيقِ

كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقيق والانكشاف والظهور والشهادة ونحوها
 او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستفعل لا شككت
 ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم الغير المأول بالظن وان
 اقل به تصح وقوع المصدرية والمخففة بعد فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب
 والرفع بمعنى ظننت ولكن اي وشان لن مثل لن ابرح الارض ومعناها اي معنى لن
 نفى المستقبل لانفي الحال وفي اطلاقه نظرا لانه يوهم انها يرادف لان فان معناها ايضا نفى
 المستقبل لانفي الحال وليس الامر كذلك بل معناها نفى المستقبل نفيا مؤكدا وقيل
 معناها نفى المستقبل نفيا مؤبدا وهو باطل لان لو كان كذلك كان قوله تعالى فكن اكرم
 اليوم انسيا ولن ابرح الارض حتى يا ذنابي تناقضا واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على
 ما قبلها اي اذا لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها
 بان كان ما بعدها خيرا للمبتدأ السابق نحو انا اذن اكرمك او جزاء الشرط السابق نحو
 ان تاتني اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن افعلن فحينئذ لا ينصب
 المضارع وقل نصب اذا كان خبرا للمبتدأ السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على
 ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء وانما لا ينصب حينئذ لانها ضعيفة العمل
 بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو انك اذن لصادق فلا تقدر ان تعمل فيما
 اعتمد على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوي فيلغى وصار كأنه سبقها حكما وذهب بعض
 الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي ان لم يكن ما بعدها
 معمولاً لما قبلها بخلاف ما اذا كان معمولاً لما قبلها فحينئذ لا ينصب لئلا يلزم تناقض
 العاملين وهما اذن وما قبلها على معمول واحد وفيه نظرا لان هذه التعليل ياتي فيما
 اذا كان ما بعدها جزءا للشرط السابق ولا ياتي فيما اذا كان خبرا للمبتدأ السابق وجوابا
 للقسم السابق على انه لا ضمير في لزوم ذلك لا مكان عمل احدهما باعتبار اللفظ وعمل الآخر
 باعتبار المحل كما في ان زيدا قائم وعمر وفان زيدا معمول العامل اللفظي لفظا والمعنوي محلا
 حتى كان مرفوع المحل على الابتدائية ومنصوب اللفظ على انراسم ان فافهم واذا عرفت هذا
 فاعلم ان قوله اذن مبتدأ وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره اي ومثال اذن مثل هذا
 القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الى اخره
 والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر
 اذن بتقدير حذف مضاف اي عمل اذن لو نصب اذن او حكم اذن حاصل وقت عدم

اعتمادها بعد ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن قد دخل الجنة
 خبر مبتدأ محذوف اي مثاله اذن قد دخل الجنة لكن وجه الاول اوفق لسنته حيث
 قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا وكان الفعل الداخل
 عليه مستقبلا عطفت على قوله اذا لم يعتمد ما بعد ما على ما قبله فيكون هذا
 شرطا اخر لعمل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن قد دخل الجنة مثل مثال لا
 يحتمل الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اظنك كاذبا فانه لا يعمل
 لانه انما عمل لشبهها بان في معنى الاستقبال فاذا فوات الشبه فوات العمل واذا وقعت
 اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان الرفع والنصب بالنصب بناء على ضعف
 الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقبلا من غير النظر الى
 حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعد ما على ما قبلها
 بالعطف وان ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقولهم
 واذا لا يلبثون بالرفع وقرأ في غير القراءة السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا وكي
 اي مثال كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اي معنى كي السببية اي سببية
 ما قبلها لما بعد ما كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان
 الفعل بعد ما مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان
 التكلم او لا سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل
 بعد ما حالا بالنظر الى ما قبلها فانها حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن
 نحو مرض فلان حتى لا يرجونه بمعنى كي اي للغرض والسببية وهو الغالب او بمعنى كي
 ان اي للغاية وفي جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلية في معناها واذا
 عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبره اي مثال
 حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا كان
 الجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه اوفق للتشبيه ويمكن
 ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضاف ناي حكم حتى وهو النصب بتقدير
 ان حاصل وقت كون ما بعد ما كذا ويكون حينئذ قوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مبتدأ
 محذوف اي ونظيره مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعدها
 وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو لا سلام وبالنظر الى زمان التكلم
 ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول

البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون
 ماضيا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى وما بعد ها مستقبل
 بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا فاذا اردت الحال الفاء للنتيجة وهذا
 نتيجة التقيد بقوله اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا على التقيد بقوله
 اذا كان اي فان اردت زمان الحال بعد حتى تحقيقا وحكاية حال ان اي حال محققة
 بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال الدخول
 او محكية بان يحكيه حالا ماضية بحيث كانك متكلم في تلك الحال او تجعل تلك الحال
 موجودة عند تكلمك كقوله تعالى وَنَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ عَلَى قَرَارٍ أَنَّهُ
حَكَاةٌ حال ماضية كانت حرف ابتداء جواب الشرط اي كانت حتى حينئذ حرف
 ابتداء لاحرف جزاء حرف استئناف اي ما بعد ها كلام مستأنف لا يتعلق مزجيا
 الاعراب بما قبلها ولا نغني بذلك ان يقدر بعد ها مبتدأ كما ظن بعض الشارحين
 حيث لا يطرد في الجملة الفعلية كقوله تعالى وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ فِي قَرَارٍ
الرَّفْعِ وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا آيَةٌ بخلاف ما قلنا حيث
 يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتداء لاحرف جر يمتنع تقدير
 ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعد ها فرفع المضارع بعد ها لعدم الناصب
 والجازم ولما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان المصدرية انما يقدر
 بعد حتى اذا كان المضارع بعد ها مستقبلا اما اذا كان حالا يمتنع تقديرها للتنافي
 لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال
 لان ان الداخلة على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال ويجب
 السببية اذا كانت حرف ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعد ها لان لما فات
 الربط اللفظي اي الاتصال اللفظي بين ما بعد ها وما قبلها الصيرورة بها حرف ابتداء
 ومدلولها الاصل وهو الغاية يقتضي ربطا بعد ها لما قبلها والجملة بعد ها مستقلة
 وجب تحقق الربط المعنوي لتحقيق الغاية التي هي مدلولها الاصل وذلك بالسببية
 مثل مرض فلان حتى لا يرجو نهائى حتى ان افان به احياء ولا يرجون حيوته لان فقوله
 حتى لا يرجونه بيان حال المريض وصيرورة به بحيث لا يرجون حيوته والمرض سبب
 لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط عند النون ومن ثم اي ولا جل ان حتى عند
 ارادة الحال حرف ابتداء لاجزاء امتنع الرفع اي رفع المضارع في قولك كن سيرا

شكر

حتى ادخلها في الناقصة في وقت تحقق كان الناقصة بحذف مضافين لانه على
 تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستانفة لا تعلق لها بما قبلها
 فبقي كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر فيكون
 الجار والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع في قولك واسرت حتى تدخلها على صيغة
 الخطاب والهمزة للاستفهام اى اسرت كي تدخلها او الى ان تدخلها لانه لو رفع
 كانت حرف ابتداء والفعل بعد ها حال والحال معلوم مقطوع فيجب ان يكون
 ما قبلها سببا لما بعد ها وههنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون
 الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون
 وقوع المسبب مقطوعا مع الشك في وقوع السبب وجاز في الناقصة اى وقت
 تحقق التامة بحذف مضافين وهذا التركيب وهو كان سيري حتى ادخلها الان
 بالرفع اى وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضركون حتى ابتداء
 وكون ما بعدها مستانفا وجاز ايهم اى الرجال سار حتى يدخلها الان بالرفع
 لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لانه استفهام عن الفاعل لا عن
 الفعل فكان السير مقطوعا به والساير مشكوكا فيه فلا يلزم المحال وهو الحكم بوقوع
 المسبب مع الشك في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وايم سار حتى يدخلها بحذف
 الفعل كما ذكرنا اى وجاز هذا التركيب او مبتداء بحذف الخبر اى وكذا هذا
 التركيب وليس يعطف على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاح تقييد لا
 بقوله في التامة كالمعطوف عليه ولا مكي سميت بها لان معناها معنى كى اى
 ومثال لام كى مثل اسلمت لا دخل الجنة اى لان ادخل الجنة ولا مكي الجحود الجحود
 الانكار وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار وهى لام تأكيد زيد في خبر كان
 بعد النفي لكان لفظا مثل قوله تعالى وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ اى لان يعذبهم او
 معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذه اللام في الاصل
 هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطية اى مناسب لها لائق بها وفيه نظره لانه لو كانت
 لك لما اختص بخبر كان المنفي فان قيل اذا قد ران بعد لام الجحود صار الفعل بمعنى
 المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف ما من الاسم
 اى وما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى وما كان الله ذات تعذيبهم او على
 تاويل المصدر باسم الفاعل اى وما كان الله معذبهم او يقال جاز الحمل بصور

الفعل كذا في الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى
 صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولا م المحمود مبتدأ وقوله مثل ما كان الله ليعد بهم
 خبره اى ومثال لام المحمود مثل وما كان الله ليعد بهم وقوله لام تأكيد خبر مبتدأ
 محذوف اى وهي لام تأكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام المحمود وعلى هذا قوله مثل
 وما كان الله ليعد بهم خبر مبتدأ محذوف فان قيل قد اخبر ان بعد اللام الزائدة
 بعد فعل الامر والارادة نحو قوله امرت لا عدل وانما يريد الله ليذنب عنكم الرجس
 اهل البيت وما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد الله ليبين لكم كذا ذكر في
 الشروح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف في الحروف التي يضمن
 بعد ها ان قيل يمكن ان يقول هذا اللام لام كي ومفعول فعل الامر والارادة محذوف
 ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة وايتاء الزكاة
 واطاعة الله ورسوله ليذنب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل
 عليكم من حرج ولكن يريد هما ليظهركم ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكر ليبين لكم و
 يهدى لكم فاعلم المصنف في اختيار هذا لکن فيه تكلف وتحمل والاولى ان يقال انها ملحقه
 باللام كي في كونهما داخل على المراد والغرض فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المفضل ذكر اللام
 مطلقا بحيث يتناول لام كي ولا م المحمود ولا م الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو
 الاصول والفاء بشرطين اى الفاء التي يضمن بعد ها ان ملتبس بشرطين احدهما
 السببية اى احدهما الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعد ها والثاني اى ثاني الشرطين
 ان يكون ما قبلها اى قبل الفاء احدهما الاشياء الستة وهي امر نحو ربي فاكرمك او نفى
 نحو لا تشمتني فاضربك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفى نحو ما تاتينا فخذنا
 او تمنى نحو ليت لي ما لا فانفقته او عرض بسكون الراء نحو لا تنزل بنا فتصيب خيرا وانما
 شرطت السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير
 اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج
 الى العدول مع الرفع الى النصب الدال على السببية وانما شرط ان يكون قبلها احدهما الاشياء
 الستة المذكورة ليعلم بتقدم الاشياء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
 السابقة وانما نحو قوله سائر كمنزلي لبني تميم والحق بالجو از فاستريح ابدا ون فقد احد
 الاشياء الستة فحمول على ضرورة الشعر فان قيل فالمرتك التحضيض نحو لو لا انزل
 عليكم ملك فيكون معه نذيرا ونحو لو لا ارسلت البشارس ولا فتبع اياتك والترجي نحو قوله

تعالى لعلي ابلغ الأسباب اسباب التسميات فاطلم الى المسمى بالنصب على قراءة حفص
ونحو قوله تعالى لعلي يزكي او يذكر فتشعر بالذكرى على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوض ولا تتواخذني فاهلك قيل لان التحضيض مندرج في النفي معنى لانه
يستلزم نفي فعل والترجي اريد به التمني وان كان على صيغة الترجي والدعاء مندرج في
الامر والنهي لكونه على لفظهما غالبا فان قيل العرض على لفظ الاستفهام مولد من قاذرة
علمه قيل العرض معناه عرض المحبة كذا افاده الاستاد العلامة زائر الحرمين الشريفين
جمال الحق والدين وقت قراءة في كتاب الفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شأنه
ان يتأتى بكل كلام خبر او انشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الامر اذا
كذا في المفتاح فاعتبر قسما على ما يعتار المعنى وان كان مندرجا في الاستفهام كلفظ
اندرجا اتفاقا غير متعلق باختصاص معنى بخلاف التحضيض لا يستلزم نفي فعل
فيندرج في النفي والدعاء طلب فيندرج في صيغة الطلب من الامر والنهي والواو بشرط
اي الواو التي يضم بعدها ان ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف واى احدهما
الجمعية وان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى مثل احدا لأمور الستة المذكورة
كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه يقتضي ان يكون قبلها مثل احدا لأمور الستة لا عينه
وفيه فساد لا يخفى والاولى ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه احدا لأمور
الستة المذكورة او يقال ان كلمة مثل مقححة اى وان يكون قبلها ذلك اى احدا لأمور
المذكورة اى امر او نهي او استفهام او نفي او تمنى او عرض نحو زكري واذا ورك اى ليجمع
التريارتان ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجمع بينهما ولا تأتي وتحدث اى لا
تجتمع بين الاثنيان والتحدث اى وليتحدث اى ليتك تجمع بينهما ولا تنزل
بما نصب خيرا اى لا تجمع بينهما وانما شرطت الجمعية لانه لما قصد في الواو معنى
الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى واذا لم يقصد الجمعية
لا يحتاج الى الدلالة على الجمعية وانما شرط تقدم احدا لأمور الستة ليعتد تقدم
الاشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في انفاء واو بشرط معنى الى ان اى او
انتي يضمربعد هان بشرط معنى الى ان او الا ان على حسب الاختلاف نحو لا زمنك
او تعطيني خفي وفي ادخال ان في معنى او تسامح لانها مقدرة بعد ما لا داخل في معناها
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اى حكم الحروف والعاطفة في باب اضممار اى بعد
حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما يعنى يتصب المضارع بعد حروف العاطفة

ماى الى ان او الا ان تعطيني خفي

باضماران اذا كان المعطوف عليه اسما ثلثا يلزم عطفت الف على الاسم نحو اعجبني
 قيامك وتذهب باضماران ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم ومنه
 قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجدا حيث
 نصب تسكب بعدها الواو العاطفة ليصير عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار
 فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرها في التفصيل للملم يذكر
 في الاجال السابق اى في تعدد الحروف التي تضر بعد ها ان وان اريد الحروف
 العاطفة من الحروف الاربع المذكورة اى حتى والغاء واو والواو لم يتناول ثم نحو اعجبني
 ضرب زيد ثم ليشتم وكان التنصيص في الرواية دالا على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس
 كذلك كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف الاربع المذكورة اى العاطفة من الحروف
 المذكورة يقدر بعدها ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيلا لحكم ما
 ذكره في القسم اخر لم يذكره قبل فلا يرد ما ذكرتم انه لم يذكر العاطفة في التعدد فكيف
 ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان تكرمني ومع ما الحق بلام
 كي من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب ومع الحروف العاطفة اى
 عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني قيامك وان تذهب وذلك لان لام كي والحروف
 العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة نحو جئت لك لا كرام حيث دخلت
 لام كي على الاسم الصريح ونحو اعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو الزائدة على
 الاسم الصريح وانما كانت زائدة لان مردف متعد بنفسه فيصم ان يدخل على الفعل
 مع ان لانه يتقدير الاسم بخلاف حق بمعنى كي فانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل
 عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الحود لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى
 اذا كان فعلا واما الفاء التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعية بعد
 الاشياء الستة والواو التي بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص
 على معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
 ويجب اظهار ان مع لافى اللام اى مع لام كي يعنى يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لا
 كي تحذف عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لا يعلم اهل الكتاب وانما يلي لام كي حرف
 النفي لاقتضاء التصدير ونجزم المضارع بلم ولما ولا لام الامر ولا في النبي الجار والمجرور
 صفتة لا وكلم المجازاة الكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت اى الكلم الدالة على كوز الجملة
 الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببا لها اى كلمات الشرط والجزاء وهي اى كلم المجازاة

م وفي حرف لام حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم

ان نحو ان تكرمني اكرمك ومما نحو مما تاتني اتك واذا ما نحو
 اذا ما تخرج اخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني اذا ما غير مذكورة وحيثما نحو حيثما
 تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج ومما نحو ما تصنع
 اصنع ومن نحو من تاتني اكرم ومن تراه اكرم واين نحو اين تذهب اذهب قال الله
 تعالى اياتا تاد عوا فلله الاسماء الحسنه واين نحو اين تكن اكن وانما انجزم المضارع ولم
 ولما لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحوان كل ما اختص بشئ و
 هو خارج عن حقيقة يؤثر فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون
 الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لا يعمل حرف التعريف في الاسم مع اختصاصه
 وخروجه عن حقيقة وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه
 به وخروجه عن ذاته كجربا نهابجري بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج
 فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما انجزم بلام الامر ولا في النهي لانهما
 يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراجها عن اصل حيث ينقل ان الشرطية
 المضارع من الحال الى الاستقبال وتخرج من القطع الى الشك وينقل لام الامر ولا
 النهي من الحال الى الاستقبال ويخرج من الخبر الى الانشاء وانما انجزم بان الشرطية
 لا اختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وانما انجزم بغيرها من كلمات الشرطية لضمها
 اياها وانما لم يعمل لومع اختصاصها بالفعل لانها للماضي وان دخلت على المضارع
 والماضي لا يقبل الجزم وما انجزم مع كيف واذا بدون ما فشاذا لم يحج في كلامهم على وجه
 الاطراد وفي ترك ما اشارة الى ان الجزم بهما مع غير شاذ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مما يمكن
 من شئ فانجزم مع كيف واذا فدخلت الفاء الى الخبر كراهة ان يتوالى بين حرف الشرط و
 الجزاء فينجزم بان الشرطية حال كونها مقدرة وستعرف من بعد ثم لما فرغ عن تعدا الجوا
 شرع في بيان معانيها فقال فلم الفاء للتفسير لقلب المضارع ماضيا ونفيضا فلة القلب النفي
 الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وما ضيا مفعول ثان للقلب اي
 لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ونفيضا اي نفي المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها
 اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيضا لكن في لما معنى التوقع اي ينفي بها فعل مترقب متوق
 ويختص لما دون لم بالاستغراق اي استغراق ازمته الماضي نفيضا اي بامتداد النفي من وقت انتقال
 الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير اي انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم
 ويجوز بالجر محطف على الاستغراق اي ويجوز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اي لما

ادخلها ولا م الامر اللام المطلوب بها الفعل مفعول ما لم يسم فاعله المطلوب ولا النهي
المطلوب بها الباء للاستعانة اي بواسطتها الترك اي ترك الفعل وقوله مبتدأ مضاف
وقوله النهي مضاف اليه وقوله المطلوب خبر لا النهي بحذف موصوف اي ولا النهي التي
يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء قد دخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول سببا وسببية الفعل الثاني اي كون الثاني مسببا ويرد عليه قوله تعالى
وَمَا يَكْمُرُ مِنْ تَغْمَةٍ يَمِينِ اللَّهِ فَإِنْ قَوْلُهُ مِنْ اللَّهِ جَوَابُ الْمُبْتَدَأِ الْمُتَضَمِّنِ لِمَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَا
الْمَوْصُولُ اَي وَمَا حَصَلَ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فِي صَادِرَةٍ مِنَ اللَّهِ فَلَا يَسْتَقِيمُ السَّبَبِيَّةُ لِأَنَّ النِّعْمَةَ
الْحَاصِلَةَ بِالْمُخَاطَبِينَ لَيْسَ بِسَبَبٍ لَصُدُورِ النِّعْمَةِ مِنَ اللَّهِ بَلَى الْأَمْرُ عَلَى الْعَكْسِ فَإِنْ صُدَّ
مِنْ اللَّهِ سَبَبٌ لَاتِّصَالِهَا وَالتَّصَاقُهَا بِهِمْ وَكَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِ قَوْلُكَ إِذَا أَحْسَنْتَ إِلَيَّ الْيَوْمَ فَقَدْ
أَحْسَنْتَ إِلَيْكَ أَمْسٍ مِنْ حَيْثُ لَا يَسْتَقِيمُ السَّبَبِيَّةُ لِأَنَّ الْأَحْسَانَ الْمُسْتَقْبَلَ لَا يَكُونُ
مُسَبِّبًا لِلْأَحْسَانِ الْمَاضِي وَاجِبُ بَانَ الْمُرَادُ السَّبَبِيَّةُ وَلَوْ بِاعْتِبَارِ الْحُكْمِ بِهِ وَالْأَخْبَارُ عَنْهُ
اَي وَمَا بَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَيُحْكَمُ أَوْ يُخْبَرُ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ وَإِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ الْيَوْمَ فَيُحْكَمُ أَوْ يُخْبَرُ أَنَّ
أَحْسَنْتَ إِلَيْكَ أَمْسٍ فَيَسْتَقِيمُ السَّبَبِيَّةُ وَيُسَمَّى بَانَ اَي وَيُسَمَّى الْفِعْلَانِ بَعْدَ كَلِمَةِ
الْمَجَازَاةِ شَرْطًا وَجَزَاءً فِيهِ لَفٌ وَنَشْرَ اَي يُسَمَّى الْفِعْلُ الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالْفِعْلُ الثَّانِي جَزَاءً وَ
أَمَّا سَمَى الْأَوَّلُ شَرْطًا مِنْ حَيْثُ أَنْهُ مَشْرُوطٌ لِتَحَقُّقِ الثَّانِي وَأَمَّا سَمَى الثَّانِي جَزَاءً مِنْ حَيْثُ
أَنْهُ يَبْتَنِي عَلَى الْأَوَّلِ ابْتِنَاءَ الْجَزَاءِ عَلَى الْفِعْلِ فَإِنْ كَانَ اَي الْفِعْلَانِ اَي الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ مُضَارَّ
نَحْوَانِ تَزَرُّ فِي أَزْرَكَ أَوَّلًا وَلِي مَضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا نَحْوَانِ تَزَرُّ فِي زَرَّتْ فَقَوْلُهُ الْأَوَّلُ
عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ وَهُوَ ضَمِيرُ كَانَا بَلَا تَأْكِيدَ بِمَنْفَصِلِ لِمَكَانِ الْفَصْلِ وَخَبَرَهُ
مَحْذُوفٌ اَي أَوَّلًا وَلِي مَضَارِعًا عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ اَي وَقِيَارُهَا الْقَرِيبُ فَالْجَزْمُ اَي فَجَزْمُ الْمَضَارِعِ
فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَفِي الشَّرْطِ فَقَطْ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي وَاجِبٌ أَوْ مُتَعَيِّنٌ
لَدُنْ خَوْلِ الْجَازِمِ وَهُوَ أَنْهُ أَوْ مَا تَضَمَّنَهَا مَعَ صَلَاحِ الْمَحَلِّ لِلانْجِزَامِ لَكُنْهُ مَعْرَبًا وَالْمَاضِي
مَبْنِي فَلَا يَظْهَرُ فِيهِ أَثَرُ الْعَامِلِ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَضْعَفُ الْوَجْهُ فِي الشَّرْطِيَّةِ لِمَرَاتِ فِي
الْكِتَابِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجِيءُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ الشَّعْرُ لَأَنَّهُ فِي الصُّورَةِ سَبَبِيَّةُ الْمُسْتَقْبَلِ
لِلْمَاضِي عَلَى أَنْ تَأْثِيرَ الْحُرُوفِ فِي جَعْلِ الْبَعِيدِ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ مَعَ عَدَمِ التَّأْثِيرِ فِي الْقَرِيبِ
بَعِيدٌ كَذَا فِي الشَّرْوحِ وَقِيَرُ نَظَرُ لَأَنَّ الْحُرُوفَ تَوَثَّرُ فِي مَحَلِّ صَالِحٍ لِلتَّأْثِيرِ وَأَنَّهُ كَانَ بَعِيدًا
وَلَا تَوَثَّرُ فِي مَحَلِّ غَيْرِ صَالِحٍ وَأَنْ كَانَ قَرِيبًا وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَرِيبَ هُنَا غَيْرُ صَالِحٍ لِلتَّأْثِيرِ لِأَنَّهُ
مُسْتَقْبَلٌ وَجَعَلَ الْمُسْتَقْبَلُ مُسْتَقْبَلًا تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ وَالْبَعِيدُ صَالِحٌ لِأَنَّهُ مُضَارٌّ

على ان لا نسلم ان لن يؤثر في القريب بل اثر حيث اخرج من احتمال الحال الى الاستقبال
 ومن القطع الى الشك وجزمه وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان مبتدأ
 محذوف الخبر اي فالوجهان جائزان او فغير الوجهان نحو ان اتاني زيد اترا واتير اما
 الجزم فلتعلقه بالجائز وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف
 التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم افسح وان كان ماضيين فتوهم
 مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع
 انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال واذا كان
 الجزاء ماضيا بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اي ماضيا كائنا بغير قد بنفذا او معناه
 تفصيل الماضي اي ملفوظا كان الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم
 على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج لم يخرج الفاء لتاثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل
 الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاثبات
 ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سنبينه نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك
 امس وان زرتني فما اهنك وان اتيتني فلا ضربتك ولا شتمتك وانما كثر مثال لانها لا
 يدخل في الماضي الا ان يكون مكررا وبترك ذكر ما ولا لانهما يتغير حكم الماضي فعلى هذا كان
 الواجب للمصنف ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ
 الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للقاء نحو
 ما ولا ولو اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكن ربنا في قوله او معناه لان ذلك
 في المضارع مع لم وذلك معنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان
 خرجت لم اخرج بمعنى انتفى خروج فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم
 ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدري بالسين اوسوف ولن وقد غير مصدري بلا اذا
 كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وانما
 الجزاء مضارع مثبت او منفي بلا فالوجهان جائزان او فغير الوجهان الاثبات بالفاء و
 تركها كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه وكقوله
 تعالى ان تدعوهم دعاء كبر ومن يؤمن بربيه فلا يخاف بخساً وقولك ان تأتني او
 اتيتني لا تلك او فلا تيك لان ادات الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضي
 فتوتي بالفاء واثرت في تعين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجوه
 التأثير من وجه وان لم يكن التأثير قويا وانما قيد كونه منفي بلا احترازا عما اذا كان بغير

فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معناه وبلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير ادات
 الشرط فيه كقوله تعالى وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ فِي أَطْلَاقِ الْمَضَارِعِ
 المثبت نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدره بالسین اوسوف كقوله
 تعالى وَإِنْ تَعَاَسَ رِيسُ رَضِيعٍ لَّهُ أُخْرَىٰ فَآخِرَىٰ فَاَلْحَقْ أَنْ يَقُولَ وَإِنْ كَانَ مِضْرًا مَثْبُتًا بغير
 السین اوسوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعليق
 بين الشرط والجزاء وذلك لان ادات الشرط لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل
 ولا لفظا حيث لم يحزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القوم
 وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع ترك الفاء
 فيها ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة عن القواعد والا فالفاء واجبة اى وان
 لم يكن كذلك اى وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى
 فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السین اوسوف او منقيا بلا بل كان ماضيا مع قد
 او ما ولا او مضارعا مثبتا مع السین اوسوف او منقيا بلن او جملة اسمية او امر او نهي
 او دعاء فالفاء واجبة لان الاداة لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا
 لفظا حيث لم يحزم فلزم الفاء للدلالة على التعليق بها وانما تركت الفاء في قوله من يفعل
 الحسنات لله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة من الشعر وروى المبرد من
 يفعل الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى وَإِذَا عَصِيتُمْ يُغْفِرُونَ
 وَإِذَا أَصَابْتُمُ الْبَغْيَ هُمْ يَنْصُرُونَ مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا هنا مجرد الظرفية لا
 يشعر فيها معنى الشرط كقوله تعالى وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ويجمع اذا اى المفاجأة مع الجملة
 الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء اى في محل الفاء نحو قوله تعالى وَإِنْ تَصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ
 يَمَاقِدْ مَتَّ أَيْدِيَهُمْ إِذْ هُمْ يَقْنَطُونَ والفاء اكثر وانما اقيمت اذا المفاجأة مقام
 الفاء في الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجأة قريبة مني على حدوث
 امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع وان مقدرة
 مبتدأ او خبر بعد الاشياء الخمسة وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
 يعنى يحزم المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء الخمسة اذا قصد السببية اى
 اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لضمون هذه المضارع فيتاى معنى الشرط
 مثلا اسلمت قد دخل الجنة جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلمت قد دخل الجنة ولا تكفر
 قد دخل الجنة جواب النهي بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر قد دخل الجنة وهل عندكم

ماء اشرب لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشرب ولو ليت لي ما لا انفق لان المعنى ان يكن لي ما لا
 فانفق والا تنزل بنا فتصيب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا فتصيب خيرا وانما قد والشرط
 مثبتا في العرض مع انه منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض هي ههنا الاستفهام
 دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كذا في الرضي ثم اعلم ان في النبي انما يقدر ان في
 بعض المواضع اي فيما اذا كان السبب المضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن
 وخماني قولك لا تفعل الشر يمكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد يا كلك فانه لا
 يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد يا كلك اذ المضمير يجب ان يكون من جنس المظهر
 ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو وان قد والشرط
 المثبت كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان المنفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع
 لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه جاز تقدير الشرط المثبت بعد النهي على وفق
 لفظ النهي بقرينة السبب الذي يترتب عليه وليس بجديد لو وافقه نقل وانما امتنع
 عند العامة لان التقدير اي تقدير هذا الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط
 على وفق لفظ النهي لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملقوظ ولا خفاء في فساد المعنى
 على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سبب الكفر وان قد والشرط المثبت
 كما قد رآه الكسائي كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان المنفي لا يدل على الاثبات ولم
 يصح تقدير ان الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تاتيني فتحدثنا لان النفي خبر يدل
 على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قد مثبتا او منفيما يوجب التردد في تنافيان ثم
 لما فرغ من المضارع شرع في الامر المخاطب فقال مثال الامر اي بناءه صيغة يطلب بها
 الفعل الباء الاستعانة اي بواسطة من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل الحق
 عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على
 صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احتراما عن امر الغائب والمتكلم
 لدخولها في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم بحذف حرف
 المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى اي صيغة متدا تترجى حذف حرف المضارعة
 من المضارع المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احترام
 عن صدمه ولا يرد النقص بقوله تعالى وَيَذْكُرْكَ وَلَقَدْ فَجَّرْنَا حَيْثُ لَمْ يَحْدَفْ حُفْرُ
 المضارعة لانه شاذ وحكم اخره اي اخر بناء الامر حكم المجزوم اي وهو موقوف
 اي مبني على السكون عند البصرية وحكم المجزوم في اسكان الصحيح نحو اضرب

لا
 ك
 ل
 م
 ن
 هـ
 و
 ز
 ح
 ط
 ي
 ك
 ل
 م
 ن
 هـ
 و
 ز
 ح
 ط
 ي

مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ويمكن ان يكون قوله فعل المسمى
 فاعله خبر مبتدأ محذوف اي هذا بيان فعل المسمى فاعله فقوله هو كذا جملة مستأنفا
 فان كان بيان تغير الصيغة اي فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسره ما قبل اخره نحو
 ضرب واكرم واستخرج ودخرج وتخرج عندك هذا من وظائف التصريف ذكره
 في النحوضمنا واستطراد او انما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضي بالمضارع المعروف
 وانما اختيار التغير في المجهول لانه فرع وانما اختيار هذا النوع من التغير اعني ضم الاول و
 كسره ما قبل الآخر لان معنى فعل المسمى فاعله غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول
 والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن عربي لم يوجد في الاوزان خروج
 من الضمة الى الكسرة ليدل على غلبة الوزن على غلبة المعنى وانما لم يختار وزن فعل بالخروج
 من الكسرة الى الضمة وان كان هذا الوزن ايضا غريبا يدل على غلبة المعنى لان الخروج
 من الكسرة الى الضمة اقل من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة في اختياره بعد
 حصول دلالة غلبة اللفظ على غلبة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل
 اي حال كونه مقرونا مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل ويضم
 الحرف الثاني مع التاء حال اي مقرونا مع التاء الزائدة في اوله خوف اللبس
 اي لیس الماضي المجهول بالامر عند الدرجة والوقف في الاول نحو افتعل وانفعل بالمضارع
 المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعلة والمجهول من الفعلة عند الوقف
 في الثاني نحو تكلم وتقول ومعتل العين الافصح قيل وسبع اصلهما
 فأعلا بنقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واوقول بعد النقل ياء لسكونها و
 انكسار ما قبلها والمادة بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوي وروي من اللفيف
 فانه لم يعمل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلايين في يروي ويطوي ثم قوله ومعتل العين
 مبتدأ وقوله الافصح مبتدأ ثان وقوله قيل وسبع خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ
 الاول والضمير العائد الى المبتدأ الاول محذوف اي الافصح فيه قيل وسبع لان الجملة
 الواقعة خبر المبتدأ وجب فيها ضمير عائد الى المبتدأ او جاز الاشياء وهو ان نحو بكسر فاء
 الفعل نحو الضمة فتبيل الياء الساكنة بعده نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا
 هو مراد القراء والنحاة بالاشياء في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة
 الفاء خالصا ومعناه تهية الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ ببريل يتلفظ
 بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور ههنا وانما هو الاشياء في الوقف وقالهم

مع
 ما
 في
 ما

الغرض من الاشتمام الايدان بالاصل الذي تغير لغرض اي الايدان بان الاصل في اوائل
 هذه الحروف الضم ولم يجمع الاشتمام في بيض جمع ابيض كما جاء في قيل وبيع لا نفهم
 قصد واباتيان هذا الوزن اي وزن قيل وبيع غرضها لا يتأتى الا به وذلك الغرض
 رفع اللبس فارادوا الايدان الى الاصل عند تغييره ولا كذلك في بيض وجاء الواو
 فقيل قول وبيع بالاسكان بلا نقل وجعل الباء واو السكونها وانضمام ما قبلها و
 مثله اي مثل باب قيل وبيع باب اختيار وانقيد اي الماضي المجهول من المعتل العين
 من باب الافتعال والافتعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل و
 بيع وباب اختيار وانقيد في العلة دون استخيار وقيم اي دون المعتل العين من باب
 الاستفعال والافتعال حيث لم يجمع فيهما الا خا لهر الكسر دون الاشتمام والضم لسكون
 ما قبل حرف العلة فيهما اصلا اذ اصلهما استخيار واقيم وان كان الفعل مضارعاً ضم
 اوله وهو حرف المضارعة حملا على الماضي وفتح ما قبل اخره بخفة الفتحة وثقل المضارع
 بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستلزم ويستخرج ويتخرج ومعتل العين
 ينقلب فيه العين الفاعل نحو يقال ويستغاث لما عرفت من قواعد التصريف ان كل موضع
 انفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه
 بالالف ابدا لا مطردا على الوجوب اذا عريت عن الموانع وانتصاب قوله الفاعل انزح
 او على انزح ينقلب بجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في
 تقسيم آخر له باعتبار اقضاء المفعول بموعد مرفعال المتعدي وغير المتعدي مبتدأ
 محذوف الخبر اي من الافعال المتعدي وغير المتعدي او خبر محذوف المبتدأ اي هذا
 بيان المتعدي وغير المتعدي فقال فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كضرب
 فان الضرب توقف فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة
 الحروف كرجب اليه وعرض عنه فان الرغبة والعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المفعول
 اليه والمعروض عنه فهما متعديان بالوسائل بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعقل
 متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير معنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرتوقف
 الفعل على الظرف اي على المفعول فيلانا نقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول
 به لازم للماهية فالمفعول فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا
 فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه و
 ماهيته اذا ضرب هو استعمال التراديب في محل قابل للايلاء والمحل داخل في ماهية

كان المتعدي وغير المتعدي

الضرب ولذا قال ما يتوقف فهم على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد
 الافعال الناقصة حيث توقف فهمها على الخبر لا نأقول المراد بمتعلق هو فضله وخبرها
 عمدة وفيه نظر لا نر على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة ايضاً ولجيب
 باننا لا نسلم ذلك بل هي فصلتان كجه اذ تركها بخلاف خبر الافعال الناقصة او نقول
 ان الافعال الناقصة مما لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الافعال لتقييد الخبر
 والمقصود اسناد الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظروف والقيود
 فكان زيد قائماً معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنياً معناه زيد
 غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس فهي ليست مما يتوقف فهمها على متعلق
 انما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها وغير المتعدي بخلاف مبتدأ وخبر اي
 غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان القعود لا يتوقف
 فهمه على متعلق والمتعدي يكون متعد يا الى مفعول واحد كضرب ومتعديا الى
 اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا قائماً المثال الاول ما يتعدي
 الى اثنين تانيهما غير الاول والمثال الثاني ما تعدي الى اثنين تانيهما هو الاول فيما صدقا
 عليه ومتعديا الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وارى وابنا ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو
 اعلمت اواريت اوانبات اوانبات اول خبرت اوانبات اوانبات زيدا عمرو افاضلاق
 اجاز الاخفش اظن فاخال اه افعال القلوب قياساً لاسمائها وهذه الافعال المتعدي
 الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي اعطيت في الاحكام فيجوز حذف مفعول
 الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني والثالث اي مفعولها
 الثاني والثالث كمفعولي علمت في الاحكام فيجوز ترك كليهما الثاني والثالث
 معاً ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعوليه
 الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت عمرو
 خيرا الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمروا من غير
 المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خيرا الناس من غير ذكر المفعول الثاني
 افعال القلوب ويسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت
 وخطت ونزعت وعلمت ورايت ووجدت وانما سميت هذه الافعال
 افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة اولان القلوب محل هذه الافعال
 وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحاً واستقرائي لا عقلي ولا

فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا
 ولا يجري فيها احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهي الاربعة الاولى على افعال
 اليقين وهي الثلاثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا تدخل
 هذه الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخبر
 وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال
 القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخبر بدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اي افعال
 القلوب تدخل على الجملة الاسمية اي على المبتدأ والخبر لانها متعلقان بها لبيان ما هي
 عنه كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاد وقوله وهي مبتدأ أعائد الى الجملة الاسمية وقوله
 عنه خبره والجملة صفة ما اي لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه
 علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في الشروح او عبارة عن شك ويقين اي لبيان
 شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه وفي بعض النسخ وقع عند مكان
 عنه اي لبيان صفة تلك الجملة صادرة عند الموصوف من العلم والظن والحسبان
 ونحو ذلك فتصب هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية اي المبتدأ و
 الخبر على انهما مفعوليهما ومن خصائصها اي خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر
 احدهما اي احد المفعولين ذكر المفعول الآخر غالبا اي ومن خصائصها ذكر المفعول
 الآخر وقت ذكر احد مفعوليهما يعني لا يجوز الاقتصار على احدهما وفي بعض النسخ و
 من خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اي عدم الاقتصار على احدهما وانما لا يجوز
 الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاول توطية ووسيلة الى ذكر الثاني لما عرف
 ان تأثيرها في الثاني دون الاول والثاني مقصود فلما اقتصر على الثاني يلزم ذكر
 المقصود بدون ما هو توطية ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطية والوسيلة
 وترك المقصود ولان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد لان المعلوم
 في قولك علمت زيدا فاضلا مصدرا للمفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت فضلا
 زيد لكن نصبها معا لتعلقه بمضمونها معا فكان في ذكر احدهما وترك البعض
 الاخر عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولقائل ان يقول فعلى هذا
 ينبغي ان يجوز علمت فضلا زيدا لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا فاضلا وهو
 مصدرا للمفعول الثاني مضافا الى الاول قيل هذا يشك بقوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ
 الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا أَنْتُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ عَلَىٰ قَرَاءَةِ الْيَاءِ وَجَعَلَ الَّذِينَ فاعلم

يحدث المفعول بتقدير بخلهم هو خير لهم قيل هو قليل فلا يعاب به وإنما قال إذا
ذكر أحد هاتين الأخر لا نه جازان لا يذكر كلاهما كقولهم من يسمع يخل أي يخل السموع
صحيحا وقوله تعالى وظننكم ظن السوء أي ظننكم الباطل حقاظن السوء ثم أعلم
أن الجملة الشرطية أعني إذا ذكر أحد هاتين الأخر خبران والضمير العائد إليهما من ان يخل
أي إذا ذكر فيها أحد هاتين الأخر لأن الجملة الواقعة خبرا لأن وجب فيها ضمير عائد إليهما
اسمها وان مع اسمها وخبرها مبتدأ وقوله من خصائصها خبره بخلاف ما أعطيت
أي وهذا متلبس بخلاف باب أعطيت فإنه يجوز أن يذكر أحد هاتين الأخر لعدم المتلبس
تقول أعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيت وأعطيت درهمها ولا تذكر من أعطيت ومنها
أي ومن خصائصها جواز الالغاء أي جوازها لعملا لفظا ومعنى وفي بعض النسخ
ومنها أنها يجوز فيها الالغاء إذا توسطت هذه الأفعال بين جزئي الجملة أي بين
المفعولين نحو زيد طننت قائم أو تأخرت نحو زيد قائم طننت لاستقلال الجزئين
أي المفعولين كالأمر جواز الالغاء والالغاء عند توسطها أو تأخرها وانقضاء كلامها
علما بحال أو تميزا لأن مفعوليهما كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونهما معولا
مع ضعف العامل بالتأخر عن كليهما أو أحدهما المكان استقلالهما كلاما لصحة الحمل
يمكن أن يعمل فيها العامل لقوته فيجوز الوجهان بخلاف أعطيت أي هذا متلبس
بخالف باب أعطيت فإنه لا يجوز الالغاء إذا توسط أو تأخر عنها لأن مفعوليهما ليسا
بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم أو زيد قائم علمت الأول مثال
التوسط والثاني مثال التأخر ثم أعلم أن الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع
ظرفا أي زيد قائم في علمي ومنها أي ومن خصائصها أنها أي أن أفعال القلوب تعلق
وجوبا أي تعلق عن العمل لفظا وتعلق معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف
النفي واللام للابتداء أي لام الابتداء يعني أنها تعلق إذا دخلت ذات الاستفهام ولو تضمنت
لمعنى حرف الاستفهام كأي وما ومن ونحوها وحرف النفي واللام للابتداء على معولها أو
على ما أضيف إليه معولها مثل علمت زيد عندك أم عمرو وليعلم أي الجزئين
أخصى وعلمت ما زيد منطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام أي الرجلين قائم
المصنف ذكر مثال التعليق بالاستفهام ففسر عليه مثال التعليق بحرف النفي و
لام الابتداء والتعلق بجملة الاستفهام على اتفاقهم وبهمل مختلف فيروا أنما تعلق
هذه الأفعال بهذه الأمور الثلاثة لأن هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعف

بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها اى نصب الجزئين فوجب التوفيق باحدهما
 لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعليق في الاول
 نحو علمت زيداً من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس ذلك بقوي وانما
 سمي الهاء لفظا واعمالها معنى تعليقا لانها عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة
 فكانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج
 ولا فارغة قال الله تعالى فلو حرصتكم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة
 وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة والدليل على
 اعمالها معنى صحة العطف على مفعولها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه
 الافعال ايضا نحو قوله تعالى سئل بني اسرائيل كم اتيناكم من آية بيّنة وقوله تعالى
 يسئلونك ما ذا انفقتم قيل انه ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اى سئل
 بني اسرائيل قائلا كم اتيناكم آية بيّنة ويسئلونك قائلين ما ذا انفقتم او بتأويل
 المفرد اى سئل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسئلونك جواب هذا السؤال فهي
 في محل نصب على انهما مفعول بهما وهي بعد افعال القلوب ايضا ما ولازم بالمفرد
 لكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا نحو فشكت في زهد اهو
 كريم اى في كرمه ومنها اى ومن خصائصها انها اى ان افعال القلوب يجوز ان يكون
 فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين بشي واحد اى هما عبارتان عن شيء واحد
 ومفعولها الثاني مظهر امثلي منطلقا ومثل قوله تعالى اني ارايتي اعصر خمرا
 بخلاف غيرها من الافعال حيث لا نقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي شتمت
 نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني وذكر الاول توطئة الى ذكر الثاني لما
 عرف ان تأثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول
 بخلاف غيرها من الافعال وليحق بهذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين
 لشيء واحد نحو عد متني وفقدتني لان اول مفعولها كقول مفعول افعال القلوب
 في عدم التأثير لان العدم والفقدان لكونهما عدلين لا اثر لهما في شيء ولبعضها البعض
 هذه الافعال معنى اخر يتعدى بى اى بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط
 فظننت بمعنى اتممت من الظننة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان من
 افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا وانحصار القلوب في السبعة
 استعمالا اعقلي ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى حسرت

ذات حصة اي شعر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اي خيلا وزعت بمعنى كفلت به وعلى
 هذه المعاني لا يقتضي الامفعولا واحدا ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شئ في تقسيم
 اخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة
 فاثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل اي التثبيت على صفة
 مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان قرير زيدا على صفة كونه قائما في الزمان الماضي الجارو
 المحرور ظرف مستقر ان كان حاله متعلقا بعامل عام محذوف اي كائنا على صفة او ظرف
 ملغى ان كان متعلقا بعامل خاص مذكور وهو التقرير وفي هذا القيد احتراز عما سواها
 من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها من سائر الافعال دل على
 الحذف والزمان وهذه الافعال لا تدل الا على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمرفوعه
 هذه لا يتم به وهي اي الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد ما يرادف صار نحو الوجد
 وحال واستحال وتحول وانقلب سماعا دون انتقال وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال
 صار ويراد فاتها تامة على الاصل واصبح واضح وظل وامسى وبات واض اي رجع وعاد
 اي صار وغدا اي كان في الغداة وهو ما قبل الزوال وراح اي كان ذلك في الرواح وهو
 ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع في الغداة او دخل في الغداة وراح بمعنى رجع
 في الزوال او دخل في الرواح كانا تامتين وما زال وما انفك وما فتى بالهمزة دون
 الياء وهي بمعنى زال ولا يستعمل الامع النفي وفيه نعتان بكسر العين وفتحها مع الهمزة
 بهما والمضارع يفتى بالفتح مع الهمزة وما برح هذه الاربعة للابتن لان نفي النفي ثبات
 واصل هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصلا لا زال
 زيد عالما دائما وكذا اخواته فنصبت نصب كان وما دام وليس ولم يذ كر سيبويه من
 هذه الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هو من الفعل ما
 لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة
 معنى الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اي نصير هذا عشرة تامة وكمل زيد
 عالما اي صار عالما كاملا وقد جاء كلمة قد للتقليل اي قلما جاء لفظ ما جاء من الاعمال
 الناقصة اي بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قولهم ما جاءت حاجتك فما استفهامية
 مبتدأ او جاء ناقصة بمعنى صا والضمير العائد اليها اسمها وحاجتك خبرها اي
 اي شئ صارت حاجتك وانما انت الضمير فيما جاءت مع انه عائد الى الاستفهامية
 باعتبار الخبر كما في قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انت باعتبار

الخبر قيل انما انت الضمير في ما جاءت لتكون ما عبارة في المعنى والحاجة الى اية
 صارت هي حاجتك وفيه وهاء لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا
 لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين ارسله علي بن ابي طالب رضي الله عنه اليهم
 يدعوه الى الطاعة وقد جاء قعدت ايضا من الافعال الناقصة اي بمعنى تقرير
 الشيء على صفة نحو قول الاعرابي ايهف شفرة حتى قعدت اي صارت تلك الشفرة
 كأنها اي كان تلك الشفرة حربة معناه حدد شفرة اي سكينه الكبير حتى صارت تلك
 الشفرة مشبهة بالحربة يعني نيزه كونه يعني دشنه وقال الاندلسي لا يتجاوز بها اعني جاء وقعد
 الموضع الذي استعملها العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمر وفقيرا بمعنى صار
 وقال بعضهم ان كونها بمعنى صار مطرد فقال المصنف والاولى ان يكون جاء بمعنى صار
 مطردا نحو جاء البرق ففيزين بدوهم اي صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لا خبر اذ لا معنى
 يجعله حالا لانه حينئذ يفيد مجيئه في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود
 تقرير مجيئه على هذه الصفة ولا يطرد قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا بل يقال قعد كاتب
 كاتب لكونه مثل قعد كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية هذه الجملة مستأنفة اي تدخل
 هذه الافعال على المبتدأ والخبر لأنها التقرير الشيء على الصفة فلا بد من ذكر الشيء وصفته
 وانما تدخل عليها لا عطاء الخبر اي خبر هذه الافعال حكم معناها اي معنى هذه الافعال
 من متني كما في كان وانتقال كما في صار ومرادفاتهما وقوام كما في مازال وما انفك وما فتى
 وما برح وتوقيت كما في ما دام ونفي كما في ليس فمعنى كان زيد قائما زيد قائم في الزمان
 الماضي ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغنا وعلى هذا فقس فترفع
 هذه الافعال الجزء الاول من الاسمية لكونها اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما لولي من
 تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثاني على انه خبرها وانما ترفع اسمه لكونه فاعلا وانما
 تنصب خبره لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فقوله مثل
 انما منصوب على انه صفة مصدر مخذوف اي رفعها ونصبها مثل رفع هذا الكلام و
 نصبه او مرفوع على انه خبر مبتدأ مخذوف اي هو مثل كذا فكان مبتدأ خبره الجملة
 التي بعدها وهو قوله تكون ناقصة اي كلمة كان او لفظة كان تكون ناقصة وانما اول
 الكلمة واللفظة لا يستعملانها مؤنثة لقوله ناقصة وباقية ونحو ذلك لثبوت اي التحقق
 خبرها اي خبر كان ماضيا دائما نحو قوله وكان الله غفورا رحيما او منقطعا نحو
 قولك كان زيد غنيا فافقر الجار والمجرور اعني قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اي ناقصة

كأثمة لثبوت خبرها وقولها ضيا حال وقوله دائما صفة ماضيا وبمعنى صار عطف
 على قوله لثبوت خبرها أي تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين
 أي صار ويكون فيها أي في كان ضمير الشأن نحو كان زيد قائما أي كان الشأن ويكون
 أي كلمة كان تامة بمعنى ثبت أو وجد وإنما سميت تامة لأنها يتم بالفاعل فلا يحتاج إلى
 خبر نحو قوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة أي ان وجد أو ثبت ذو عسرة
 وتكون زائدة وهي التي لا تخل بالمعنى الأصلي في الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها
 نحو قوله تعالى جيا د بني أبي بكر تسامي + على كان المسومة العراب + وقوله تعالى
 لمن كان له قلب يتوجه على الوجوه الأربعة وتوجيه هذه الآية على الوجوه الأربعة
 ان يقال اذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها
 وله صلة متعلق وأن كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وخبرها المفعول من له قلب واذا
 كان فيها ضمير الشأن كان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتدأ وخبر في موضع خبرها
 واذا كانت بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الآية على الوجوه الأربعة
 وصار للانتقال من صفة إلى صفة نحو صار زيد غنيا أي انتقل من الفقر إلى الغنا و
 أصبح وامسى واضح لاقتزان مضمون الجملة الواقعة بعدها بأوقاتها أي بأوقات
 هذه الأفعال والأضافة يادني ملازمة أي بالأوقات التي تدل هذه الأفعال عليها أو
 ذلك الأوقات الصباح والمسي والضحى نحو أصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا وضحى
 زيد حزينا وبمعنى صار عطف على قوله لاقتزان مضمون الجملة أي تكون هذه الأفعال
 الثلاثة تامة بمعنى الدخول في الأوقات التي تدل عليها هذه الأفعال نحو أصبح زيد أي دخل
 في الصباح وامسى عمرو أي دخل في المساء وضحى خالد أي دخل في الضحى عطف على الجملة
 الظرفية السابقة أيضا وهي لاقتزان مضمون الجملة وظل وبات لاقتزان مضمون الجملة
 الواقعة بعدها بوقتيهما أي بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل أي النهار في
 ظل والليل في بات نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد مسرورا قال الله تعالى
 ظل وجهه مسودا ويبيتون لنزيم مجتدا وإضافة الوقتين إلى ضمير ظل وبأ يادني
 ملازمة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا أي صار وقل مجيئها تامة
 للقلة وإنما فصل هذين الفعلين عن الأفعال الثلاثة السابقة ولم يقل وأصبح و
 امسى واضح وظل وبات لاقتزان مضمون الجملة بأوقاتها المكان لاقتزان بينهما أو
 بين الثلاثة السابقة في قلة مجيئها تامة مجيئها تامة مجيئها تامة مجيئها تامة

بمعنى صار نحو أصبح زيد غنيا أي صار وتكون هذه الأفعال الثلاثة

بمعنى صار نحو أصبح زيد غنيا أي صار وتكون هذه الأفعال الثلاثة

بمعنى صار نحو أصبح زيد غنيا أي صار وتكون هذه الأفعال الثلاثة

تامتين وما زال وما برح وما فتى وما انفك لاستمرار خبرها أي خبر هذه الأفعال لفاعلها
 أي لاسمها مذ قبله ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد إلى الفاعل والضمير
 المنصوب البارز عائد إلى الخبر أي مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه أن ذلك الخبر
 حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل قابلاً وصالحاً لذلك الخبر
 في المعتاد لأنه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد أميراً أنه كان أميراً في حال كونه
 طفلاً بل يفهم أنه كان كذلك مذ كان قابلاً وصالحاً له ويلزمها أي يلزم هذه الأفعال
 النفي ليفيد الاستمرار لأن معناه هذه الأفعال النفي ودخول النفي عليها يدل على أنها
 ثمران كانت الأفعال ماضية يلزمها ما أولاً وأن كانت مضارعاً أن ولن أولاً وما وماذا
 لتوقيت أمر بمرئيه بثبوت خبرها أي خبر ما دام لفاعلها أي لفاعل ما دام أي لاسمها وإنما
 كان توقيتاً لأن كلمة ما في ما دام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت أمر بمرئيه بثبوت
 الخبر لاسمها لأن المصدر قد يجعل جيناً فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالساً كان المعنى
 اجلس دوام جلوس زيد أي مدة جلوسه بخلاف ما في ما سواها من إخوانها فأنها
 نافية لورودها على معنى النفي ثم ردها إلى الشبهة وفي تانيث ضمير ما دام في قوله خبرها
 وفي قوله لفاعلها نظر لأن تانيث لا يتأتى بتأويل الكلمة ولا بتأويل اللفظة لأن كلمة
 ما على حدة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج وضمير لا نه ظرف اللهم إلا أن يجعل كلمة
 واحدة على سبيل التجوز ومن ثم احتاج أي لأجل أن ما دام لتوقيت أمر بمرئيه بثبوت
 خبرها لفاعلها احتاج ما دام في صحة التلفظ به إلى كلام أي جملة قبله يتعلق بها كما كان
 في قولك اجلس ما دام زيد جالساً بلا تقدم كلام قبله كما لا نقول يوم الجمعة تسكت
 بل لابد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة هذا لأنه أي لأن ما دام على تقدير كون
 ما مصدرية وجعل المصدر جيناً الصحة المعنى ظرف والظرف معمول وفضلة في التركيب
 فلا بد له من عامل من حيث أنه معمول ومن أن يتقدم كلام أي مسند ومسند إليه
 من حيث أنه فضلة فإن قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لأنه أيضاً يتعلق
 فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو ممتنع قيل يمكن أن يكون قوله لأنه ظرف بدلاً
 من قوله ومن ثم فكانه قال أي لأجل أن ما دام ظرف احتاج إلى كلام أو يقال المظرفية
 علة الاحتياج إلى كلام وكون ما دام لتوقيت أمر بمرئيه بثبوت الخبر علة لكونها ظرفاً و
 تحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الأشكال وليس لنفي مضمون الجملة حالاً أي في
 زمان الحال نحو ليس زيد قائماً أي قيامه منتفية الآن وقيل لنفي مضمون الجملة حالاً

نفي

ما دام

أي زعمنا مطلقا غير مقيد بكونه حالا أو غيره وامتثالهم عن قوله ليس يريد قائما غدا يؤيد
 الأول وقوله تعالى الأيوم يأتيهم ليس مضروفا عنهم أي العذاب يوم القيمة يؤيد
 الثاني وأجيب بان هذا الخبر لما صدر عن خلاف في خبره عُدَّتْ كالأقوال فاستعمل
 أداة الحال لذلك ويجوز تقديم أخبارها أي أخبار الأفعال الناقصة كلها تأكيد
 المضاف أعني الأخبار أي كل الأخبار وتأكيد المضاف إليه أي كل الأفعال الناقصة
 على اسمائها أي أسماء الأفعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ أي حالها في التقدير
 أوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الأعراب لعدم اللبس لا قترانها بالقرينة وهي النصب
 بخلاف خبر المبتدأ فإنه إذا كان معرفة ظاهرة الأعراب لا يجوز تقديمها على المبتدأ المكان
 اللبس وهي في تقديمها عليها الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع إلى الأفعال الناقصة وفي قوله
 في تقديمها راجع إلى أخبار الأفعال الناقصة أي في تقديم أخبارها على تلك الأفعال على
 ثلاثة أقسام وقيل الضمير في قوله هي وفي قوله في تقديمها راجع إلى أخبار الأفعال الناقصة
 وفيه نظر لأن قوله وهو من كان إلى راح أه يا به حيث لم يقل ومن خبر كان إلى خبر راح و
 أجيب بأنه يمكن أصلا حذف مضاف أي وهو من خبر كان إلى خبر راح وهو خبر ما
 في أول ما وهو خبر ليس الأول هو الأظهر قسم يجوز تقديمه على الأفعال الناقصة في
 تقديم أخبارها عليها على ثلاثة أقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الأفعال
 الناقصة وأجيب بان الضمير في قوله يجوز عائد إلى قوله قسم بحذف مضافين أي قسم
 يجوز تقديم خبره عليه وهو أي هذا القسم من كان كلمة من الابتدائية إلى راح لكون
 العامل فعلا وهو عامل قوي يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله وفي كلمة إلى
 هذا نظر لأنها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح عن الحكم لأن الغاية لا يدخل تحت المغيا
 وأن كانت اسقاطية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها في ما قبلها حتما وإن جعلت بمعنى
 مع كقوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ يا به من الابتدائية الملازمة لذكر الغاية
 وأيضا لو كان بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وأن جعلت زائدة لا يستقيم
 لأن من الزائدة يختص في النفي والكلام هنا مثبت وأن جعلت بمعنى حتى ليد ما بعد
 في حكم ما قبلها حتى لا يستقيم أيضا لأن حكم حتى أن يكون ما بعد ما ينتهي به المذكور أي
 عنده وراح ليس مما ينتهي به الأفعال الناقصة وعنده وأجيب بأنه يمكن أن يكون اسقاطا
 بحذف معطوف أي هو من كان وما بعد إلى راح أو يقال يمكن أن يكون امتدادية والغاية
 لا تدخل في المغيا إذا دل الدليل وههنا قد دل الدليل على أن ما بعد ما داخل في

وفي قوله عليها راجع إلى الأفعال الناقصة

وفيه نظر لأن الأفعال الناقصة

حكم ما قبلها وهو حصر تقديرها عليها على ثلاثة اقسام ثم بيان كل قسم بحكم
مختص وتقول كلمة الى هنا ليست بامتدادية ولا اسقاطية بل هي صلة البلوغ المخصوصة او
الوصول الى ومن كان بالغاً الى مراح او واصل الى مراح وفيه نظر لان جعلها صلة البلوغ
يا بام من الابتدائية المناسبة لذكر الغاية وقسم لا يجوز تقديمه على الافعال الناقصة وهو
في اوله اي وهو فعل كان في اول ذلك الفعل ما مصدرية كما في ما دام او نافية كما في
اخواته لتحقيق المانع وهو ما مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقدم ما في جيزهما عليهما
لان حرف النفي وما المصدرية يستحقان الصدور خلافا لابن كيسان في غير ما دام
لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالثبت لما مر ان معنى هذه الافعال النفي ودخول ما
النافية عليها يدك على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالماً
بمعنى كان زيد عالماً دائماً وفيه نظر لان صورة ما التي تستحق الصدور كافية في منع تقدم
اخبارها عليها وانما قال في غير ما دام لان ابن كيسان يوافق فيه غيره في منع التقديم
لتحقق المانع لفظاً ومعنى وهو ما المصدرية وقسم مختلف فيه وهو ليس فقد ذهب
سيبويه الى ان حكمه حكم ما في اوله ما لكونه بمعنى النفي فلا يجوز تقديم معمول النفي عليه
ودذهب اكثر البصريين الى ان حكمه حكم كان لعدم ما صورة فان قيل كما اختلف في ليس
اختلف في ما في اوله ما غير ما دام كما اشار اليه بقوله خلافا لابن كيسان في غير ما دام
فما وجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف فيه والحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان
الى مراح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في اوله ما غير ما دام
قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مرجح لما مر ان صورة ما التي تستحق الصدور كافية
للمنع فقوله خلافا لا اختلاف فلا يندرج في هذا القسم نعم لما فرغ من الافعال الناقصة
شرح في افعال المقاربة فقال افعال المقاربة وانما ذكر بعد الافعال الناقصة لانها
مثلاً في اقتضاء الخبر لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد
ان يخرج فعسى تقرير زيد على صفة كونه خارجاً في الزمان الماضي لكن خبرها ان خسر حيث
لا يكون الافعال مضارعاً بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم وهي ما وضع آية
فعل وضع لذنو الخبر اي لقربه رجاء او حصوله او اخذ فيه اي شروعه في الخبر
اي في تحصيله انتصاب هذا لالفاظ على التميز اي لقرب رجاء الخبر او حصوله او
الاخذ فيه فالقسم الاول وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر عسى وهو فعل غير متصرف
حيث لا يجي مضارع ومجهول وامروني الى غير ذلك من الامثلة كاسم الفاعل وام

لا
ت
ق
ر
ق
ج

المفعول لانه يشبه الحرف لكونه الانشائي الذي اسماؤه تكون بالحرف و
 الحمل على العمل لكون كل واحد منها لطمع الحصول تقول عسى زيد ان يخرج اى قارب
 زيد الخروج وعسى ان يخرج زيد اى قارب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال
 تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحدث ان من خبر عسى تشبهها له بكاد نحو
 قوله **شعر** عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون ورأه فرح قريباً والقسم
 الثاني وهو ما وضع لقرب حصول الخبر كاد تقول كاد زيد يخرج وقد تدخل ان
 في خبر كاد تشبهها له بعسى نحو قوله ع قد كاد من طول البلى ان يمضى واذا دخل
 حرف النفي على كاد فهو كالافعال اى كاد كسائر الافعال فى النفي اى فى نفي الخبر واذا
 دخل عليها حرف النفي كان معناها نفياً للخبر كسائر الافعال على الاصح وقيل اذا دخل حرف
 النفي عليها تكون للاثبات اى لا ثبات الخبر مطلقاً سواء كان ماضياً او مستقبلاً أما فى
 الماضى فلقولته تعالى **وما كادوا يفعلون** لان الزد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل قوله
 تعالى **فذبكوهما** وجعل الدلالة ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك فالذبح يدل على قربهم
 من فعل الذبح وما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل على النفي يلزم فساد المعنى
 وأما فى المضارع فلخطبة الشعراء قول ذى الرقة **شعر** اذا غر الهجر المحبين لم يكد
 رسيس الهوى من حب مية يبرح اى يزدل وجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله
 لم يكد الاثبات وكون معناها ان رسيس الهوى من حب مية يبرح ويزول وان كان
 بعد طول العهد وهون وال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لخطبة تم وجه
 ولتغير ذى الرمة بعد الخطبة الى لم اجد فلو لا كان نفي كاد للاثبات لما غير ولما قبل
 خطبتهم والجواب عن قوله تعالى **قد بجوها وما كادوا يفعلون** انه نفي قرب فعل
 الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافي بين نفي قرب فعل الذبح فى زمان حصوله فعلى فى زمان
 آخر وانما التنافي بين نفي قرب الفعل وحصوله فى زمان واحد فيكون معنى النص
 منهم فعل الذبح وما قاربوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم ومن الخطبة بانها
 شبهة والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وعن التغير بان احتياط لما فيه رفع
 الشبهة ويمكن ان يقال بان الخطبة والتغير لا يدلان قطعاً على الاثبات فى نفس
 الامراى فى الواقع بل يحتمل ان يكون الخطبة بناء على انه لما كان نفي كاد عند البعض
 للاثبات وادنى درجات الاختلاف ان يورث الشبهة تمكن فى البيت شبهة فساد المعنى
 ولا ينبغي ان يصافى الكلام الى شبهة فساد المعنى وان يكون غاية الى امر اجد شبهة فساد المعنى

كاد
 كاد
 كاد

كاد
 كاد
 كاد

كاد
 كاد
 كاد

يكون في الماضي للاثبات أي لا ثبات الخبر وفي المستقبل كالأفعال أي كسائر الأفعال
 في النفي تمسكاً بكونها في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون أي المراد اثبات
 فعل الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قد مر ولكونها في المستقبل
 لنفي الخبر كسائر الأفعال بقول ذي الرمة شعرا إذا غيّر هجر المحبين لم يكدر سبيل الهوى
 من حب ميثرة يبرح + أي يزول وجه التمسك أن البراح منفي فعلم أن النفي في المستقبل
 نفي للخبر كسائر الأفعال فهذا القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الأول يتمسك
 بتخطية الشعراء ذي الرمة والهجر الفراق والرئيس هو الثابت والاضافة من باب
 جرد قطيفة أي لم يكدر الهوى الرئيس أي الثابت من حب ميثرة وهي اسم معشوقة
 والبراح هو الزوال معنى البيت إذا غيّر هجران الأحياء للمحبين عن الحب بحكم أن
 طول العهد ينسى ونزالت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب برح أي زوال حب
 ميثرة يعني إذا لم يقرب زوال حبها فكيف تزول حبها وفيه مبالغة في نفي الزوال فعلى
 هذا كان حرف النفي داخل على يكاد لمبالغة نفي خبرها وهو يبرح في البيت وهذا
 المعنى مستقيم فلا رجة لتخطية الشعراء والقسم الثالث وهو ما وضع لقرب الأخذ
 في الخبر جعل وطفق وكرب بفتح الزاء والكر ب زديك شدن کسی بكارے من حد نصير
 واخذ فهذه الأفعال الأربعة مثل كاد يعني يقتضي كل واحد منها اسماً وخبراً وخبرها
 فعل مضارع بغير أن وأوشك عطفت على أحد فيكون أوشك من جملة الثالث مثل
 عسى وكاد في الاستعمال يعني أنها تارة مثل عسى في الاستعمال في وجهها أي في
 كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية إذا كان اسمها مع أن نحو أوشك زيد أن
 يخرج وأوشك أن يخرج زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير أن نحو
 أوشك زيد يخرج ثم كما فرغ من أفعال المقاربة شرع في بيان فعلا التعجب فقال
 فعلا التعجب وتوهم غير الكسائي من الكوفيين أنهما اسمان واستدلوا على ذلك
 بتصغير ما أصيل في قوله شعراً ما أصيل غزلاً ناشدناً لتأمن ليا عبتين الضاء
 والسمر والجواب أنه شاذ أو ينزل منزلة الاسم في جواز التصغير وهما ما وضعه لانشاء
 التعجب أي لا يجادوه وفيه احتراز عن نحو عجبت وتعجبين وإنما متعجب لأنها الفاظ أخبأ
 والانشاء اثبات أمر لم يكن والتعجب أفعال يحصل عند استعظام شيء خرج عن
 حد نظائره وخفي سببه ولقائل أن يقول التعريف إنما يكون الحقيقة الكلية للفرد
 والفردين والأفراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فضل الفردين إلا أن يثبت أن

سواء كان
 الاسم
 مفرداً
 أو
 مركباً
 فإنه
 لا
 يمتنع
 أن
 يكون
 من
 جملة
 الأسماء
 التي
 يجوز
 فيها
 التصغير

ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل المضان جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان
 جعل المضان جنسا عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء ههنا في عهديه الفعلين
 فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كلي يوجد تحت فردا ان
 وهما ما افعل وافعل به كما ان الشمس كلي لانه اسم جنس يوجد تحت فرد واحد فقط
 او يقال انه تعريف لفظي لا بيان ماهية وكلمة ما عبارة عن فعلا ن وانما وجد وضع
 باعتبار لفظها والمعنى فعلا التعجب فعلا ن وضع لانشاء التعجب فيكون هذا التعجب
 بيانا لما يفهم من الملا بستر في اضافة قوله فعل التعجب ولو قال فعل التعجب ما افعل
 وافعل به كان اخصر واسلم لان التحديد لا يضبط الجزئيات فلما انحصر جزئي
 او جزئين لا يحتاج الى ذلك ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد نحو قاتله
 من شاعر لانه لانشاء التعجب وليس محض الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب استعالي
 لا وضعي وكذا اي للتعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان مبتدأ مقدم الخبر
 ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين حيث لا يجي منهما مضارع ومجهول وامرو
 نهي وتانيث وتثنية وجمع مثل ما احسن زيدا واحسن بزيدي ولا يبينان اي لا يبي
 فعل التعجب الا مقايدي منه افعل التفضيل اي من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت ليس
 بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوت احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما موت
 زيد لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص زيد من موت آخر
 او انقص والاكثر ان يتعجب من الفاعل لا من المفعول وقل ما اشهر وما اشغل كما في
 اسم التفضيل وشذ ما اعطاه وجوزة سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول
 غير سيبويه فان قيل ان افعل التفضيل يبنى من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى
 الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمر وصيغتا التعجب لا يبينان الا من فعل
 بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قيل هذا قصر ببناء صيغتي التعجب على
 ما بني منه افعل التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبينان ماثلا
 يبنى منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبنى منه افعل التفضيل يبنى منه صيغتي
 التعجب فلا يلزم ما ذكرتم ويتوصل في الممتنع اي في الذي يمتنع ببناءه منه ما ليس بثلاثي
 مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعي او ثلاثي يزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون وعيب
 بمثل ما اشد استخراجه واشدد ب اي بناهما من فعل لما يمتنع ببناءه منه وايقاع
 مصدرا للممتنع مفعولا او مجرورا بالهاء مثل ما اشد استخراجه وما احسن استغفاره

وما اقبله حرجة ونحو ذلك ولا يتصرف فيما اى في صيغتي التعجب بتقدريم وتأخير اى تقديم
المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيد احسن ولا زيد احسن في لفظ
ان يقول ان قوله وتأخير مستدرك لان كل واحد من التقدير والتأخير يستلزم الآخر
فتقدير شيء يستلزم تأخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما ينقل عن
الآخر بالقصد دون التحقيق فكأنه اعتبر القصد او يقال ان في ذكر التأخير تأكيد كما في
قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولا فصل بين فعل ومعموله و
بين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيد ولا احسن زيد لانها بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بك الزائد
نحو ما ان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل
يا صبح وامس نحو ما اصب ابردها والضمير للغداة وما امس اذ فائها والضمير للعشية
وهو مقصور على السماع واجاز الما زني في الفصل بالظرف حيث يتسع في الظرف
ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل ان يصدق
واحسن اليوم زيد والمراد بالظرف الظروف المتعلقة بصيغتي التعجب بخلاف الفصل
بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فما احسن
امس زيد لان امس متعلق بقوله لقيته لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل
باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلف زيد وما اى لفظ ما في ما افعل
نحو ما احسن زيدا ابتداء نكرة اى مبتدأ نكرة او ذوا ابتداء نكرة اى غير موصولة ولا موصولة
فيكون تامة بمعنى شيء وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح و
البيان والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع بل
الا ليق ان يجعل تامة بمعنى شيء عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اى وذلك عند
سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اى وقعت ما مبتدأ مع النكارة عند سيبويه وكذا
عند الاخفش في احد قوليه وما بعد ما اى بعد ما من الجملة الفعلية الخبر اى خبر المبتدأ
تقديره شيء احسن زيدا وانما جاز وقوع النكرة ههنا مبتدأ لكونه فاعلا في المعنى على وزن
شرا ههنا اب اى ما احسن زيدا الاشياء لا اعرف جعل زيد احسنا وهذا التقدير باعتبار
الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب وانحى عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقدرا الله وما
ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير موصولة خبر اخر لقوله ما اى موصولة عند

الاخفش في احد قوليه والخبر اى خبر ما الموصولة الواقعة مبتدأ محذوف والمعنى
 الذي جعله حسنا شي عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير
 سد شي مسدده وذهب القراء الى انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قول
 قل فيه جهات الضعف وما قيل انه يلزم فيه النقل من الاستفهام الى التعجب كلاهما
 انشائيان والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لا يثبت في كلامهم ففيه نظرا للاستفهام
 قد اريد به الامر في هل انتم كمنتهون وقد اريد به العرض في الا تنزل بنا فتصيب
 خيرا وقد اريد به التمني في الاماء فاشريه الى غير ذلك من النظائر والصورة وغير نظير
 وكل ذلك انشاء فاعلا لا يجوز ان يراد بالاستفهام انشاء التعجب وبه في افعال به نحو
 احسن بزيد فاعل خبر لقوله وبه وهو مبتدأ بتاويل اللفظ اى لفظ به في افعال به
 فاعل عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اى هذا الحكم عند سيبويه او يتعلق بمفهوم
 الكلام اى ثبت كون به فاعلا عند سيبويه فلا ضمير في افعال اى فعلى هذا الوجه لا
 ضمير في افعال لكون به فاعلا والفاعل واحد ليس الا والامر ههنا بمعنى الماضي لذلما يحى
 استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيرورة كالبن واثمرا للتعدية والباء زائدة في
 الفاعل كما في قوله تعالى فكفى بالله عوفىكون معنى احسن بزيد صار بزيد ذا احسن
 وفيه نظرا لان كون الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ
 وفاعل صيغة الغائب لا يكون الا مظهر او مضمرا مستترا مفعول خبر بعد خبر لقوله
 به اى به مفعول عند الاخفش والباء في به للتعدية اى يجعل اللزوم متعديا فاعل
 هذا يكون همزة للصيرورة لا للتعدية فمعنى احسن به صيره ذا احسن اى صفر
 بالحسن او زائدة في المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا يايديكم فاعله هذا يكون
 احسن متعديا بنفسه ويكون همزة للتعدية كما خرج ففيه ضمير اى ففي احسن
 على هذا الوجه ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او بزيد اى اجعله حسنا بمعنى
 صفر به ثم لما فرغ من فعلا التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال افعال
 المدح والذم ما وضع كلمة ما عبارة عن افعال وذكر وضع باعتبار لفظ ما اى
 افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت
 بانه نعم الرجل وفيه نظرا لان نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك واجب بانه لازم لذلك
 لكن غير موضوع له بخلاف نعم ان رجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين
 كرم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم فان كرم رجال لقيتهم موضوع لانشاء التكثير

هذا الوجه
 في المدح والذم

هذا الوجه
 في المدح والذم

بخلاف كثير من الرجال لقيتهم فاندوا نكان لازما لذلك لكنه غير موضوع للاخبار عن المتكثير
 فاعرت فهذا فرق دقيق فمنها اى من افعال المدح والذم نعم وبئس فعلا ن ماضيان واصليا
 فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع الفاء للعين وجاء الاسكان في الاصل والاتباع ففيها اربعة
 اوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الاصل ونعم بالاتباع اى بكسر الفاء مع كسر العين
 ونعم باسكان العين في الاصل اى بفتح الفاء وسكون العين ونعم باسكان العين بعد
 الاتباع اى بكسر الفاء وسكون العين وهذه الوجوه الاربع مطردة في كل فعل على وزن فاعل كقولك
 ثانيا حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على وزن فعل ثانيا حرف حلق كقوله ونعم
 غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف النداء في يا نعم المولى
 والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير
 حجة عليهم وشرطها اى شرط نعم وبئس اى شرط فاعلها بحذف المضاف ان يكون الفاعل
 معترفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد الذهني وانما اشتراط ان يكون معترفا
 باللام للعهد الذهني لحصول المبالغة في المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان
 اللام لما كان للعهد الذهني يكون المعهود واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا
 بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو واقع في
 النفس وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي ولا للاشارة الى ما في الذم
 من الماهية للجنس كما قال المصنف وصاحب لباب الاعراب لا يفسر بالواحد المثني
 والجمع وشرط المفسر ان يصلح حمل على المفسر ولا يصلح حمل الواحد والمثني على المعروف
 باللام في الصورتين اذ لا يصلح ان يقال زيد نعم كل الرجل او نعم جنس الرجل اللهم الا ان
 يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما في انت الرجل وكل جنس الرجال او يكون الفاعل مضافا
 الى المعرف بها اى باللام ولو واسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمره ونعم غلام
 صاحب السفر بشر ونعم غلام اخي صاحب الفرس بكر وان شئت فزده او يكون الفاعل
 مضمرا مميذا اى مفسرا ذلك الضمير بنكرة منصوبة على التميز نحو نعم رجلا خالد وانما
 اضمير الفاعل للاختصار لان نعم رجلا زيد اخصر من نعم الرجل زيد ولا نه اضمير بشرطة
 التفسير وفيه مبالغة في المدح واختصر هذا الاضمار بباب نعم لان المدح من مقام
 التخييم والمبالغة وكذا الذم الذي هو ضده وجار مجراه في كونه من مواضع المبالغة
 وانما يميز ذلك الضمير بنكرة منصوبة لان الضمير في نعم لا يختص بواحد بعينه فبالحرى
 ان يفتر بنكرة منصوبة كما في عشرين درهما او مميذا ذلك بما مثل في نعم اى فنعم شيء

ص
 الفرس

او حظة هي اي الصدقة اي ابدأها ولقائل ان يقول لاحاجة الى قولها بما في التحقيق
 لانها ايضا معنى نكرة منصوبة لان معنى فتحها هي فتح حظة او نعم شيئا هي اي الصدقة
 اي ابدأها الا ان يقال انما ابرز نظرنا الى الصورة دون المعنى وبعد ذلك المخصوص مبتدأ
 تقدم خبره اي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشيء
 مبهما ثم ذكره مفصلا او وقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ
 محذوف مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل او خبر
 مبتدأ محذوف اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان لانه لما قال نعم
 الرجل كازسا لاسأل من هو فقال هو زيد وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول
 يجوز دخول نواسخ المبتدأ عليه نحو ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكى الأندلسي
 ذلك عن سيبويه ايضا ودواخل المبتدأ يدخل على المبتدأ والخبر دون الخبر وحده و
 شرطه اي وشرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد و
 التثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
 الرجال الزيدون ونعم المرأة هند وانما وجبت المطابقة لاتحادهما فيما صدق عليه و
 لكونه بيا نال الفاعل فلا جرم يطابقه وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
 وشبهه متاؤل جواب سوال حيث وقع المخصوص وهو الذين كذبوا جمعاً مع فرد
 الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بانهم متاؤل بحذف مضاف تقديره بئس مثل
 القوم مثل الذين كذبوا او بحذف المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير
 بئس مثل القوم المكذبين مغلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة
 نحو قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته وقوله تعالى نعم
 الماهدون اي نعم الماهدون نحن دل عليه سياق الآية فهو قوله تعالى والارض
 فرشناها فنعم الماهدون وساء مثل بئس في افادة الذم ومنها اي من افعال
 المدح حيث ذاعل اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا يشي ولا يجمع فيقال
 حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند بحريان مجرى الامثال التي لا تتغير و
 بعده اي بعد ذالمخصوص بالمدح كما في نعم نحو حبذا الرجل زيد فحب فعل ماض و
 ذافاعله والرجل صفة لزيد هو المخصوص بالمدح واعراب اي اعراب المخصوص
 بعد حبذا كاعراب مخصص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص
 بعد حبذا عطف بيان وقيل اذا زائدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل

المخصوص اي قبل مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوص حبذا تميز نحو حبذا رجلا
 زيد وحبذا زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تاخير التميز عن المخصوص فلا يقال نعم
 زيد رجلا لان اسم الإشارة في الا بهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى
 التميز الا انهم تركوا التميز هنا دون الضمير في نعم وبئس وجاز ترك الضمير هنا
 دون نعم وبئس اي فيقال حبذا زيد ولا يقال نعم زيد تفضيلا للمظهر على المضمرة
 امثا من الالتباس في المخصوص عند تركه بالفاعل بخلاف نعم حيث لا يلزم بترك
 الضمير فيه التباس بالفاعل فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام وبالاضافة نحو نعم
 رجل السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان
 لا لتبس المخصوص بالفاعل فحمل عليه فيما اذا لم يلبس نحو نعم رجلا زيد طرد اللبس
 او حال نحو حبذا محمد رسول الله وحبذا رسول الله عليه الصلوة والسلام على
 وفق المخصوص الجار والمجرور صفة لقوله تميز او حال اي كائنا على وفق المخصوص
 اي على موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما وجب
 الموافقة لاتحادها فيما صدق عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافق
 الحق ان يقول على وفقه لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التوضيح
 لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره ثم لما فرغ من تقسيم الاسم
 والفعل شرع في تقسيم الحروف فقال الحرف مادل على معنى في غير اي حاصل في غيره
 اي مدلول لغير تضمننا او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل في الاسم اي
 مدلول له دلالة تضمن لان مدلول على معنى اي على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعد
 تضمننا باعتبار الوضع التركيبي وكلمه فانه يدل على معنى حاصل في الفعل اي مدلول
 له دلالة تضمننا لان مدلول على معنى اي على نفي يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمننا
 باعتبار الوضع التركيبي وكنعم فانه يدل على معنى حاصل في الجملة اي مدلول لها
 دلالة مطابقة لان مدلول على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بهما مطابقة وذلك
 المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله مادل على معنى في غيره ما كان علامة لتحقيق
 معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام
 في هذا كله في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشغل بذلك هنا
 ومن ثم ان الحرف يدل على معنى في غير احتياج الحرف في جزئية اي
 في كونه جزء من الكلام الى اسم او فعل فالحرف يصح ان يكون جزء من الكلام

لا
 لا
 لا

وان لم يصح ان يكون ركنها حروف الجوز انما قدمت بها لكثرتها وكثرة دورها وانما سمي
حروف الجوز لانها تجز معاني الافعال الى الاسماء وتجز الاسماء وهي ما وضعه لافضاء
الفعل كمررت بزيد او معناه اي معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء من ذلك
منه معنى الفعل كانا ما زبديد وزبديد في الدار او على السطح الى ما يليه كلمة عبارة
عن امر والضمير المرفوع المستتر راجع الى ما الثانية والضمير المنصوب البارز راجع
الى ما الاولى او على العكس وهي اي حروف الجوز ثمانية عشر حرفا من والى وحتى وفي
والباء واللام ورث وواوهاى واورث ووا والقسم وتاءه اي تاء القسم وعن و
على والكاف ومنذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا وانما قدم من لانها لا تبدأ فني لا تبدأ
اولى واعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء والطباق الجمع بين المعنيين للتقابلين
وهو من المحسنات واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاك ايضا واعقب الثلثة بفي
لناسبتها اياها لتعلق الابتداء والانتهاك بالمكان الذي هو احد قسمي الظروف و
اعقبها بالباء لمحيثها معنى في في نحو اطلبوا العلم ولكو بالصين واعقبها باللام
لناسبتها اياها في لزوم الحرفية والكثرة وكونها على حرف واحد واعقبها ما سبوت
مما هو نص في الحرفية مما وقع الاختلاف في كونها اسما او حرفا وهو رث واعقبها
بذكر واوها لكونها فرعها واعقبها بذكر وا والقسم لناسبتها اياها في كونها وا
وفرع لان وا ورث فرع رث ووا والقسم فرع باء القسم واعقبها بالتاء لكونها فرع
الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن كونها بالحرف
انسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على فتم
قدم على على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعهما على حرف واحد لقلته مدخلها
حيث لا يدخل على المضمر وقد هما على مذ ومنذ لكونها اقل منها مدخل حيث يدخل
على الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وهي حاشا وعدا وخلا
وقدم بما فيه جهة الفعلية ما كان جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه
جهة الفعلية اقوى وهو عداد وخلا فاعرف من لا ابتداء اي لا ابتداء الغاية اي لا ابتداء
المغيا نحو سرت من البصرة والتبيين وعلامته ان يصح حمل على مائة نحو عشرة
من الدراهم فانه يصح ان يقال الدراهم عشرة والتبعيض وعلامته ان يصح وضع
لفظ البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم

في بيان الطباق

فانه فهم ان يقال اخذت بعض المال وزائدة في غير الموجب نحو ما جاء في من رجل و
 مثل جاءني من احد خلافا للكوفيين والافخش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم
 الجنس ايضا وقولهم قد كان من مطر وشبهه متاؤل جواب سوال حيث زيدت من
 في الموجب فاجاب عنه بان متاؤل بالحمل على التبعية اي قد كان بعض مطر وشي
 من مطر والى الانتهاء اي لانتهاء الغاية اي لانتهاء المغيا كقوله تعالى ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ
 إِلَى اللَّيْلِ وَقَوْلُكَ خَرَجْتَ إِلَى السُّوقِ وَمَعْنَى مَعَ قَلِيلًا أَيْ زَمَانًا قَلِيلًا أَوْ مَجِيئًا أَوْ أَدَ
 مَجِيئُهُ بِمَعْنَى مَعَ كَوْنٍ مَا بَعْدَ دَاخِلًا فِي حُكْمٍ مَا قَبْلَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ
 إِلَى أَمْوَالِكُمْ أَيْ مَعَ أَمْوَالِكُمْ وَحَتَّى كَذَلِكَ أَيْ مِثْلُ أَيْ فِي كَوْنِهَا لَانْتِهَاءُ الْغَايَةِ وَمَعْنَى
 مَعَ كَثِيرًا أَيْ زَمَانًا كَثِيرًا أَيْ يَدْخُلُ مَا بَعْدُهُ فِي حُكْمٍ مَا قَبْلَهُ نَحْوُ أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُ
 أَيْ مَعَ رَأْسِهَا وَقَوْلُهُ كَثِيرًا إِنْشَارًا إِلَى مَجِيئِهِ بِمَعْنَى إِلَى قَلِيلًا وَيَخْتَصُّ حَتَّى بِالظَّاهِرِ
 أَيْ الْأَسْمَ الظَّاهِرِ فَلَا يُقَالُ حَتَّى أَهْوَ حَتَّى أَكُ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِالْأَصَوْبِ التَّمَسُّكِ
 فِي ذَلِكَ بِالِاسْتِعْمَالِ خِلَافًا لِلْمَبْرُودِ فَإِنْ جَاءَ دَخُولُهَا عَلَى الْمَضْمَرِ أَيْضًا وَفِي الظَّرْفِيَّةِ
 أَيْ يَجْعَلُ بَعْدَهَا ظَرْفًا لِمَا قَبْلُهَا حَقِيقَةً نَحْوُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ وَالْمَالِ فِي الْكَيْسِ أَوْ تَوْسَعًا
 أَوْ اعْتِبَارًا نَحْوُ نَظَرْتُ فِي الْكِتَابِ وَالنَّجَاحَةِ فِي الصَّدَقِ وَبِمَعْنَى عَلَى قَلِيلًا أَيْ مَا قَلِيلًا
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا صَلِّبْكُمْ فِي جُدٍّ فِي الْحُلِّ أَيْ عَلَى جَذَعِ النَّخْلِ وَالْبَاءُ لِلِاصِّاقِ
 أَيْ لِلِاصِّاقِ الْفِعْلِ بِالْمَجْرُورِ حَقِيقَةً نَحْوُ بَدَأَ أَوْ مَجَازًا نَحْوُ مَرِهَتْ بَزِيدًا أَيْ انْتَصَوَتْ
 مَرُورِي بِمَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْهُ زَيْدٌ وَالِاسْتِعَانَةُ أَيْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مَا دَخَلَتْ هِيَ عَلَيْهِ
 يَسْتَعَانُ بِهِ نَحْوُ كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ وَالْمَصَاحِبَةُ نَحْوُ دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ أَيْ مَعَ ثِيَابِ
 السَّفَرِ وَالْمُقَابَلَةُ نَحْوُ اخَذْتُ هَذَا الثَّوبَ بِدَرَاهِمٍ وَالتَّعْدِيَّةُ أَيْ لِيَجْعَلَ الْفِعْلُ الْإِلَازِمَ مُتَعَدِّيًا
 مِثْلَ الْهَمزةِ وَالتَّضْعِيفِ فِي أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَوْ كَرَّمْتُ زَيْدًا نَحْوُ ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ أَيْ أَذْهَبْتُ
 خَرَجْتُ بِعَمْرٍو أَيْ أَخْرَجْتُهُ وَأَنَّمَا فُتِرْنَا التَّعْدِيَّةُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا قَدْ يَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى التَّعْدِيَّةِ
 لِلْفِعْلِ الْقَاصِرِ عَنِ الْمَفْعُولِ بِهِ وَفِي هَذَا الْمَعْنَى يَشْتَرِكُ جَمِيعُ حُرُوفِ الْجَرِّ وَالظَّرْفِيَّةِ نَحْوُ
 أَطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ وَزَائِدَةٌ فِي الْخَبَرِ أَيْ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ فِي الِاسْتِفْهَامِ أَيْ وَقْتُ
 الِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَالتَّنْفِيْ نَحْوُ لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَمَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ قِيَاسًا أَيْ
 زِيَادَةً قِيَاسِيَةً أَوْ زِيَادَةً قِيَاسًا أَوْ زِيَادَةً يَلَابِسُ الْقِيَاسُ وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ أَنْ ذَكَرَ
 مَطْلُوقَ الِاسْتِفْهَامِ يَتَنَاوَلُ الْهَمزةُ وَهَلْ وَمَطْلُوقُ التَّنْفِيْ يَتَنَاوَلُ لَيْسَ وَمَا وَلَا الْمَشْبَهَتَانِ
 بَلَيْسَ وَلَا التَّهْنِيتُ وَالْحُكْمُ مَخْصُوصٌ بِهَلْ وَبَلَيْسَ وَمَا الْمَشْبَهَةُ بِهِ وَقِيلَ بِالِاتِّهَانِ

ما في المتن

ايضا في اطلاق الاستفهام والنفي المجهولين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور و
 الاستفهام لجهل والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال ان زيد بقاؤه وفي غير اي في غير
 الخبر المذكور سماعا اي زيادة سماعية او زيادة سماع مثل بحسبك زيد وبحسبك
 درهم فقول بحسبك في هذا المثال مبتدأ ودرهم خبره فالباء زائدة في المبتدأ سماعا
 بحسبك زيد على العكس والباء زائدة في الخبر سماعا والقي بيده اي القى يده اي
 نفسه فالباء زائدة في المفعول قال الله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ اي
 لا تلقوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب الاعداء فهلكتم
 واللام للاختصاص سواء كان اختصاصا بملك نحو المال لزيد او اختصاصا بصفة نحو
 الجمل للفرس او اختصاصا بنسبة نحو فلان ابن له والتعليل سواء كانت العلة سببا
 غائيا نحو ضربت للتأديب فان التأديب علة غائية لقصد الفعل لاجلها او سببا
 باعثا ليس غاية يقصد قصد ما نحو خرجت لمخافتك فان المخافة ليست علة غائية
 يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج وزائدة نحو قوله تعالى رَدِّتْ
 لَكُمْ اي ردتكم لان ردت متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت لمران
 لم يفعل الشراى قلت عنه وقال الله تعالى وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا الَّذِينَ آمَنُوا لَوْ
 كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ اي عن الذين آمنوا وبمعنى الواو في القسم صفة الواو
 متعلق بالظرف المستقر اي بمعنى الواو والكاش في القسم اي بمعنى واو القسم للتعجب اذا
 كان الجواب امرا عظيما نحو والله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب
 وهرب للتقليل اي لتقليل افراد ما دخلت عليه ككم لتكثير افراد ما دخلت عليه هذا
 هو الموضوع له الاصل ثم استعمل لكثرة استعمالها في ضد حتى صارت في معنى التكثير
 كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة كقوله رب بلد قطعت ونظيرها
 في ذلك قد فاتها عند الواضع للتقليل ثم استعملت في التكثير في مقام المدح كقوله
 تعالى قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ وَذَّهَبَ اخْفَشَ الى ان اسم وهو مختار صاحب المفتاح
 واستدل عليه بوجوه الاول انها في مقابلة كم الخبرية لكونها للتقليل وكون كم
 للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذلك ما يقابلها والثاني ان الهمزة في حرف الجر وهو
 التعدية اي تعدية الفعل او معناه الى ما يليه لان عامله قد يكون متعد بنفسه
 نحو رب رجل كرم اكرمته فان اكرمته متعد بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان
 جواز ذلك لضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل بحرف الجر فكان حرف الجر

في مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل نفسه ضعيف بالتأخر اغايتقوي
 باللام فقط لا فادتها التخصيص كقوله تعالى لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ وكقوله تعالى اِنْ كُنْتُمْ
 لِلزُّلْمِ يَا تَعْبُرُونَ واما تقوية بغيرها فغير معهود في كلامهم والثالث انه لو كان حرف
 جزما جاز نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجزم والى
 ضمير ذلك الحرف معافلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعتذر عنه اصحابنا
 رحم الله لهم بان اكرمته صفة والفعل الذي تعلق به رب رجل محذوف ونى رب رجل
 كريم اكرمته اكرمني ونحو ذلك لان رب لا تدخل الاعلى نكرة موصوفة عابله محذوف
 غالبا كما ذكر في المتن والرابع انه لو كان حرفا لما جاز ظهور الفعل في نحو رب رجل
 كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل اللظرف المستقر
 لا يجوز وقد صرح المصنف بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق
 به محذوف رب على وجه القيام لاعلى وجه الوقوع وهذا دليل على اسميته ولها صدق
 الكلام حملا على كم الخبرية التي هي بعضها لكونها لانشاء التقليل وكون كم لانشاء
 التكثير ولكم الخبرية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بنكرة
 فلتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب لان للتقليل انما يلحقها اذا النكرة
 مجهولة يحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة قلتها كالمفرد و
 المثني او كثرتها كالججمع فلا يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى
 التقليل ايضا لان الموصوف اختص من غير الموصوف والاختصاص اقل مما هو الاعم
 الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق
 الرقبة ولورود الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب فلذا
 قال على الاصح وهذا مذهب ابي علي وابن السكيت ومن تابعهما وفعلاها اية
 عاملها ماض ولو كانت مكفوفة بما تكونها للتقليل المتحقق الواقع وذال لا يتصور
 الا في الماضي محذوف مرفوع على انه صفة ماض نحو رب رجل لقيته فلقية صفة
 رجل والفعل الذي تعلق به رب محذوف وانما حذف للحصول العلم به لان الجار
 والمجرور يدل على الفعل العام وهو كائن او حاصل ولا نه انما حذف لان الأكثر
 ان يكون رب جواب سوال ظاهر او مقدّر فكان سائلا يقول هل اكرمك من
 لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمني او يقول هل اكرمته من
 لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب لقيته اكرمت وعلى هذا نقس وانما قال غالبا

فائدة في خصائصه وكيفية

۱۹۱۳

مجلس

الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدون ذلك ان التثنية قيل معنى كونها عام
 في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور بل يستعملها اعم من ان يكون في هذه
 الامور او خلافا فيجوز فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها
 في قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعمالها في كل قسم ظاهر او مضمرا نحو
 بالله وبالرحمن وبك لا فعلن كذا ويتلقى ان يجاب القسم باللام وان
 في الاثبات نحو قوله تعالى لا كيدنا اصنامكم وقوله تعالى ان سئبكم
 كشتي في جواب والليل اذا يطشى وحروف النفي في النفي كقوله تعالى
 والضحي والليل اذا سجي ما ودعك ربك وما قلى ويجذف جوابه اي
 جواب القسم اذا اعترض اي وقت توسط القسم بين جزئي الجملة القسمية
 نحو زيد والله قاتل وضرب والله زيد وان تذهب والله اذهب والتقدير
 في زيد والله قاتل والله لزيد قاتل وفي ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد
 وفي ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب او تقدم مرأى تقدم
 القسم ما يد لعليه اي على الجواب نحو زيد قاتل والله وضرب زيد والله
 والهلل والله والتقدير في زيد قاتل والله والله لزيد قاتل وفي ضرب زيد
 والله والله لقد ضرب زيد وفي الهلل والله لهذا الهلل وانما حذف الجواب
 في هاتين الصورتين لانهما توسط القسم بين ما هو جوابه في المعنى او تقدم
 القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل لقد
 ومفعوله ما اتصل به من الضمير وعن المجاوزة نحو رميت السهم عن
 القوس وعلى الاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على
 السطح او حكما نحو عليه دين وقد يكونان اي يكون عن وعلى اسمين للدخول من
 اي عند دخول من عليهما يعني اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو
 قولهم هذت من عليه بعد ما ترمطوها اي من فوقه واذا دخل من على عن
 يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه والكاف للتشبيه
 نحو الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولي عليكم
 تشبه التولية بالكون في الملابس بخير وشر اي يولي عليكم تولية مثل كونكم
 في الخير والشر وانكاف في قولهم خلق الاشياء كاف التشبيه لمرادها معنى اخر
 وجه التشبيه تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اي خلق

عنه

٢٢٨

الاشياء خلقا مثل خلق شئ وهذا تشبيه الخلق الخارجى بنوع من الخلق
 المتصور فى الذهن فى تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف فى قولهم حمدته
 حمدا مثل حمد يحبته وهذا التشبيه بالحمد الخارجى بنوع من الحمد المتصور فى
 الذهن فى تعلق كل منهما بالمحبة او الكرم او الكيف الذين يتعلق المحبة بالحمد
 باعتبارهما وقد يكون للمقارنة فى الوقوع نحو ايتيتك كما طلع الفجر اى اقترن الايتيت
 وطلوع الشمس فى الوقوع وذلك لانه لا يحوليس كمثل شئ اى ليس مثل شئ
 ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية
 لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان مثله
 بالضرورة وقد قلنا ليس كمثل شئ فيلزم نفي المثل وقد تكون الكاف اسما
 كقولهم يضحكن عن كالبرد المنم + ويختص الكاف بالظاهر فلا يقسم لانه
 استغناء بلفظ المثل عنها ولا نهالود خلت على المضمير لادى الى اجتماع الكافين
 فاشبهت بالمخاطب فيطرد المنع فى الكل واما فى قولهم وما انا كانت وما انت كاتا
 فلان الضمير المنفصل عندهم كالمطر كذا فى الصحاح ومنه ومنذ واما قدم مذ مع
 كونه فرعاً لكونها اخف الزمان الا ببدء بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ
 ومنذ لا ببدء الغاية فى الزمان الماخى نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة اى
 انتفى رؤيتي اياه من يوم الجمعة وللظرفية اى بمعنى فى فى الحاضر اى فى الحال
 نحو ما رأيت منذ شهرنا ومنذ يومنا اى بالنتفى رؤيتي فى شهرنا وفى يومنا ولا يخل
 على المستقبل لوضعهما للماضى والحال وضعا وحاشا وعدا وخلا للاستشابة
 نحو جاءنى القوم حاشا زيدا وعلا زيدا وخلا زيدا بكن حاشا يستعمل فى الاستثناء
 عن السوء للتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيدا
 ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيدا لقولت معنى التنزيه ثم اعلم
 ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل
 لم يتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام فى قوله تعالى وَكُلُّنَّ حَاشٍ
 لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا فِى اللّام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير اتصف
 كل موجود بالسوء حاشا لله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا عليه
 سوء وهذا قريب مما يقال بالفارسية فى المدح بالحسن بن عيب فهاست فلان
 رابى عيب نتوان گفت لكن در دى عیبى نمى ناید ثم قد فرغ من بيان الحروف الجارة

فى
 الذهن
 فى
 تعلق

مذ

شرع في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل
 ان وان وكانت وليت ولعل وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها
 مشابة بالفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على الفتح كالماضي
 وفي اقتضاءها الاسماء وانما اختلفت ولعل لانها لا نشاء التمني وانشاء الترجي
 بخلاف الاربعة السابقة لها اي هذه الحروف صدر الكلام سوى ان
 المفتوحة فهي بعكسها الفاء للتعليل اي لانها بعكس ما سواها اي
 يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها ويلحقها اي يلحق هذه الحروف
 ما الكافرة فتلغى هذه الحروف بعد نحو ما الكافرة عن العمل لان ما
 الكافرة تكفيها عن العمل على الاصح لان ما الكافرة اخرجتها عن بعض
 وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاءها الاسماء ولان ما الكافرة اذا دخلت
 عليها صارت فاصلة فتصير ضعيفة وقد تغل بجعل ما زائدة وتدخل
 هذه الحروف حيثما اي حين اذا يلحقها ما على الافعال لان ما الكافرة
 اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى انما حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ فان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تقرره وان المفتوحة
 مع جملتها الاضافة بادني ملازمة اي مع جملة واقعة بعد ها في حكم
 المفرد بان تجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل
 مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقي
 او يجعل المصدر جزء الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا ان
 تعطير يشترك بلغني تشكر زيد عند اعطاءك اياه او يجعل مصدر الخبر
 مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا لشي متعلقا
 له فيقال في بلغني ان زيدا ابوه قائم بلغني قيام ابى زيد فان مصدر الخبر
 اضيف الى الاب المضاف الى الاسم وذلك الاب من اسبابه اى من
 متعلقاته وان لم يكن للخبر والجزء مصدر ريقه مصدر رفع عام ويضاف
 الى الاسم او الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا لشي فيقال
 في بلغني ان زيدا غلام عمر وبلغني كون زيد غلام عمر وعلى هذا فقس و
 من ثم اي من اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة تجعلها
 في حكم المفرد وجب الكسراى وجب اتيان ان المكسورة في موضع الجملة

اى في موضع يبقى الجملة بحالها ولم يكن في تاويل المنفرد والفتحة اى وجب اتيان
 المفتوحة في موضع المفرد اى في موضع يكون ان بما بعده في تاويل المنفرد فكسرت
 الفاء للتفسير اى فكسرت همزة مادة ان ابتداء اى في ابتداء الكلام كقوله تع
 ان الله غفورٌ رحيمٌ وبعد القول الذي بمعنى الحكاية دون القول الذي
 بمعنى الظن والتقوه لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية وبعد الموصولة
 نحو الذي انك ضربت في الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة
 ولتحت همزة مادة ان حال كونها فاعلة نحو بلغني انك قائم ومفعولة نحو
 عرفت انك قائم ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضاف اليها نحو حصل
 علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفردا
 وتسميته ان فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضاف اليها مجاز لان الفاعل هو ان
 بما بعدها لان واحد ها وكذا البواقي وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك
 منطلق انطلقت لانه اى لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر عند البصريين
 والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك قصت لقمت لانه
 اى لان بعد لولا فاعل لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة ان اى لو ثبت قيامك
 والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم
 فان جاز التقدير ان اى فان كان موضع جاز فيه التقدير ان اى تقدير المفرد
 وتقدير الجملة جاز الامر ان اى فتح ان وكسرها مثل ان يكرمني فاني اكرمه
 فهو ان جعلته جملة اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلته بتاويل المفرد
 مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتحة لان المبتدأ لا يكون
 الا مفردا اى فثبت اكرامي اياه وكذا قول الفرزدق وكنت ارى زيدا
 كما قيل سيدي اذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه فالكسر على انه
 جملة اسمية واقعة بعد اذا الفجائية اى فاذا هو عبد القفا واللهازم
 والفتحة على انها مع ما مبتدأ محذوف الخبر اى واذا عبودية القفا واللهازم
 ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى اظن وضميره مفعول ما
 لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله
 سيدي مفعول ثالث والله زمتان عظميان في الحيين تحت الاذنين جمعها
 الشاعر بارادة ما فوق الواحد او بارادة تهما مع حواليهما تغليباً ومعنى عبد

العطف على اسمها المبني قبل مضي الخبر لفظا وحكما او شرطاً في العطف على
 محل اسمها المعرب مضي الخبر مثل انك ونريد ذاهبان بتجويز الحمل على
 محل اسمها قبل مضي الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيًا وهذا باطل
 لان مانع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لا يفرق بين اسمها
 للمعرب والمبني وقال الشارح الظاهر ان التقيد مذهب الفقهاء والاطلاق
 مذهب الكسائي كما هو مذکور في كتب النحويين جاز العطف على فعل
 اسمها عند الفراء قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيًا وعند الكسائي
 يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيًا والصحيح ان مضي الخبر
 شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيًا لان المانع
 المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحى على هذا ولكن كذلك اي مثل
 ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا وحكما
 نحو ما خرج زيد ولكن عمرو وخارج وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا
 ينافي في معنى الابتداء كما لا تنافي في التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف
 على محل اسمها لزوال الابتداء ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى
 الجملة وان المفتوحة يجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام مع المكسورة دونها
 اي دون المفتوحة ثم حرق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصداقتها لکنهم
 كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى وهما كذلك لان معنى اللام هو معنى
 ان اعني التاكيد وكلاهما حرفان لا يتبدلان فكرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا
 ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقديم على ما ليس بعامل
 فادخلوها على الخبر اذا فصل بينهما ان بالاسم نحو ان زيد لقائم او على
 الاسم اذا فصل بينهما اي بين الاسم وبينها اي بين ان بظرف هو خبر مقدم
 نحو قوله تعالى ان من شيعته لايزاهيم او على ما بينهما اي بين الاسم والخبر
 من معمول الخبر المتقدم نحو ان زيد لطعامك اكل وان زيد في الدار قائم
 دخول هذه اللام في لكن اي في خبرها او في اسمها اذا فصل او في متعلق الخبر
 المتقدم ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كما متمسكين
 بقوله ولكنني في حبها العميد والعميد الذي المرضة العشق وبانها لا تغير
 معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع فيلحق بها كما يلحق بان

لا يجوز ان يجر
 اسمها بغير
 حرف

والبصريون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان يمتنع الحاقها بان ايضاً بطلان
 صدارة اللام بالتوسط لكنه اعتذر فيها لقوة مناسبتها بان لا تحاد معناهما
 وهوتا كيد الجملة والابتداء بقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذ
 كقوله شعراً الخبيس لجحور شهرة + ترضى من الشاة بعظم الرقبة حيث
 دخل اللام في خبر المبتدأ بدون ان او على ان اصل لكنني لكن انني فقصر كما
 يقال علمه في على الماء وايش في اي شيء فاللام دخلت في خبر ان المكسورة لا في
 خبر لكن وتخفف المكسورة اي ان المكسورة الهزلة لتقل التشديد وكثرة
 الاستعمال فيلزمها اي المكسورة بعد التخفيف اللام سواء عملت او اهللت
 اما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما في الاعمال فللطرود والجموع
 على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام
 مع الاعمال عند خوف اللبس بالنافية وذلك في المبني والمقصود واختلف
 في هذه اللام فذهب ابو علي واتباعه الى ان هذه اللام ليس لام الابتداء والا
 لوجب التعليق في ان عملت زيد القائم ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء
 نحو قوله بالله ربك ان قتلت مسلماً وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب
 عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهما دخلت على
 المفعول الثاني والبيت محمول على الشذوذ ويجوز الغاءها اي الغاء المكسورة
 بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظي وهو كونها
 ثلاثية مفتوحة الاخر كقوله تعالى ان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز
 اعمالها نحو قوله تعالى وان كل لما ليوفيتهم بتخفيف ان وعند الكوفيين
 يجب الغاءها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اي دخول ان المكسورة
 بعد التخفيف على فعل من افعال دواخل المبتدأ والخبر نحو باب كان و
 باب علمت لئلا يخرج ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة
 الابتدائية بالكلمة وحينئذ يلزم اللام نحو ان كانت لكبيرة وان نظمت
 لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين الا اذا كان ذلك الفعل
 دعاءً فيجوز لا يلزم اللام لان اللام انما يلزم للفرق بين ان المخففة والنافية
 والدعاء لا يدخل ان النافية فلا لبس خلافاً للكوفيين في التعميم اي في
 تعميم دخولها على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت مسلماً

وجبت عليك عقوبة المتعمد ولقولهم ان تزينك لنفسك وان تشبهك
 مكتسب لهينه وذلك عند البصريين شاذ وتخفف المفتوحة اسم ان
 المفتوحة الهززة فتعمل المفتوحة بعد التخفيف في ضمير شان مقدرا بقاء
 لعملها لقوة شبهها بالفعل على ما بينا في ضمير الشان كقولنا اشهد
 ان لا اله الا الله وانما عملت في ضمير شان مقدرا ليحصل بينها وبين
 الجملة التي يليها ربط من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لان لها باسمها
 ارتباط ولاسمها بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر
 اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنوي وذلك
 لانها حرف موصول وهي مع جملة في تقدير المفرد اي المصدر اذ هو
 حرف مصدر ي فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد فتدخل ان
 المفتوحة بعد التخفيف على الجمل مطلقا مفعول مطلق اي دخولا مطلقا
 او مفعولا فيه اي زمانا مطلقا اي سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان
 فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لا وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة
 بعد التخفيف في غير ما غير ضمير الشان كقوله **شعر** فلو انك في
 يوم الرخاء سألني + فراقك لم ابخل وانت صديق + والشاعر يصف نفسه
 بكمال الجود يعني فراقك اشد من كل شديد ووصالك احب الي من
 كل محبوب ومع ذلك اي مع فرط حب الوصال لو سألني فراقك لاجبت
 الى ذلك طلبا لرضائك وتحصيل السؤال ففي هذا البيت بيان كمال
 ارضاء العاشق المعشوق ويلزمها اي ان المفتوحة المخففة مع الفعل ظرف
 اي عند دخولها على الفعل او حال اي يلزم ان حال كونها مقرونة بالفعل
 السين كقوله تعالى **عَلِمَ انَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى** او سوف كقوله **شعر**
 واعلم فعلم المراد ينفعه + ان سوف ياتي كل ما قدما + او قد كقوله تعالى
لَيَعْلَمَنَّ انَّ قَدْ اَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ او حرف النفي كقوله **تَعْمَ اَفَلَا يَرَوْنَ**
انَّ لَا يَرْجِعُ اِلَيْهِمْ وكقوله تعالى **اَيَحْسَبُ انَّ لَمْ يَرَهُ اَحَدٌ** وكقولك علمت
 ان ما خرج زيد وعلمت ان ان يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف
 ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نوניה واسمها وهو
 ضمير الشان والفرق بينها وبين ان المصدرية في اول الوهلة لازم المصدرية

لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل
المصدر بمعنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وإنما عيّنت هذه
الحروف للتعويض والفرق لأنها مختصة بالأفعال فلما ذهب عنها ما به مشابهة
الأفعال عوض عنه ما هو المختص بالأفعال ثم المراد بالفعل المتصرف أي
ويلزمها مع الفعل المتصرف أحد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف
نحو قوله تعالى أَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وقوله تعالى وَعَسَى أَنْ يَكُونَ
قَدْ أَقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة إلى الفاعل لأن
أن المصدرية لا يدخل على فعل غير متصرف وإنما قال مع الفعل لأنها
لو كانت مع الاسم لا يلزمها أحد هذه الحروف لأنها حينئذ لا يشبه بان
المصدرية فلم يحتم إلى الفرق والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية
التصدير بلا خلاف نحو قولنا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وبادات الشرط نحو
علمت أن من ضربك اضربه أو بكم نحو علمت أن كرم غلام لي ويجوز التجرد
عن ذلك نحو قوله شعري في فئة كسيوف الهند قد علم أن هالك كل
من يخفى ويشغل - وكان للتشبيه نحو كان زيد الأسد وقد تكون للشك
نحو كانك تشي وتخفت أي كان فتلغى بعد التخفيف عن العمل على الأفع
أي على الاستعمال الأفع كقولهم وصد رمشق اللون كان ثدياه حقان
ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن قياساً على أن المفتوحة المخففة
كذا قالوا ويجوز بان لا تقدر لعدم الداعي إليه وهو كمال الشبه بالفعل
ولكن الاستدراك أي لطلب درك السامع برفع ما عسى أن يتوهم وهذه
الكلمة مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكا
الزائدة واصلها لا كان فنقل كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة بتوسط
لكن بين كلامين متغاثرين معنى أي متغاثرين نفيًا وإثباتًا من حيث المعنى لأن
معنى الاستدراك رفع توهم تولد عن كلام سابق فأشبه الاستثناء فكما
أن الاستثناء يستدرك فيه بحرف الاستثناء النفي بالايجاب والايجاب بالنفي
كذلك الاستدراك يستدرك فيه بلكن النفي بالايجاب والايجاب بالنفي فكذا
ههنا إذ اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمر ولم يحى وقد لا يكون نحو نريد
قائم لكن عمر ومسا ف قال الله تعالى وَلَوْ أَرَادَكُمْ كَثِيرٌ الْفَسِلَتُمْ إِلَى قَوْلِهِ وَلَكِنَّ اللَّهَ

سَلَّمَ اى ولكن الله لم يركم كثيرا وتخفت لكن فتلقى بعد التخفيف عن العمل
لأنها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فالجري مجريها في ترك
العمل والاختش ويونس اجاز اعمالها مخففة ولا عرف له شاهد كذا في
الشرح ويجوز معها اى مع لكن مخففة او مشددة الواو وهذه الواو عاطفة
على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر ونكتة الاعتراض تميز المخففة عن العاطفة
لان دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز وليت للتمنى نحو ليت الشباب
يعود والفرق بين التمنى والترجى ان التمنى مستحيل او مستبعد والترجى
يمكن جدا واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بتقدير فعل من
التمنى اى تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو يتعدى الى مفعولين ولعل للترجى
نحو لعل زيدا قائما ثم وشذ الجزء اى بلعل يجعلها من الجوار كقوله لعل
ابى المغوار منك قريب ويشكل حينئذ بيان التعلق لان الجار اذا لم يكن
زائدا لا بد له من متعلق ولا متعلق في لعل ظاهرا ثم لما فرغ من بيان
الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان الحروف العاطفة فقال الحروف
العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبلى ولكن المخففة
واما قد م الواو لكونها اصيلا في باب العطف ولكونها مطلق الجمع ولعقبها
بذكر ما يشاركها في الجمع ثم قد م منها الفاء على ثمر للتراخي والتدرج
واخر حتى لانها للتدرج فحقها التأخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او
واما وام ثم اعقب بذكر النفي والاضراب والاستدراك فالاربعة الاولى
جمع الاولى للجمع بين المفردين في كونها مسندين نحو نريد عالم و
قارئ او مسندا اليهما نحو نريد وعمر وقائمان او مفعولين نحو ضربت
زيدا وعمر او صمت يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة
الشر وانتقاء الخير وقمت ونريدا وعمر واوحالين نحو جاء في زيدا ركبا
وضاحكا او تميزين نحو طاب زيد نفسا وعلما او نحو ذلك او بين الجملتين
في حصول مضمونيهما نحو جاءني زيد وذهب عمرو فان قيل يعلم حصول
مضمونيهما بلا عطف ايضا بان قيل جاءني زيد وذهب عمرو قيل الجملة
الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصود او غلطا فالواو
ويفيد النص على كونها مقصودين وعدم كون الاولى غلطا فالواو للجمع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مطلقاً من غير تفيد بترتيب او قران او تراخ او تدريج لا ترتيب فيها أي في
الواو والقاء للترتيب مع الرصل وثمر مثلها أي مثل القاء في الترتيب لكن بمهلة
لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثمر فحتى واسطة بين القاء وثمر و
معطوفها أي معطوف حتى جزء من متبوعه أي جزء من المعطوف عليه نحو
اكلت السمكة حتى لاسها فان قيل هذا منقوض بخوننت البارحة حتى الصباح
فالصباح ليس بجزء من البارحة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكماً والصباح وان لم يكن جزء من البارحة لكنه قريب منها والقريب
من الشيء في حكم الجزء منه أو يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف
أي جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكله خوننت البارحة حتى
الصباح وإنما اشترط كون معطوفها جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف
قوة في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير او ضعفاً نحو قدم الحاج
حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة جملة يكون
من حيث المعنى تأكيداً وتخصيص بعض الأجزاء بالتاكيد دون بعض
لا يكون الا يتحقق مميز له عن غيره من الأجزاء يوجب احتمالاً في ثبوت
الحكم فيه من قوة اضعف ولما استلزم الجزء وجب احتمالاً لان ثبوت
الحكم من قوة اضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار بفعل
ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تجمل تلك
النسبة وهذا ما هو منظور في وضعه اذ حتى وضعت للتدريج أي
ليعطف بها جزء من المتبوع لا فائدة هذا الغرض وهذا وان كان يتأق في
الواو وغيرها ايضاً لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء
حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكماً بخوننت البارحة حتى الصباح وقوله
ليفيد قوة اضعفاً يتعلق بمفهوم الكلام كأنه قال يعطف بها جزء من
المتبوع ليفيد قوة اضعفاً او واثماً او امر يشترك في انها لأحد الأمرين
او الأمرين مبهماً أي غير معين وهو غير الموجب نحو لا تطع منهم اثماً أو
كفوراً على أصلها أي لأحد الأمرين مبهماً والعموم مستفاد من وقوع لأحد
المبهم في سياق النفي ثم أعلم ان او واما سوء في المعنى إلا ان او يفارق إتماً
في انك في إتماً تبني أول الكلام على الشك وفي او تبني على القطع ثم يظهر الشك

وفي ان اوجي بمعنى الى والاوجي ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون بخلاف افا فان قيل بل للاضراب
وتدارك الخلط ولا يصح ذلك في اخبار الله تعالى فاما معنى الاضراب في
كلامه تعالى قيل معنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول كان
اخيارا مما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عدوهم
وقال او يزيدون اي ارسلناه الى جماعة عدوهم عند الناس مائة
الف وليس كذلك يزيدون فاما المتصلة احراز عن الام المنقطعة
لازمة لهمزة الاستفهام دون هل لان الهمزة غريقة في الاستفهام
والمراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او نقديا كقوله تسحر
لعمرى ما ادرى وان كنت داريا + بسبع رمين الحرام بثمان + يليها
اي يلى ام المتصلة اي يقر بها ويتصل بها احد المستويين وفي بعض
النسخ احد الامرين والآخر اي يلى المستوي الاخر او الام الاخر الهمزة
اي همزة الاستفهام اي وان كان يلى الام المتصلة اسما مفردا وجملة
فعلية يلى الهمزة ذلك نحو ارجل في الدار ام امرأة واضرب زيدا اكرم عمرو
بخلاف او واما واما المنقطعة فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخذ
الهمزة بعد ثبوت احدهما اي بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين
مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب التعيين لجاء متعلق بقوله يليها
ومن ثم اي ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم يجز
هذا التركيب وهو اريت زيدا ام عمرو واحيث لم يلى احد المستويين الهمزة
لان المستويين زيد وعمرو ولم يلى الهمزة احد هما بل يلى ريت وهو ليس احد
المستويين وقال سيبويه هو جائز حسن وازيدا ام ريت عمرو واحسن و
لعله اعتبر المعنى اذ المعنى اريت زيدا ام ريت عمرو واحيث لم يلى احد المستويين الهمزة
لطلب التيقن بعد العلم بثبوت احد الجنسيتين عند المتكلم كان جوابها
اي جواب ام المتصلة بالتعيين دون نعم او لا فيقال في جواب ارجل في الدار
ام امرأة رجل او يقال امرأة بتعيين احد الجنسيتين ولا يقال نعم او لا و
المنقطعة اي ام المنقطعة كبل والهمزة اي للاضراب عن الاول مع الشك
في الثاني مثل انها اي هذه القطيع لا بل ام مشاة اي بل اهي مشاة كانه ظهر

لك قطيعة من بعيد فقلت على ظنك انها لا بل اى ان القطيعة التي تراها لا بل
 هذه جملة خبرية لان المتكلم لما رأى تلك القطيعة اعتقد كونها ابلا
 بلا شك فاخبر عنها جزماً فاذا قرب منها علم انها ليست بأبل فاعرض عن
 هذا الاخبار ثم شك انها شاة امر شيء اخر فان قيل هذا من باب عطفت
 الانشاء على الخبر قيل هي استفهام مستأنف فلا يلزم عطفت الانشاء على
 الاخبار والعطف بالتأويل لان لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كان كأنه
 قال بعد قوله انها لا بل ليست كذلك فقال امر شاة اى هي غير شاة ام شاة
 فيؤول على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه
 لازمة مع اما فقوله واما مبتداً وقوله لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف
 لازمة اى كلمة اما لازمة قبل المعطوف عليه مع اما العاطفة جائزة مع او نحو
 جاءني اماً زيد واما عمرو وجاءني اماً زيد او عمرو وذلك لان وضع ام العاطفة
 لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتصديراً اما قبل
 المعطوف عليه بها ويجوز ان يجعل دالاً على عروض الشك وذهب ابو علي
 الفارسي الى ان ما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف
 عليه فلو كانت عاطفة لما دخل واو العطف عليها ولما تقدم على المعطوف
 عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من
 غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع و
 المقصود باماً احد الشئين بل هي نريد لتأكيد العطف للجمع اما غير عاطفة
 ايضاً كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها وجبت ههنا المقاربة بها غير
 العاطف في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقاربتها
 من غير العاطف في التركيب ولا وبل ولكن لاحدهما اى لاحد الطرفين معينا
 لكن لا تنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للبتوع ولا يعطف بها الا الاسم و
 عطف المضارع بها نادر قليل وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول
 موجبا او غير موجب كالتسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل
 ان يكون صحيحاً او غلطاً كأنه غير مذكور اصلاً وما بعدهما في الموجب موجب
 وفي غير الموجب اختلاف قال الجمهور موجب بمعنى لكن وقال المبدع منفي
 فما جاءني زيد بل عمرو ومعناه عندهم بل جاءني عمرو وعند بل ما جاءني

عمرو ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا وإثباتا
 من حيث المعنى كما مر في نكح المشددة ولكن لازمة للنفي أي لسبق
 النفي استعما لا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ونفي محي زيدا باق بحاله لم
 يكن الحكم به غلط منك وإنما وجبت بلكن رفعاً لوهم المخاطب أن عمرو
 لم يحج أيضاً لللازمة بينهما في سبب من الأسباب فيكون نقيضة لا
 حيث لزم من سبق الإيجاب نحو جاءني زيد لا عمرو ثم لما فرغ من حروف
 العاطفة شرع في بيان حروف التنبيه فقال **حروف التنبيه** **أَوْ**
أَمَّا وهما وتسميت بهما للتنبيه المخاطب بهما **فَأَلَّا** و**أَمَّا** للتوكيد مضمون
 الجملة يبتدأ بهما الكلام لا يقاط السامع وتنبه ليمكن الجملة في
 ذهنه وتدخلان على الجملة خبرية أو طلبية أمراً أو نهياً أو استفهاماً
 أو تمنياً أو غير ذلك دون المفرد بخلافها فإنها تدخل المفردات وتكثر
 في أسماء الإشارة ويفصل بينهما وبين اسم الإشارة **أَمَّا** بالقسم نحوها
 والله ذاوها العري ذاو **أَمَّا** بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى **هَآ**
أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ و**أَمَّا** بغيرهما قليلاً كقول الشاعر **عَرِشٌ قَسَمْنَا الْمَالِ**
نُصْفَيْنِ بَيْنَنَا فقلت لهم هذا لها وذا ليا + **وَأَلَّا** في قوله ذالبا للاشباع
 واصله ذالي والضمير في قوله لها للمرأة أي هذا النصف لتلك المرأة و
 ذلك النصف لي والمراد بالاستشهاد الفصل بين حرف التنبيه وهو
 ها وبين اسم الإشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو فلفظة هذاوها
 وذا بمعنى واحد ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف
 النداء فقال **حروف النداء** **خَمْسَةٌ** **يَا** و**إِيَّا** و**هِيَ** و**أَيُّ** و**أَلْهَمَزَةٌ** لكن
 يا أعمها أي أعم جميع حروف النداء أي يستعمل في القريب والبعيد وقال
 الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف **رَحْ** أولى لاستعمالها في القريب
 والبعيد على السواء و**إِيَّا** و**هِيَ** للبعيد و**إِي** بفتح الهمزة و**أَلْهَمَزَةٌ** للقريب
 و**وَأَلْهَمَزَةٌ** وقد يستعمل للنداء فقوله حروف النداء مبتدأ أو يا خبره
وَأَيَّا و**هِيَ** عطف على يا و**أَيُّ** و**أَلْهَمَزَةٌ** عطف على إيا و**هِيَ** و**أَيُّ** خبر
 مبتدأ محذوف أي هي أعمها والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد أي هما
 للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف

حروف التنبيه
 أَوْ
 أَمَّا
 فَأَلَّا

حروف النداء
 يَا
 إِيَّا
 هِيَ

النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **حروف الايجاب**
 نعم وبلى واني بكسر الهمزة واجل وجير بكسر الراء وقد يفتح وان بكسر
 الهمزة وتشديد النون ولقائل ان يقول لو اريد بالاجاب ايجاب النفي
 السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هي ليست بايجاب النفي السابق بل هي
 مقترنة لما سبق ايجابا او نفيا ولو اريد اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبلها او
 تحقيقه كما هو نفيا او اثباتا لم يتناول بلى اذ هي مختصة بايجاب النفي فلو قال
 حروف التصديق والايجاب لكان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاولى
 وانما سماها حروف الايجاب تغليباً فنعم مقترنة اي محققة لما سبقها ايجابا
 او نفيا خبرا واستفهاما في جواب اقام زيد وفي جواب المريم زيد بمعنى
 لم يقم زيد وانما لم يقل لتصديق ما سبقها لان التصديق انما يكون للخبر ونعم
 يعمر القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان في نعم اربع لغات نعم بفتح
 وتعم بفتح النون وكسر العين ونعم بكسرتين ونعم بفتح النون وقلب العين
 حاء مملدة وبلى مختصة بايجاب النفي السابق اي يجعل النفي السابق ايجابا
 خبرا كان ذلك النفي واستفهاما فلا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفي لتصديق
 النفي بل يجعله ايجابا خبرا كان ذلك النفي واستفهاما فمعنى بلى في جواب
 اَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ انت ربنا ولوقيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفا لان حينئذ
 يكون بمعنى لست ربنا وهذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقيل يجوز
 استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لان
 الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد
 في حديث الخشعمة من نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على
 ابنك دين فقصيت ائتما كان يقبل منك فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي
 وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشروح وقد شد استعمالها لتصديقات
 الايجاب نحو قوله **شعر** وقد بعدت بالوصل بيني وبينها + بلى ان من
 رأى القبور ليسعدن + بالنون الخفيفة واي اثبات اي حرف اثبات ومثبتة
 بعد الاستفهام ويلزمها القسم اي لا يستعمل الامع القسم فيقال ايه
 والله واي وسراي ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقسمت
 برابي وفي ايها اليرزا اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء

للسالكين والثاني فتح الباء لرفع اجتماع السالكين وخفة الفتحة والثالث
 الجمع بين السالكين مبالغة في المحافظة على حرف الایجاب لصون آخرها
 من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع السالكين على غير هذا لكونها
 في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة فاشبه ما في اجتماع السالكين على
 حدها وهذا ايضا من خصائص لفظ اليمود ذكر بعضهم ان هذه الكلمة
 نجح لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك رح ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف
 لما ذكر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى واجل وجير وان تصديق سواء كان
 الخبر موجبا او منفيًا فلا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب
 نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل او جيرا وان ذكر بعضهم ان ان
 جاء لتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير ان وراكها
 قصته ان اعرابيا جاء فسأله شيئا فلم يعطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله
 ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكها اي لعن الله تلك الناقة
 وراكها وهذا بخلاف ما ذكره المصنف رح من كون ان تصديقا للخبر
 اللهم الا ان يراد بالخبر المتكلم دون الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا
 بين ما ذكر المصنف رح وان في قوله بكرة العوازل في الصبح يلمنى و
 الومر ويقلن شيئا قد عدك وقد كبرت فنقلت انه يحتمل ان يكون للتقدير
 والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء
 ضمير وخبر ان محذوف اي انه كذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الایجاب
 شرع في بيان حروف الزيادة فقال حروف الزيادة اي الحروف
 التي من شأنها ان يقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة وسميت حروف
 الصلة ايضا وفائدتها في الكلام التاكيد وتحسين النظم و كليهما و
 سميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على
 اصل المعنى وهي ان وان بكسر الهمزة في الاولى وفتحها في الثانية وما و
 لا ومن والباء واللام فان مع ما النافية الفاء للتفسير في هذا الكلام
 تفسير مواضع زيادتها اي فان تزايد زيادة حاصلة مع ما النافية او فان
 الزائدة كائنته مع ما النافية لتشير التاكيد النفي كقول الحسن بن في
 مدح نبيتنا عليه الصلوة والسلام شعرها ان مدحت محمد بمقالتي

فصل في

حروف الزيادة

لكن مدحت مقالي بحمد + فقول النافية صفة ما وهي تجر زرع على انها مضاف
 اليها بارادة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النافية عند ارادة اللفظ ان يحكى كما
 هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية وان يعرب وحين يعرب
 يضعف بزيادة الف محولة همزة للساكنين ليكون على اقل الابدنية فيقال
 ما النافية ولا النافية وقلت مع المصدرية اى قلت ان اى زيادتها بحذف
 المضاف من الضمير او الضمير عائد الى زيادتها اى قلت زيادتها مع ما المصدرية
 نحو انتظر ما ان جلس القاضي اى مدة جلوس القاضي ولما عطف على المصدرية
 اى قلت زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان عطف على قوله فان مع ما
 مع لما كثيرا اى تزداد ان المفتوحة الزائدة كائنت مع لما كقول تعالى فلمّا ان
 جاء البشير وبين لو والقسم عطف على قوله مع لما اى تزداد ان المفتوحة
 بين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت اى زيادتها او اقل محي
 زيادة ان المفتوحة الزائدة مع الكاف اى كاف التشبيه كقوله كان طيبة
 يجز طيبة + وليست ان في قوله وعسى ان يكون وان لو استقاموا وامرته ان
 قم زائدة كما توهم بعضهم بل الاول ان المحففة من المثقلة والثانية مفسرة
 وما مع اذا اى يزداد ما زيادة حاصلة مع اذا او ن زيادة الكائنة مع اذا نحو
 اذا ما تخرج اخرج ومتى نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى متى تذهب اذهب
 واي نحو قوله تعالى اياما تذكعوا فله الاسماء الحسنى واين نحو اينما تجلس
 اجلس وان نحو ما تزين من البشر وقوله شرط قيد لجميع ما ذكر لان
 ما ذكر كلها يستعمل شرط او غير شرط ون زيادة ما مختصة بحال الشرطية
 وانتصابه على الحال اى ذوات شرط او اذوات شرط او على الظرف
 اى وقت افادة الشرط او في الشرط ومع بعض حروف الجر سماعا كقوله نعم
 فيما رخمتم من الله لئن لم يمت لهم ومما خبطنا بينهم اغرقوا وقلت زيادة ما مع
 المضاف نحو لا سيما زيد اى لا سيما زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم
 ونحو قوله تعالى مثل ما انتم تنطقون وقيل ان ما بعد حروف الجر من
 المضاف نكرة مجرورة والمجرور بعد ها بدل منها ولا مع الواو اى يزداد
 لامع الواو العاطفة او زيادة لا كائنت مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا
 او معنى نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم

وَالضَّالِّينَ فَإِنْ غَرِبَ مَعْنَى مَا النَّافِيَةِ وَكَذَا بَعْدَ الِذِي نَحْرُ لَا تَضُرُّ مِنْ زَيْدًا
وَلَا عَمْرًا وَبَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ عَطَفَتْ عَلَى قَوْلِهِ مَعَ الْوَائِي تَزَادُ لَا
بَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسَبِّحَ إِذْ أَمَرْتُكَ
وَلَيْسَ بِعَطَفَتْ عَلَى قَوْلِهِ بَعْدَ النِّفْيِ لِفُسَادِ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصِيرُ الْمَعْنَى
وَتَزَادُ لَا مَعَ الْوَائِي وَالْعَاطِفَةِ بَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ وَلَا مَعْنَى لَهُ وَقُلْتُ زِيَادَةً
لَا أَوْ قُلْ مَجْئِ لَا لِلزِّيَادَةِ قَبْلَ الْقِسْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ
وَلَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَالشَّرْ فِي زِيَادَتِهَا قَبْلَ الْقِسْمِ التَّنْبِيهِ عَلَى ظُهُورِ
الْقِصَّةِ بِحَيْثُ يَسْتَغْنِي عَنِ الْقِسْمِ فَيُبْرَزُ لِذَلِكَ فِي صُورَةِ نِفْيِ الْقِسْمِ
وَشَذَتْ مَعَ الْمُضَافِ أَيْ شَذَتْ زِيَادَةً لَا أَوْ شَذَّ مَجْئِ لَا زِيَادَةً كَأَثْنَةٍ
مَعَ الْمُضَافِ كَقَوْلِهِمْ فَلَانِ فِي بَيْرٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعْرٌ وَالْحُورُ الْهَلَاكُ
أَيْ فَلَانِ فِي بَيْرٍ الْهَلَاكُ سَرَى وَمَا عَلِمَ وَمِنْ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ الزَّائِدَةُ تَقْدُمُ
ذِكْرَهَا أَيْ ذَكَرْنَا زِيَادَتَهَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْحَرْفِ فَلَا نَعِيدُ ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ
حُرُوفِ الزِّيَادَةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّفْسِيرِ فَقَالَ حُرُوفُ التَّفْسِيرِ
سَقَطَتْ نُونُ التَّنْبِيهِ بِالْإِضَافَةِ أَيْ وَأَنْ فَإِنَّ الْفَاءَ لِلتَّفْسِيرِ أَيْ فَإِنَّ
الْمَفْسُورَةَ مَخْصُصَةً بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ كَالْأَمْرِ وَالنِّدَاءِ وَالْكِتَابَةِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ
وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ وَكُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ وَأَمْرَتَانِ أَذْهَبَ وَأَوْحَيْنَا
إِلَى أَمْرِ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ وَلَا يَقَعُ بَعْدَ صَرْحِ الْقَوْلِ وَلَا بَعْدَ مَا لَيْسَ
فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتُنِي بِهِ أَنْ
اعْبُدُوا اللَّهَ فَتَفْسِيرُ الْأَمْرِ لَا الْقَوْلَ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ مَا غَيْرِ
مُتَعَلِّقٍ بِمَا قَبْلُهَا بِخَبَرِيَّةٍ أَوْ عَمَلٍ فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَيْسَتْ أَنْ فِيهِ مَفْسُورَةٌ لَكُنْ مَا بَعْدَهَا خَبَرُ مَا قَبْلُهَا
ثُمَّ الْفِعْلُ قَبْلُهَا أَمَّا حَذْفُ مِنْهُ مَفْعُولٌ عَامٌّ هُوَ تَفْسِيرُهُ أَوْ مَنْزِلُ مَنْزِلَةِ
الْإِلَازِمِ الْمَحْتَاجِ إِلَى التَّفْسِيرِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ أَيْ وَنَادَيْنَاهُ
بِشَيْءٍ أَوْ بِلَفْظٍ هُوَ قَوْلُنَا يَا إِبْرَاهِيمَ فَقَوْلُهُ يَا إِبْرَاهِيمَ تَفْسِيرُ الْمَفْعُولِ الْعَامِّ
الْمَحْذُوفِ وَهُوَ بَشْيٌ أَوْ بِلَفْظٍ أَوْ يُقَالُ مَعْنَى نَادَيْنَاهُ فَقُلْنَا أَوْ يُقَالُ مَعْنَى
نَادَيْنَاهُ قَوْلُنَا النِّدَاءُ فَاحْتَاجَ إِلَى بَيَانِ الْمُنَادِي فَفُسِّرَ مُسْتَأْنَفًا أَنْ يَا
إِبْرَاهِيمَ وَقَدْ يَذَكَّرُ مَفْعُولُ الْعَامِّ فِي فُسْرَةٍ نَحْوَ كُتِبَتْ إِلَيْهِ مَا يَنْفَعُهُ إِنْ قُمْ

لَا تَضُرُّ مِنْ زَيْدًا

الكلام من ذلك النوع ويلزمها أي حروف التخصيص الفعل لفظاً نحو هل
تضرب زيداً أو تقدر يا نحو هل زيداً تضربه لأن التخصيص وإنما يتعلق
بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها في الضرورة نحو قوله شعر
يقولون ليلى أرسلت بشفاعة أي فيها لا نفس ليلى شفيهاً ثم لما فرغ
من بيان حروف التخصيص شرع في بيان حروف التوقع فقال حروف
التوقع قد في الماضي للتقريب من الحال أي يكون ما بعدها منوقعا لقولك
لمن يتوقع ركوب الأمير وتنظره قد ركب الأمير وقد يحذف الفعل بعدها
نحو قوله شعر أفد الترحل غير أن ركبنا + لما نزل برحالنا وكان قد نزل +
أي وكان قد زالت ركبنا برحالنا فقوله أفد فعل ماضٍ على وزن علم
معناه قرب ارتحالنا فكاننا قد ارتحلنا الصيغة عزمنا على الارتحال وفي
المضارع للتقليل أي لتقليل الفعل نحو ان الكذب قد يصدق وقد
يستعمل للتكثير في موضع المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين و
قول الشاعر شعر قد انزل القرآن مصفراً فاصلة والقرن بكسر القاف
الكفو في الشجاعة وأصفر إذا نامل كناية عن الموت ثم لما فرغ من حروف
التوقع شرع في بيان حرف الاستفهام فقال حرف الاستفهام
سقطت نون التثنية بالإضافة الهمزة وهل لها أي الهمزة وهل صدر
الكلام أي لا يتقدمها ما في حيزها لأنها لا تأتي إلا على أحد أنواع الكلام
وهو الاستفهام فتصدران للدلالة على أن الأمران الكلام من ذلك
النوع وقد خلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية زيد
قام وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل زيد قام وهل قام زيد و
الهمزة أعم تصرفاً أي أكثر تصرفاً في الاستعمال من هل من حيث الهمزة
تدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام لكونها في الأصل بمعنى قد المختصة
بالفعل كقوله تعالى هل أتى على الإنسان حيناً من الدهر أي قد أتى فإذا
وجد الفعل تذكرت العهد السابق وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل و
حينئذ لا يأتى اشتاقت ومالت إليه ولم تصل بغيره بخلاف ما إذا لم تجد
الفعل فإنها تصبر وتذ هل عنه أي غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج
ولا هل نريد اضربت كما لا يجوز قد خرج وقد زيد اضربت ويجوز

مح
ع
فا
ها
ب
د

لا
ر
ا
ف
م
ن
ب

از يد خرج و از يد اضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في
 التركيب ومن حيث انها يستعمل للانكار دون ضل ومن حيث انها تستعمل
 مع امر مطرد او هل لا تستعمل الا اذا ومن حيث انها تدخل على حروف
 العطف وتدخلها هي بخلاف هل لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص
 من هل في بكثرة الاستعمال اليق و اشار الشيخ ابن الحاجب رحمه الله
 تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله تقول از يد اضربت ولا تقول هل زيد اضربت
 حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم
 فانه جائز لعدم الفعل في التركيب وانضرب زيد وهو اخوك بمعنى انكار
 ضرب زيد في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب لان هل لا تستعمل
 للانكار واز يد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان
 ام لا يقابل الا الهمزة وقوله تعالى اثم اذاما وقع بدخول الهمزة على العاطفة
 ولا تقول هل ثم وقوله اثم اذاما وقع معطوف على مقدر اى اذا جاء وقت
 العذاب وقع ثم اذاما وقع امنتم وحينئذ لا ينفع الايمان وقوله تعالى امن
 كان على بينة من ربه كمن يريد الحياة الدنيا فهو مبتدأ محذوف
 الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوف على مقدر اى امن كان مؤمنا
 كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحياة الدنيا و
 قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه مبتدأ خبره قوله كمن مثله في الظلمات
 والجملة معطوفة على مقدر اى امن امن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا
 فاحييناه كمن مثله في الظلمات ولا تقول هل فمن كان وهل ومن كان
 فقوله دون هل ظرف لقوله تقول فيكون قيد للكل اى تقول باستعمال
 الهمزة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف
 المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخل الهمزة
 على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقد في نحو قوله تعالى
 او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اقروا او كلما عاهدوا عهدا
 نبذه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا لكان
 وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوف عليه ولم يحج
 الا مبتدأ على كلام مقدم فجعل قوله تعالى كلما عاهدوا الآية عطفًا

على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حروف الاستفهام شرع في بيان حروف
 الشرط فقال **حروف الشرط** ان ولو واما لها اي لحروف الشرط
 صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اقل
 الامر على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخل على الماضي
 نحو ان خرجت خرجت وكلمة ان في قوله وان دخل متصلة ولو عكسه
 اي لو الماضي وان دخلت في المستقبل نحو لو طينعكم في كثير من الامر
 لعنتم اي لو وقعتم في الجهل والهلاك ويلزمان اي ان ولو الفعل
 لفظا نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تعالى وان
 احد من المشركين استجارك وقولهم لو ذات سوار لطمتني والتقدير لو
 لطمتني ذات سوار جواب لو محذوف اي لو لطمتني ذات سوار لم يكن
 بي عار بلطمتها ومن ثم اي ولاجل انهما يلزمان الفعل قيل لو انك
 بالفتح الجار والمجور حال لانه فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار
 لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله قيل وقوله لانه
 فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه
 فاعل دليل على ترتيب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك
 وانطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اي ومن
 ثم قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق
 ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض اي مثل العوض عن الفعل المفسر
 المحذوف وهو ثبت الا لضرورة الشعر ثم اعلم ان ايراد الفعل في
 الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان
 من جنس واحد واما قوله اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها ولو
 ان النص مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقدير ولو ان النص امر
 مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة لا خبر ان او وارد على قول البعض
 وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف لخالفته الجمهور و
 ضعف التاليف يخل بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب
 الموثوق بعربيته قبل وضع قاعدة النحول لا يكون ضعيفا ولا مستغنا
 وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ واذا كان الخبر جامدا جاز وقوع

لا
 ١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الاسم في الخبر لتعذره أي لتعذر الفعل نحو لو أنك رجل قال الله تعالى وَ
 أَنْ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط
 متعلق بتقديم وقوله أول ظرف تقدم فإن قيل شرط ترك في في الظرف أن
 يكون زمانا أو مكانا مبهماً وأول ليس كذلك فكيف يصح ترك في قيل هو ظرف
 تقدم يتضمن الدخول أي وإذا تقدم القسم على الشرط داخل أول الكلام
 لزوم الماضي الضمير عائد إلى الشرط أو إلى القسم أي لزم ذلك الشرط الماضي
 أولزم ذلك القسم أن يكون الشرط الواقع بعد ماضيا لفظا ومعنى بخلاف
 لم على المضارع وإنما لزم الماضي لأن حرف الشرط لما انقطع عن عمله في
 الجواب **سبب** كونه جوابا للقسم لفظا فالترمز الماضي في الشرط لتلايه
 فيه أيضا فيتوافق في عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا والشرط
 معني ترجيحاً للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله إن أتيتني أولم تاتني
 لا كرمك فقله إن أتيتني مثال الماضي اللفظي وقوله إن لم تاتني مثال
 الماضي المعنوي وإن توسط أي توسط القسم بتقديم الشرط أو غيره أي
 غير الشرط جاز أن يعتبر وإن يلغى والضمير في قوله يعتبر ويلغى يجوز أن
 يكون عائدا إلى الشرط أي جاز اعتبار الشرط والغاءه وإن يكون عائدا إلى
 القسم أي جاز اعتبار القسم والغاءه أي جاز أن يجعل الجواب لفظا جوابا
 للقسم ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغاة وجاز أن يجعل الجواب
 جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقوله أنا والله إن تاتني أنك
 بالجزم باعتبار الشرط وإن أتيتني والله لا تينك باعتبار القسم والغاء
 الشرط وتقدير القسم كاللفظ أي كتلفظ القسم أي القسم المقدر مثل
 القسم الملفوظ في اعتبار الغائه كما مر مثل قوله تعالى لئن أخرجوا
 لا يخرجون معهم أي والله لئن أخرجوا لا يخرجون فلو لا تقدير القسم
 قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن أخرجوا هي
 اللام الموطئة للقسم وهي لا مريد خل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا
 أو تقدير التوازن أن الجواب له لا للشرط وقوله تعالى إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ
 إِنَّكُمْ لَشُرِكُوتُ أَي والله إن أطعتموهم أنكم لشركون فلو لا تقدير
 القسم قبل الشرط لوجب الغاء في الجواب لأنه جملة اسمية وأما **سبب**

اى لتفصيل ما اجمله المتكلم فحقوقك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما
 بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه والتزم حذف فعلها اى فعل ما
 اى الفعل الداخلى عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء وعوض عن
 الفعل المحذوف بينها اى بين اما وبين فاعها اى فاء اما جزئها فى حيزها اى
 حيز جوابها وذلك الجزء اما مبتدأ نحو اما زيد فنطلق واما معمول لما وقع
 بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول
 منطلق مطلقا اى زمانا مطلقا اى سواء كان ما بعد اما مما يمنع تقدم ما
 فى حيزه نحو اما زيد فاني ضارب اولم يكن نحو اما زيد فنطلق وهذا مذهب
 سيبويه واختاره المصنف رح وانما عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرف الشرط
 والجزء لفظا وللتنبية على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل
 وقيل هو اى ما بعد اما معمول الشرط المحذوف مطلقا لاجزاء الجزاء مثل
 اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
 وترى بانزله ولو جاز نصبه بتقدير تذكر بجاز رفعه بتقدير حصل لكن لم يجز
 وجزاء نصب زيد فنطلق بتقدير صهما تذكر نريد فهو منطلق لكن لم يجز
 وقيل وهذا قول المازني ان كان ما بعد اما جازا للتقدير نحو اما يوم الجمعة
 فانا خارج فمن القسم الاول اى هو جزء الجزاء والا اى وان لم يكن جائزا
 التقديم نحو اما زيد فاني ضارب لان الى انقطع ما بعدها عن العمل فمقابلها
 فمن القسم الثاني اى معمول الشرط المحذوف بضرورة امتناع كونه جزء
 الجزاء لامتناع التقديم وجوزه ابو العباس وجعل لا ما خاصية تصحيح
 التقديم مما يمتنع تقديره فكان زيد معمول ضارب عنده اقيم مقام
 الشرط لما مر لان اقامة جزء الجزاء مقام فعل الشرط لازم عنده ثم لما فرغ
 من بيان حروف الشرط شرع فى بيان حروف الرد فقال حروف الردع
 اى المنع والزجر كلامه لانه ليس كذلك يعنى بمجنيين نيمت وهذه الكلمة
 موضوعة لردع المخبر اى لمنع ونزجره كقولك كلاما فلان يبغضك
 اولم يسمع الطلب كقوله تعالى كلا بعد قوله رب ارجعون لعلى اعمل صالحا
 وقد جاء بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ولا يبعده حينئذ
 كونه اسما لكن النحويون اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان فكلام

لَا تَنْتَهِ
بِالتَّائِيثِ
لَا تَنْتَهِ

لَا تَنْتَهِ
بِالتَّائِيثِ
لَا تَنْتَهِ

في نحو قوله تعالى ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلَّا إِنَّهُ كَأَنَّهُ لَا يَتَذَكَّرُ أَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهِ نَذِيرًا
للردع وبمعنى حقاً ثم لما فرغ من بيان حروف الردع شرع في بيان تأء التانيث الساكنة
فقال تأء التانيث الساكنة صفة تأء التانيث وليس بأعراف من الموصوف لأن المضاً
إلى ذى اللام في باب الصفة له حكم ذى اللام تلحق الماضي لتانيث المسند إليه لتحقيق
الاتصال والمقارنة بين التأء والمسند إليه نحو ضربت هنداً واللام في قوله
لتانيث المسند إليه للتعليل لا للغرض فإن تانيث المسند إليه علة للحوق تأء التانيث
وليس باثر حاصل منه وإنما قال التانيث الساكنة احترازاً عن تأء التانيث المتحركة
فإنها تلحق لتانيث الأسم لا لتانيث المسند إليه فإن كان ظاهراً غير حقيقي فخير وأما
الحاق علامة التثنية والجمعين أي المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهراً
للدلالة على أن المسند إليه مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث كالحاق تأء التانيث للدلالة
على أن المسند إليه مؤنث فضعيف نحو قاموا أخوتك أو قاموا أخوتك فمن أخواتك للزوم
تعدد صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية والجمعين في الفعل فإنه غير ضعيف
نحو أخواتك قاموا وأخواتك قاموا وأخواتك فمن وجاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل
نحوها تياوها وتوا وتعالوا وتعالوا بلا ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير بل هي
حرف زاد للدلالة في أول الأمر على أن المسند إليه مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث كتاء التانيث
تدل على أن المسند إليه مؤنث ويدل عليه أنه لو كان ضميراً لامتنع الواو في غير العقلاء نحو
أكلوا في البراغيث والنون في الذكور العقلاء يتصرفون أقاربه ثم لما فرغ من بيان تأء التانيث
الساكنة شرع في بيان التنوين فقال التنوين نون ساكنة وضعاف لا يرد تحريكها لاجتماع
الساكنين نحو نريد العالم عندنا تتبع حركة الآخر ولا يرد نحو اب واخ ويد ودم حيث
يتبع حركة الوسط لأن تنوينها وإن تبتعت حركة الوسط لكن بعد ما صار الوسط آخر ما يحدث
الآخر نسياً منسياً لا لتأكيد الفعل فيه احترازاً عن نون الخفيفة نحو اضر بن وهو أي التنوين
المتكسر نحو نريد والتنكير نحو صبر واخ والعوض عن المضى إليه نحو يومئذ وحينئذ أصله يوم
إذا كان كذا وحين إذا كان كذا والمقابلة نحو مسلمات والقرنم وهي التنوين اللاحقة قافية الشعر
مقيدة أو مطلقة بدل حرف الاطلاق والقافية المطلقة التي آخرها المدات الثلاث أو حركات الاطلاق
وهي الحروف التي نشأت من اشباع حركة آخر الشعر وهي أحد المدات الثلاث نحو قوله شعر اقل التوم
عاذل والعتابن + وقولي انا صبت لقد اصابن + والقافية المقيدة التي آخرها حرف
ساكن غير المدات الثلاث نحو قائم الأعماق خاوي المخترق ويجذف التنوين من العلم موصوفاً

المذكورين حال من ضمير مضموم ومع الخطابية اي انني الخطابية اي التي خطبت مكسور نحو اضرين
 للدلالة على الياء المحذوف للساكنين وفيما عداه اي فيما عدا المذكور اي الواحد المذكور غائبا كان
 او مخاطبا وفي الغائبة مفتوح للحمزة نحو اضرين واضرين ولتضرب فان قيل ظاهر هذا اللفظ تنوين
 التثنية والجمع المؤنث لانها داخلان في عموم قوله فيما عداه ولا يكون ما قبل النون فيها مفتوحا قبل
 معناه وفيما عداه مفتوح اذا لم يكن ما قبلها الف وهذا التقييد بدلالة قوله وتقول في التثنية والجمع
 المؤنث اضرين واضرين بزيادة الالف للفصل الثلاثي مجتمع النون ويمكن ان يراى بقوله مفتوح اعم من
 يكون حقيقة نحو اضرين او حكما نحو اضرين واضرين ان الالف في حكم الفتحة او في حكم العدم
 لانها غير حاجز حصين لسكونها وضعفها وما قبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال فان قيل التثنية
 الساكنين انما يفتقر في المدغم الذي قبله جرمة اذا كان المدغم وخر المد في كلمة واو ذلك لم يوجب اضرين
 واضرين اذا الالف في كلمة اخرى والثواني كلمة اخرى فينبغي ان يحذف الالف لالتقاء الساكنين ولا
 يفتقر كما حذف الواو في اضرين ولم يفتقر قبل في نحو ذلك مانع من حذف الالف اذ لو حذف الالف
 من التثنية لالتبس بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتماع النون فعد الحذف لعلته الالباس
 والاجتماع فكالتقاء الساكنين في نحو ذلك يجعل التقاءهما على حدة باعتبار اعتقاد الحكمي لخوف
 اللبس لزوم الاجتماع فجعل مفتقرا ولا يدخلها اي لا تدخل التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة
 لانها لو ابقى فيها الالف لزم التقاء الساكنين لا على حدة لعدم التشديد بعد المد ولوحذفت
 لزم اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النونين في جمع المؤنث خلافا ليلونس فانه اجاز ذلك وجعل
 التقاء الساكنين مفتقرا اذا كان اولها حرف لين وان لم يكن الثاني مدغما كما مر في الوقف وليس ذلك بمرضي
 الاكثر وينبغي ان يكون مرضيا لامكان التكلم ولجيء ذلك في الكلام المرضي كما في قوله تعالى ^{الآن} وقد عصيت
 قبل وهما اي نوز التاكيد الثقيلة والخفيفة في غيرها اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارد
 كالمفصل اي كاللفظ المنفصل في حذو حركاتها على التفصيل يعني يجب ان يحرر الالف من اخر الفعل
 مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدم من حذف حركاتها على التفصيل
 يعني ان الضمير مدح في الضمير لا تحرك على وفقه فتقول في اضرين واضرين وفي اغزو واغز
 بجذ الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضرين والقوم اغزو والجيش بجذ الواو في اضرين و
 اغزى اضرين واغزى بجذ الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضرين والقوم اغزى والجيش و
 اخشوا اخشوا بتحريك الواو وفي اخشى اخشى بتحريك الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة
 اخشوا القوم بتحريك الواو واخشى القوم بتحريك الياء وانما قال في خبرها لانه ذكر كيفية تحو
 نوز التاكيد بالمتنى وجمع المؤنث وليس المقصود ههنا بيان اتصال النون بالالف الصيغة يكونها ظاهرا

بل المقصود اتصال النون بالأفعال المعتلة فإن لم يكن في ضمير بارز بل مستكن فكما اتصل
 أي فيها أي نون التأكيد كساكن المتصل وهو الف التثنية في رد ما حذف عنه تقول في اغز اغز
 وفي امره من وفي اخش اخشين كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم رأى لأجل أن نون
 التأكيد مع غير الضمير البارز كما اتصل مع الضمير البارز كما المتصل قبل هل ترين بفتح الياء لا
 النون لما كانت مع غير الضمير البارز كما لكلمة المتصلة كان زوال سكون الأمر لا يرفعها فيعود ما حذف
 للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية في الاتصال فلم يعمل اللام معها
 ترمين وهل ترمين كما لم يعمل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان وهل ترميان وترون
 بضم الواو لعدم كونها مبدئية حتى يحد لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في الكلمة
 المنفصلة الساكنة الصد كأيمة اخشوا القوم وترين بكسر الياء للساكنين كما في اخشي الله
 هذه الامثلة من المضارع واغزون باعادة الواو والمحد وفتر زوال سكون الآخر بما هو كلمة
 المتصلة كما في اغزوا وارميا واغزن واغز زحزن الواو كما في اغزوا الجيش ولولا كان النون
 كالمنفصلة لكانت هذه التقاء الساكنين على حد لا يكون إلا مبدئية والثاني مدغم فيها هو كلمة
 الواحدة بناء على الاتصال هذه الامثلة من الأمر والنور المخففة تحذف للساكن أي الملاقاة الساكن
 بعد كقولك شعرك لا هيذ الفقير عليك ان تركم يوا والدمر قد رفعة واللا في قوله للساكن
 بمعنى الوقت أي النون المخففة تحذف وقت ملاقات ساكن بعد ها بدليل عطف بالظرف وهو قوله
 وفي الوقف فيرد أي إذا حذف النون في الوقف فيرد ما حذف إذا لم يكن مفتوحا قبل النون لزوال
 حركتها وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا في ضربين والمفتوح ما قبلها أي قبل النون تقلب الف
 للوقف نحو اضربوا في ضربين وإنما تقلب الفاقا ساء على التنوين فانها تقلب الفاقا في الوقف نحو زيد
 وإنما حذف بملاقاة ساكن بعد ها تشبهها بآخر المبدئية فامتداد الصوت وانها تحذف للساكن ولا تحذف في
 هذه وخطا للنور المخففة إلا بالفعل عن التنوين إلا بالاسم فانها لا تحذف بلا مانع عن الاضافة
 واللا تحذف المخففة حيث تحذف بلا مانع وإنما حذف في الوقف أيضا مثلها لأنها لما شابهت محرفا
 المدحى حذفت للساكنين ولم تحرك حذفت في الوقف أيضا مثلها وانتصا قوله الفاعل على ان
 مفعولان لقوله تشلب لضمير مع الجمل وختم الكتاب بذكر حكم الوقف من حسن المختار وبق
 ان الشيم ذكر التنوين ونون التأكيد المختصة بالآخر في آخر الكتاب ثم آخر النون المختصة باخذ
 الفعل عن التنوين إذا الفعل يستحق التأخير عن الاسم ثم ختم بحث النون بانقلابها للف في
 الوقف وهذا كما ترى من باب حسن المختار والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

في الوقف

تمت

فهرست مطالببحاث کتاب غایة التحقيق شرح کافی نحو

مطلب	مطلب	مطلب	مطلب	مطلب	مطلب
بحث كمل	بحث خبر كان واخواتها	بحث المعرفة	بحث الفعل المبرع	بحث افعال المبرع	مطلب
اقسام لام جيا كان	بحث اسم ان واخواتها	بحث النكرة	بحث الحرف	بحث الحروف	مطلب
بحث الكلام	بحث النعت بالمتى لغير	بحث اسما والعدد	بحث حروف الجر	بحث حروف الجر	مطلب
بحث العرب البني	بحث المشبهين	بحث المنكر والمؤنث	بحث الحروف المشبهة	بحث الحروف المشبهة	مطلب
بحث الاعراب	بحث الجوريات	بحث المشبهة	بحث الحروف العاطفة	بحث الحروف العاطفة	مطلب
بحث غير المنصرفة	بحث التوابع	بحث المجرع	بحث حروف التبيين	بحث حروف التبيين	مطلب
بحث المرفوعات	بحث النعت	بحث المصدر	بحث حروف الزاء	بحث حروف الزاء	مطلب
بحث التنازع	بحث العطف بالحق	بحث اسم الفاعل	بحث حروف الايجاب	بحث حروف الايجاب	مطلب
بحث البدأ والخبر	بحث التاكيد	بحث اسم المفعول	بحث حروف الزيادة	بحث حروف الزيادة	مطلب
بحث المنصوبات	بحث البدل	بحث الصفة المشبهة	بحث حروف التفسير	بحث حروف التفسير	مطلب
بحث مفعول به	بحث عطف البيان	بحث اسم التفضيل	بحث حروف المصدر	بحث حروف المصدر	مطلب
بحث المنادى	بحث المبنيات	بحث الفعل	بحث حروف التخييف	بحث حروف التخييف	مطلب
بحث التحذير	بحث المضمرات	بحث الماضي	بحث حروف التوقع	بحث حروف التوقع	مطلب
بحث المفعول فيه	بحث اسما الاشارة	بحث المضارع	بحث حروف الاستفهام	بحث حروف الاستفهام	مطلب
بحث المفعول له	بحث الموصول	بحث الامر	بحث حروف الشرط	بحث حروف الشرط	مطلب
بحث المفعول معه	بحث اسما الافعال	بحث فعل بالرفع	بحث حروف الردع	بحث حروف الردع	مطلب
بحث الحال	بحث الاصوات	بحث التقدير	بحث حروف التثنية	بحث حروف التثنية	مطلب
المجذور لا يتقدم على الجا	بحث المركبات	بحث افعال القلوب	بحث التنوين	بحث التنوين	مطلب
بحث التميز	بحث الكنايات	بحث الافعال الناقصة	بحث نون التاكيد	بحث نون التاكيد	مطلب
بحث المستثنى	بحث الظروف	بحث افعال المقاربة			مطلب